

CDIP/17/11

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 31 أكتوبر 2016

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة السابعة عشرة

جنيف، من 11 إلى 15 أبريل 2016

التقرير

الذي اعتمده الأمانة

1. عُقدت الدورة السابعة عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في الفترة من 11 إلى 15 أبريل 2016.
2. ومثلت الدول التالية في الدورة: الجزائر، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بيلاروس، بليز، بوتان، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمارك، إكوادور، مصر، السلفادور، إثيوبيا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية إيران الإسلامية)، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن، كينيا، قيرغيزستان، لاوس، لبنان، مالي، موريتانيا، المكسيك، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فيت نام، زامبيا، زيمبابوي (96 دولة). ومثلت فلسطين بصفة مراقب.
3. وشاركت المنظمات الحكومية الدولية التالية بصفة مراقب: مجموعة الدول أفريقيًا والكاربي والمحيط الهادئ (ACP)، المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO)، الاتحاد الأفريقي (AU)، المنظمة الأوروبية لبراءات الاختراع (EPO)، المنظمة الأوروبية للقانون العام (EPLO)، منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الأمانة العامة لجماعة دول الأنديز، مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون الخليجي، مركز الجنوب، منظمة الصحة العالمية (WHO)، منظمة التجارة العالمية (WTO)، منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، الاتحاد الأوروبي (EU)، الاتحاد والاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WAEMU) (14 منظمة).

4. وشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية بصفة مراقب: مركز جامعة أبقرة لبحوث حقوق الملكية الفكرية والصناعية (FISAUM)، رابطة المترجمين الفوريين بالأرجنتين (AADI)، غرفة التجارة والصناعة في الأتحاد الروسي (CCIRF)، كروب لايف الدولية، الرابطة الأوروبية لطلاب القانون (ELSA)، لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (FWCC)، الأتحاد الأمريكي اللاتيني الايبيري لفناني الأداء (FILAIE)، بصائر الابتكار، معهد الملكية الفكرية والعدالة الاجتماعية (IIPSJ)، الجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية (AIPPI)، المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD)، الأتحاد الدولي لرابطات المخترعين (IFIA)، الأتحاد الدولي لرابطات صانعي المستحضرات الصيدلانية (IFPMA)، الرابطة الدولية للناشرين في المجالات العلمية والتقنية والطبية (STM)، المعهد الدولي لإدارة الملكية الفكرية (I3PM)، الرابطة الدولية للناشرين (IPA)، الرابطة الدولية للعلامات التجارية (INTA)، الأتحاد الدولي للفيديو (IVF)، شركة نولدج إيكولوجي إنترناشيونال (KEI)، مالوكا إنترناشيونال، منظمة أطباء بلا حدود (MSF)، مجمع براءات اختراع الأدوية، الجمعية البرتغالية للمؤلفين (SPA)، شبكة العالم الثالث، رابطة تقاليد الغد والمخترعات العالميات وصاحبات الأعمال (WWIEA)، (25) منظمة).

5. وترأس الدورة السفير لويس انريك شافيز باساغويتيا، الممثل الدائم لبيرو.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

6. رحب المدير العام بالوفود وأشار إلى أن وجود العديد من الوفود هو علامة على الأهمية التي يتم إيلانها لعمل اللجنة. وأشار إلى الانعقاد الناجح للمؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وأفاد بأنه كان حدثا مناسبا للنظر في السؤال الأساسي حول تأثير الملكية الفكرية وارتباطها بالتنمية. وكانت المناقشات المستخدمة من هذا الحدث مفيدة ومثمرة. وعلاوة على ذلك، أحاطت اللجنة علما بالعملية الجارية حول المراجعة المستقلة بشأن تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأفاد بأن العديد من بنود جدول الأعمال المطروحة على اللجنة كانت ذات أهمية كبيرة. أولا، قرار الجمعية العامة لليوبو حول المسائل المتعلقة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأشار إلى أن الجمعية العامة في اجتماعها السابع والأربعين (الجمعية العادية الثاني والعشرين)، قد سمحت للجنة بمواصلة المناقشات بشأن تنفيذ آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير، إلى جانب بند جدول الأعمال الجديد حول الركن الثالث من ولاية اللجنة. ثانيا، المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية لليوبو في مجال التعاون من أجل التنمية. ثالثا، طرح مشروعين جديدين من مشاريع جدول أعمال التنمية للنظر فيها، أحدهما حول استخدام المعلومات في الملك العام والثاني حول تدريب المؤسسات القضائية. رابعا، تقرير تقييم مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية. وأفاد بأن اقتراحا بشأن المرحلة الثانية من هذا المشروع سيُقدم للنظر فيه. وأخيرا، هناك عدد من الأنشطة الخاصة بالمنظمة ستقوم اللجنة أيضا بالنظر فيه. وأشار إلى أن جدول الأعمال كان مضغوطا إلى حد ما. والتفت المدير العام إلى البند 2 من جدول الأعمال بشأن انتخاب أعضاء المكتب، ودعا إلى الترشيح من بين المشاركين.

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء المكتب

7. اقترح وفد جزر البهاما، متحدتا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، ترشيح السفير لويس انريك شافيز باساغويتيا، الممثل الدائم لبيرو، رئيسا للجنة.

8. واقترح وفد نيجيريا، متحدتا باسم المجموعة الأفريقية، ترشيح السيدة/ كيري فول، رئيس الإدارة الوطنية للملكية الفكرية في وزارة المساحة والتكنولوجيا في جنوب أفريقيا، نائبا للرئيس.

9. واقترح وفد اليونان، متحدتا باسم المجموعة باء، ترشيح السيد/ عثمان غوكتورك، السكرتير الثاني للبعثة الدائمة لتركيكا لدى منظمة التجارة العالمية، نائبا للرئيس.

10. وأعلن المدير العام انتخاب السفير لويس انريكي شافيز باساغويتيا رئيسا، والسيدة/ كيري فول والسيد/ عثمان غوكتورك نائبين للرئيس، نظرا إلى عدم وجود اعتراضات من جانب المشاركين. ودعا السفير شافيز باساغويتيا إلى المنصة.

11. ورحب الرئيس بالوفود وشكر الدول الأعضاء، لاسيما مجموعته الإقليمية (مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي)، على تكليفه بمسؤولية رئاسة اللجنة. وأشار إلى أن وجود المدير العام ونائبه هو دليل على التزام المنظمة تجاه اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأشار أنه على الرغم من أن المناقشات في الماضي قد أظهرت الاختلافات القائمة بين البلدان المتقدمة والنامية، إلا أنه اعتمد على إصرار اللجنة على إحراز تقدم في عملها. وسلط الضوء على الأهمية القصوى للملكية الفكرية والتنمية لجميع الدول الأعضاء والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة. كما أشار إلى الأهمية الخاصة للملكية الفكرية بالنسبة للبلدان النامية، نظرا لارتباطها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

البند 3 من جدول الأعمال: إقرار جدول الأعمال

12. أبلغ الرئيس اللجنة بأن مشروع جدول الأعمال (الوثيقة 3 CDIP/17/1Prov) قد تم إعداده استنادا إلى المناقشات التي جرت خلال الدورة السادسة عشرة للجنة ووفقا للمادة 5 من النظام الداخلي للويبو. وتم إقرار جدول الأعمال نظرا لعدم وجود ملاحظات من جانب المشاركين.

البند 4 من جدول الأعمال: اعتماد المراقبين

النظر في الوثيقة CDIP/17/6

13. افتتح الرئيس البند ودعا الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

14. وأبلغت الأمانة (السيد/ بالوش) اللجنة بأن النظام الداخلي للجنة قد نص على الاعتماد المخصص للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بصفة مراقبين. وبالنسبة لهذه الدورة، هناك اثنتين من المنظمات غير الحكومية وهما: معهد العقل الأخضر 2063 (*Institut Cerveau Vert*) والمنظمة الدولية للاقتصادات البيئية (*Global EcoLomics International*)، قد طلبت منحها اعتماد مخصص. ودعا الرئيس اللجنة إلى اتخاذ قرار بشأن الطلبات. وتم منح المنظمات غير الحكومية بصفة مراقب مخصص نظرا لعدم وجود اعتراضات من جانب المشاركين.

البند 5 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير الدورة السادسة عشرة للجنة

النظر في الوثيقة CDIP/16/10 Prov.

15. أبلغ الرئيس اللجنة بأن التقرير (الوثيقة CDIP/15/8 Prov) قد نُشر في 29 يوليو 2015، ولم ترد أية تعليقات إلى الأمانة. ودعا اللجنة إلى اعتماد التقرير. وتم اعتماد التقرير نظرا لعدم وجود اعتراضات من المشاركين.

البند 6 من جدول الأعمال: البيانات العامة

16. فتح الرئيس المجال لإلقاء البيانات العامة.

17. وأشار وفد جزر البهاما، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية. ورأى أنه كان أداة هامة لنقل المعرفة إلى جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن القضايا المتصلة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للملكية الفكرية والتنمية. وأعرب الوفد عن دعمه لعمل اللجنة وأكد على أهميتها في مجالها. وأعرب عن سعادته لتلقي تقرير المدير العام بشأن تنفيذ توصيات أجندة التنمية، والإشارة إلى استمرار المناقشات بشأن القضايا ذات الصلة باللجنة. وأشار أيضا إلى الوثيقة CDIP/17/5 التي تتضمن مقترحين بشأن آلية لتحديث قاعدة

البيانات الخاصة بالمرونة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن المرونة جزء لا يتجزأ من نظام الملكية الفكرية ووفرت التوازن في وضع القواعد متعددة الأطراف التي حكمت الملكية الفكرية. وأفاد بأن المجموعة تتوقع التوصل إلى اتفاق. كما أعرب عن سعادة مجموعته بالوثيقة CDIP/17/8 بشأن أنشطة الويبو لفائدة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs). وأشار إلى الكم الهائل من العمل الذي تضطلع به المنظمة وأثره الإيجابي على البلدان النامية. وأشار بوجه خاص إلى الهدف التاسع بشأن توفير البنية التحتية المرنة وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار. وأعرب الوفد عن دعمه للعمل الذي قامت به الويبو بشأن رسم خارطة للأشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا (الوثيقة CDIP/17/9). وشجع المنظمة على استكشاف السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز نقل التكنولوجيا ونشرها لفائدة البلدان النامية. ورأى أنه ينبغي اتخاذ التدابير المناسبة لتمكين البلدان النامية من الفهم الكامل والاستفادة من الأحكام المختلفة حول المرونة الواردة في الاتفاقيات الدولية.

18. وأعرب وفد الهند، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، عن تقديره للإنجاز الناجح للمؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية. وأفاد الوفد بوجود متحدثين من مختلف المجالات وبخلفيات مختلفة. واعتبر المؤتمر مفيداً جداً وبناءً. وأحيط الوفد علماً بتقرير المدير العام حول تنفيذ توصيات أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/17/2). وأقر بأن أمانة الويبو استمرت في اتباع نهج موجه نحو الملكية الفكرية حول قضايا التنمية. وأفاد بأن عمل الويبو على تطوير استراتيجيات وطنية خاصة بالابتكار تركز على تمكين البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من استخدام نظام الملكية الفكرية باعتباره عاملاً مساهماً في تحقيق أهدافها التنموية. ومع ذلك، أشار وفد المجموعة إلى أن تركيز أجندة التنمية لم يكن في أغلبه على إنفاذ الملكية الفكرية ولكن كان أيضاً على كيفية صقل حقوق الملكية الفكرية (IPRs) بهدف حماية البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الآثار السلبية لحماية الملكية الفكرية. وكان ذلك من الأهمية بمكان بالنسبة للمجموعة لأن الملكية الفكرية قد احتلت موقعا مركزيا في النظام الاقتصادي وأثرت في جميع مناحي الحياة. كما أشار إلى عمل أكاديمية الويبو في توفير التدريب في مجال الملكية الفكرية والقضايا ذات الصلة. وطلب من الأمانة تبادل تناح وتوصيات المراجعة الخارجية المستقلة مع الدول الأعضاء. وطلب الوفد معلومات تفصيلية عن مشاركة الويبو مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، لاسيما مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية في المجالات التي لا يوجد فيها توافق في الآراء بين الدول الأعضاء. وأشار، على الأخص، إلى فريق الأمين العام للأمم المتحدة رفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية والإحاطات التي تمت في جنيف ونيويورك حول هذا الموضوع. وذكر وفد المجموعة أن تركيز أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الويبو ينبغي أن تكون على تعزيز الاستفادة الكاملة من المرونة لتمكين المنظمة من تناول أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن أمله في المزيد من الأنشطة حول تبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وفيما يتعلق بآلية تحديث قاعدة البيانات بشأن المرونة، رأى وفد المجموعة أنه ينبغي على الدول نقل التحديثات المتعلقة بأحكامها الوطنية بشأن المرونة لإضافتها لاحقا إلى قاعدة البيانات. ورحب الوفد بالمناقشة حول مساهمة الويبو في أهداف التنمية المستدامة التي بدأت في الدورة السادسة عشرة للجنة. وطلب من الأمانة إطلاع اللجنة على مساهمة الويبو بشأن القضايا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي تم تنفيذها ما بين الدورة السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة، لاسيما في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (IAEG-SDGs) ذات الصلة، وآلية تيسير التكنولوجيا التابعة للأمم المتحدة (TFM). وأعرب وفد المجموعة عن تطلعه إلى مناقشة الخطوات الهامة التي يتعين اتخاذها في المستقبل حول كيفية مساهمة الملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحث الوفد المجموعات الإقليمية الأخرى على العمل من أجل التوصل إلى اتفاق حول قرار الجمعية العامة بشأن القضايا ذات الصلة باللجنة. وذكر الوفد أيضا أن آليات التنسيق كانت عنصرا أساسيا في تنفيذ توصيات أجندة التنمية، لاسيما فيما يتعلق بلجنة البرنامج والميزانية (PBC) واللجنة المعنية بمعايير الويبو (CWS). وأعرب وفد المجموعة عن أمله في أن يتم تسوية القضية. وأشار إلى أهمية المساعدة التقنية للمجموعة والحاجة لتدعيمها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة ومتأسكة. وأخيرا، أفاد الوفد بأن هناك حاجة إلى تقييم المكاسب التي تحققت من خلال مشاريع أجندة التنمية من أجل تحديد المجالات التي يجب أن يستمر فيها العمل التكامل والتكميلي. وطلب من الأمانة أن تقدم مجموعة من البيانات المتاحة واقتراح الأنشطة الجديدة المحتملة للنظر فيها من قبل الدول الأعضاء. وأعرب وفد المجموعة عن تطلعه إلى المساهمة في المناقشات التي تجري داخل اللجنة وعن أمله في دورة مثمرة.

19. وأعرب وفد اليونان، متحدثا باسم المجموعة باء، عن ثقته بأن اللجنة ستكون قادرة على تحقيق تقدم خلال هذه الدورة. وأشار الوفد إلى بعض بنود جدول الأعمال. أولا، رحب بتقرير المدير العام بشأن تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأفاد بأن هذا التقرير قدم وصفا واسع النطاق وتحليلي وشامل بشأن الطريقة التي نفذت بها الويبو توصيات ومبادئ أجندة التنمية. وأشار الوفد بارتياح إلى أنه تم إحراز تقدم كبير في هذا الشأن، واعتبر أن اللجنة نجحت في مناقشة الملكية الفكرية والتنمية وقدمتها بالكامل في ولايتها. ثانيا، فيما يتعلق بتقرير تقييم مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينافاسو وبعض البلدان الأفريقية، أشار الوفد إلى مساهمة المشروع في تنفيذ توصيات أجندة التنمية رقم 1 و 2 و 4 و 10 و 11. وأفاد بأن نتائج هذا المشروع كانت مثالا جيدا على الكيفية التي يمكن للملكية الفكرية أن تساعد بها في دعم صناعة السينما التي لعبت بدورها دورا هاما في خلق الهوية الثقافية وساهمت في التنمية الاقتصادية. وأخيرا، أشار وفد المجموعة إلى المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية. وأفاد بأنه كانت هناك مجموعة واسعة من المتحدثين والمشاركين الذين يمثلون مجموعة متنوعة من وجهات النظر حول التفاعل بين الملكية الفكرية والتنمية. وأحيط الفريق علما بالدور الإيجابي الذي لعبته الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، شدد الوفد على أهمية إتاحة الوثائق قبل اجتماع اللجنة بوقت كاف من أجل إعداد أفضل من جانب الوفود. واحتفظ الوفد بالحق في مزيد من التفصيل في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال. وأكد الوفد للرئيس أنه يمكن الاعتماد على الروح البناءة والدعم من جانب أعضاء مجموعته خلال الدورة.

20. وأشار وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، إلى المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية. وأفاد بأن المؤتمر كان ناجحا ومفيدا للغاية. وأفاد بأنه أظهر الدور الذي لا يمكن إغفاله للملكية الفكرية في تيسير التنمية في السياق الأوسع. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه لم يكن هناك تقارب أو إجماع على دور الملكية الفكرية في النظام الاقتصادي. وتحتاج تلك العلاقة إلى مزيد من الدراسة. وأعرب عن أمله في أن تضيف نتائج المؤتمر بعض الزخم لعمل اللجنة. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى المشاركة البناءة من جانب الدول الأعضاء بهدف تحقيق التقدم والاتفاق على طرح بعض موضوعات اللجنة المؤجلة منذ فترة طويلة للمناقشة. وشمل ذلك الاقتراح المشترك من قبل المجموعة الأفريقية ومجموعة أجندة التنمية بشأن المساعدة التقنية للويبو في مجال التعاون من أجل التنمية والتنفيذ الكامل لولاية اللجنة وآلية التنسيق. وأشار وفد المجموعة إلى مقترحات المشروع المعدل حول استخدام المعلومات في الملك العام لفائدة التنمية الاقتصادية، وحول التعاون في مجال تعليم حقوق الملكية الفكرية والتدريب المهني مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وعلق وفد المجموعة أهمية خاصة على ضمان أن المشاريع التي تقوم بها اللجنة قد أضافت قيمة وأثرا واضحا على توصيات أجندة التنمية. وعلاوة على ذلك، رحب وفد المجموعة بمقترح المرحلة الثانية من مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينافاسو وبعض البلدان الأفريقية، والذي ضم اثنين من البلدان الأفريقية الأخرى وأظهرت العديد من الدول الأخرى اهتماما للاستفادة منه. وأخيرا، رحب الوفد بتقرير المدير العام بشأن تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأعرب عن تطلعه إلى النظر في تقارير رسم الخرائط وتقارير التقييم والمبادئ التوجيهية. وأضاف أنه سيدلي بتعليقات محددة حسب الاقتضاء.

21. وأعرب وفد الصين عن سعادته للإشارة إلى أن توصيات أجندة التنمية حققت نتائج مثمرة لصالح البلدان النامية بفضل الجهود المشتركة للويبو والدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، انتشرت شبكة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (TISCs) في العديد من البلدان وقامت بدور فعال من حيث توزيع المعلومات التكنولوجية والابتكار. وأشار إلى الانعقاد الناجح للمؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية. وأفاد بأن المناقشات كانت مصدر إلهام لعمل أجندة التنمية في المستقبل. وأشار الوفد إلى التقدم الذي أحرزته اللجنة منذ دورتها الرابعة عشرة. وشمل ذلك المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية. وكانت الصين قد شاركت في الدراسة التي أجريت في إطار عملية المراجعة. وأعرب الوفد عن تقديره للعمل الذي اضطلع به فريق المراجعة وأعرب عن حرصه على مواصلة التعاون. وأشار الوفد إلى المناقشة البناءة التي جرت في الدورات القليلة الماضية حول قضية المساعدة التقنية في مجال التعاون من أجل التنمية. وأفاد بأن هناك قدر كبير من العمل المطلوب. ولذلك، أعرب عن أمله في أن تواصل جميع الدول الأعضاء إبداء المرونة والانفتاح والتعاون من أجل تحقيق التقدم. كما أعرب عن أمله في إجراء مزيد من المناقشات بشأن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأفاد بأنه على المنظمة أن تضطلع

بمسؤولياتها بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. وأشار الوفد إلى مفاهيم التنمية التي قدمتها حكومته في عام 2015، وكانت متسقة تماما مع أجندة التنمية وعمل الويبو. وذكر الوفد بأنه سيستمر في دعم عمل اللجنة.

22. وأشار وفد لاتفيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق (CEBS)، إلى المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية، وأعرب الوفد عن سعادته بالمساهمة في المناقشات. وأفاد بأن المؤتمر ذكّر الدول الأعضاء بأهمية الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. كما أفاد بأن المتحدثين من مختلف المناطق أبرزوا أثر السياسات والبنى التحتية للملكية الفكرية على جميع جوانب التنمية. وأعرب عن استعداد المجموعة للمشاركة بطريقة إيجابية وبناءة في القضايا المعروضة على اللجنة.

23. وأشار وفد بنغلاديش، متحدثا باسم أقل البلدان نموا، إلى أهمية اللجنة بالنسبة للمجموعة من أجل تحديد وتوضيح كيف يمكن للملكية الفكرية تعزيز تنفيذ التنمية. وأعرب الوفد عن ثقته بأنه، مع توجيهات الرئيس، ستتمكن اللجنة من التوصل إلى نتائج حاسمة وتحقيق النجاح المتوقع. وأشار إلى الملاحظات التمهيدية للمدير العام وأقر بمساهمة الأمانة وبدعم شعبة أقل البلدان نموا. وأشار الوفد إلى أن تقرير المدير العام بشأن تنفيذ توصيات أجندة التنمية يشير إلى التقدم الذي تم إحرازه في أنشطة الويبو على مدار السنوات. وأفاد بأن التقرير قدم التطورات الواقعية في مختلف هيئات الويبو، وأكد على استمرار الجهود الرامية إلى تعميم توصيات أجندة التنمية في البرامج المختلفة، حسب اعتماد لجنة البرنامج والميزانية. ومع ذلك، لاحظ وفد المجموعة وجود ميل نحو التعامل مع قضايا التنمية في الأساس من خلال تنفيذ نظام الملكية الفكرية. وأفاد بأن الملكية الفكرية قد أديرت بشكل أساسي بنظام فريد من نوعه. ومع ذلك، فإن حل المقاس الواحد الذي يناسب الجميع لن يؤدي أبدا إلى تحقيق النتائج المرجوة التي لأجلها تم تصور أجندة التنمية لدى الويبو. وسعى التقرير إلى إلهام البلدان النامية وأقل البلدان نموا بشأن استخدام الملكية الفكرية باعتبارها المسار والوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار وفد المجموعة إلى أن هذه الفكرة تحتاج إلى إعادة نظر جادة، لاسيما عند النظر في قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نموا. وأفاد بأن التاريخ والتجربة أثبتا أن الملكية الفكرية وحقوق ومسؤوليات التنمية قد سارت بشكل متواز، ومن الضروري إقرار وتشجيع الابتكار لكي تكون الملكية الفكرية مفيدة لأقل البلدان نموا. وعلاوة على ذلك، أكد وفد المجموعة على شرط ضبط احتياجات التدريب التي تقدمها الويبو في أقل البلدان نموا بشأن الملكية الفكرية والقضايا ذات الصلة. وينبغي أن يتضمن المحتوى والطريقة كل من الابتكار وتنفيذ المرونة الخاصة بالملكية الفكرية. وفيما يتعلق بمشاركة الويبو مع المنظمات الدولية الأخرى، أعرب الوفد عن أمله في أن تحتفظ الويبو دائما بالريادة في قضية التنمية دون المساس بمستقبل أقل البلدان نموا. وذكر وفد المجموعة أن أهمية التعاون بين بلدان الجنوب لا يمكن ان يكون مبالغا فيه فيما يتعلق بأقل البلدان نموا، نظرا لأن الوقت قد حان بالنسبة لها لكي تطور استراتيجيات التعلم والتبادل وتدفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة إلى الأمام. وبالإشارة إلى خارطة أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الويبو (الوثيقة CDIP/17/4)، أعرب وفد المجموعة عن اعتقاده بأن هناك مجال كبير لتعزيز أنشطة الويبو مع التعميم الرسمي لجهود التعاون بين بلدان الجنوب. ويجب أن تشمل التنمية المستقبلية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب استخدام مواطن المرونة الحالية للملكية الفكرية الحالية من أجل أقل البلدان نموا في إطار اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، وحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والاستثناءات والتقييدات في المجالات العديدة للملكية الفكرية وغيرها من الإجراءات الفريدة من نوعها. وفيما يتعلق بآلية تحديث قاعدة البيانات حول مواطن المرونة، أعرب الوفد عن تفضيله لاتصال مباشر مع الأمانة وإدراج لاحق في قاعدة البيانات. وأشار وفد المجموعة إلى أن أقل البلدان نموا كانت معفاة من معظم التزامات اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالتالي لا ينبغي لقاعدة البيانات أن تشمل أي من مواطن المرونة التي يمكن أن تُفهم على أنها الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بالإضافة إلى الأحكام. وتجدر الإشارة إلى أن اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية كان يجمع الحد الأدنى للفئات الأكثر شيوعا من جميع البلدان. ورحب الوفد بالتقييم الإيجابي لمشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض البلدان الإفريقية. وأفاد بأن المرحلة الثانية من المشروع تحتاج إلى دعم بالمراقبة الكافية والموارد الأخرى اللازمة لجعلها مستدامة في المستقبل. وحث الوفد الدول الأعضاء على الاعتماد الفوري لمشروعات الويبو لفائدة أقل البلدان نموا. وأقر وفد المجموعة

بمساهمة الويبو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن أمل أقل البلدان نمواً في أن تكون مشاركة الويبو واسعة ومتنوعة وتركز أكثر على التنمية بدلا من التركيز على التنفيذ واسع النطاق لنظام الملكية الفكرية دون إقامة التوازن بين الحقوق والواجبات. وأفاد بأن أهداف التنمية المستدامة هي عملية مستمرة حتى عام 2030، وأعرب عن تقديره لتلقي ملخصات منتظمة عن مشاركة الويبو وغيرها من المنظمات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكد الوفد أيضا على أن المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا هما مجالين هامين للغاية لأقل البلدان نمواً، ويحتاجان إلى أن يكونا مدفوعين بالطلب وموجهين نحو التنمية ويتميزان بالشفافية. واعتبر أن المراجعة الخارجية الخاصة بالمساعدة التقنية للويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية تمثل جهدا مهما لجعل المساعدة التقنية أكثر خضوعا للمساءلة ومركزة على أولويات أقل البلدان نمواً وتستجيب لها. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه لكي تكون المساعدة التقنية أكثر فعالية، قد يكون الاقتراح المشترك المقدم من مجموعة أجنحة التنمية (DAG) والمجموعة الأفريقية خلال الدورة التاسعة للجنة أساسا للمفاوضات لأن معظم أعضاء أقل البلدان نمواً تنتمي إلى إحدى أو كلا تلك المجموعتين. وفيما يتعلق بمسألة نقل التكنولوجيا، أفاد بأنه على الرغم من أنه أشار إلى عدم وجود أي تعريف ثابت، إلا أنه سلط الضوء على تنفيذ مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة ووضع الحلول (الوثيقة CDIP/6/4/Rev). كما أشار إلى خارطة أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الويبو (الوثيقة CDIP/17/4). وأظهرت التجربة لدى المنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة التجارة العالمية أن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية لم يكن له أي علاقة إيجابية بنقل التكنولوجيا. وبالإشارة إلى آلية التنسيق، اعتبر أنه من المؤلم أن يكون هناك عدم توافق حول تحديد هيئات الويبو المعنية بتقديم التقارير في إطار آلية التنسيق. وأعرب عن اعتقاده بأن لجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بمعايير الويبو هي اللجان التي لا بد من اعتبارها هيئات الويبو المعنية بتقديم التقارير عن تنفيذ التوصيات أجنحة التنمية. وطلب من كافة الأعضاء بذل جهود جديفة للتوصل إلى توافق في الآراء لتحقيق هذه الغاية. وأخيرا، تعهد وفد مجموعة البلدان الأقل نمواً، والذي يمثل ربع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالدعم الكامل للرئيس وأكد على اقتناعه بنجاح الدورة.

24. وأفاد وفد هولندا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أن العديد من القضايا في الدورة الماضية لم تؤدي ثمارها فوراً وتم ترحيل قضايا هامة إلى جدول أعمال الدورة السابعة عشرة للجنة. ونتيجة لذلك، أصبح جدول أعمال الدورة الحالية مثقلا وهناك حاجة إلى إدارة الوقت بطريقة صارمة للوصول إلى أهدافها. وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية كان حدثا متوازنا مع دراسات حالة مفيدة ومثيرة للاهتمام. وساهم المؤتمر في تعزيز الحجة القائلة بأن النظام القوي للملكية الفكرية هو أمر ضروري لتشجيع الابتكار ودعم التنمية. وأعرب وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن رغبته في مواصلة العمل بطريقة إيجابية وتعاونية بشأن القضايا الهامة على جدول الأعمال، وأعرب عن أمله في اتخاذ قرارات بناءة. وأخيرا، وفيما يتعلق بالعمل في المستقبل، أعرب الوفد عن استعداد المجموعة لمناقشة السبل الممكنة لتحسين عمل اللجنة لصالح جميع الدول الأعضاء.

25. وأعرب وفد جنوب إفريقيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به نيجيريا، نيابة عن المجموعة الأفريقية. وأشار إلى أن اللجنة لديها إمكانيات كبيرة لإنجاز الملكية الفكرية لفائدة هدف التنمية الذي تسعى إليه مختلف الدول الأعضاء، لاسيما البلدان النامية. وأشار الوفد إلى أن اللجنة كانت حتمية لتحقيق أهداف التنمية في أفريقيا لأنه عهد إليها بإجراء التقييم الحاسم لأعمال الويبو بشأن تنفيذ توصيات أجنحة التنمية وتقديم مقترحات ملموسة حول تعزيز مشاركة الدول الأعضاء والاستفادة من هندسة الملكية الفكرية الدولية. ودعا الوفد اللجنة إلى تحقيق تقدم ملموس بشأن وضع الصيغة النهائية لاثنتين من المناقشات الهامة، وهما قضية المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية ومناقشة الركن الثالث من ولاية اللجنة. وأعرب عن تطلعه إلى تقرير مراجعة مستقلة لتنفيذ الويبو لتوصيات أجنحة التنمية. ورأى أن المناقشات التي دارت في المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية ستؤدي إلى الاتفاق على أن أنظمة الملكية الفكرية المتوازنة التي تدعم أهداف السياسة العامة للدول من شأنها أن تشجع الابتكار والنمو. وأفاد بأن لدى الويبو دور هام في دعم جهود الدول الأعضاء لصياغة سياسات الملكية الفكرية الداعمة لأهداف التنمية من خلال تزويدهم بمجموعة من الأدوات. وشملت هذه الأدوات مواطن مرونة اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية لتعزيز الوصول إلى المعرفة ودعم الابتكار ونقل التكنولوجيا وغيرها من الأدوات.

26. وأيد وفد باكستان البيان الذي أدلى به الهند، نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وأشار إلى الاختتام الناجح للمؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية الذي شارك فيه مجموعة واسعة من المتحدثين من البلدان المتقدمة والنامية. وشجع الوفد الويبو على عقد فعاليات مماثلة في قضايا أخرى. وأفاد بأن ذلك من شأنه أن يسمح للدول الأعضاء بأن تقدر وجهات النظر المختلفة حول نمو نظام متوازن للملكية الفكرية. وأفاد بأن المتحدثين أكدوا على ضرورة وجود حيز سياسة عامة لدى البلدان النامية لتحديد نظام الملكية الفكرية الأنسب لاحتياجاتها الإنمائية. وذكر أنه من الناحية التاريخية، استخدمت بلدان مختلفة لحماية الملكية الفكرية بوسائل مختلفة لتحقيق أهدافها الإنمائية. واستخدمت الدول المتقدمة في البداية أنظمة ملكية فكرية ضعيفة ولم تقم بتقويتها إلا بعد التوصل إلى مستوى معين من التصنيع. ولذلك، فإن أي نهج لإصلاح الملكية الفكرية يحتاج إلى أن يأخذ في الاعتبار تنوع الدول الأعضاء وأن يكون حساسا لسياقها المحدد دون تطبيق خيار المقاس الواحد الذي يناسب الجميع. وشدد الوفد على أنه نظرا لمركزية الملكية الفكرية في النظام الاقتصادي، فقد كان لها تأثير على حياة الناس وقدرتهم على التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، لاسيما فيما يخص الصحة والتعليم. وبهذا المعنى، فإن دور اللجنة في تنفيذ وتبسيط توصيات أجنحة التنمية هو دور حاسم. ورأى الوفد أن الوقت قد حان للانتقال من البيانات الوصفية إلى المساهمة الموضوعية من أجل تحديد الثغرات وتصحيحها. ولهذا السبب، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن التنفيذ الكامل لولاية اللجنة فيما يتعلق بالملكية الفكرية والتنمية هو أمر ضروري. وعلاوة على ذلك، من المهم ألا تقتصر توصيات أجنحة التنمية على مشاريع محددة ولكن يجب أن ينظر إليها في إطار سياسة أوسع. وشدد على أن التوصيات لم تنتهي بانتهاء مشروع ما لأن المشاريع هي مجرد واحدة من وسائل تنفيذ تلك التوصيات. وأفاد بأن التقييم المستقل الموضوعي لقواعد الملكية الفكرية بشأن التنمية في مختلف البيئات كان ضروريا لنظام متوازن للملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى طلب تم تقديمه إلى الأمانة لإطلاع اللجنة على الاختصاصات التي بموجبها شاركت المنظمة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لاسيما في المجالات التي لم يكن فيها توافق في الآراء بين الدول الأعضاء. وأفاد بأنه تم تلقي طلب من المنظمات غير الحكومية حول الإحاطات الخاصة بمهام الأمانة المتعلقة بعملية فريق الأمين العام للأمم المتحدة رفيع المستوى في جنيف ونيويورك. وقرأ الوفد ما يلي: "من خلال التشكيك في الفرضية المبدئية لولاية الفريق رفيع المستوى بأن هناك عدم اتساق سياسات بين قوانين وأنظمة الملكية الفكرية بشأن تشجيع الابتكار وضرورة توفير الأدوية وغيرها من الخدمات الصحية للمحتاجين". وأفاد بأن ذلك يسير عكس اتجاه أجنحة التنمية نفسها. وأفاد بأن أجنحة التنمية أقرت الوجود الأساسي لتنافر السياسات بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة، وسعى إلى تشجيع الويبو والدول الأعضاء على معالجة هذا التنافر. وطلب الوفد من الأمانة أن تطلع الدول الأعضاء بشأن مساهمة الويبو في الفريق رفيع المستوى. وشدد الوفد على ضرورة العمل من أجل نظام متوازن للملكية الفكرية يؤكد على الشمولية والاحترام المتبادل لمختلف احتياجات الدول الأعضاء بحيث يصبح التنوع نقطة قوة يستفيد منها الجميع.

27. وأقر وفد جمهورية كوريا بأن اللجنة أحرزت تقدما جيدا في تنفيذ التوصيات أجنحة التنمية على مدار السنوات الخمس الماضية. وأشار إلى أنه في الاقتصاد القائم على المعرفة، كانت الملكية الفكرية قوة دافعة وواحدة من أكبر عوامل التنافسية. ولذلك، يتفهم الوفد أهمية تنفيذ المشاريع ذات الصلة بالملكية الفكرية في تعزيز النمو المستدام والمتوازن في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وأقر الوفد بضرورة زيادة الوعي العام باستراتيجيات الملكية الفكرية من أجل النجاح في تنفيذ المشاريع. وشدد الوفد على أن تنفيذ توصيات أجنحة التنمية لم ينتهي بانتهاء مشروع معين. ويجب اتخاذ تدابير متابعة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية وضمان النمو الاقتصادي المستدام في البلدان المستفيدة. ورأى أن المشاريع مثل المشروع الخاص بـ "بناء القدرات في استخدام المعلومات التقنية والعلمية المحددة بالتكنولوجيا كحل لتحديات التنمية" كانت أمثلة جيدة على العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية وتعزيز الوعي العالمي بالملكية الفكرية لفائدة استخدام التكنولوجيا. كما أشار الوفد إلى أن مشروع تقاسم الملكية الفكرية الدولية التي وضعها مكتب كوريا للملكية الفكرية (KIPO) قد ساهم في تطوير التكنولوجيا المناسبة التي تعزز من نوعية الحياة في أقل البلدان نموا. وأضاف أن جمهورية كوريا تنفذ المشروع في فييت نام واندونيسيا. وشجع الوفد على اتباع نهج متوازن وبناء لمناقشة المشاريع ذات الصلة بالتعاون من أجل التنمية. وفيما يتعلق بتقديم المساعدة في مجال الملكية الفكرية، يجب على الويبو والدول الأعضاء فيها تبادل أفضل الممارسات من أجل ضمان جودة المشاريع. وكمثال على ذلك، أشار الوفد إلى منافسة في مجال التكنولوجيا والتي عقدت في منغوليا في العام الماضي بتمويل من الصندوق

الاستئماني الكوري. وأفاد بأن هناك ورشة عمل وحفل ختامي سيعقدان بعد أسبوع في الجمهورية الدومينيكية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى إجراء مناقشات بناءة خلال الدورة.

28. وأعرب وفد إندونيسيا عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد الهند نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وشارك بموقفه الوطني. كما أعرب الوفد عن تقديره البالغ لعمل المنظمة كما ورد في تقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية. ورأى أن تعميم توصيات أجندة التنمية يجب أن يضمن اتباع نهج متوازن لحماية الملكية الفكرية والابتكار والتسويق. ورأى أنه يجب التعامل مع أعمدة الملكية الفكرية هذه على قدم المساواة لدعم النمو الاقتصادي لكل دولة من الدول الأعضاء. ثانياً، طلب الوفد من اللجنة أن تقدم تقريراً عن مشاركة الويبو في فريق الخبراء الاستشاريين التابع لفريق الأمين العام للأمم المتحدة رفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية وحول الطلب الذي تقدم به أمين المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (ITPGRFA) للمشاركة مع الويبو بهدف استكشاف المجالات الممكنة للترباط بين معاهدات الويبو والمادة 9 من المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. ثالثاً، سلط الوفد الضوء على الإنجاز الناجح للمؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية، ورأى أنه يجب إجراء مزيد من المناقشة للعديد من الموضوعات لتوجيه المنظمة والدول الأعضاء بشأن كيفية تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وكمثال على ذلك، أوصى الوفد بإدراج "العلم والابتكار والتكنولوجيا" كبند دائم من بنود جدول الأعمال. وفيما يتعلق بالمرونة، اعتبر الوفد إلى هذا الموضوع كجزء لا يتجزأ من نظام الملكية الفكرية وشجع على تنفيذ التوصية رقم (14) من أجندة التنمية. وعلاوة على ذلك، يتعين على الويبو وغيرها من المنظمات الدولية أن توجه البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بشأن فهم المرونة الواردة في اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. وأعرب عن أمله في تقوم اللجنة بتسهيل الاستفادة الكاملة من مواطن المرونة في مجال الملكية الفكرية لصياغة دور تموي أكبر للملكية الفكرية كأداة للنمو الاقتصادي. ورأى أن تنفيذ آليات التنسيق كان هاماً للتأكد من أنه سيتم تعميم توصيات أجندة التنمية في جميع أنشطة الويبو وهيئاتها بطريقة منسقة. وطالب الوفد الويبو أن تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وحث الدول الأعضاء على إعطاء الويبو ولاية واضحة في هذا الشأن. وأعرب الوفد عن افتخاره للنقاش على أساس الشراكة لمواجهة التحديات العالمية. وعلاوة على ذلك، طلب من أمانة الويبو شرح العمل الذي أنجز فيما يتعلق بفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة (IAEG-SDGs) وحول آلية تيسير التكنولوجيا التابعة للأمم المتحدة. وأعرب عن اعتقاده بأن أحد أهداف تنفيذ توصيات أجندة التنمية هو تقليل الفجوات المعرفية بين الدول المتقدمة والنامية. ولذلك، حث الوفد اللجنة على المضي قدماً في تنفيذ الركن الثالث من ولاية اللجنة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والوصول إلى المعرفة. كما أفاد الوفد بأنه يولي أهمية خاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأعرب عن أمله في أن تصدر اللجنة أيضاً مبادئ توجيهية لتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأيد الوفد اقتراحين: (1) تشجيع الاستخدام الكامل لمواطن المرونة في مجال الملكية الفكرية، (2) استخدام تبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لفائدة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء. وأعرب عن أمله في أن تظل بلاده تستفيد من مساعدة الويبو. وأفاد بأن بلاده تعترم الانضمام للدول الأعضاء الأخرى في إنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (TISCs). ويهدف إلى تشجيع ودعم الجامعات أو مؤسسات التعليم العالي لاستضافة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار ستساهم في نشأة الابتكار من خلال البحث والتطوير على المستوى الجامعي.

29. وأبرز وفد البرازيل نجاح المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية. وأفاد بأن هذا الحدث شكل بيئة مفتوحة وصریحة لتبادل وجهات النظر المختلفة بشأن النظام الدولي للملكية الفكرية. وذكر بأن المتحدثين من ذوي الخلفيات المتعددة قد أتوا بأفكارهم بشأن أساس الملكية الفكرية وأهدافها والطرق الممكنة للمضي قدماً نحو تحقيقها في ضوء التنمية. وفي حين أقر الخبراء بدور الملكية الفكرية في دعم الابتكار والتكنولوجيا، أشاروا أيضاً على الحاجة إلى إنتاج مزيد من البيانات لإجراء تحليل شامل لآثار نظام الملكية الفكرية الحالي وتحدياته. وهذا يؤكد على أهمية عمل شعبة الاقتصاد والإحصاء لدى الويبو. وأكد المتحدثون أيضاً على ضرورة المراعاة التامة لأهداف السياسة الوطنية للدول الأعضاء من أجل مواجهة التحديات الفردية وتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية العامة. وفي ذلك الوقت فقط يمكن أن يكون نظام الملكية الفكرية أكثر شمولاً

وتوازنا وموجه نحو التنمية. وانحاز الوفد إلى فكرة أن نهج مقاس واحد يناسب الجميع لم يكن كافيا لمعالجة التعقيد المتزايد بشأن تخصيص حقوق الملكية الفكرية. وأفاد بأن ضرورة الحفاظ على حيز السياسة العامة للدولة لضبط تشريعاتها جاءت كنتيجة طبيعية. وأعرب الوفد عن تطلعه لمواصلة استكشاف القضايا التي تمت مناقشتها خلال هذا الحدث، وأعرب عن أمله في الحفاظ على روح المؤتمر خلال الدورة. وفيما يتعلق بعمل اللجنة، أكد الوفد على الأهمية التي تم إيلائها لمناقشة تنفيذ ولاية اللجنة وآلية التنسيق. وأفاد بأن هذه الأمور كانت مطروحة منذ فترة طويلة على جدول أعمال اللجنة. وأعرب عن أمله في أن تشارك كافة الدول الأعضاء في المناقشات بروح بناءة ومفتوحة من أجل التوصل إلى اتفاق حول هذه القضية التي طال أمدها. وأشار الوفد أيضا إلى أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأفاد بأن البرازيل شاركت في العديد من الأنشطة بالتعاون مع البلدان النامية وأقل البلدان نموا في السنوات الأخيرة. وفي مجال الملكية الفكرية، أشار الوفد إلى توقيع اتفاق مع الويبو لتخصيص مليون دولار أمريكي لتعزيز الأنشطة الثلاثية من هذا النوع. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، أقر الوفد بأن للويبو دور هام في مناقشة أصحاب المصلحة المتعددين بشأن تحقيق تلك الأهداف. ورأى أنه يتعين على اللجنة التأكيد على أن مساهمة المنظمة في فريق العمل المشترك بين الوكالات الذي تشكل لمناقشة الخطوات الأولى في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تسترشد بجوانب نظام الملكية الفكرية الموجهة نحو التطوير. وأفاد بأن ذلك لا يمثل مناقشة لمرة واحدة، بل ينبغي أن يتم دمجها كبنء دائم من جدول الأعمال.

30. وأعرب وفد بوركينافاصو عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا نيابة عن المجموعة الأفريقية، وهنا الرئيس ونائبه على انتخابهم. وأشار إلى أن الملكية الفكرية كانت أداة مهمة للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. ومن هذا المنطلق، رحب بعقد المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية وأثنى على جهود الويبو في هذا الصدد. وأعرب عن ارتياحه بشأن تقرير المدير العام حول تنفيذ أجندة التنمية. وأفاد بأن أجندة التنمية كانت لها أهمية كبيرة بالنسبة لبوركينا فاصو. وأعرب عن امتنان بلاده للاستفادة منه، لاسيما من خلال مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الإفريقية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تؤدي النتائج الإيجابية لتقييم المرحلة الأولى من المشروع إلى تمكين الدول الأعضاء من اعتماد المرحلة الثانية. وأفاد بأن ذلك من شأنه أن يسمح للبلدان المستفيدة من التقييم الواضح لوضع القطاع السمعي البصري في أفريقيا بشكل عام وفي بوركينا فاصو بشكل خاص.

31. وأيد وفد إيران (جمهورية إيران الإسلامية) البيان الذي أدلى به وفد الهند، نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. ورحب الوفد بالمناقشات التي جرت خلال المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية والتي أظهرت وجهات نظر ونهج مختلفة حول دور الملكية الفكرية في التنمية. وأحيط الوفد علما بتقرير المدير العام بشأن تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأفاد بأن التقرير قدم لمحة عامة عن مشاركة المنظمة في تنفيذ وتعميم جميع توصيات أجندة التنمية في عمل الويبو. ورأى أنه يتعين على اللجنة مناقشة وتقييم التقرير والوثائق الأخرى للجنة مع الأخذ في الاعتبار أهداف وولاية اللجنة منذ بدايتها. وأفاد بأنه من الواضح أن تنفيذ توصيات أجندة التنمية ينبغي ألا يتم بمعزل عن العمل العام للمنظمة. وتتمثل الفكرة الرئيسية في إحداث توازن بين أصحاب الحقوق والمصلحة العامة، وهذا يتطلب تعميم اعتبارات التنمية في عمل الويبو. وينبغي أن يكون التركيز الرئيسي على جعل جزئية أجندة التنمية من صميم العمل اليومي للويبو. وأشار إلى الدور الهام الذي تقوم به اللجنة داخل المنظمة نتيجة لتفانيها في تنفيذ التوصيات الخمسة والأربعين لأجندة التنمية. ورأى أن جميع هيئات الويبو ينبغي أن تأخذ في الاعتبار تلك التوصيات عند تنفيذ أنشطتها، لاسيما في قرارات رسم السياسات الخاصة بها. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن يكون هناك فهم واضح لأغراض أنشطة الويبو في مجال التعاون الإنمائي أو الإطار المفاهيمي للمساعدة الموجهة نحو التنمية. وأفاد الوفد أنه في مجال وضع القواعد والمعايير، كانت اللجنة هي الهيئة التي يجب أن تقوم بإقرار الحق في التنمية من خلال استكشاف وسائل توظيف الملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية. ورأى أن هذه الوسائل تضمنت استخدام المرونة في الاتفاقيات الدولية للملكية الفكرية وتوسيع الملك العام ومواءمة قوانين الملكية الفكرية لحماية أشكال التعبير الثقافي والموارد الوراثية والمعارف التقليدية. وأفاد بأن الويبو، كوكالة تابعة للأمم المتحدة، ينبغي أن تدمج أهداف التنمية المستدامة في جميع أنشطتها وتطلق مساهمتها في تنفيذها. وطلب الوفد من الأمانة تقديم معلومات عن دور الويبو في مناقشات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وإطلاع الدول الأعضاء على مشاركة الويبو في القضايا ذات الصلة

بأهداف التنمية المستدامة منذ انعقاد الدورة السادسة عشرة للجنة، لاسيما فيما يتعلق بمجموعة الخبراء المذكورة وآلية تيسير التكنولوجيا والفريق رفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية. وفيما يتعلق بآلية التنسيق، أعرب الوفد عن قلقه بشأن قضية الهيئات التي تقوم بدمج الآلية. ورأى أنه يجب أن تكون أجنحة التنمية جزءا لا يتجزأ من عمل جميع هيئات الويبو، بما في ذلك اللجنة المعنية بمعايير الويبو ولجنة البرنامج والميزانية، ولكن القرار بشأن ضم تلك اللجان لتحقيق أهداف أجنحة التنمية لم يتم التوصل إليه. وفيما يتعلق بالركن الثالث من ولاية اللجنة، أفاد بأنه من المؤسف أن بعض البلدان قد رفضت اقتراح إدراجه كبنود من بنود جدول الأعمال. وذكر بأن ذلك الأمر سيستجيب فرصة للمناقشات بشأن الصلات الهامة بين الملكية الفكرية والتنمية. وفيما يتعلق برسم خارطة أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوثيقة CDIP/17/4)، رأى الوفد أن هذه الأنشطة ينبغي أن تركز بشكل أوسع على تعزيز الاستفادة الكاملة من مواطن المرونة في مجال الملكية الفكرية لمعالجة الأهداف ذات الصلة وتبادل الخبرات الاجتماعية في مجالات براءات الاختراع وحقوق المؤلف والعلامات التجارية وخلافه. وأفاد بأن هناك أيضا حاجة إلى تبادل خبرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية. وذكر بأن رسم الخارطة المذكور قد ركز على تعزيز وتقوية حقوق الملكية الفكرية والأنظمة الداعمة. وأشار إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد تم تنفيذه بشكل رئيسي من قبل المكاتب الإقليمية في إطار البرنامج التاسع. وبالتالي، كان لا بد للأمانة أن ترسم خارطة طريق حول تعميم أنشطة الويبو بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عبر مختلف القطاعات الفنية الأخرى. وأخيرا، ذكر بأنه على الرغم من أنه كانت هناك إنجازات ضخمة في تنفيذ توصيات أجنحة التنمية، إلا أنه لا تزال هناك أوجه قصور مهمة تحتاج إلى معالجة كاملة، وهناك حاجة إلى إرادة سياسية والتزام جديد لهذا الغرض. وأعرب الوفد عن التزامه بالمشاركة البناءة في المناقشات المقبلة.

32. وأيد وفد أوغندا التصريحات التي أدلى بها وفدي نيجيريا وبنغلاديش، نيابة عن المجموعة الأفريقية وأقل البلدان نموا على التوالي. ورحب بتركيز الويبو على تمكين مشاركة أقل البلدان نموا. وأفاد بأنه كما ورد خلال المؤتمر الذي عُقد في الأسبوع قبل الماضي، يمكن للملكية الفكرية ويجب عليها أن تلعب دورا في التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلاد. لذلك، أشار الوفد إلى أن أوغندا بصدد تقديم سياسة وطنية للملكية الفكرية بهدف اشتغالها في خطط التنمية الوطنية. وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، استضافت أوغندا، بدعم من مختلف خبراء الويبو من المناطق الأفريقية والآسيوية ورش عمل لإجراء أنشطة مثل الدورات التدريبية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار والدورات التدريبية للمدرسين في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ولفائدة التدريبات المذكورة أعلاه، قامت أوغندا بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال بناء القدرات، وفي مارس من هذا العام، أقامت البلاد شراكة مع معهد كينيا للملكية الصناعية لتدريب فاحصي البراءات. وطالب الوفد الويبو بمواصلة دعم هذه المبادرات. وفيما يتعلق بالشراكات الحكومية الدولية، رحب الوفد بتسهيلات الويبو، وأفاد بأن ذلك قد سمح لهذه البلاد بالاستفادة من مواصلة التعاون مع مكتب اليابان للبراءات (JPO)، ومكتب كوريا للملكية الفكرية، واللجنة المؤسسية في كوريا والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية في الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات. وأعرب الوفد عن امتنانه للدعم الذي تقدمه تلك المنظمات وأعرب أيضا عن تقديره لدورها السخي في دعم أنشطة الويبو في مجال التنمية. وفيما يتعلق باستخدام المرونة، ذكر الوفد أن قانون الملكية الصناعية الخاص ببلاده قد دخل حيز التنفيذ في أبريل 2015. وشملت بعض مواطني المرونة من بين أمور أخرى، استبعاد المنتجات الصيدلانية من براءات الاختراع، ووضع معايير براءات الاختراع التي تتناسب مع مستوى التنمية في البلاد، واستبعاد الأصناف النباتية والحيوانية من براءات الاختراع، ومتطلبات الكشف عن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها التي تحتوي على اختراعات. ولم ينص قانون الملكية الصناعية الأوغندي على الحماية الحصرية لبراءات الاختراع حول برامج الحاسوب، على الرغم من أنه تم النص عليها صراحة في قانون حق المؤلف. وأشار الوفد إلى أن أوغندا لم تشارك في دراسات حول الأثر الاقتصادي للملكية الفكرية. ورأى أنه ينبغي للجنة أن تنظر في مطالبة الأمانة بالبناء على العمل الذي تم إنجازه بشأن تنفيذ مواطني المرونة على براءات الاختراع الخاصة ببرامج الحاسوب بهدف المزيد من الدراسة لتأثير هذه البراءات على صناعة البرمجيات، لاسيما في سياق البلدان النامية. وفيما يتعلق ببناء احترام حقوق الملكية الفكرية، تلقى الوفد نسخة من الدليل المخصص للتدريب على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وأفاد بأنه سيتم دمجها في برامج التدريب الخاصة بمدارس الشرطة بهدف بناء قدرات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، أفاد الوفد بأن بلاده استضافت ندوة للمنسقين في المؤسسات البحثية

المختلفة فضلا عن المؤسسات الأكاديمية. وتم إنشاء سبعة مراكز لدعم التكنولوجيا والابتكار في البلاد يستفيد منها الباحثون والعلماء من تلك المؤسسات. وتم الإعلان عن هذه الخدمة على نطاق واسع في وسائل الإعلام المختلفة لزيادة الإقبال على الطلب. ونتيجة لذلك، أعرب الوفد عن توقعه بإنشاء خمسة مراكز لدعم التكنولوجيا والابتكار إضافية بنهاية العام. وفيما يتعلق بتقييم استخدام هذه الموارد، أشار الوفد إلى ضرورة بناء ثقافة حول استخدامها من خلال برنامج بناء قدرات متناسق ومخصص. وأفاد بأن هناك حاجة إلى زيادة فرص نقل الدراية والمعرفة. كما ستكون زيادة الخبرة بتحقيق الوصول الهادف إلى للمعلومات موضع ترحيب. ومن شأن ذلك أن يبني قصص نجاح مهمة لتعزيز استخدام المعلومات في الملك العام.

33. وأيد وفد كوت ديفوار البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا نيابة عن المجموعة الأفريقية. وأفاد بأن اللجنة قد أظهرت واقعية أنشطة الويبو المتعلقة بالتنمية، وبالتالي كانت تشكل اللجنة الأكثر أهمية بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا. لقد كانت اللجنة مقياسا ووصيا على نظام متوازن للملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن سعادته بملاحظة التقدم الذي أحرز بشأن تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وكان هذا المشروع المعني بتعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينافاسو وبعض البلدان الإفريقية بمثابة نجاح كبير. وأعرب الوفد عن سعادته بمرحلته الثانية التي ستشارك فيها اثنين من البلدان الأفريقية الأخرى. وحث الدول الأعضاء على إبداء المرونة والروح البناءة من أجل التوصل إلى نتائج بناءة.

34. وأشار وفد بيرو إلى أهمية اللجنة، وأفاد بأنها كانت محفلا هاما للحوار حيث يمكن مناقشة اثنين من الموضوعات الرئيسية وهما الملكية الفكرية والتنمية. ولم تكن تلك القضايا الواقعة في صلب المناقشات تأتي في إطار متعدد الأطراف فحسب، بل كانت تأتي أيضا على المستوى الوطني. وأشار وفد بيرو إلى إنشاء اللجنة في عام 2008 من قبل الجمعية العامة للويبو. وأفاد بأن ولايتها كانت تتمثل في وضع خطة عمل لتنفيذ التوصيات الخمسة والأربعين لأجندة التنمية فضلا عن تقييمها ورصدها. وأثبتت التجربة أن فرضية "المشروع الذي تم إنجازه يساوي توصية تم تنفيذها" لم تكن دقيقة. وسلط الوفد الضوء على أربعة من القائمة الطويلة للمشاريع التي شكلت أجندة التنمية. أولا، فيما يتعلق بمشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة – وضع الحلول، أفاد الوفد بأن العمل يمكن أن يتم تنفيذه جنبا إلى جنب مع المنظمات الأخرى. ثانيا، فيما يتعلق بخارطة أنشطة الويبو المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (CDIP/17/8)، أفاد بأنه كان من المهم التفكير في المساهمة التي ينبغي أن تقدمها كل منظمة دولية. ثالثا، فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أفاد بأن هناك حاجة لمزيد من الزخم. وفي هذا الشأن، أشار الوفد إلى مؤتمر التعاون بين بلدان الجنوب الذي عُقد في بيرو في 2015. وذكر بأن نتائج المناقشات متاحة على موقع الوكالة الوطنية للملكية الفكرية. رابعا، أعرب الوفد عن أمله في تكرار مشروع الملكية الفكرية وإدارة التصميم لفائدة تطوير الأعمال في البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وذكر بأن المشروع يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال استخدام أدوات الملكية الفكرية، وخاصة التصميم الصناعية، ومن شأن ذلك أن يساهم في تطوير الأنشطة الاقتصادية.

35. وأيد وفد كوبا البيان الذي أدلى به وفد جزر البهاما نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وذكر الوفد أن أجندة التنمية الخاصة بالويبو هي ركيزة أساسية للمنظمة والدول الأعضاء فيها. وهناك حاجة إلى تطبيق آليات التنسيق في جميع لجان الويبو بما في ذلك اللجنة المعنية بمعايير الويبو ولجنة البرنامج والميزانية. وأعرب الوفد عن أمله في الحصول على نتائج بشأن هذه القضية. وأفاد بأن أجندة التنمية بحاجة إلى توسعة تتجاوز النهج القائم على المشروع. ورأى الوفد أن البعد الإنمائي لأجندة التنمية ينبغي أن يُدرج في جميع أنشطة الويبو. كما رأى أن أجندة التنمية يجب أن تضمن وجود نظام ملكية فكرية دولي متوازن مع السياسات الوطنية، لاسيما مع السياسات العامة، كما ورد في مناقشات المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية.

36. وأعرب وفد سري لانكا عن تأييده للبيان الذي أدلى به نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وأشار إلى أن اللجنة لعبت دورا حيويا في الاستفادة من الملكية الفكرية لفائدة التنمية. وأحيط الوفد علما بتقرير المدير العام بشأن تنفيذ توصيات أجندة التنمية. ورأى أن نظام الملكية الفكرية كان له دور رئيسي في دعم الابتكار والتكنولوجيا، وهي المكونات الأساسية للتنمية المستدامة. ورحب الوفد بالمبادرة التي اتخذتها اللجنة لبدء المناقشات بشأن كيفية التأكد على أن الملكية الفكرية قد

استخدمت كوسيلة فعالة في خلق روابط بين أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ أجندة التنمية للويبو. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مواصلة المناقشات في هذا الصدد خلال هذه الدورة. وأشار إلى أن بلاده تنفذ حاليا خطة عمل مكونة من 10 نقاط بالتعاون مع الويبو، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ 2014 في أعقاب الزيارة التي قام بها المدير العام لسريلانكا في شهر نوفمبر 2013. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن تقديره للتعاون القيم الذي أظهرته مختلف فروع المنظمة في تطوير ودعم تنفيذ هذه الخطة. وبناء على هذه الخطة، تم إنشاء آلية تنسيق في العام الماضي لضمان التكامل الفعال للملكية الفكرية في إطار سياسة الابتكار الدولية في سرى لانكا. وعقدت اللجنة التوجيهية الوطنية في مجال الملكية الفكرية (SCIP) برئاسة أمين عام وزارة الصناعة والتجارة في يوليو 2015، ومنذ ذلك الحين كان هناك تبادل منتظم في وجهات النظر بين اللجنة التوجيهية الوطنية في مجال الملكية الفكرية ومسؤولي الويبو بهدف تقييم التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ خطة عمل الملكية الفكرية المكونة من 10 نقاط لحكومة سريلانكا- الويبو الملكية الفكرية العمل. وأشار الوفد إلى مشاركة سرى لانكا كقطر رائد في مشروع اللجنة المعنية بالملكية الفكرية والسياحة والثقافة: أهداف التنمية وتعزيز التراث الثقافي في مصر والبلدان النامية الأخرى التي اعتمدها اللجنة خلال الدورة الخامسة عشرة التي عُقدت في أبريل 2015. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتم اختيار سريلانكا للمشاركة في مشروع اللجنة. وأعرب عن أمله في أن يسهم المشروع في تعزيز الوعي حول دور الملكية الفكرية في سرى لانكا ودعم الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بالسياحة في البلاد. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مداوات مثمرة خلال الدورة والمساهمة في المناقشات على أساس روح بناءة.

37. وشكر وفد الغابون الويبو على العمل المستمر الذي تم تنفيذه في إطار اللجنة، وأشار إلى أن هناك سبعة تقارير تم تقديمها حتى الآن من المدير العام إلى اللجنة. وأيد الوفد تقرير تقييم مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينافاسو وبعض البلدان الإفريقية. وأعرب الوفد عن رغبته في الاستفادة من المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل تحديد ورسم استراتيجية وطنية للملكية الفكرية وفقا للكثلة (ألف) من توصيات أجندة التنمية. وأشار الوفد إلى أن هناك حاجة إلى استراتيجية وطنية للملكية الفكرية من أجل الاستفادة من عمل اللجنة واستخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية. وأعرب الوفد عن أمله في دعم الدول الأعضاء في هذا الصدد.

38. وأشاد ممثل المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية بالعمل الذي قام به مدير عام الويبو والأمانة بشأن تنفيذ توصيات أجندة التنمية، والتي تم تنفيذ معظمها في الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية ومنطقة أفريقيا ككل. وأيد ممثل المنظمة التصريحات التي أدلى بها وفد نيجيريا نيابة عن المجموعة الأفريقية ووفد بنغلاديش نيابة عن أقل البلدان نموا. وسجل بعض الإنجازات التي تم بدؤها وتنفيذها في منطقة المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية بدعم من الويبو. وأفاد بأنه تم تنظيم ورش عمل وندوات للتوعية بالملكية الفكرية وحول استخدام وأهمية الملكية الفكرية بالاشتراك مع كل شريك متعاون. وشملت بعض أوجه المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية في المنطقة. وفي هذا الصدد، أشار ممثل المنظمة إلى مشاركة الويبو من خلال المكتب الإقليمي لأفريقيا وأكاديمية الويبو بالتعاون مع مكتب اليابان للملكية الفكرية، والتي دعمت برنامج درجة الماجستير للويبو التابع للويبو والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية في مجال الملكية الفكرية. وأشار إلى أن البرنامج يعمل الآن للدورة القادمة وقد حُجج أكثر من 200 خبير ملكية فكرية حتى الآن. كما أشار ممثل المنظمة إلى أن برنامج التدريب الإقليمي لفحص البراءات أصبح أداة التدريب الرئيسية لفاحصي البراءات التابعين للمنظمة. وذكر مساهمات بعض الشركاء الخارجيين، حيث قدم مكتب كوريا للملكية الفكرية المساعدة في الدورات التدريبية وبرامج الملكية الفكرية المختلفة. كما قدمت الويبو من خلال برنامجها لتقديم المساعدة التقنية لمكاتب الملكية الفكرية نظم أعمال لفائدة المكاتب والمؤسسات الوطنية في البلدان النامية وأقل البلدان نموا لتمكينها من المشاركة الفعالة في النظام العالمي للملكية الفكرية. وأفاد بأن الويبو والصناديق الاستثنائية اليابانية تساعد حاليا في إعداد قاعدة بيانات حديثة من شأنها أن تضع جميع البيانات الإقليمية للملكية الفكرية المنشورة في أداة واحدة. وأشار ممثل المنظمة إلى أن البلدان النامية بحاجة إلى المزيد من المساعدات في مجال الدعم التقني، لاسيما فيما يتعلق بإنشاء قاعدة بيانات مرتبطة بالمعارف التقليدية. وقد طلبت المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية دعما فنيا من خلال قاعدة بيانات الويبو لتوافق التنمية مع الملكية الفكرية، وهي أداة

مهمة جدا ومفيدة بالدول النامية لإنشاء وجمع البيانات لفائدة قاعدة بيانات المعارف التقليدية. وطلب ممثل المنظمة المزيد من الدعم المالي لدعم المنطقة الأفريقية بأكملها.

39. وأيد وفد نيبال تماما البيان الذي أدلى به وفد الهند، نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وأشار إلى نجاح المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية. وأفاد بأن وجهات النظر المختلفة التي أعرب عنها المتحدثون والمخاضون كانت مفيدة. وأحيط الوفد علما بالتقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ توصيات أجندة التنمية في السنوات القليلة الماضية. وأفاد بأن البعد الإنمائي قد جرى صونه عبر الأهداف والبرامج الاستراتيجية للويبو. وأكد مجددا على دعمه لمساعي الويبو المستقبلية في تنفيذ وتعميم توصيات أجندة التنمية. وأفاد بأن أجندة التنمية كان لا بد لها أن تسترشد بالمبدأ الذي مفاده أن الملكية الفكرية يجب أن تشجع الابتكار وتوفر الوصول للأقطار والأشخاص الذين هم في حاجة ماسة إليها. ورأى أن الابتكار وتكنولوجيا المعلومات عبارة عن مكونات أساسية للتنمية أي قطر. وباعتباره ممثلا لدولة ضمن أقل البلدان نموا، أعرب عن رغبة بلاده في إنشاء تكنولوجيا مستدامة ونمو اقتصادي مستوحى من الابتكار وتنمية شاملة. ولهذا الغرض، كانت حكومة بلاده بصدد وضع سياسة ملكية فكرية وطنية متكاملة وصياغة قانون ملكية فكرية جديد. وعلاوة على ذلك، عملت بلاده على إنشاء مكتب ملكية فكرية متكامل مستقل. وفي هذا السياق، كانت المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو مهمة، لأن بناء القدرات والبنى التحتية ذات أهمية حيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نموا مثل نيبال. وستكون تلك المساعدة قائمة على أساس الطلب وموجهة نحو التنمية. وأقر الوفد مبادرات الويبو نحو إنشاء مراكز التكنولوجيا والابتكار، والتدريب على تنمية المهارات التقنية، وبناء وتحديث مؤسسات الملكية الفكرية، وتحويل القطاع غير الرسمي الذي يعد ذو أهمية كبيرة لهذا القطر. وأعرب الوفد عن أمله في دعم الويبو لبناء البنى التحتية والمؤسسية والمادية والبشرية والقدرات لكي تتمكن من الاستفادة من فرص الابتكار والتقدم التكنولوجي. وأفاد بأن هذه الجهود يجب أن تتجاوز النهج القائم على المشروع، وينبغي أن تكون متكاملة ومكاملة لنظام الملكية الفكرية الوطني.

البند 7 من جدول الأعمال: رصد وتقييم ومناقشة وتقديم التقارير بشأن تنفيذ كافة توصيات أجندة التنمية

النظر في الوثيقة CDIP/17/3 - تقرير التقييم بشأن مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينافاسو وبعض البلدان الأفريقية

40. دعا الرئيس المقيم الخارجي لتقديم الوثيقة.

41. وقدم المقيم الخارجي (السيد/ أونيل) التقرير. وأفاد بأن مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري ركز في المقام الأول على قطاع السينما في بوركينافاسو وبعض دول أفريقية. وبدأ المشروع من فبراير 2013 إلى أكتوبر 2015. وكان الهدف هو تسريع عملية تطوير القطاع السمعي البصري الأفريقي من خلال المساعدة التقنية وبناء القدرات بغرض زيادة فهم نظام حق المؤلف. واستجاب المشروع للاقتراح الذي تقدم به وفد بوركينافاسو إلى اللجنة. وبعد وضع المشروع من قبل الأمانة واعتماده من اللجنة، أُدرجت ثلاث دول هي بوركينافاسو وكينيا والسنغال في المشروع. وكان للمشروع ثلاثة اتجاهات رئيسية للأنشطة. وركز الاتجاه الأول على البحث ونشر دراسة استطلاعية ودراسة عن إدارة حقوق الملكية الفكرية. وركز الاتجاه الثاني على برامج التدريب والتعلم عن بعد. بينما ركز الاتجاه الثالث على تنمية المهارات والممارسات والبنية التحتية والأدوات اللازمة في هذا المجال. وبعد ذلك، انتقل المقيم إلى وصف النتائج الرئيسية. وفيما يتعلق بتصميم وإدارة المشاريع، تبين أن إدارة المشروع أكدت على أنه تم تنفيذ الأنشطة المخططة وتم استخدام الميزانية كما هو مخطط لها، مع السماح ببعض التغيير بشأن التكيف حسب الضرورة. وقد ووجهت بعض التحديات في إدارة المشروع، لاسيما أن متطلبات المشروع قد تجاوزت الموارد المتاحة مما أدى إلى بعض التأخير في تنفيذ المشروع. ومن حيث الفعالية، وُجد أن أنشطة المشروع خلقت الاهتمام وبنيت المعرفة حول الاستخدام المحتمل لنظام الملكية الفكرية بالنسبة للعمل السمعي البصري في الدول الثلاث المشاركة. ووجدت الأمانة أن هناك تدن مستويات الوعي القائمة، الأمر الذي أسفر عن تحديات كبيرة بالنسبة لهذا المشروع من حيث أي تغيير جوهري ضمن الإطار الزمني له والبالغ 32 شهرا. ومع ذلك، أشارت ردود الفعل

أن التغيير المطلوب الذي تم وضعه له وحدث بالفعل. وكان موضوع استخدام عقود خطية بين المختصين في مجال السينما بمثابة مثال على ذلك. ومع ذلك، لكي يتم تحقيق النتائج الكاملة للمشروع، لا تزال هناك حاجة إلى أنشطة تكميلية في هذه البلدان الثلاثة. كما قام المشروع بتنفيذ مبادرات في البلدان الثلاثة والتي ساهمت في حقوق المؤلف والأطر والهياكل. وقد تم ذلك على وجه الخصوص من خلال وضع القوانين والسياسات ذات الصلة ودعم إنشاء منظمات جديدة للإدارة الجماعية في كينيا والسنغال وتطوير قدرات هذه المنظمات القائمة في بوركينافاسو. وأشار المقيم إلى أن البرنامج المخطط للتعليم عن بعد قد تأخر وكان من المقرر إطلاقه هذا العام. ومن حيث الاستدامة، وجد المقيم أن هذا المشروع قد وضع الأسس الأولية لزيادة المعرفة والاستخدام المحتمل للملكية الفكرية في القطاع السمعي البصري في الدول الثلاث. ومع ذلك، لضمان استدامة المشروع، هناك حاجة إلى الاستفسار عن مزيد من الدعم من جانب الويبو وشركائها إلى جانب توفير الدعم المستمر للسلطات في البلدان الثلاثة. ثم تحول المقيم إلى الاستنتاجات والتوصيات، وقدم أربعة استنتاجات تليها ثلاث توصيات. أولاً، خلص التقييم إلى أن المشروع قد نجح في التوعية بالمزاي المحتملة للملكية الفكرية بالنسبة للقطاع السمعي البصري وفي خلق قوة دفع لتعزيز استخدام الملكية الفكرية في الدول الثلاث المشاركة. كما أنه كان فرصة لتسليط الضوء على الاستخدام الإيجابي للملكية الفكرية في أفريقيا لفائدة الصناعة الإبداعية مثل صناعة السينما. ثانياً، تعرض المشروع لبعض أوجه القصور نتيجة توفر الموظفين والدعم المحلي المتفاوت الذي أدى إلى بعض التأخير في تنفيذ المشروع. ويعني ذلك أيضاً أنه لم يتم تنفيذ كافة المتابعات كما كان مخطط لها. ثالثاً، أظهرت النتائج أن تركيز المشروع كان بكل رئيسي على برنامج التدريب في موقع العمل وأقل من ذلك على دعم البنية التحتية والإطار. وكان ذلك بمثابة مؤشر على احتمال مكان تركيز الأنشطة المستقبلية. رابعاً، تبين أنه كان هناك تقدم في البلدان الثلاثة. ويمكن أن يُبنى ذلك على المزيد من استخدام الملكية الفكرية ولكنه يتطلب المزيد من الدعم من قبل المنظمة. وكان السبيل هو النظر في نوع من الدعم. وكان يبدو مناسباً أن الويبو ركزت دعمها على تعزيز جهودها في البلدان الثلاثة ربما من خلال الانتقال إلى المزيد من الدعم الموجه للمهنيين في صناعة السينما وغيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الصلة مثل المحامين وهيئات البث. وبالإضافة إلى ذلك، لازالت هناك حاجة إلى دعم البنية التحتية والإطار. ويمكن للويبو النظر في تمديد تنفيذ المشروع في بلدان أخرى ولكن سيكون عليها تعيين الحدود من حيث عدد البلدان نظراً لمحدودية الموارد. وقدم المقيم ثلاث توصيات. أولاً، أوصى اللجنة بدعم المرحلة الثانية للمشروع وأشار إلى أن الموارد اللازمة متوفرة بما يمكن من التنفيذ الفعال. ثانياً، تصميم المرحلة الثانية للتركيز على تعزيز التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن في البلدان الثلاثة، وتصميم نطاق الدعم المقدم بعناية إذا أضيفت بلدان إضافية. وعلاوة على ذلك، طالما أنه ستكون هناك حاجة إلى مراقبة ومتابعة أفضل، فإنه ينبغي زيادة الدعم الإداري. كما ينبغي أن تدرج ميزانية كافية لدعم البلدان الثلاثة الحالية بالإضافة إلى أية دولة أخرى. ثالثاً، أوصى المقيم بأن يحافظ جميع أصحاب المصلحة الوطنيين ذوي الصلة في الدول المشاركة على دعمهم والتزامهم بهذا المشروع. ومن شأن ذلك التأكيد على دعم ومساندة الأدوار الرئيسية، مثل جهات الاتصال، في عملها.

42. وفتح الرئيس المجال للتعليقات

43. وأشار وفد نيجيريا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، أن المشروع يهدف إلى تسريع تطوير القطاع السمعي البصري الأفريقي من خلال المساعدة التقنية وبناء القدرات لزيادة فهم واستخدام نظام حق المؤلف. وكان الهدف من تقرير التقييم هو التعلم من الخبرة أثناء تنفيذ المشروع وربما تحسينها. وأشار وفد المجموعة إلى أن تقرير التقييم وجد أن المشروع ناجح بشكل شامل في تحقيق هدفه الرئيسي. ولكنه أشار إلى التأخير في التسليم بسبب القيود المتعلقة بالموظفين. وأعرب وفد المجموعة عن تأييده التام للمرحلة الثانية من المشروع وطلب اتخاذ التدابير المناسبة للتغلب على التحديات المتعلقة بالموظفين وضمان تنفيذها. وكان ذلك في ضوء انضمام اثنين من البلدان الأخرى إلى المشروع. كما سيكون من المهم أيضاً ضمان تخصيص الموارد الكافية للمرحلة الثانية من المشروع لضمان إدارته الفعالة. وأخيراً، شجع الوفد على إيجاد آلية مراقبة ومتابعة أفضل للتأكد من تعزيز هذا المشروع وتحقيق النتائج. وأشار مرة أخرى إلى أنه متفق تماماً مع التوصيات الواردة في تقرير التقييم ودعم المرحلة الثانية من المشروع. وأفاد بأنه في المرحلة الثانية، ينبغي التركيز أكثر على تحسين الرصد والتقييم وتوفير المزيد من الموارد والعدد الكافي من الموظفين لضمان التنفيذ الكامل للمشروع.

44. ورحب وفد اليونان، متحدًا باسم المجموعة باء، بتقرير التقييم وأشار إلى أن المشروع نفذ المبادرات التي تسهم في أطر وهياكل حقوق المؤلف. وكان ذلك بمثابة لبنة الأساس الأولى لزيادة المعرفة والاستخدام المحتمل للملكية الفكرية في القطاع السمعي البصري في البلدان الثلاثة. ونجح المشروع في بناء الوعي حول الفوائد المحتملة للملكية الفكرية بالنسبة للقطاع السمعي البصري وخلق قوة دفع لتعزيز استخدام الملكية الفكرية في الدول الثلاث المشاركة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن التقييم الإيجابي كان خطوة في الاتجاه الصحيح. وأشار الوفد إلى أن المشروع ساهم في توصيات أجندة التنمية رقم 1 و 2 و 4 و 11. وفيما يتعلق باستخدام المشروع، أيد وفد المجموعة آراء المقيم. وأفاد بأنه كان لابد من تحديد نوع الدعم اللازم لضمان أن الملكية الفكرية قد اندمجت بشكل جيد داخل القطاع السمعي البصري لدى البلدان المستفيدة والأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد لدى البلدان التي قد ينطبق عليها المشروع.

45. ورحب وفد بوركينا فاسو بتقرير التقييم. وأفاد بأن المشروع قد مكن من تطوير المعرفة في القطاع السمعي البصري في أفريقيا. وبناء على نجاح المرحلة الأولى التي أعلن عنها في التقييم، حث الوفد الدول الأعضاء على اعتماد المرحلة الثانية. وذكر بأن هذا الأمر سيستتبع البناء على التقدم المحرز في المرحلة الأولى وترجمته إلى مرحلة ثانية. وأشار إلى أنه لابد من معالجة الصعوبات التي تم مواجهتها مثل عدم توافر شركاء وطنيين. وطالب الوفد الويبو والدول الأعضاء بمتابعة توصيات المقيم. وأفاد بأن التوصيات ستسمح بمواصلة تعزيز القدرات في القطاع السمعي البصري في جميع أنحاء العالم وفي بوركينا فاسو على وجه الخصوص.

46. ورحب وفد السنغال بتقرير التقييم الذي شمل الخطوط الرئيسية للمشروع. وأشار إلى أن المشروع ساعد على زيادة الوعي بالملكية الفكرية وبناء القدرات في البلدان المستفيدة. وذكر بأن التقرير أكد على أهمية المشروع ومساهمته في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأفاد بأنه حقق نتائج ملموسة في المرحلة الأولى. وسلط الضوء على التدريب المقدم لأصحاب المهن القانونية، وتعزيز القواعد وتنفيذ نظام إدارة جماعي جديد. وأعرب الوفد عن تأييده للمرحلة الثانية من المشروع من أجل البناء على الإنجازات التي تحققت بالفعل. وبالتالي، أكد على استعدادة لدعم العملية ككل.

47. ورحب وفد لاتفيا، نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، بإنجاز المشروع. وأعرب عن سعادته بالنجاح الشامل للمشروع ورحب بتقرير التقييم. وذكر أنه من الأهمية بمكان أن تتعلم من تقرير التقييم لضمان التحسين المستمر لتقديم المساعدة التقنية، لاسيما تحسين المرحلة الثانية من المشروع نفسه. وأفاد بأن المشروع كان يهدف إلى تسريع عملية تطوير القطاع السمعي البصري الأفريقي من خلال تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، بهدف زيادة فهم واستخدام نظام حق المؤلف. وأشار إلى أن عملية بناء الوعي حول الفوائد المحتملة للملكية الفكرية في القطاع السمعي البصري كانت ناجحة. ورأى أن المتابعة كانت ضرورية لدمج التقدم في استخدام الملكية الفكرية في القطاع السمعي البصري، بما في ذلك دعم خبراء السينما وأصحاب المصلحة الآخرين.

48. وأثنى وفد هولندا، متحدًا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، على النتائج التي تحققت. وأفاد بأن المشروع بمثابة نجاح شامل في بناء الوعي حول الفوائد المحتملة لحقوق المؤلف بالنسبة للقطاع السمعي البصري. وقد خلق قوة دفع لتعزيز استخدام الملكية الفكرية في الصناعة الإبداعية لدى الدول الثلاث المشاركة. ومن المهم استخلاص الدروس من بعض أوجه القصور في إدارة المشروع التي سلط المقيم الضوء عليها. وأفاد بأن مجموعته شاركت في استنتاج مفاده أنه كان لابد للمشروع من تحديد نوع الدعم اللازم لضمان دمج الملكية الفكرية بشكل جيد داخل القطاع السمعي البصري في هذه البلدان. وينبغي أن تركز الويبو على تعزيز جهودها في الدول الثلاث المشاركة لتسريع استخدام الملكية الفكرية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال الانتقال إلى المزيد من الدعم الموجه لخبراء السينما وغيرهم من أصحاب المصلحة. كما يجب دعم البنية التحتية والإطار. وأفاد بأنه درس اقتراح المرحلة الثانية باهتمام ويتطلع إلى المناقشات. وأيد الوفد توصية المقيم بشأن القيود من حيث عدد البلدان التي يمكن للجنة دعمها في ضوء الموارد المالية والبشرية المحدودة للأمانة. وعلاوة على ذلك، أفاد بأن الدعم المستمر من الجهات ذات الصلة أمر ضروري لضمان الاستدامة.

49. ودعم وفد تونس مداخلة نيجيريا فيما يتعلق بتقرير التقييم. وأفاد بأن المشروع قد تم تنفيذه بشكل جيد للغاية، وعلى الرغم من الصعوبات، إلا أنه ظل يشكل نجاحاً حقيقياً. ولذلك، أعرب الوفد عن تأييده للمرحلة الثانية من المشروع، آملاً أن تستفيد بلاده والبلدان الأفريقية الأخرى منه.

50. ورحب وفد الاتحاد الروسي بتقرير التقييم ووجد أن المشروع كان مفيداً جداً. وفيما يتعلق بالنتائج، أشار الوفد بارتياح إلى أن تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع قد سهل من الوعي بفوائد الملكية الفكرية بالنسبة للقطاع السمعي البصري وقدم حافزاً لاستخدام أكثر فعالية لنظام الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بالتوصيات الخاصة بنتائج المرحلة الأولى، أشار الوفد إلى ضرورة أخذها بعين الاعتبار أثناء الانتقال إلى المرحلة الثانية، حيث أنها تدعمها. وأشار الوفد إلى الحاجة إلى مزيد من الدعم الإداري من الأمانة في بعض البلدان. وذكر بأن لهذا الأمر تأثير على إشراك جميع الهيئات ذات الصلة في مواصلة تنفيذ المشروع. وأعرب عن أمله في أن تؤخذ الاستنتاجات والتوصيات التالية للمرحلة الأولى بعين الاعتبار في تنفيذ المرحلة الثانية.

51. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعمه لهذا المشروع من البداية. وأفاد بأن المشروع شجع على الانتفاع بالملكية الفكرية في دفع عجلة التنمية. وأفاد بأنه ينبغي على اللجنة أن تنظر في تنفيذ هذا الأمر على نطاق أوسع. وأعرب الوفد عن تقديره للنتائج والاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير التقييم، كما أعرب عن أمله في أن تؤخذ بعين الاعتبار في المرحلة الثانية وكذلك في المشاريع المستقبلية.

52. وأعرب وفد اليابان عن تقديره لنجاح المشروع في بناء الوعي بشأن الفوائد المحتملة للملكية الفكرية بالنسبة للقطاع السمعي البصري وإيجاد قوة دافعة للاستخدام المعزز للملكية الفكرية في بوركينا فاسو وكينيا والسنغال. وأيد الوفد المرحلة الثانية من المشروع. واعتبر وأفاد بأنه ظهرت تحديات في التقرير حيث كان هناك تأخير في تنفيذ بعض الأنشطة حتى الآن. ورأى أنه يجب النظر بعناية في تفاصيل المشروع قبل الدخول إلى المرحلة الثانية. ومن شأن ذلك ضمان التنفيذ السلس للمشروع وفي الوقت المناسب ضمن الميزانية والإطار الزمني المقترح.

53. وأكد وفد ألمانيا أن نتائج المشروع التي تحققت حتى الآن إيجابية للغاية. وأفاد بأن المشروع لم يقدم الدعم فيما يتعلق بالملكية الفكرية للحكومات فحسب، بل للمهنيين الأفراد في قطاع السينما. وأثبت ذلك أن الملكية الفكرية يمكن أن تسهم إسهاماً قيماً في القطاع السمعي البصري. وأشار الوفد إلى النوعية الجيدة من الأفلام الأفريقية التي عرضت خلال دورات اللجنة السابقة. وأظهر المشروع بالفعل أنه يمكن استخدام الملكية الفكرية في زيادة تحسين الجودة. وأشار الوفد إلى ضرورة معالجة مسألة كيفية ضمان استمرار المشروع بالطريقة المناسبة.

54. وأشار وفد كينيا إلى أن تقرير التقييم قد لمس القضايا التي قدمها فريقه إلى المقيم بالشكل الصحيح. وأفاد بأن المشروع قد تقدم إلى الأمام على الرغم من التحديات المالية والغدارية التي واجهت فريق الويبو. وكرر تأييده والتزامه بالمشروع حتى استكمالها. وأفاد بأن بلاده كينيا قد استفادت من المشروع، ولعب المشروع دوراً رئيسياً في رفع مستوى الوعي في صناعة السينما وبدأ إنشاء منظمة إدارة جامعية للقطاع السمعي البصري. وأيد الوفد المرحلة الثانية من المشروع. وأعرب عن أمله في أن يتم اعتماد مقترح المشروع عن طريق أخذ اللجنة استنتاجات وتوصيات المقيم في الاعتبار.

55. ورحب وفد غينيا بتقرير التقييم وسلط الضوء على توقعاته بشأن الاستنتاجات والتوصيات. وأشار إلى أن المرحلة الأولى كانت ناجحة. وكانت هناك بعض المخاوف فيما يتعلق بالتمويل وتدريب الموظفين. وحث الوفد اللجنة على اعتماد المرحلة الثانية، كما أعرب عن أمله في التغلب على تلك الصعوبات. وأعرب الوفد عن اهتمام بلاده بأن تكون جزءاً من المرحلة الثانية نظراً لحاجتها إلى تعزيز وتطوير قطاعها السمعي البصري.

56. ودعا الرئيس المقيم (السيد/ أونيل) للرد على التعليقات الصادرة من المشاركين.

57. وأشار المقيم إلى اتفاق الوفود على التوصية بدعم المرحلة الثانية من المشروع. وأفاد بأن هناك حاجة لتنفيذ مثل هذه المشاريع بطريقة مستدامة وتوفير الموارد اللازمة. وبهذه الطريقة، يمكن البناء بالفعل على العمل المنجز حتى الآن لضمان عنصر الاستدامة في البلدان الثلاثة المستفيدة، وربما في بلدان أخرى في المستقبل.

58. ولخص الرئيس المناقشة، وأشار إلى أن التعليقات كانت إيجابية إلى حد ما فيما يتعلق بالتقرير والطريقة التي يتم إنجاز المرحلة الأولى من المشروع بها. وأفاد بأن هناك دعم للمرحلة الثانية من المشروع. وسيتم مناقشة هذا الموضوع في وقت لاحق خلال الدورة. وأعلق الرئيس المناقشة نظراً لعدم وجود ملاحظات أخرى من المشاركين.

النظر في الوثيقة CDIP/17/2 - تقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية

59. دعا الرئيس المدير العام إلى تقديم تقريره.

60. وقدم المدير العام لمحة عامة عن تقريره. وأفاد بأنه التقرير السنوي السابع له المقدم إلى اللجنة. وأبرز التقرير الموضوعات التي اتسمت بها أجندة التنمية وعملية تنفيذها من قبل الأمانة. وأوجز الموضوع الأول أهمية أجندة التنمية. لقد كان حدثاً كبيراً بالنسبة لليوبيو وتم إحراز تقدم هائل خلال السنوات الثمانية الماضية. وكان من المصلحة المشتركة للدول الأعضاء أن يعمل نظام الملكية الفكرية بفعالية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لجميع البلدان. وأشار الموضوع الثاني إلى التقدم الكبير الذي تم إحرازه منذ اعتماد أجندة التنمية في تعميم الملكية الفكرية. وقد تم تعميم أربعة عشر مشروعاً من مشروعات اللجنة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية المذكورة في التقرير في برنامج اليوبيو. كما حدث هذا التعميم فيما يتعلق ببناء القدرات وأنشطة المساعدة التقنية داخل المنظمة ككل. ولم يكن هناك أي جزء من المنظمة لم ينظر في التنمية وأبعادها فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة به. وأصبحت الملكية الفكرية قضية أفقية على نحو متزايد وتغطي مجالات عديدة. وكلما أصبحت المعرفة عنصراً من عناصر الإنتاج ومركزاً لتوليد الثروة، كلما أصبحت الملكية الفكرية قضية أفقية. وبالتالي، يجب أن تكون العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية علاقة أفقية عبر المنظمة. وعلاوة على ذلك، هناك ما يعني أيضاً أن العديد من الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة كانت ترتبط بمسألة الملكية الفكرية بطريقة أو بأخرى، وعادة ما كان اختصاص الموضوع المحدد لهذه الكيانات وعلاقتها بالملكية الفكرية أقوى. وظلت اليوبيو تشارك بنشاط في عمل منظومة الأمم المتحدة. وواصلت اليوبيو تعاونها الثلاثي مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية، فضلاً عن تعاونها مع مختلف وكالات الأمم المتحدة، لتشجيع الابتكار وسد الفجوة الرقمية وتعزيز التنمية المستدامة. وتحقق ذلك في التعاون الثلاثي بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية واليوبيو. وسعى هذا التعاون الناجح إلى معالجة القضايا المتعلقة بولايات كل منها بشأن الصحة والتجارة والملكية الفكرية. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها، كانت اليوبيو تمر بمرحلة حاسمة، وكان لابد من معالجة القضية بشكل صحيح. وعلى الرغم من أنها لا تزال في مرحلة مبكرة، إلا أنه كان من المهم بالنسبة للمنظمة أن تضع فهماً واضحاً للمساهمة المحددة في أهداف التنمية المستدامة. وقد حددت الدول الأعضاء أهداف التنمية المستدامة رقم 9 و17، لاسيما الهدف رقم 9 المتعلق بموضوع الابتكار واسع النطاق. وأفاد بأن نظام الملكية الفكرية ككل موجود من أجل تشجيع الاستثمار في الابتكار ومن أجل ضمان مجموعة متوازنة من حقوق المعرفة فيما يتعلق بتعزيزها وتقاسم منافعها الاجتماعية. وقد أدرج الإبداع والأعمال الإبداعية أيضاً في هذه الفكرة. وبالإضافة إلى كونها مسألة أفقية، أصبحت قضية الملكية الفكرية في كل مكان قضية معقدة على نحو متزايد. وكانت المؤسسات والوكلاء الاقتصاديين الآخرين يستخدمون الملكية الفكرية بطريقة تراكمية. ففي الزراعة على سبيل المثال، تم استخدام المؤشرات الجغرافية إلى جانب العلامات التجارية. وفي مجالات أخرى من الابتكار، تم استخدام نظام البراءات والتصاميم والعلامات التجارية في نفس الوقت. وتم نشر هذا النموذج التراكمي للحماية بشكل متزايد من أجل تأمين الميزة التنافسية للابتكار. وكان التحدي التي تواجهه المنظمة في الوقت الراهن هو الاستمرار في التركيز على أنشطتها الأساسية. وأثار التقرير قضية التحديد والتي كانت بمثابة القيمة المضافة للمنظمة إلى البيئة المعقدة التي أصبحت فيها الملكية الفكرية قضية مركزية بالنسبة للاقتصاد. وفيما يتعلق بمشاريع أجندة التنمية المضطلع بها، أفاد المدير العام بأنها حتى الآن كانت كلها ناجحة. وحتى الآن، تم الاضطلاع بما مجموعه 31 مشروعاً لتنفيذ 33 توصية من توصيات أجندة التنمية. وهناك 26 مشروعاً منها قد أنجزت وتم تقييمها. وهناك 5 مشاريع قيد التنفيذ، بما في ذلك المشروع الجديد في مجال الملكية الفكرية

والسياحة والثقافة: دعم أهداف التنمية وتعزيز التراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، تم تعميم 14 مشروع من المشاريع أجندة التنمية. ورأى أن نهج المشاريع قد قدم بما لا شك فيه عددا من المزايا، على الرغم من أنها لم تشكل نطاق الملكية الفكرية وأجندة التنمية ككل. وغطى التقرير على وجه التحديد عام 2015. وقد تم تحقيق عدد من النتائج الجيدة خلال تلك الفترة. وكانت واحدة من تلك النتائج هي تقرير منتدى الخبراء الدولي المعني بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، وهي قضية معقدة جدا والتي نوقشت دوليا على مدار أكثر من 40 عاما حتى الآن. وهناك عدد من الأنشطة التي تمت لتحسين مساهمة الويبو في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتم تنفيذ عدد من الأنشطة التدريبية، لاسيما فيما يتعلق بالصناعة السمعية البصرية في إفريقيا. وشاركت شعبة الاقتصاد والإحصاء في أنشطة محددة طوال عام 2015، بما في ذلك إنشاء قاعدة بيانات فريد من نوعها للملكية الفكرية لفائدة التحليل الاقتصادي وتحليل الانتفاع بالملكية الفكرية في كولومبيا، فضلا عن تقييم تجريبي لمبادرات الملكية الفكرية التي تمت مؤخرا في هذا القطر. كما كانت هناك دراسة قيد التنفيذ بدأت في عام 2015 وتهدف إلى استكشاف دور نظام الملكية الفكرية وأثره على الابتكار والقطاع الصحي في بولندا. وفيما يتعلق بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، أشير إلى اثنتين من شركات الويبو العامة / الخاصة. أولا، بحث الويبو الذي ضم أكثر من 100 عضو من جميع أنحاء العالم ومن جميع القطاعات. وتم إبرام ما يقرب من مائة وجه من أوجه التعاون المختلفة في هذا الصدد، وكانت تغطي مجموعة واسعة من المجالات مثل نقل التكنولوجيا وتبادل التقنيات بغرض الاستخدام وخلافه، لاسيما من قبل مؤسسات البلدان النامية. وشملت أيضا أنشطة بناء القدرات مثل ومشاركة العلماء الأفارقة في المؤسسات الأكاديمية وفي مؤسسات العالم المتقدم. وقد كان هذا التعاون ناجحا بشكل خاص، وكانت أهدافه طويلة الأجل إلى حد كبير. وكان يهدف إلى تسريع اكتشاف الأدوية في مجال أمراض المناطق المدارية المهملة والملاريا والسل. لقد كان هذا الأمر بمثابة تحد كبير، وسيكون التقدم فيه بالضرورة تدريجيا. وكانت المبادرة الثانية المشار إليها تتمثل في قاعدة البيانات الخضراء للويبو، التي أدرجت أكثر من 2000 عرض من عروض التقنيات والخدمات الخضراء. وفي نهاية 2015، ضمت الشبكة المتنامية 65 شريك على مستوى العالم. واختتم المدير العام حديثه قائلا أن الكثير من الأنشطة التي نُفذت وتم إحراز تقدم فيها في المنطقة كانت ضخمة وأساسية. وسلط الضوء على العمل الذي تم الاضطلاع به داخل قطاع التنمية وعبر المنظمة لضمان التقدم في تنفيذ أجندة التنمية.

61. وأشار وفد لاتفيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بارتياح إلى عمل الأمانة بشأن تنفيذ أجندة التنمية. وأفاد بأن تعميم أجندة التنمية في أعمال المنظمة كان واضحا من خلال أنشطتها الخاصة بالمساعدة التقنية وأكاديمية الويبو ومشاركتها في مختلف مؤتمرات ومبادرات الأمم المتحدة ذات الصلة بالتنمية. وأعرب الوفد عن سعادته بتعميم تقييم تنفيذ أجندة التنمية ودعاه في تقرير أداء البرنامج في عام 2014. وأفاد بأن عمل اللجنة أدى إلى اعتماد 31 مشروعا تم تنفيذها والتي ساهمت في تفعيل توصيات أجندة التنمية. كما مكنت هذه الجهود 14 مشروعا لكي تصبح جزءا لا يتجزأ من أنشطة الويبو، وبالتالي عززت من تعميم أجندة التنمية في عمل الويبو.

62. وأشار وفد الصين إلى الأهمية التي علقها الويبو على تنفيذ أجندة التنمية. وأعرب الوفد عن سعادته بتنفيذ 45 توصية من أجندة التنمية نفذت بشكل مطرد وتم إنجاز 31 مشروعا لصالح البلدان النامية. وفي عام 2015، كانت الجمعية العامة قد حددت تعريف "نقطة التنمية"، ووضعت أيضا لأول مرة عملية التقييم في عملية التقدم. وتم عقد المؤتمر الوزاري في أفريقيا، فضلا عن المؤتمرات الدولية الأخرى بنجاح. وتم تقديم دورات تدريبية للبلدان النامية وتم دفع الدراسات بشأن المرونة إلى الأمام. وكانت المنظمة تعمل إلى جانب وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وشاركت أيضا في مبادرات الأمم المتحدة المختلفة.

63. وأشار وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، إلى أن التقرير قدم لمحة عامة عن مشاركة المنظمة في تنفيذ وتعميم توصيات أجندة التنمية، فضلا عن المبادئ في إطار وأنشطة الويبو. وعلى الرغم من أن التقرير قد ذكر بأن أنشطة الويبو مازالت تسترشد بتوصيات ومبادئ أجندة التنمية طوال عام 2015، إلا أن المجموعة الأفريقية تتوقع إدارة أكثر شمولية لمشاركة الويبو في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن قلقه بشأن عدم التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة لعام 2010 بشأن آليات التنسيق. وذكر بأن الفجوة القائمة منعت الدول الأعضاء من الحصول على آلية مناسبة لتقييم وتنفيذ وتعميم توصيات أجندة التنمية لدى الويبو بكفاءة. وأضاف أن مجموعته ستستمر في تشجيع مشاركة المدير العام بشأن

هذه المسألة. وأعرب وفد المجموعة عن موافقته على بعض التطورات الهامة في عام 2015 كما هو مبين في التقرير. وشمل ذلك التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تعريف نفقات التنمية ودمج تنفيذ أجندة التنمية في تقرير أداء البرنامج في عام 2014. ورحب الوفد بالأنشطة مثل أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تم تطويرها والاضطلاع بها من قبل الويبو لتسهيل استخدام الملكية الفكرية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، بما في ذلك مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع دور أكاديمية الويبو في تقديم دورات مخصصة لأصحاب المصلحة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأقر الوفد بمشاركة الويبو مع منظومة الأمم المتحدة. وأفاد بأنه على الرغم من أن الويبو ساهمت في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، إلا أنها لديها الفرصة لتكون أكثر نشاطاً وتقود الكثير من مشاركات الأمم المتحدة التي تركز على الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبناء على محتويات التقرير، قدمت المجموعة الأفريقية خمسة طلبات للأمانة. أولاً، توفير مزيد من المعلومات عن الدورة المتقدمة للتعلم عن بعد التي أدخلت حديثاً في مجال الملكية الفكرية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من قبل أكاديمية الويبو. ثانياً، تقديم تقييم مستقل لمساعدة الويبو إلى البلدان النامية والأقل نمواً فيما يتعلق بالاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية. وينبغي أن يركز التقييم على المساعدة التشريعية القائمة على الطلب، وبشأن اعتماد أو تعزيز الأطر القانونية الوطنية أو الإقليمية. ثالثاً، فتح العملية التشاورية لمشاركة الويبو في فريق العمل المشترك بين الوكالات التابع للأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة والعمليات الأخرى ذات الصلة بأجندة التنمية لما بعد 2015. وينبغي توفير مزيد من المعلومات حول توجه مشاركة الويبو مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والهيئات الدولية المعنية بقضايا أو موضوعات للدول الأعضاء في الويبو وجهات نظر متباينة بشأنها. رابعاً، توفير مزيد من المعلومات حول مشاركة الويبو في الفريق رفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية، بما في ذلك إتاحة المدخلات المقدمة إلى الفريق. خامساً، وضع تقرير واقعي عن مساهمة الويبو بشأن القضايا المتصلة بتعزيز التنمية ونقل التكنولوجيا. وحث الفريق الويبو إلى مواصلة العمل لفائدة إدارة تنفيذ توصيات أجندة التنمية بطريقة متكاملة تتجاوز الجهود القائمة على المشاريع، وتقديم معلومات أكثر تفصيلاً عن المشاريع لفائدة التمكن من التقدير الأفضل لفعالية كل مشروع.

64. ورحب وفد اليونان، متحدثاً باسم المجموعة بآء، بشمولية التقرير. وأفاد بأنه يدل على كمية هائلة من العمل المكرس لتنفيذ توصيات أجندة التنمية في أنشطة البرامج ذات الصلة بالويبو. وذكر بأنه في عام 2015، تم تميم أربعة عشر مشروعاً بأجندة التنمية في أنشطة برامج الويبو وتم بدء المراجعة المستقلة. وسيتم تقديم نتائجها إلى اللجنة في دورتها الثامنة عشرة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتقيد التقرير بالاختصاصات التي وافقت عليها اللجنة دورتها الرابعة عشرة. وعلاوة على ذلك، رحب الوفد بموجز التطورات في مختلف هيئات الويبو خلال عام 2015، ومساهماتها في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأكد الوفد على التزام الويبو بأجندة التنمية من خلال الموارد المالية المخصصة لتنفيذ تلك التوصيات. وذكر أنه بحلول نهاية عام 2015، تم تطوير واحد وثلاثين مشروعاً وتم تنفيذ ثلاثة وثلاثين توصية. وكانت الموارد المالية التقديرية المخصصة لهذه المشاريع حوالي 28 مليون فرنك سويسري. وأشار الوفد إلى أن اعتبارات التنمية جزء لا يتجزأ من عمل الويبو من أجل تمكين الدول الأعضاء من استخدام الملكية الفكرية كأداة إيجابية للتنمية. وأخيراً، حث الوفد الويبو على مواصلة تطوير النظام الدولي للملكية الفكرية بطريقة متوازنة وفعالة.

65. وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى أن تنفيذ توصيات أجندة التنمية قد تم تميمه بجميع هيئات المنظمة والويبو. ويمكن له أن يتفاعل إيجابياً فقط مع التقرير. وأفاد بأنه تم إنجاز المشاريع بنجاح أو كانت قيد التنفيذ بشكل ناجح. وأشار الوفد إلى أن التقييم الإيجابي لتنفيذها قد ورد من قبل الخبراء المستقلين. وأشار إلى أن بلاده ستواصل دعم جهود الويبو في تحقيق تنفيذ توصيات أجندة التنمية.

66. ورحب وفد هولندا، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بالتقرير حيث أظهر العمل الضخم الذي قامت به الويبو في تنفيذ أجندة التنمية. ورحب بالجهود المبذولة لتحقيق الأهداف التي وضعتها الدول الأعضاء. وأفاد أنه بحلول نهاية عام 2015، تم اعتماد 31 مشروعاً وتنفيذ 33 توصية من توصيات أجندة التنمية. وتم تخصيص ميزانية قدرها 28 مليون فرنك سويسري لتنفيذ تلك المشروعات. وأكدت تلك المبالغ على التزام الويبو القوي بمنح تأثير حقيقي وملاموس لتوصيات أجندة التنمية. كما أشارت تلك الأرقام إلى مشاركة أمانة الويبو في المبادرات الدولية التي تدعمها الأمم المتحدة. وأفاد

بأنه من الضروري اشتغال الملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال تشجيع الابتكار المحلي والإبداع والاستثمار ونقل التكنولوجيا.

67. وأشار وفد جزر البهاما، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، إلى أن التقرير يعكس العمل الجيد الذي أحرزته الويبو بشأن تنفيذ وتعميم توصيات أجندة التنمية. وأعرب عن سعادة المجموعة باعتماد 31 مشروعا تغطي 33 توصية من توصيات أجندة التنمية بحلول نهاية عام 2015. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى التنفيذ المطرد لتوصيات أجندة التنمية المتبقية بحيث تصبح أعمال المنظمة شاملة بالفعل ولصالح جميع الدول الأعضاء. وأفاد بأن هذا الأمر ذو أهمية حيوية بالنسبة لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

68. وأيد وفد الأرجنتين البيان الذي أدلى به وفد جزر البهاما، نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأفاد بأن التقرير مكن الدول الأعضاء من تقدير الجهود والتقدم الذي تم إحرازه في تعميم وتنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأشار الوفد إلى أن بلاده كانت ضمن المبادرين بأجندة التنمية وذلك بهدف تعميم التنمية في جميع أعمال الويبو. وكانت المشاريع الـ 31 التي نُفذت حتى الآن دليلا على تحقيق الهدف. كما أشار إلى أن بلاده قد استفادت من بعض مشاريع أجندة التنمية. أولا، برنامج الماجستير في مجال الملكية الفكرية الذي تم تنظيمه بالاشتراك بين أكاديمية الويبو والمعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI) وجامعة أوسترال بالأرجنتين. واضطلع البرنامج بتدريب الموظفين من المنظمات الوطنية للملكية الفكرية والهيئات الحكومية والجامعات في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية. ثانيا، المشروع التجريبي في مجال الملكية الفكرية وإدارة التصميم لفائدة تنمية الأعمال في البلدان النامية وأقل البلدان نموا، والذي بدأ تنفيذه في عام 2014. وقدم المشروع التوجيه بشأن حماية التصميم الصناعية لـ 42 مشروع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة فضلا عن تقديم المساعدة في عملية التطبيق من أجل حمايتها. وأعرب الوفد عن ارتياحه بشأن نتائج التنفيذ. وأفاد بأنه تم رفع الوعي حول الملكية الفكرية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتم تحسين القدرات المؤسسية الوطنية بشأن الملكية الفكرية.

69. وأعرب وفد جمهورية كوريا على ثقته بأن تنفيذ أجندة التنمية من خلال المشاريع يمكن أن توفر مساعدة الويبو لفائدة التعاون والتنمية. ولذلك، شجع على اتباع نهج متوازن وبناء لتعظيم النتائج المحتملة. وأفاد بأن بلاده قد ساهمت من خلال الصناديق الاستثنائية الكورية في بناء القدرات في البلدان النامية.

70. وأشار وفد كندا أن التقرير يقدم تقييما شاملا للعمل الذي قامت به الويبو في عام 2015 نحو تنفيذ أجندة التنمية. كما أحيط الوفد علما بالأنشطة المذكورة في التقرير، وأثنى على العمل الذي أنجزه معهد بحوث الويبو والمعهد الأخضر. وأشار الوفد إلى المساهمة طويلة الأجل من جانب بلاده بأنشطة الويبو في مجال التعاون التقني. وأفاد أنه منذ عام 1997، قام مكتب الملكية الفكرية الكندي بتنظيم وتقديم دورات تدريبية سنوية متخصصة في شراكة مع أكاديمية الويبو. وجدد الوفد التزامه وأعرب عن تطلعه بمواصلة التعاون الإيجابي.

71. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن التقرير أظهر التزام الويبو بتوصيات أجندة التنمية. وأشار إلى أن اعتبارات التنمية تشكل جزءا لا يتجزأ من عمل الويبو في العديد من المجالات، بما في ذلك حقوق المؤلف من خلال اللجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. وقد تم تنفيذ الأعمال المتعلقة بمعاهدة حماية هيئات البث بطريقة شاملة ومدفوعة من جانب الأعضاء والتي منحت الاعتبار الواجب لمستويات التنمية. كما ساهم ذلك في تنفيذ توصيات أجندة التنمية المتعلقة بوضع القواعد والمعايير، لاسيما التوصية رقم 15. وقد أحرزت الويبو تقدما كبيرا في تنفيذ التوصيات أجندة التنمية. وكان انطباعها العام هو أن الأنشطة كان لها تأثير كبير على الملكية الفكرية والتنمية في البلدان التي نُفذت فيها. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد مشاركة الويبو الفعالة في أنشطة الأمم المتحدة، لاسيما الأعمال ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بولاية اللجنة والأهداف الاستراتيجية للمنظمة. وفيما يتعلق بقاعدة بيانات الخاصة بتوفيق تنمية الملكية الفكرية للويبو (IP-DMD) التي تغير اسمها في الآونة الأخيرة إلى (WIPO Match)، أبلغ الوفد اللجنة بأن مكتب التسميات والعلامات والبراءات في الولايات المتحدة الأمريكية (USPTO) شارك في تنظيم اثنين من الأحداث الترويجية مع الويبو وغرفة التجارة الأمريكية.

وكانت قاعدة بيانات الخاصة بتوفير تنمية الملكية الفكرية للويبو تهدف إلى الجمع بين أصحاب المصلحة ككل لتوفير احتياجات الملكية الفكرية المحددة مع الموارد المتاحة وتوسيع أثر المساعدة الإنمائية للملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى التقارير المستقبلية الصادرة عن المدير العام.

72. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا، نيابة عن المجموعة الأفريقية. وهنأ الوفد الدول الأعضاء في الويبو بالوصول إلى توافق في الآراء بشأن التعريف المنقح لنفقات التنمية. وأعرب عن أمله في أن يساعد ذلك في إجراء تقييم أكثر دقة للنفقات الفعلية المتكبدة في إطار الأنشطة الموجهة نحو التنمية. ورحب أيضا بنجاح أكاديمية الويبو في تقديم أنشطة بناء القدرات من خلال الدورات والمدارس الصيفية، والتي ستقام واحدة منها في جنوب أفريقيا. وفي إشارة إلى الأهمية المتزايدة لعمل أكاديمية الويبو، لاسيما فيما يتعلق بالتوصية رقم (3)، كان لا بد للويبو من مواصلة العمل مع تركيز واضح على التنمية. وطالما أن العديد من البلدان النامية تقوم بصياغة أو مراجعة سياسات الملكية الفكرية، فإنه يمكن لمنهج متوازن أن يقدم المساعدة في الوقت المناسب بشأن أفضل السبل للاستفادة من نظام الملكية الفكرية في تحقيق الأهداف الإنمائية الأوسع. وأشار الوفد إلى الكلمة الرئيسية التي ألقاها وزير التجارة والصناعة في المؤتمر حول الملكية الفكرية والتنمية قبل أسبوع. ، وأشار الوزير في كلمته إلى أن التاريخ قد أظهر أن الدول اتخذت مسارات مختلفة في السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وانما استخدمت حماية الملكية الفكرية بطرق مختلفة وفي أوقات مختلفة لدعم جهودها الإنمائية. ومن أجل تسهيل المزيد من التقدم، كان لا بد أن تكون المناهج الحالية والمستقبلية متوازنة ومتناسقة مع أجندة التنمية فضلا عن احتياجات البلدان المختلفة. ومن أجل تقييم ما إذا كانت أكاديمية الويبو على طريق تحقيق الأهداف الأوسع للمنظمة، طلب الوفد من الأمانة تقاسم توصيات المراجعة الخارجية المستقلة لأكاديمية الويبو مع جميع الدول الأعضاء. وأفاد بأن ذلك كان عنصرا أساسيا للنظر في مقترح مشروع التعاون بشأن تعليم حقوق الملكية الفكرية والتدريب المهني لدى مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية وأقل البلدان نموا، والذي لعب دورا حاسما في كيفية نظر أي قطر إلى الملكية الفكرية وتطبيقها. وأحيط الوفد علما بمشاركة الويبو النشطة في أعمال الأمم المتحدة بما يتماشى مع توصيات أجندة التنمية رقم 24 و 30 و 31 و 40. وأشار إلى عمل الويبو المتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وطلب من الأمانة تبادل المدخلات الموضوعية المقدمة نيابة عن جميع الدول الأعضاء. كما أشار الوفد إلى أن التقرير أورد مشاركة الويبو في فريق الخبراء الاستشاري إلى الفريق الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن الحصول على الأدوية. وكانت ولايتها ممثلة في مراجعة تقييم المقترحات واقتراح الحلول التي توفر اتساق سياسات بين الملكية الفكرية وحقوق الإنسان وقواعد التجارة والصحة العامة. وطلب الوفد من الويبو توضيح موقفها من ولاية الفريق الرفيع المستوى للأمم المتحدة المشار إليه ومشاركتها في الفريق نفسه. وأفاد بأنه كما يعلم المدير العام، يهين التفاعل بين الملكية الفكرية والصحة العامة على النقاش الدائر حاليا في جميع أنحاء العالم. ولفائدة الشفافية، كان من الضروري أن تبلغ الويبو الدول الأعضاء بشأن مشاركتها ومساهمتها في الفريق الرفيع المستوى للأمم المتحدة المذكور. وطلب الوفد من الويبو إتاحة المعلومات ذات الصلة على صفحة الويب الخاصة بها. وذكر بأن ذلك قد تم بالفعل من قبل منظمة الصحة العالمية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وأخيرا، أعرب الوفد عن سعادته بالنجاح في تعميم أجندة التنمية في عمل الويبو. وأعرب عن تطلعه إلى أن يتم تنفيذها بالكامل. وعلاوة على ذلك، ذكر بأن سلط المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية الضوء على الأهمية الحاسمة للتنمية كهدف مشترك لكل عمل. وفي ضوء ذلك، كان من الضروري أن تعمل جميع لجان الويبو على هدف مشترك: ألا وهو الملكية الفكرية من أجل التنمية. وكان من الخطأ استمرار التأكيد على أن بعض اللجان لم تكن ذات صلة وليس عليها أن تقدم مساهمتها في أجندة التنمية. وشجع الوفد الويبو على بذل المزيد من الجهود لمواءمة أهدافها والعمل من أجل الهدف المشترك المذكور. وبهذه الطريقة، سيكون من الممكن القول بأن التقييم الذي يستنتج بأن أجندة التنمية قد تم تعميمها بالفعل وبشكل كامل في أعمال المنظمة سيصبح ممكنا.

73. وأعطى الرئيس الكلمة للمدير العام للإجابة على الأسئلة التي طرحتها الوفود.

74. وأشار المدير العام إلى جميع التعليقات التي أدلت بها الوفود. وفيما يتعلق بالاستفسارات التي طُرحت من قبل وفدي نيجيريا وجنوب أفريقيا بشأن مشاركة الأمانة في العمليات الخارجية، ذكر أنه تم التمييز بين نوعين من العمليات الخارجية. العمليات الحكومية الدولية من جهة، ومن الجهة الأخرى، العمليات غير الحكومية الدولية رغم أنها بدأت من قبل الأمم المتحدة.

وتشمل العمليات الحكومية الدولية عمل الويبو على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والعديد من العمليات التي أجريت فيما يتعلق بتمويل أقل البلدان نمواً وبرنامج عمل اسطنبول. وأفاد بأن العملية التي ذكرت من قبل الوفدية تخص لجنة الخبراء الرفيعة المستوى للأمين العام. وأشار المدير العام بأنها لم تكن عملية حكومية دولية. وذكر إنها كانت مواقف حرجة حيث أن الويبو كانت مشاركة فقط كأمانة لا تقدم سوى المعلومات. وأشار المدير العام إلى أن نيجيريا أشارت بشكل صحيح إلى أنه كانت هناك وجهات نظر متباينة بين الدول الأعضاء بشأن بعض تلك القضايا. ولا يمكن للأمانة أن تتبني رأي أو آخر. ولم يكن هناك أي وثيقة سياسة اعتمدها الدول الأعضاء بشأن تلك القضايا. ونظرت الويبو إلى دورها في توفير المعلومات للمساعدة في العملية ذات الصلة فيما يتعلق بأي مسائل أو قضايا متعلقة بالملكية الفكرية. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، كان للويبو، مثلها مثل المنظمات الأخرى، أن تقترح التدابير التي ينبغي اتخاذها في إطار ولايتها المتخصصة فيما يتعلق بتنفيذ تلك الأهداف. وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء قد لا يرونها هذا القرار، إلا أن الويبو من شأنها أن تتخذ قراراً بشأن السبل التي ينبغي للمنظمة من خلالها تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إطار ولايتها المحددة. وفيما يتعلق بالفريق الرفيع المستوى، يمكن تحميل مساهمات الويبو في مهلة قصيرة على الترتيبات اللوجستية. ومع ذلك، أشار إلى أنه كان هناك توتر ليس تنافر سياسات في هذا المجال. وعلى الرغم من أن الملكية الفكرية من الناحية الاقتصادية، كانت الآلية التي أوجدت إمكانية التبادل في السوق عن طريق الوصول إلى سلعة قابلة للبيع، أنشأت الملكية الفكرية الحقوق التي فرضت القيود على ذلك الوصول. وظهر التوتر نتيجة الحقيقة بأن الملكية الفكرية سهلت الابتكار ولكنها في الوقت نفسه قيدت الوصول إليه. وشدد المدير العام على حساسية هذا المجال. ونظراً لاختلاف الآراء حول هذه القضية، فإن الأمانة ستتعامل معها بمنتهى الالتزام وستحافظ على الحياد في توفير المعلومات فيما يتعلق بتلك العمليات.

75. وصرح وفد إيران (جمهورية إيران الإسلامية) بأن الهدف الرئيسي من تقرير المدير العام هو تمكين اللجنة من إجراء مناقشة موضوعية لتقييم الكيفية التي يتم بها تنفيذ توصيات أجندة التنمية من خلال أنشطة هيئات الويبو. وأعرب عن أمله في أن يساعد مثل هذا النقاش الدول الأعضاء على تكوين نظرة شمولية لتنفيذ أجندة التنمية من خلال هيئات الويبو، وإيجاد سبل ووسائل عملية لتحسين العملية. ورأى أن تقرير المدير العام كان بمثابة تقييم ذاتي للتقدم الذي أحرزته الأمانة في تنفيذ وتعميم أجندة التنمية. وفيما يتعلق بالأنشطة المضطلع بها فيما يتعلق بأجندة التنمية، يبدو أن تركيز التقرير كان على الكم وليس الجودة. لذلك، أعرب الوفد عن تطلعه إلى مراجعة مستقلة لتنفيذ توصيات أجندة التنمية. ويجب ألا يعكس تقرير المدير العام الدور الإيجابي للملكية الفكرية فحسب، بل يركز أيضاً على كيفية الضبط والحماية من الآثار السلبية والقيود الخاصة بحماية الملكية الفكرية التي تواجهها البلدان النامية. ووفقاً لتقرير المدير العام، شاركت الويبو في عدد من عمليات الأمم المتحدة حيث تم النظر في قضايا الملكية الفكرية، مثل فريق الخبراء الاستشاري من الفريق الرفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الحصول على الأدوية. وبالمثل، أشار التقرير إلى أن أمين المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (ITPGRFA) طالب الويبو بالمشاركة واستكشاف المجالات المحتملة للعلاقات المتبادلة بين معاهدات الويبو والمادة 9 من المعاهدة. ورأى أنه يحق للدول الأعضاء الاطلاع على أنشطة الأمانة، لاسيما فيما يتعلق بالفريق الرفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الحصول على الأدوية. ومن هذا المنطلق، أيد الوفد مداخلات وفدي جنوب أفريقيا ونيجيريا وطلب من الأمانة أن تقدم معلومات مفصلة. وعلاوة على ذلك، أفاد الوفد بأنه سيقدّر ما إذا كان من الممكن إطلاع اللجنة على الطلبات التي تقدم بها أمين المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

76. وأشار وفد شيلي إلى أن تقرير المدير العام كان أداة مفيدة جداً لمتابعة العديد من الأنشطة التي تقوم بها المنظمة، لاسيما تلك المتعلقة بأجندة التنمية. وأشار إلى أن لديه الفرصة للمشاركة بفعالية في المراجعة المستقلة التي تجري حالياً بشأن تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأعرب عن ثقته بأن هناك نتيجة إيجابية ستخرج منها. وفي هذا السياق، أشار الوفد إلى عمل أكاديمية الويبو. وتم عقد دورة مدرسة الويبو الصيفية في شيلي لعام الثالث. وكانت الدورة ناجحة جداً وأظهرت اهتماماً متزايداً من جانب طلاب الدراسات العليا والمهنيين الشباب الذين لديهم خلفية عن الدراسات الاجتماعية والعلوم. وشدد على أن الدورة التي عقدت في يناير الماضي قد حضرها المهنيين الشباب المسؤولين عن أنشطة نقل التكنولوجيا في الجامعات ومراكز البحوث من شيلي ومن خارجها. ومن ناحية أخرى، أشار الوفد إلى مبادرات بحوث الويبو وبرنامج الويبو الأخضر.

وكانت هذه المبادرات تنفذ التوصية رقم 19 من أجنحة التنمية بشأن الوصول إلى المعلومات والتوصية رقم 25 بشأن نقل التكنولوجيا. وكانت تلك التوصيات هامة للغاية بالنسبة للدول التي شاركت في مبادرات أخرى مع المنظمات الدولية الأخرى. وأفاد بأن شيلي قد بدأت منصة جديدة تخدم أصحاب الأعمال لعرض أفضل التقنيات في البلاد لأولئك الذين يسعون إلى حلول مبتكرة. وكانت تلك المنصة متاحة للجميع في محاولة للبحث عن حلول جديدة ومفيدة للقضايا العالقة. وكانت بمثابة بوابة، حيث حاول المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI) تسليط الضوء على أهمية المعلومات. وكان هذا هو الحال أيضا بالنسبة للمبادرات الأخرى للمعهد الوطني للملكية الصناعية في شيلي مثل مبادرة برويكتنا "Proyecta"، الباحث عن التكنولوجيا في الملك العام. وفي الآونة الأخيرة، قدمت الخدمات التكنولوجية معلومات مثل رسم خرائط البراءات في مجالات التعدين وإدارة المياه للحكومة لكي تسهل السياسات العامة. وعلاوة على ذلك، كان من المناسب الاستمرار في تحديث قاعدة البيانات بشأن المرونة، وفقا للتوصية رقم 14 من أجنحة التنمية. وفيما يتعلق بذلك، شارك الوفد في العمل الذي يضطلع به المعهد الوطني للملكية الصناعية في شيلي. واستنادا إلى المعلومات التي تقدمها الويبو، عمل الوفد على رسم خرائط البلدان ومواطن المرونة الخاصة بها. وقد يكون ذلك بمثابة أداة مفيدة للتعرف على المعايير الدولية والبلدان التي تتبادل نفس الرؤية حول هذا الموضوع. ويمكن تبادل الأداة مع الأمانة. وفي النهاية، أشار الوفد إلى مساهمة الويبو في وضع الصيغة النهائية لاستراتيجيتها الوطنية في مجال الملكية الصناعية. وسمحت المساعدة المقدمة من قبل خبراء الويبو بإصدار الإحصاءات وهيكلية استراتيجية بمشاركة المجتمع المدني من خلال التشاور العام. وسيقدم مشروع الوثيقة للاعتماد من قبل وزير الاقتصاد والتنمية والسياحة بمناسبة يوم الملكية الفكرية.

77. وأعرب وفد اليابان عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به وفد اليونان، نيابة عن المجموعة باء، وأفاد بأن تقرير المدير العام قدم استعراضا شاملا لتنفيذ توصيات أجنحة التنمية. وأعرب عن اعتقاده القوي بأن تحسين نظام الملكية الفكرية من شأنه أن يدفع عجلة التنمية الاقتصادية ذاتية الاستدامة ويساهم في خلق الابتكار. وفي هذا السياق، علق الوفد أهمية كبيرة على الأنشطة الإنمائية، بما في ذلك المساعدة التقنية وبناء القدرات. وفيما يتعلق بتلك الأنشطة، كانت بلاده تقدم أنواع مختلفة من المساعدة من خلال صناديقها الاستثنائية. وشملت أنشطة الصناديق الاستثنائية اليابانية تنظيم الحلقات الدراسية الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، وورش العمل والدورات التدريبية والبعثات الاستشارية المتخصصة، وبرامج الزمالة طويلة الأجل وترجمة مواد محددة تابعة لليوبو. ومن خلال تلك الأنشطة، دعمت اليابان عدد من المشاريع والأنشطة التي تديرها الويبو، مما أدى إلى تبادل الخبرات في مجال استخدام الملكية الفكرية لفائدة توفير الثروة وتعزيز القدرة التنافسية وتطوير الاقتصاد. وكمثال على الأنشطة المتصلة بأجنحة التنمية، أشار الوفد إلى التنمية الحالية لبرنامج الويبو الأخضر. وبالإضافة إلى الجمعية اليابانية للملكية الفكرية، بدأت الجمعية اليابانية لمحمي البراءات (JPA) مؤخرا شراكة مع برنامج الويبو الأخضر. وأفاد بأن بلاده ترغب في مواصلة التعاون مع المستخدمين اليابانيين من أجل تسهيل تقنيات برنامج الويبو الأخضر. كما أعرب عن تطلعه إلى استمرار الويبو في تنفيذ أجنحة التنمية من خلال التركيز على تعزيز حماية الملكية الفكرية مع مراعاة أهداف المنظمة، كما هو منصوص عليه في المادة (3) من اتفاقية الويبو.

78. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد جزر البهاما، نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأفاد بأن التقرير قدم معلومات هامة ومفيدة لتقييم عمل اللجنة. كما ذكر التقرير التقدم الذي تم إحرازه بشأن تنفيذ وتعميم أجنحة التنمية. وأفاد بأن بلاده البرازيل قد استفادت من المشاريع في إطار اللجنة، لاسيما من الدراسة التي وضعت في إطار مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن المؤكد أن الاعتراف بأهمية أجنحة التنمية لدى الويبو وتوفير المشاريع لنتائج هامة بالنسبة للدول الأعضاء كان بمثابة علامة جيدة. ومع ذلك، لاتزال هناك العديد من أوجه القصور للتعميم الفعال لأجنحة التنمية في العمل الموضوعي لليوبو. وأفاد بأن إنشاء اللجنة كان إنجازا صعبا في أعقاب اعتماد أجنحة التنمية في عام 2007. وأنتجت اللجنة العديد من دراسات مشاريع هامة، كانت كما ذكر المدير العام بناء جدا بالنسبة للدول الأعضاء المشاركة. ورأى أن أجنحة التنمية ليست مجموعة بسيطة من مشاريع محددة زمنيا تنفذها اللجنة وإنما هي عملية للتركيز على حقوق الملكية الفكرية بهدف المساهمة في تنمية الدول. ومع هذا الرأي، ينبغي تعميم أجنحة التنمية في جميع أنشطة الويبو ولجانها. وعلاوة على ذلك، كان من المؤسف أن تظل مساهمة هيئات الويبو من خلال تنفيذ أجنحة التنمية قضية متنازع عليها. وأعرب الوفد عن أمله في

أن يتم التوصل إلى اتفاق حول القضايا المفيدة بالنسبة لمزيد من تعميم أجندة التنمية، لاسيما بشأن آليات التنسيق وتأسيس الملكية الفكرية والتنمية كبنود دائم من بنود الأجندة. وفيما يتعلق بالفريق الرفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالحصول على الأدوية، رحب الوفد بالتوضيح الذي تقدم به المدير العام. ومع ذلك، أفاد بأن التصريحات التي أدلى بها ممثلو الويبو خلال اجتماعات مؤتمر فبراير الماضي سبب قلقا كبيرا من خلال التشكيك في ولايات الفريق. ولم يكن التفاعل المعقد بين حماية الملكية الفكرية وضرورة ضمان وصول الأدوية المنقذة للحياة قضية جديدة. لقد كان هدفا لقرار بالإجماع في عام 2001 أدى إلى توليد العديد من المبادرات. وبالإضافة إلى ذلك، تم استخدام حقوق الملكية الفكرية بطريقة مانعة للمنافسة أضرت بالحصول على الأدوية وخفضت من الرفاهية العامة للمجتمع. وقد تم توثيق ذلك في المسح الخاص بالقطاع الدوائي التابع للمفوضية الأوروبية. وتأسس الفريق الرفيع المستوى للأمم المتحدة على وجه التحديد لبحث سبل توفير الحوافز لكل من الابتكار والوصول. ويمكن أن تأخذ هذه الحوافز أشكالا كثيرة مثل أدوات مخزون براءات الأدوية أو مبادرات أدوية الأمراض المهملة، من بين أمور أخرى. وتطرق الدراسة الثلاثية التي أجرتها الويبو ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية إلى بعض تلك القضايا. وحث الوفد الويبو على تقديم مساهمة إيجابية للمناقشة الخاصة بالفريق الرفيع المستوى للأمم المتحدة، وأعرب عن تطلعه إلى الاطلاع على مساهمتها المقدمة للفريق عندما تكون متاحة.

79. وأشار وفد أوروغواي إلى التقرير الشامل والموضوعي المقدم من المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية. وأشار إلى أن الويبو دعمت مكاتب الملكية الفكرية الوطنية بشكل كبير. وسلط الوفد الضوء على الدورات التدريبية ودورات التعلم عن بعد التي استفاد منها مسؤولين من بلاده فضلا عن الدراسات بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي أجريت في إطار مشروع اللجنة. وكانت كل تلك بمثابة مدخلات هامة لتطوير استراتيجيتها الوطنية. وأخيرا، أشار الوفد إلى العديد من الإشارات إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والعمل والتقدم الذي تم إحرازه في هذا الصدد.

80. وذكر ممثل شبكة العالم الثالث أن الويبو، باعتبارها وكالة تابعة للأمم المتحدة، ينبغي أن تسترشد باعتبارات التنمية بدلا من حماية وإنفاذ الملكية الفكرية. وأفاد بأن تركيز المنظمة ظل كما كان قبل اعتماد أجندة التنمية. وذكر بأنها ركزت أكثر على الجوانب الإيجابية للملكية الفكرية بدلا من التركيز على تطوير نظام ملكية فكرية متوازن وموجهة نحو التنمية. وأشار إلى قضيتين رئيسيتين. أولا، اعتبر ممثل الشبكة أن أنشطة الويبو تقوض تنفيذ وإعمال المادة 9 من المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وأفاد بأن تلك المادة عنيت بحقوق المزارعين في حفظ واستخدام وتبادل وبيع البذور، وكذلك الحق في المشاركة في عمليات صنع القرار. كما نصت الاتفاقية على حق المزارعين في المشاركة المتكافئة في اقتسام المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وكانت العديد من البلدان النامية والمتقدمة أعضاء في المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وكان ذلك دافعا وراء اعتماد القرارات من هيئتها الإدارية. وبناء على قرار من تلك الهيئة الإدارية والمبلغ إلى المنظمة في مارس 2015، تشاركت كل من الويبو والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة على التحديد المشترك للمجالات الممكنة للترابط فيما بين الصكوك الدولية لكل منها. وبالنظر إلى أن التقرير لم يتطرق لهذه القضية، طالب ممثل الشبكة الويبو بتقديم معلومات عن الكيفية التي تهدف من خلالها المنظمة التعامل مع هذه المسألة، وإلى حد مشاركة الدول الأعضاء. ورأى أنه ينبغي للمنظمة أن تدعو أمين المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة لاطلاع اللجنة على قرارات هيئتها الإدارية والعمل الذي تم تنفيذه بشأن قضية العلاقات المتبادلة مع الويبو. ثانيا، أشار إلى أنه فيما يتعلق بالفريق الرفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الحصول على الأدوية، كانت القضية بمثابة مشكلة عدم اتساق سياسات أكثر من كونها مجرد توتر كما ذكر المدير العام. وأفاد بأن القانون الدولي لحقوق الإنسان ألزم الدول باحترام والوفاء بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مثل الحق في الصحة والحق في العلم. ويعد الوصول إلى بدائل علاجية متاحة بأسعار مناسبة شرطا أساسيا لإعمال الحق في الصحة. وألزم الحق في العلم الدول بضمان تمتع مواطنيها بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته. ولكن النظام الدولي للملكية الفكرية، لاسيما حماية براءات الاختراع الخاصة بالمنتجات وحصريتي البيانات، أعاق البلدان النامية وأيضا الدول المتقدمة من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان. وأدى ذلك إلى عدم تماسك السياسات بين الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان والقانون التجاري، وكذلك الملكية الفكرية في هذا السياق. وقد لا تكون مواطن المرونة باتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية قد

حققت النتائج المتوقعة في معالجة التنافر بين حقوق الإنسان والقانون التجاري لأسباب مختلفة. ولا يزال هناك الكثير من الناس في البلدان النامية والمتقدمة ليس لديهم إمكانية الحصول على الأدوية بأسعار مناسبة. وعلاوة على ذلك، أدى نظام الملكية الفكرية الحالي إلى خلق تنافر سياسة مع أهداف التنمية المستدامة، لاسيما الهدف الفرعي الثالث من الهدف رقم (3) من أهداف التنمية المستدامة بشأن الأمراض المعدية وغير المعدية والتي لا يمكن أن يتحقق دون الحصول على منتجات طبية جديدة وبأسعار مناسبة. وأفاد بأن الأمر بالفعل مسألة تنافر سياسات وكان من المهم عدم الفصل في القضية على أنها مجرد توتر.

81. وأحييت الأمانة (السيد/ ماتوس) علما بالتعليقات التي أدلت بها الوفود. وقدم توضيحا بشأن الاستفسارات التي أثارها وفدي البرازيل وإيران وممثل شبكة العالم الثالث بشأن قضية الفريق الرفيع المستوى للأمم المتحدة حول الحصول على الأدوية. وأفاد بأن التقرير لم يتطرق إلى بعض القضايا التي طرحتها الوفود لسببين. أولا، تم عقد اجتماع أعضاء الفريق الرفيع المستوى للأمم المتحدة في ديسمبر 2015. ثانيا، تم عقد أول جلسة علنية في مارس 2016. ولذلك، فإن التقرير الذي تضمن أنشطة عام 2015 لم يتمكن من ضم الاستنتاجات بشأن تلك القضايا. وربما تتمكن الأمانة من تقديم المزيد من المعلومات في التقرير المقبل للمدير العام بشأن تنفيذ توصيات أجندة التنمية.

82. واختتم الرئيس المناقشة بشأن تقرير المدير العام، نظرا لأنه لم تكن هناك ملاحظات أخرى من جانب المشاركين.

البند 8 من جدول الأعمال: النظر في برنامج عمل تنفيذ التوصيات المعتمدة

النظر في الوثيقة CDIP/16/6 - المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية المقدمة من الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية

83. أشار الرئيس إلى أن اللجنة قد ناقشت هذه القضية سابقا. وكان لابد من النظر في ثلاث وثائق أخرى هي CDIP/9/15، CDIP/9/16، CDIP/8/INF/1.

84. وأكدت الأمانة (السيد/ بالوش) أن هناك عددا من الوثائق قد أعدت حول هذا الموضوع، وكان آخرها التحديث بشأن رد الإدارة على المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية المقدمة من الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية (CDIP/16/6). ولخصت الوثيقة المناقشات السابقة لوضع القضية الحالية في السياق. وتعود القضية إلى الدورة الثامنة للجنة حيث تم تقديم تقرير عن المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية المقدمة من الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية، والتي تم طلبها في الدورة الرابعة للجنة في إطار مشروع إطار العمل القائم للإدارة على نتائج الويبو. وفي تلك الدورة، قررت اللجنة تأسيس فريق عامل مخصص للنظر مبدئيا في التوصيات الواردة في المراجعة الخارجية للتعرف على تلك التوصيات الزائدة عن الحاجة أو التي لم تعد ذات صلة. وحيث تم إنجاز قدر كبير من العمل من قبل الويبو من حيث التغييرات التنظيمية خلال الفترة ما بين اعتماد المشروع وتقديم التقرير (الوارد في الوثيقة CDIP 8/INF/11)، كانت هناك حاجة لإعادة تقييم التوصيات. وخلال الفترة نفسها، طلب من الأمانة أيضا إعداد رد الإدارة على التقرير. وتم تقديم هذا الرد خلال الدورة التاسعة للجنة بالوثيقة CDIP/9/14 بعنوان "رد الإدارة على المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية المقدمة من الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية". وفي الدورة الحادية عشرة، قدمت الأمانة للجنة موقف تنفيذ بعض التوصيات. وخلال الفترة نفسها طلبت الدول الأعضاء من الأمانة أن تعمل على بعض التوصيات، تحديدا، وضع دليل لتقديم المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو، تحديث قاعدة بيانات المساعدة التقنية للملكية الفكرية (IP-TAD)، جعل المعلومات المتعلقة بالتنمية على الموقع الإلكتروني للويبو أكثر وضوحا. وفي الدورة الخامسة عشرة للجنة، طلب من الأمانة مرة أخرى تحديث رد الإدارة. وفي الدورة السادسة عشرة، قدم وفد إسبانيا اقتراح بشأن كيفية تناول بعض هذه التوصيات. وظل هذا الاقتراح وثيقة غير رسمية وتم تأجيل المناقشة للدورة السابعة عشرة.

85. وطلب الرئيس من وفد إسبانيا تذكير اللجنة باقتراحه.

86. وأشار وفد إسبانيا إلى نقاط من اقتراحه. أولاً، مطالبة الأمانة بإعداد تجميع لأفضل الممارسات للمساعدة التقنية المقدمة من الويبو. ثانياً، مطالبة الأمانة بتحديد مقترحات جديدة للتحسين داخلياً ودولياً (وكالات الأمم المتحدة وتنسيق البرامج) بشأن تقديم المساعدة التقنية. ثالثاً، مطالبة الأمانة بتحديد التدابير اللازمة لزيادة كفاءة المساعدة التقنية المقدمة منها. رابعاً، مطالبة الأمانة بإعداد مبادئ توجيهية لاختيار استشاريي تقديم المساعدة التقنية. خامساً، مطالبة الأمانة بالتحديث المنتظم لقاومة الاستشاريين على الإنترنت. سادساً، مطالبة الأمانة بالتفكير في التحسينات الممكنة لقسم صفحة الويب الخاصة بالويبو المخصصة للإبلاغ بأنشطة الويبو بشأن المساعدة التقنية. وأعرب الوفد عن استعداده لتقديم مزيد من التوضيحات.

87. وأشار الرئيس إلى أن جميع المواد ذات الصلة اللازمة لاستئناف المناقشات المطروحة، ودعا الوفود لبدء المناقشة بشأن هذا الموضوع.

88. وأفاد وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأنه رغم سعادته بالتقدم الذي تم إحرازه، إلا أنه ليس في وضع يسمح له بقبول البنود من 1 إلى 4 من الاقتراح الإسباني. واعتبر أن نص اقتراح غامض تماماً، ولم يقدم معلومات كافية للمسؤولين عن تنفيذها. وأشار الوفد إلى أنه عرض طريقة للمضي قدماً خلال الدورة الماضية باقتراح إجراء تعديلات بناءة على البنود 1 و 2 و 3 من الاقتراح المذكور. ورأى أنه كان من شأن ذلك أن يساهم في زيادة تحسين عملية تقديم المساعدة التقنية من خلال جعل التوصيات أفيد وتقديم إرشادات كافية للأمانة بشأن كيفية تحسين أنشطة معينة. وأفاد أنه، مع ذلك، لم تكن بعض الدول الأعضاء في وضع يسمح لها بقبول أو مناقشة تلك التغييرات. وذكر بأن الوفد سيواصل الانخراط في قضية تحسين المساعدة التقنية بطريقة بناءة وعملية بهدف إغلاق هذا البند من جدول الأعمال في المستقبل القريب.

89. وانتقل الرئيس إلى الوفود التي لم تكن في وضع يمكنها من مناقشة التعديلات اقترحها وفد الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتراح الإسباني. وتساءل عما إذا كانوا على استعداد، بعد الاستماع إلى وفد الولايات المتحدة الأمريكية، لبدء المناقشة مع مقدي الاقتراح، على أمل التوصل إلى فهم مشترك.

90. وأعرب وفد نيجيريا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، عن أسفه لموقف وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن عدم قبول الفقرات من 1 إلى 4 من الاقتراح الإسباني. ورأى أن الاقتراح تناول مصالح واهتمامات مختلف الفئات، ويمكن أن يكون نقطة انطلاق. واستناداً إلى ممارسات الويبو، لم تستطع الأمانة الوفاء بالشروط الواردة في البنود من 1 إلى 4 دون مساهمة من جانب الدول الأعضاء. ومن أجل المضي قدماً، طلب الوفد من اللجنة السباح الأمانة بالمضي قدماً في هذا الاقتراح، وطلب من الدول الأعضاء النظر في النتائج بعد ذلك.

91. وطلب الرئيس من وفد نيجيريا تكرار اقتراحه.

92. وأعرب وفد نيجيريا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، عن رأي مفاده أن الاقتراح الإسباني يمثل حلاً وسطاً بين الدول الأعضاء ومختلف اهتماماتها ومصالحها. وتضمن المقترح بعض العناصر التي قدمتها المجموعة الأفريقية ومجموعة المساعدة الإنمائية وبعض العناصر المقدمة من المجموعات الأخرى. وطالب وفد المجموعة بقبول هذا الاقتراح بهدف استئناف المناقشات على أساس ذلك النص. وينبغي للأمانة تجميع أفضل الممارسات والتعرف على المقترحات الجديدة كما هو موضح في النقاط من 1 إلى 4 وعرضها على الدول الأعضاء للحصول على مدخلاتها وتعليقاتها. وأفاد بأن الوفد ليس في وضع يسمح له بقبول الفقرتين 5 و 6 من دون اعتماد الفقرات من 1 إلى 4.

93. وسأل الرئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية عما إذا كان سيقبل بالاقتراح الذي طرحه وفد المجموعة الأفريقية.

94. وأشار وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه قد أعرب عن ذلك بالفعل، وأنه قد لا يكون في وضع يسمح له بقبول الاقتراح.

95. وأوضح وفد نيجيريا، متحدًا باسم المجموعة الأفريقية، أنه لم يطلب من وفد الولايات المتحدة الأمريكية قبول الاقتراح كما هو وارد، ولكن ما إذا كان ينبغي إعادة النظر في الاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية بشأن كيفية المضي قدماً. ورأى وفد المجموعة أنه يتعين على الأمانة تجميع المعلومات من الدول الأعضاء بهدف المضي قدماً. وأفاد الوفد بأنه ينظر إلى هذه القضية كموضوع يقف عائقاً في طريق جدول أعمال اللجنة لعدة دورات.

96. وأفاد وفد إيران (جمهورية إيران الإسلامية) أن الاقتراح الإسباني كان عبارة عن تجميع لمواقف وآراء الدول الأعضاء المختلفة. وأيد الاقتراح الذي تقدم به وفد المجموعة الأفريقية لاستئناف المفاوضات على أساس آخر نسخة من الوثيقة. واعتبر أن الاقتراح أساساً جيداً للمضي قدماً.

97. وصرح وفد كندا بأن اللجنة كانت قد استغرقت بالفعل قدراً كبيراً من الوقت في دورتها الأخيرة لبحث الاقتراح الإسباني. وكان هناك اقتراحاً مطروحاً. وربما كان من الحكمة استخدام هذا الاقتراح وتعديله والمضي قدماً بشأنه. وأفاد بأنه لا يفهم سبب تجاهل اللجنة لهذا الاقتراح.

98. وأوضح الرئيس أنه لا توجد نية لنبذ الاقتراح الإسباني. وعلى الرغم من أن الاقتراح يمثل نقطة انطلاق جيدة كما ذكرت بعض الوفود، إلا أنه كان لا بد من مناقشته في شكل مفاوضات من أجل تحقيق النتائج المرجوة. وطلب من وفد إسبانيا إجراء مناقشات مع الوفود التي تبادلت المخاوف، وهي وفود من الولايات المتحدة الأمريكية ونيجيريا وإيران وكندا.

99. وكان وفد إسبانيا حريصاً على قيادة المناقشات بشأن هذه القضية، وأفاد بأن لديه الاقتراح المحدث مع التعليقات وأعرب عن استعداده لإدراجها. كما أعرب الوفد عن استعداده للتباحث مع وفد الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما بشأن الفقرة (1). وأيد الطلب الذي تقدم به وفد المجموعة الأفريقية إلى الأمانة بشأن تجميع أفضل الممارسات.

100. وأفاد الرئيس بأنه تم الاتفاق على قيادة وفد إسبانيا لإجراء المشاورات مع الوفود لمعرفة ما إذا كان يمكن إحراز تقدم بشأن هذه القضية خلال الدورة. ورأى أن الجلسة العامة لم تكن المكان الأنسب لإجراء تلك المناقشة. وطلب الرئيس من جميع الوفود التي على استعداد للمشاركة في المناقشة التواصل مع وفد إسبانيا. وأعرب الرئيس عن أمله في المضي قدماً بطريقة أكثر ديناميكية.

101. وأفاد وفد كندا، في إشارة إلى البيان الأخير، إلى أنه لم يقترح تجاهل الاقتراح الإسباني ولكنه اقترح بدء المناقشة استناداً إلى النص المقترح الذي جرت مناقشته في الدورة الأخيرة للجنة. وأفاد بأن الاستنتاجات المستخلصة من تلك المناقشة كانت قيمة ومفيدة.

102. وطمأن الرئيس وفد كندا بأن رسالته قد نُقلت بشكل صحيح.

103. واقترح وفد إيران (جمهورية إيران الإسلامية) عقد مشاورات غير رسمية بقيادة أحد نائبي الرئيس لمناقشة الاقتراح الإسباني بشكل مفصل.

104. وأشار الرئيس إلى أن الطريقة العملية للمضي قدماً تجاه تلك القضية هي الطلب من وفد إسبانيا، الذي قدم هذا الاقتراح، قيادة المناقشات مع الوفود الأخرى. ومع ذلك، يجب أن تجري المشاورات خارج الأوقات المخصصة للدورة. وأصر على أنه لا توجد إمكانية لإجراء مشاورات في الوقت المحدد للدورة. وبالتالي، يتعين إجراء المشاورات قبل الساعة 10:00 صباحاً وبعد الساعة 6:00 أو أثناء استراحة الغداء. ورأى أنها أفضل وسيلة مناسبة للمضي قدماً. وأفاد بأنه على الرغم من تفهمه لرغبة وفد إسبانيا بإجراء مشاورات واسعة، إلا أنه يتعين على اللجنة المضي قدماً بشأن الوثائق الأخرى.

105. وأيد وفد نيجيريا الاقتراح الذي تقدم به وفد إيران (جمهورية إيران الإسلامية). وأفاد بأنه وفقاً لحظّة العمل المؤقتة، تم تخصيص الجلسة الصباحية من اليوم التالي لهذا البند من جدول الأعمال. ورأى أنه ليس هناك حاجة لإجراء مشاورات

خارج الجلسة العامة. وقد تكون المشاورات التي يقودها أحد نائبي الرئيس مفيدة أكثر وستسمح بمشاركة أكثر من الدول الأعضاء والمنسقين الإقليميين دون التدخل في بنود أخرى من جدول الأعمال.

106. وأوضح الرئيس أن خطة العمل المؤقتة التي أنشأتها الأمانة كانت مؤقتة بكل ما تعنيه الكلمة. وهناك حاجة إلى الاستخدام الكفء للوقت لإحراز تقدم. وكان من الواضح أن النتائج لن تتحقق في الشكل الأوسع نطاقا كما تبين في الماضي. كما أن طريقة العمل التي اقترحها وفد إسبانيا تضمنت مشاركة المنسقين الإقليميين وأعطت مجالا لأي تمثيل كاف للجميع. ورأى الرئيس مجددا أن مناقشة هذا البند يجب ألا تجري في الجلسة العامة. ومع ذلك، تستأنف الجلسة العامة المناقشات بناء على الاقتراح الإسباني الذي يتم تعديله وتنقيحه.

107. ودعم وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية ببيان وفد كندا بشأن المحافظة على النص. وأفاد أنه في الدورة الماضية، اقترح عدد من الوفود بالفعل تعديلات على الاقتراح الإسباني. وطلب الوفد من الأمانة بالمشاركة بالنص مع التعديلات التي اقترحتها الدول الأعضاء خلال الدورة الماضية من أجل تسهيل المناقشة. وأيد أيضا الاقتراح الذي تقدم به وفد نيجيريا بشأن مناقشة تلك الوثيقة صباح اليوم التالي.

108. وأحيط الرئيس علما بالطلب وأكد على أن الأمانة ستقوم بتعميم هذه الوثيقة مع التعديلات المقترحة. وفيما يتعلق باستخدام وقت الجلسة العامة لإجراء المشاورات، أشار إلى أنه يمكن إحراز الكثير من التقدم عن طريق التفاوض بشأن الاقتراح الإسباني في مجموعة أصغر حجما وأكثر ديناميكية. وطلب من الوفود السماح له باستكشاف هذا البديل الجديد. وإذا لم يتم إيجاد اتفاق بموجب هذا الشكل، فإن القضية ستعود إلى الجلسة العامة وستنتقل المشاورات إلى شكل أوسع. وأخيرا، أشار الرئيس إلى أن المشاورات غير الرسمية بقيادة وفد إسبانيا كانت مفتوحة لجميع الوفود المهمة.

109. ودعم وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا بشأن عقد مشاورات غير رسمية. وأعرب الوفد عن إبداء المرونة فيما يتعلق بالشكل.

110. وأكد الرئيس أنه سيتم عقد المشاورات غير الرسمية وتنسيقها من قبل وفد إسبانيا. وينبغي على الوفود المهمة أن تجتمع بوفد إسبانيا.

111. وطلب وفد جزر البهاما توضيحا بشأن الوقت الذي ستعقد به المشاورات والتواجد المطلوب للمنسقين الإقليميين. وأشار إلى أنه إذا كانت المناقشات ستعقد بشكل متواز، فإن عددا من الوفود لن تكون متواجدة في الجلسة العامة لمناقشة المسائل الهامة الأخرى.

112. وأفاد الرئيس بأن المشاورات غير الرسمية ستجري خارج وقت الجلسة العامة وليس بشكل متزامن. ولفت إلى أن الفترة الزمنية للمشاورات ستكون قبل الساعة 10:00 صباحا، وخلال استراحة الغداء وبعد الساعة 6:00 مساءً وبالتالي لن يكون هناك أي تداخل.

113. وذكر وفد نيجيريا أنه قبل الساعة 10:00 صباحا، سيكون لدى معظم الوفود اجتماعات تنسيقية إقليمية. ومن الصعب بالنسبة للوفد أن يجد وقت قبل الساعة 10:00 صباحا، ما لم تبدأ المشاورات غير الرسمية بحلول الساعة 7:00 صباحا. وأفاد بأن الوفد الأفريقي يجتمع ما بين 9:00 - 10:00 صباحا أو قبل ذلك. ولذلك، وأعرب وفد المجموعة الأفريقية أنه يمكن للجنة تحديد وقت لإجراء المشاورات غير الرسمية خارج الجلسة العامة ومن ثم تقديم تقرير إلى اللجنة. كما أشار أيضا إلى برنامج العمل المؤقت الذي خصص نصف يوم لهذه المناقشة. ورأى أن هناك مجال لعقد مشاورات غير رسمية في صباح اليوم التالي.

114. وطلب وفد الصين من الرئيس اقتراح هيكل زمني غير موازي للجلسة العامة حتى تفقد الوفود فرصة المشاركة في المناقشات الهامة خلال الجلسة العامة.

115. وأكد الرئيس على أن المشاورات غير الرسمية لا ينبغي أن تُعقد بالتوازي.
116. ورأى وفد اليونان أنه ليس هناك ضرورة لإجراء مناقشات مفتوحة بعد الساعة 6:00 مساءً، على النحو الذي اقترحه الرئيس، حيث أن اللجنة في يومها الأول.
117. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن هناك وقت مخصص للموضوع قيد المناقشة في اليوم التالي. وحيث أن المشاورات غير الرسمية سوف تجري خارج الجلسة العامة، استفسر الوفد عن ما ستم مناقشته خلال الجلسة الصباحية في اليوم التالي.
118. وكرر الرئيس شرحه السابق حتى تتمكن جميع الوفود من فهم اقتراحه بشكل واضح. ورأى أن هناك طريقة أسهل للمضي قدماً من خلال إعطاء وفد إسبانيا فرصة دعم المناقشة. وقد أُستغرق وقتاً كافياً بالفعل في النقاش حول شكل المناقشة. وسيكون الشكل المنظور للاقتراح الإسباني هو الوارد في المشاورات غير الرسمية التي عقدت تحت مسؤولية وفد إسبانيا. وسيعود الوفد إلى اللجنة للإبلاغ عن نتائج هذه المشاورات. وذكر الرئيس أنه رغم ذلك قد يسمح، إذا لزم الأمر، بمناقشة أوسع في الجلسة العامة. ومن ناحية أخرى، أعرب الرئيس عن أمله في أن يكون واضحاً للغاية بشأن خطة العمل المؤقتة التي اعتمدت في وقت سابق من صباح ذلك اليوم. وكانت هذه الوثيقة مجرد تسلسل للموضوعات التي كانت في طريقها للمناقشة. وطلب من الوفود ألا يفسروا الأمر على أن لديهم ساعة أو ساعتين أو ثلاثاً مخصصة لأي بند بعينه من بنود جدول الأعمال. وأفاد بأن تلك الوثيقة، والتي لم يعدها رئيس نفسه، مطروحة على الوفود للاستعداد لمناقشة الموضوعات بذلك الترتيب المحدد. وأخيراً، طلب الرئيس من اللجنة أن تمنح وفد إسبانيا الفرصة لعقد مشاورات غير رسمية، وسيتم إعادة المناقشة مرة أخرى إلى الجلسة العامة بناءً على نتائج تلك المشاورات.
119. واتفق وفد إسبانيا مع شكل المفاوضات التي اقترحها الرئيس، وهي المشاورات غير الرسمية. وأبلغ الوفود الأخرى بأنه سيكون على استعداد على مدار الأسبوع لتلقي ملاحظاتهم. وأبلغ وفدي كندا والولايات المتحدة الأمريكية بأن المفاوضات ستتم على أساس الوثيقة التي قُدمت إلى الدورة الخامسة عشرة للجنة. وبهذا المعنى، لن يتم إهدار الجهود السابقة. وأعرب الوفد عن استعداده ليكون تحت تصرف الوفود المهتمة بالانضمام إلى المشاورات.
120. واعتبر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أنه موضوع في غاية الأهمية بالنسبة للدول الأعضاء وعنصر من العناصر طويلة الأمد من جدول أعمال اللجنة. وبالنسبة له، هناك طريقتان لتناول هذه المسألة. واقترح الوفد أن يتم أولاً عقد مناقشات بتوجيه من الوفد الإسباني. وإذا لم يتم التوصل لنتيجة من المناقشة، فإن الوفد سيدعم شكل المشاورات غير الرسمية على النحو المقترح من قبل العديد من الوفود.
121. وأعرب وفد نيجيريا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، عن موافقته على الاقتراح الذي تقدم به وفد إيران (جمهورية - الإسلامية). وأفاد بأن هذا الموضوع كان هاماً جداً بالنسبة للدول الأعضاء في اليبو، لاسيما بالنسبة لتلك البلدان التي قدمت الاقتراح من المجموعة الأفريقية ومجموعة أجنحة التنمية. وطلب الوفد من وفد إسبانيا تحديد موعد انعقاد المشاورات.
122. وأيد وفد الصين الاقتراح الذي تقدم به وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) بالنسبة للشكل.
123. وأيد وفد البرازيل الاقتراح الذي تقدم به وفد إيران فيما يتعلق الشكل. وطلب الوفد من الأمانة أن تعمم النص إلى جانب المقترحات الأخرى. وأكد على أن الاقتراح الذي تقدمت به مجموعة أجنحة التنمية والمجموعة الأفريقية هو الاقتراح الرسمي الوحيد بالنسبة لوفد البرازيل.
124. واقترح الرئيس أن يقوم وفد إسبانيا بعقد مشاورات مع الوفود المعنية الأخرى ومحاولة التوصل إلى التعديلات الضرورية. ويمكن للجنة العودة إلى الوثيقة في مرحلة لاحقة من الدورة.

125. واستأنف الرئيس الدورة بمطالبة وفد إسبانيا باطلاع اللجنة على التقدم الذي تم إحرازه في المشاورات.

126. وأفاد وفد إسبانيا بأنه ينتظر مقترحات الوفود المهتمة.

النظر في الوثيقة CDIP/16/9 - قرار الجمعية العامة لليوبو بشأن القضايا ذات الصلة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

127. أشارت الأمانة (السيد/ بالوش) إلى أنه في عام 2013، كانت الجمعية العامة لليوبو قد طلبت من اللجنة مناقشة قضيتين: تنفيذ ولاية اللجنة وتنفيذ آلية التنسيق. وكانت قضية بند جدول الأعمال حول الملكية الفكرية والتنمية مطروحة على اللجنة منذ الدورة السادسة لها. وبالمثل، كانت قضية آلية التنسيق قيد النظر لعدة دورات سابقة. وحسب التكليف الصادر عن الجمعية العامة، يتعين على اللجنة مواصلة النقاش بشأن هذه القضايا. وتجدر الإشارة إلى أنه في الدورة الخامسة عشرة، تبنى الرئيس الاقتراح الذي تقدم به وفد المكسيك كطريق للمضي قدما على أنه نصح. خلال الجلسات غير الرسمية تم تعديل النص بعد مدخلات من الوفود. ويمكن للأمانة أن تعمم نص الرئيس على الوفود، إذا تطلب الأمر ذلك.

128. وأشار الرئيس إلى أن إعادة النص إلى طوالة المناقشات من عدمه إنما يتوقف على الوفود. ورأى أنه من الأفضل البناء على التقدم الذي تحقق بالفعل واستئناف النقاش حيث انتهى. وحيث لم يكن هناك أي اعتراض، طلب الرئيس من الأمانة تقديم نص الرئيس المقدم من الدورة السابقة وتوزيعه على الوفود.

129. وأشارت الأمانة إلى أنه في الدورة الخامسة عشرة، قدم وفد المكسيك اقتراحا وقام في وقت لاحق بسحبه. وتبنى الرئيس آنذاك النص كمنهج له، ودعا الوفد المهتم به لمناقشته. وكانت الاقتراحات المقدمة من قبل المجموعات والدول المختلفة خلال الجلسات غير الرسمية مدونة تحت كل فقرة. وكمثال على ذلك، قرأت الأمانة إلى ما يلي نصه: "عند الانتهاء من العمل الموضوعي لكل دورة من دورات اللجنة، ينبغي توفير فرصة للدول الأعضاء التي ترغب في مناقشة تلك الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة والتي ساهمت في تنفيذ توصيات أجندة التنمية". وقدم وفد المجموعة باء ووفد المجموعة الأفريقية والرئيس نصا بديلا لتلك الفقرة. كما أضاف وفد الولايات المتحدة الأمريكية تأهيلا. وأشارت الأمانة إلى أن القضية الأولى، أي حصول تقرير هيئات الويبو المعنية على اهتمام كبير، في حين لم يتم إحراز أي تقدم بشأن القضية الثانية من البند الدائم حول الملكية الفكرية والتنمية. وفيما يتعلق بالقضية الثانية، وعلى النحو الذي اقترحه الرئيس، قدم وفدي الجزائر ونيجيريا أمثلة على الأنشطة التي قد ترتقي للنظر فيها في إطار البند الجديد من جدول الأعمال. وكانت الأمانة على استعداد لإتاحة ما تم تقيمه من قبل الوفدين.

130. وطلب الرئيس من الوفود أن يقرروا أي نص يفضلون العمل عليه. ورأى أنه سيكون من الصعب للغاية العمل على أساس ما لديهم نظرا لأن اللجنة قد اختارت أن تقدم النصوص البديلة التي كانت حصرية بشكل متبادل. ومن أجل تحقيق توافق في الآراء، كان على اللجنة على نص واحد، وتحسين أو إدراج الموضوعات أو القضايا التي تبدو هامة. وأشار إلى أن جميع الوفود وافقت على العمل على أساس خمسة بنود ليست متباينة عن بعضها البعض. ومن المهم البدء في العمل على أساس التقارب بين الأفكار، في محاولة للتوفيق بينها في نص واحد. وكان لا بد أيضا من تسوية القضايا التي لاتزال موضع خلاف. وأشار إلى أن المشاورات غير الرسمية للحصول على المساعدة التقنية جارية بالفعل وأنه سيتجنب تكرار نفس العملية باللجنة. وهكذا، اقترح إعادة قراءة الاقتراحات المختلفة التي طُرحت والاستماع لتصريحات الوفود بشأن كل من الأفكار الخمسة وذلك لتقييم إلى أي مدى يمكن إيجاد تقارب.

131. وطلب وفد نيجيريا من الأمانة إتاحة الوثيقة لجميع الوفود وتوفير بضع دقائق لهم للنظر فيها.

132. وطلب وفد اليونان أيضا من الأمانة إتاحة الوثيقة.

133. وعلق الرئيس الجلسة لتمكين الوفود من النظر في الوثيقة.

134. وأشار الرئيس إلى أن اقتراحه المعدل كان نتيجة لمناقشة مطولة للغاية من أجل إيجاد أرضية مشتركة. ويمكن تلخيص النتيجة في توفير إمكانية للدول الأعضاء لتقديم مداخلات بشأن هذه الأنشطة الخاصة باللجنة والتي يروا أنها قد ساهمت في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأشار الرئيس إلى أن الرئيس السابق قد بذل جهدا ليعكس نصا على أساس المناقشات السابقة التي قد تعبر عن موقف مشترك. ورأى أنه لا يمكن لأحد أن يعترض على حقيقة أنه يحق لأي دولة عضو أن تقدم مداخلات بشأن الأنشطة التي ترى أنها قد ساهمت في تنفيذ أجندة التنمية. وبنفس الطريقة، لجميع الدول الأعضاء الحق في الإدلاء بتعليقات بشأن القضايا ذات الاهتمام. ولذلك، كانت الفقرة تعكس بساطة القضية أمام اللجنة. وتساءل الرئيس عما إذا كان لدى الوفود، بعد المشاورات، أي تعليقات بشأن اقتراح الرئيس المعدل. وبالنظر إلى أنه لم يكن هناك أي تعليقات، لم تكن هناك أي صعوبة في اعتبار أن هذا الاقتراح يعكس فهم الحكم، بشأن حق أي دولة عضو في أن تدلي بتعليق حول أنشطة اللجنة التي ترى أنها ساهمت في تنفيذ توصيات أجندة التنمية.

135. وطلب وفد هولندا توضيحات بشأن ما إذا كان النص سوف يكون الإصدار النهائي. ونظرا لأنه لم يكن لديه فرصة لمناقشة النص مع مجموعته، احتفظ الوفد بحقه في العودة مرة أخرى بشأن هذه القضية.

136. وأوضح الرئيس أن اقتراح الرئيس المعدل سيكون نصا مرجعيا لا يتضمن المقترحات المقدمة في الدورات السابقة. وهذا لا يعني أن النص قد تم اعتمادها رسميا. وأفاد بأن هدفه هو خفض عدد من المقترحات لكي تكون في أبسط تعبير، بحيث يمكن للجنة أن تنظر في النص كله بطريقة بسيطة.

137. وأشار وفد اليونان، متحدثا باسم المجموعة باء، إلى أن مجموعته ترغب في الاحتفاظ باقتراحها كما جاء في الفقرة 1 كأساس للمناقشة.

138. وطلب رئيس تفسيراً بشأن الفرق الأساسي بين الاقتراح الذي يرغب وفد اليونان ترغب في الاحتفاظ به واقتراح الرئيس المعدل.

139. ودعم وفد الولايات المتحدة الأمريكية التعليق الذي أدلى به وفد اليونان باسم المجموعة باء وقدم الإيضاح المطلوب. وذكر أن اقتراح المجموعة باء كان متناسقا بوضوح مع آليات التنسيق المعتمدة في الجمعية العامة. وكانت تلك اللجان التي تعتبر نفسها ذات صلة بأغراض أجندة التنمية هي التي ستقدم تقريرها بشأن تنفيذ توصيات أجندة التنمية. ويبدو أن اقتراح الرئيس المعدل الذي يشير إلى الأنشطة التي اعتبرت اللجان أنها ساهمت في تنفيذ أجندة التنمية يتناقض مع اقتراح المجموعة باء الذي أشار بوضوح إلى اللجان التي تعتبر نفسها ذات صلة. وأشار الوفد إلى أن اقتراح المجموعة باء استند إلى الفقرة (4) من قرار الجمعية العامة بشأن آلية التنسيق الذي نص على ما يلي "إصدار تعليمات إلى هيئات الويبو المعنية بأن تدرج في تقريرها السنوي المقدم إلى الجمعيات وصفا لمساهماتها في تنفيذ توصيات أجندة التنمية". وأشار الوفد إلى أن مصطلح "ذات الصلة" في قرار الجمعية العامة. وهكذا، فإن اقتراح المجموعة باء ضم ذلك المصطلح. وطلب الوفد الحفاظ أيضا على مساهمته في الفقرة (1).

140. وأعرب وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، عن تأييده لاقتراح الرئيس المعدل في محاولة للمضي قدما. وطلب أيضا الحفاظ على الجزء الأخير من اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية.

141. وأيد وفد باكستان البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا، نيابة عن المجموعة الأفريقية. وأشار إلى أن اقتراح الرئيس كما هو وارد يوفر المرونة المطلوبة.

142. وانحاز وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إلى البيان الذي أدلى به وفدي نيجيريا وباكستان وأعرب عن تأييده لاقتراح الرئيس.

143. وأغلق الرئيس مناقشة الفقرة 1، وطلب من الأمانة تعديل نص الفقرة 1 بالمقترحات الأربعة فقط وهي: اقتراح الرئيس المعدل، الاقتراح المقدم من المجموعة باء، الفقرات الأخيرة من المقترحات التي قدمها وفد الولايات المتحدة الأمريكية ووفد المجموعة الأفريقية، على التوالي. وعلى الرغم من أن المقترحات الأربعة ظلت في إطار الفقرة 1، إلا أن الرئيس أشار إلى إحراز تقدم. ثم انتقل إلى الفقرة 2 المتعلقة اسم بند جدول الأعمال. وأشار إلى أن النص المتضمن في الفقرة والذي نوقش خلال الدورة السابقة، قد تم الاتفاق عليه بشكل مؤقت. واتخذ الرئيس هذا النص كأساس للمناقشة وفتح الباب للتعليق عليه.
144. واستفسر وفد باكستان عما إذا كانت الفقرة 2 ستشمل اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية التي تنص على أن بند جدول الأعمال سيكون موجزا وأن إدراجه لن تكون مفتوحا للمناقشة من قبل الدول الأعضاء.
145. وأشار الرئيس إلى أن النقاش حتى الآن حول اسم بند جدول الأعمال. ورأى أن الفقرة 2، على النحو المتفق عليه بصفة مؤقتة، تعكس موقف النقاش. وأشار إلى العبارة التي اقترحها وفد المجموعة الأفريقية في إطار الفقرة (2) وفتح الباب للتعليقات.
146. وأعرب وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، عن رغبته في الإبقاء على العبارة المقترحة. ولكنه أشار إلى أن الاقتراح نفسه قد ورد في الفقرة 3 من الاقتراح المكسيكي. وأفاد بان الوفد لن يعترض سواء كان واردا في الفقرة 2 أو في الفقرة 3 طالما أنه قد تم إدراجه.
147. واقترح الرئيس أن يتم التعامل مع اقتراح المجموعة الأفريقية في إطار الفقرة 3. وتظل الفقرة 2 كنص متفق عليه بصفة مؤقتة على النحو الذي اقترحه وفد الولايات المتحدة. وأفاد بأن الفقرة 3 تشير إلى طبيعة بند جدول الأعمال الذي جرت مناقشة والاتفاق مؤقتا على اسمه.
148. وأشار وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، إلى أن بند جدول الأعمال بالنسبة له سيكون موجزا وأن إدراجه لن يكون مفتوحا للمناقشة من قبل الدول الأعضاء. وشدد على أن المناقشة ينبغي أن تنعكس في إطار بند جدول أعمال دائم لدى اللجان.
149. واستفسر الرئيس عما إذا كان وفد المجموعة الأفريقية سيقبل الصياغة الحالية المقدمة من الرئيس السابق أم يود أن يذكر صراحة الطبيعة الدائمة لهذا البند من جدول الأعمال. ورأى أن العبارة كما وردت قد جعلت هذا البند بمثابة بند دائم في جدول الأعمال بالفعل. ولم يكن هناك حاجة لتحديد ذلك نظراً إلى أن النص المقترح قد ذكر أن إدراجه لن يكون مفتوحا للمناقشة من قبل الدول الأعضاء.
150. وأفاد وفد نيجيريا، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، أنه سيوافق على إبقاء العبارة المقترحة، أي "أنه سيكون موجزا ولن يكون إدراجه مفتوحا للمناقشة من قبل الدول الأعضاء"، إذا تم التوصل إلى اتفاق حول هذا البند من جدول الأعمال. وستقبل المجموعة الأفريقية به بالنظر لحقيقة أن العبارة تذكر ضمناً أنه بند دائم من جدول الأعمال.
151. وأيد وفد البرازيل اقتراح المجموعة الأفريقية في الفهم بأنه سيكون بندا دائما في جدول أعمال.
152. وأشار وفد المملكة المتحدة أنه لا يوجد شيء ضمني. ورأى أن طبيعة القضية حول البند الدائم تعتمد على النسخة النهائية من الفقرة 1. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى توفر شرطين بشأن هذه القضية. أولا، أنها قضية مؤقتة، تم الاتفاق عليها في تلك اللجان التي رأت أنها ذات صلة. ثانيا، أن ذلك قد حدث فقط في تلك اللجان التي اجتمعت قبل الجمعية العامة. وبهذا المعنى، كان واضحا للوفد أنه لم يكن بندا دائما.
153. ودعم وفد اليونان إدراج اقتراح المجموعة باء في الفقرة 3. واتفق على أن يكون بند جدول الأعمال موجزا وأن البيانات الواردة فيه لن تكون مفتوحة للمناقشة من قبل الدول الأعضاء.

154. وطلب الرئيس من وفد اليونان توضيح مضمون اقتراحه.
155. وأشار وفد اليونان، متحدثا باسم المجموعة باء، إلى أن مداخلته السابقة لم تكن متابعة للبيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة. ومع ذلك، وافق على أن صياغة الفقرة 3 ستعتمد على النص المتفق عليه للفقرة 1. ولذلك، طلب الوفد الحفاظ على اقتراحه، واقترح فتح نقاش على نطاق أوسع في ضوء الملاحظات التي أدلى بها وفد المملكة المتحدة .
156. وذكر الرئيس أنه وفقا لوفدي المملكة المتحدة واليونان، يمكن الاستدلال على أنه إذا كان هناك اتفاق حول الفقرة 1، فإنه حينئذ لن يكون من الضروري إدراج النص الذي تلتها الوفود المذكورة على التوالي في تلك الفقرة. ولذلك، سيتم الاحتفاظ بصياغة النص الخاصة بالمجموعة باء، مشيرا إلى أنها تخضع لنتائج المناقشات بشأن الفقرة 1.
157. وأشار وفد اليونان، متحدثا باسم المجموعة باء، أنه لا يمكن للوفد في الوقت الحاضر أن يقبل بإزالة صياغته حول الفقرة 3 أو وضعها كإقتراح مؤقت.
158. وأحيط الرئيس علما أن اقتراح المجموعة باء سيظهر في النص النهائي. وأكد أنه سيكون من المفيد جدا أن يتم الإشارة بوضوح إلى أنه سيعاد النظر في النص في ضوء نتائج المناقشات المتعلقة بالفقرة 1.
159. وطلب وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، إدراج اقتراح المجموعة باء على النحو التالي: "سيكون ذلك بمثابة بند دائم من بنود جدول الأعمال". وطلب أيضا إدراج الاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل شريطة الاتفاق بشأن الفقرة 2.
160. وحث الرئيس الوفود عدم تغيير مواقفها وتعزيز التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن. ولخص وضع المناقشة الخاص بالفقرة 3. وذكر بأن النص المقدم من الرئيس السابق خلال الدورة الأخيرة للجنة يعكس فيما يبدو تفاهم مشترك. وذكر بأن وفد المجموعة باء أشار إلى أنه يمكن أن تكون هناك نقطة تفاهم اعتمادا على نتائج الفقرة 1 والتي لا تزال قابلة للتفاوض. وأفاد بأن وفد المجموعة الأفريقية أشار إلى أنه يمكن أن يدعم هذا النص في إطار نفس الشرط. وأعرب الرئيس عن رغبته في إظهار نتائج المناقشة في النص. ورأى أن هذه النتيجة تمثلت في أن المجموعة باء أصرت على الحفاظ على اقتراحها وإعادة تقييم موقفها بناء على الاتفاق بشأن الفقرة 1. ويمكن لذلك أن يكون وسيلة لتعزيز التقدم حول هذا النص.
161. وأشار وفد نيجيريا أن المجموعة الأفريقية سيكون أيضا في موقف يسمح لها بقبول اقتراح الرئيس أو اقتراح المكسيك بعد الاتفاق بشأن الفقرة 1. وهكذا، أصرت المجموعة الأفريقية على اشتغال اقتراحها الأصلي وكذلك الاقتراح البرازيلي، حيث أن اللجنة ستعود إلى هذه القضية.
162. وقرر الرئيس الحفاظ على جميع المقترحات الواردة في النص. ولكن على ما يبدو أن اقتراحه سيكون باللون الأسود، يليه الاقتباس "شريطة اعتماد الفقرة 1".
163. وذكر وفد اليونان أنه لا يمكن أن يوافق على إبقاء اقتراح الرئيس فقط في الوثيقة.
164. وأحيط الرئيس علما بموقف وفد من اليونان. وأفاد الرئيس بأن الاقتراح سينعكس بشروطه.
165. وطلب وفد المملكة المتحدة توضيحا بشأن موقف الاقتراح الأخير للفقرة 3. ورأى أن هذا النص لا يصلح اشتماله في الفقرة 3.
166. وأشار الرئيس إلى أن النص الذي أشير إليه من قبل وفد المملكة المتحدة في الواقع يبدو كما لو كان لا ينتمي إلى الفقرة 3 ويبدو بدلا من ذلك أنه ينتمي للفقرة 1. وربما يرجع ذلك إلى حقيقة أن الفقرة 1 والفقرة 3 ترتبطان ارتباطا وثيقا. وطلب الوفد من نيجيريا تقديم التوضيح.

167. وأفاد وفد نيجيريا، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، أنه يفضل إدراج اقتراحه في إطار الفقرة 4. وأشار إلى أنه في ظل الممارسات المعتادة، قدمت كل لجنة تقريراً يشمل بشكل عام موجزا قدمه الرئيس بشأن المناقشات داخل اللجان. ولذلك، ربما لم يكن هناك حاجة لإدراج العبارة الأخيرة التي تنص على ما يلي: "لن تكون التقارير مفتوحة للمفاوضات بين الدول الأعضاء".

168. وطلب الرئيس توضيحا حول سبب إصرار وفد اليونان على الذكر الصريح بأن ملخص الرئيس لن يكون مفتوحا للمفاوضات بين الدول الأعضاء. وأشار الرئيس إلى أنه لا يوجد أي أساس قانوني في النظام الداخلي للجنة يجبره على مناقشته. وعلاوة على ذلك، حددت الممارسة في المنظمات الدولية بوضوح أن ملخص الرئيس يهدف إلى تجنب أي نوع من المفاوضات. ورأى أن وفد اليونان يطلب توضيح شيء كان بمثابة ممارسة شائعة في الإطار الدولي.

169. وأشار وفد اليونان، متحدثا باسم المجموعة بأكملها، إلى أنه كان يشير إلى التقرير الذي سيكون عبارة عن تجميع لبيانات الدول الأعضاء وهي لا ينبغي أن تكون خاضعة للتفاوض. وعلى الرغم من أن مجموعته قد وافقت على حقيقة أن التقارير التي قدمها الرئيس لا يمكن أن تكون مفتوحة للمفاوضات، إلا أنه يود أن يطمئن أن تجميع البيانات أيضا لن يكون مفتوحا للمفاوضات.

170. وقال وفد نيجيريا، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، أنه حسب فهمه، لم تكن التصريحات التي أدلت بها الدول الأعضاء مفتوحة للتفاوض من قبل الدول الأعضاء الأخرى. وأشار الوفد إلى أن الفقرة 4 متعلقة بملخص الرئيس وأن المجموعة بأكملها كانت تشير إلى تجميع بيانات الدول الأعضاء التي من شأنها أن تظهر بأي حال في التقرير، ولم تكن أبدا مفتوحة للمفاوضات.

171. وصرح وفد البرازيل أنه ليس ضد فكرة اشتغال البيانات المقدمة من الدول الأعضاء في التقرير. واتفق أيضا على البيانات بمجرد تقديمها لا يمكن أن تكون مفتوحة للمفاوضات. ورأى الوفد أن ملخص من الرئيس، تحت مسؤوليته الخاصة، من شأنه أن يحقق قيمة مضافة للمناقشات.

172. وأفاد الرئيس بأن القضية في هذه المرحلة هي ما إذا كان سيتم صياغة ملخص الرئيس تحت مسؤوليته أو تجميع لجميع بيانات الدول الأعضاء. وفي منظومة الأمم المتحدة، كانت الممارسة أنه لا يمكن أن يخضع التقرير الذي صيغ تحت مسؤولية الرئيس ولا البيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء للتفاوض. ورأى سينعكس الفرق بالشكل الأفضل إذا تعايشت فكرة بيان الرئيس مع فكرة تجميع بيانات الدول الأعضاء. وهكذا، طلب الرئيس من اللجنة السماح له بإنتاج اقتراح جديد يمكن أن يعمم فيما بينهم. وأكد مجددا أن القضية ليست ما إذا كان الأمر سيكون مفتوحا للتفاوض من عدمه. ومن المفهوم بشكل مشترك أن الموجز المقدم من الرئيس وتجميع بيانات الدول الأعضاء لم يكن أبدا خاضع للمفاوضات. وتود اللجنة تقييم ما إذا كانت فكرة موجز الرئيس يمكن أن تتعايش مع تجميع بيانات الدول الأعضاء. وأفاد بأنه سيقوم بتضمين اقتراحه كبديل للنص الحالي الذي كتب باللون الأسود. وسيتم النظر في اقتراحه في القراءة الثانية للوثيقة.

173. وأفاد وفد نيجيريا، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، أنه لا ينبغي أن يكون هناك قواعد مختلفة في الإبلاغ عن مساهمة اللجان في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأشار الفريق إلى أن ملخص الرئيس كان موجزا وأن البيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء عادة ما يتم إدراجها في التقرير. وبالتالي، فإنها ستكون بمثابة سابقة غريبة أن نرى أن موجز الرئيس سيضم مداخلات الدول الأعضاء. واستفسر وفد المجموعة عما إذا كان ذلك بمثابة قاعدة جديدة من النظام الداخلي المعمول به في جميع اللجان، وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يرغب في إجراء مناقشة. ومع ذلك، إذا كان ذلك عبارة عن إجراءات محددة فقط لمناقشة تنفيذ التوصيات أجندة التنمية، فإنه لن يرحب بمثل هذه السابقة.

174. وأحيط الرئيس علما بالبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا نيابة عن المجموعة الأفريقية وأشار إلى أنها قضية مهمة يجب أن توضع في الاعتبار.

175. وطلب وفد اليونان، متحدثا باسم المجموعة باء، توضيحا بشأن النص الفعلي قيد المناقشة.

176. وقدم وفد نيجيريا توضيحا لوفد اليونان. وأشار إلى أنه، كما جاء خلال المشاورات غير الرسمية في وقت سابق من ذلك اليوم، كانت المجموعة الأفريقية قد طرحت مقترحات بتسلسل من 1 إلى 5. وانتهت هذه المقترحات بضمها إلى اقتراح من المكسيك بنفس الترتيب التسلسلي من 1 إلى 5، حتى لو لم تكن تصلح في ذات المكان. ولذلك، فإن الاقتراح الأخير بموجب الفقرة 4 كان معني بالفقرة (5) والاقتراح بشأن الفقرة 3 كان معني بالفقرة 1. وأشار الفريق إلى أنه أشار فقط إلى الاقتراح الأول للمجموعة الأفريقية في الفقرة 4 لأن الاقتراح الأخير للمجموعة الأفريقية في إطار الفقرة 4 لا ينطبق على الفقرة 4.

177. وأحيط الرئيس علما بالتوضيح وانتقل إلى الفقرة 5 المتعلقة بالظروف التي ستناقش فيها آليات التنسيق. وأوضح أن الاقتراح قد كتب باللون الأسود على الوثيقة يليه اقتراح واحد من المجموعة باء وثلاثة مقترحات المقدمة من المجموعة الأفريقية. ومن أجل تسهيل المناقشة، طلب الرئيس من وفد المجموعة الأفريقية توضيح ما اذا الاقتراح الفعلي الظاهر في إطار الفقرة 4 ينتمي إلى الفقرة 5 وأن يؤكد على أنه سيحل محل المقترحين الآخرين في إطار الفقرة 5.

178. وأوضح وفد نيجيريا أن الاقتراح الأخير من مجموعة البلدان الأفريقية في إطار الفقرة 4 ينتمي الآن إلى الفقرة 5 ويمكن إزالة الاقتراح الثاني في إطار الفقرة 5. ومع ذلك، طلب الفريق الحفاظ على الاقتراح الأخير لأن هناك بعض المقترحات الإضافية المتعلقة به من جانب المجموعة باء والمجموعة الأفريقية.

179. وطلب الرئيس من اللجنة أن التعليق أولا على النص المكتوب بالخط الأسود. ومن أجل المضي قدما، حث الوفود على التمسك بهذا النص وعدم الإصرار على تقديم مقترحات جديدة أو الدفاع عن تفضيلاتهم ومقترحاتهم. كما طلب الرئيس من الوفود التوصل إلى بعض الصياغات المقترحة على النص المكتوب باللون الأسود، الأمر الذي يمكن أن يساعد في التوصل إلى اتفاق بين المواقف المتباينة.

180. وأوضح وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، سبب تفضيل مجموعته لاقتراحها. وأفاد بأن نص اقتراح المجموعة الوارد في الفقرة 5 كان كما يلي: "إن قضية آليات التنسيق كما هي واردة يتم مناقشتها بشكل رئيسي داخل اللجنة بناء على توصية من الجمعية العامة". وأشار الوفد إلى أن الفكرة وراء اقتراحه هي أن جميع اللجان متساوية ولا يمكن للجنة أن تكلف لجنة أخرى بشأن ما يجب أن تقوم به. وكان السطر الثاني من العبارة الثانية كما يلي: "لن يتم قبول تطبيقه في لجان أخرى لأن هذه اللجان لا تناسب هذا الغرض". ورأى الوفد أن عبارة "لن يتم قبوله" لم تكن مناسبة بالنسبة للجمعية العامة. وفي رأيه أن الجمعية العامة تقدم التوجيه واللجان تنصاع لذلك. وبالتالي، فإن عبارة "لن يتم قبوله" لم تكن ضرورية. وكان من الواضح أن اللجنة لن تحاول أن تدفع النقاش حول آليات التنسيق باتجاه اللجنة المعنية بمعايير الويبو أو اللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع. ويمكن فقط للجمعية العامة أن توجه اللجان بعقد مثل هذه المناقشات. وفي ضوء ما سبق، أشار الوفد إلى أنه لا يفضل أن تكون عبارة "لن يتم قبوله" واردة في النص النهائي.

181. وأشار الرئيس إلى أنه حسب فهمه، فإن النص المكتوب باللون الأسود ينتمي إلى الاقتراح الأصلي الذي قدمه وفد المكسيك، والذي نأى بنفسه عن الاقتراح في محاولة للمضي قدما في هذه القضية. ثم تم اعتماد هذا النص كإقتراح للرئيس. وسأل الرئيس وفد المكسيك عما إذا كان تقيمه دقيقا، وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يوافق على إزالة اقتراح المكسيك من النص ويتبني فقط اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية واقتراح المجموعة باء.

182. وذكر وفد المكسيك أنه عند تقديمه لهذا الاقتراح، حاول دعم هذه العملية وأن يكون بناء. ومع ذلك، قررت بعد ذلك أن يترك المجال مفتوحا للمفاوضات من قبل كافة الأعضاء وكذلك الرئيس الذي اتخذ النص كمنه. ولذلك، ليس لدى الوفد اعتراض على تعديله إذا كان ذلك من شأنه أن يساهم في إحراز تقدم.

183. وذكر وفد المملكة المتحدة أنه قد يكون من الحكمة الحفاظ على اقتراح المكسيك الأولي كمرجع لمعرفة من أين بدأ التفاوض وإلى أين كان يتحرك إلى الأمام.

184. وأشار الرئيس إلى أنه يجب أن يكون كل وفد قادر على تتبع الوثائق التي استخدمت كمرجع في التفاوض. وإذا كانت فقرة معينة لم تعد مفيدة للتفاوض، فقد يكون من الحكمة حذفها تفادياً للالتباس. في رأيه، تحتاج مرحلة التفاوض نصاً أكثر تقدماً من شأنه أن يمكن اللجنة من التركيز على المقترحات التي تعكس حقاً المسائل التي سيتم مناقشتها، بالنظر إلى أن النص قدم صعوبات موضوعية. وحيث أن كل من المجموعة باء والمجموعة الأفريقية قدمت اقتراحاً، فسيكون من الأفضل حذف اقتراح المكسيك الأصلي، ما لم يتبنى أي وفد ذلك الاقتراح بنفسه ويصر في إدراجه على النص. وأضاف أنه حتى الآن لم يرغب أي وفد في ذلك.

185. وأيد وفد البرازيل اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية على النحو المبين في الفقرة 4. ورأى الوفد أن مناقشة آليات التنسيق ينبغي أن تتم أساساً في اللجنة نظراً لقدرتها على مناقشة القضايا المشتركة. ومع ذلك، لا ينبغي لذلك أن يحد من النقاش من قبل اللجان الأخرى إذا ما رأت أن ذلك ضرورياً لأنه سيكون ضد روح تعميم أجندة التنمية.

186. وأيد وفد شيلي اقتراح الرئيس من أجل المضي قدماً في هذه الوثيقة. وأفاد أنه بهذا المعنى، كان من المرجح للوفود الحفاظ على اقتراح المكسيك والمقترحات السابقة أخرى المقدمة من اللجنة كمراجع. وكان من المهم التفكير فيما إذا كانت المقترحات السابقة ستفقد الدعم أو إذا كانت هناك مقترحات جديدة ستأتي. وأشار إلى أنه بعد الاستماع إلى مداخلة المجموعة الأفريقية، فإن الصياغة في الفقرة 5 توفر ما يكفي من المرونة للجمعية العامة لتوجيه المناقشات وإعطاء الأولوية للجنة، دون استبعاد إمكانية الاستماع إلى لجان أخرى، إذا تقرر ذلك. ولذلك، بقدر ما يرى الوفد، كان اقتراح المجموعة الأفريقية هو الأكثر أهمية في هذه الفقرة بالذات.

187. وطلب الرئيس من وفد المجموعة الأفريقية شرح كيفية ارتباط الاقتراحين في إطار الفقرة 5.

188. وأشار وفد نيجيريا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إلى أن الاقتراح الأول في إطار الفقرة 5 يتفق مع اقتراحه السابق. وبعد المناقشات، تضمن الصيغة التالية "بناء على توصية من الجمعية العامة". ولذلك، فإن الاقتراح الوحيد من المجموعة الأفريقية الذي يجب أن يبقى للنظر فيه في إطار الفقرة 5 ينص على ما يلي: "إن قضية آليات التنسيق كما هي واردة يتم مناقشتها بشكل رئيسي داخل اللجنة بناء على توصية من الجمعية العامة".

189. وشكر الرئيس وفد نيجيريا على تفسيره. ومع ذلك، أشار إلى أنه كان يشير إلى الاقتراح التالي المقدم من مجموعة البلدان الأفريقية: "يتعين على اللجان أن تضع في الاعتبار أن آلية التنسيق لا بد أن تُنفذ بطريقة عملية وتؤكد على أن المناقشات بشأن هذه القضية لا تمنع مثل هذه اللجان من إنجاز أعمالها الموضوعية، وذلك تمسحاً مع توصيات أجندة التنمية". وأعرب الرئيس عن رغبته في معرفة العلاقة بين هذا الاقتراح والاقتراح المشار إليه في بيان المجموعة الأفريقية، حيث أن كلاهما حالياً في إطار الفقرة 5.

190. وذكر وفد نيجيريا أنه إذا كان ولا بد من مناقشة آليات التنسيق داخل اللجان، فإن ذلك قد يمنع هذه اللجان إلى حد كبير من إنجاز العمل الموضوعي. وأفاد بأن معنى الاقتراح كان مناقشة هذه القضية بطريقة عملية من أجل ضمان العمل الموضوعي للجان الأخرى.

191. وأشار الرئيس إلى أن الفكرة التي أوصحها وفد نيجيريا قد انعكست في الجزء الأخير من الوثيقة. وتضمن الجزء الأخير من الوثيقة فقرتين إضافيتين. وأشارت الفقرة الأولى إلى اقتراح المجموعة باء وأشارت الفقرة الثانية إلى اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية. وأشار الرئيس إلى أن اقتراح المجموعة الأفريقية كان نفس الاقتراح في كلا الفقرتين. وبالتالي، اقترح الرئيس تحريك

القضية بشأن آليات التنسيق والتنفيذ العملي لها إلى الفقرة 6. واستفسر من وفد المجموعة الأفريقية عما إذا كان سيوافق على المضي قدما به الطريقة.

192. وأعرب وفد نيجيريا عن موافقته على التغيير الذي اقترحه الرئيس.

193. وقال الرئيس إن التغيير المقبول قد نجح في قصر نطاق المناقشة على مقترحين، أحدهما مقدم من المجموعة الأفريقية والآخر مقدم من المجموعة باء. وأضاف أن اللجنة ستعود إلى هذا الموضوع بهدف قراءة ثانية.

194. وذكر وفد المملكة المتحدة أنه يمكن أن يدعم الاقتراح الذي تقدم به وفد شيلي بالحفاظ على اقتراح المكسيك كمرجع. وأشار إلى أن المجموعة باء كانت قد بنت اقتراحها على نص اقتراح المكسيك. وكان ذلك سببا كافيا بالنسبة له للحفاظ على الاقتراح الأصلي كمرجع. ويمكن أن يظهر في الوثيقة النهائية ككاشية أو بالشكل الذي تراه اللجنة مناسبا. ومن ناحية أخرى، أثار الوفد مخاوف بشأن المدى الذي من المقرر أن يتم مناقشته خلاله. وأفاد بأنه استنادا إلى التعليقات التي استمعت إليها اللجنة، فإن الوفد لا يرى الغرض من وجود نقاش بالنظر إلى أن هناك بعض المقترحات التي شجعت اللجان الأخرى على عقد نفس المناقشة. وأشار أن مصطلح "أساسا" قد عقد النقاش وأثار المخاوف. والتمس الوفد توضيحات بشأن هذه القضية الأخيرة.

195. وأشار الرئيس المخاوف التي أعرب عنها وفد المملكة المتحدة. كما أشار إلى أن المناقشة الموضوعية بشأن الفقرة 5 ستم في القراءة الثانية. وفيما يتعلق بالتعليق الأول، أشار إلى أن وفد المملكة المتحدة قد فهم عكس ما ذكره وفد شيلي. وكان وفد شيلي قد اتفق مع الرئيس على أنه ليس من الضروري الحفاظ على النص الأصلي. وما لم تتبنى بعض الوفود الاقتراح أو تؤيده وتطلب من الرئيس اشتماله كإقتراح لها، فإن الرئيس لن يدرجه في المشروع النهائي.

196. وأعرب وفد اليونان، متحدثا باسم المجموعة باء، عن رغبته في زيادة توضيح الأساس المنطقي وراء البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة. وأشار الوفد إلى أن اقتراحه مبني على اقتراح المكسيك. وفيما يتعلق بالملاحظة الثانية التي أثارها وفد المملكة المتحدة، أشار إلى أن اشتمال ذلك النص قد يساعد في التوصل إلى حل وسط بشأن الفقرة 5.

197. وأشار الرئيس إلى أنه على النحو المتفق عليه مع المجموعة الأفريقية، سيتم حذف الجزء الأخير من الفقرة 5. وأفاد بأن الفقرة 6 شملت اقتراحا من مجموعة البلدان الأفريقية واقتراحا من المجموعة باء وسيتم مناقشتها في وقت لاحق. وأفاد بأنه لن يمدد المناقشة لتشمل مقترح المكسيك. وفيما يتعلق بمدخلة المجموعة باء، أشار إلى أنه إذا وضعت المجموعة باء اقتراحا بناء على الاقتراح الأصلي فهذا يعني أن الاقتراح الأصلي لم يكن مقبولا بالنسبة لها. وبموجب هذا المنطق، لم يكن هناك أي سبب المجموعة باء لعدم قبول سحب الاقتراح الأصلي. وأخيرا، كرر أنه ليس لديه اعتراض على الحفاظ على هذا الاقتراح الأصلي إذا تبناه أي من الوفود.

198. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى أن وفد شيلي قد اقترح إبقاء الاقتراح الأصلي كمرجع. وبهذا المعنى، فإنه يدعم فكرة ترك الاقتراح الأصلي كمرجع.

199. وأشار الرئيس إلى أن هذه المفاوضات معقدة وليس هناك التباس فيما يتعلق بمضمون النص. ويجب أن يقتصر محتوى النص على المقترحات المتفق عليها أو التي لاتزال قيد التفاوض. ورأى أن أي نوع آخر من المراجع يمثل تضليلا. ويجب على كل وفد أن يتتبع المقترحات السابقة. وأوضح الرئيس أنه إذا احتفظ بالنص الأصلي كمرجع، فإنه يضع سابقة تتمثل في اشتمال المراجع التي ليس لديها قيمة من حيث التفاوض. وأفاد بأن القواعد واضحة وإذا لم يتقدم أي وفد بتبني الاقتراح الأصلي كإقتراح خاص به، فسيتم حذف الاقتراح. وأختتمت القراءة الأولى للنص نظرا لأنه لم تكن هناك أي تعليقات من جانب المشاركين. وأشار الرئيس إلى التقدم الذي تم إحرازه في المناقشة وطلب من الأمانة تزويد اللجنة بنسخة نهائية للنص. وأشار إلى أن المناقشة جعلت النص أقرب، الأمر الذي يمكنه من مواصلة النقاش من أجل التوصل إلى فهم مشترك.

النظر في الوثيقة CDIP/17/10 - المشروع التجريبي لتحفيز نقل التكنولوجيا والبحث والتطوير لفائدة تحسين القدرة التقنية على استيعاب العلوم والتكنولوجيا المحلية التي أنتجتها الجامعات وقطاعات الإنتاج

200. استأنف الرئيس الدورة ودعا وفد إكوادور إلى تقديم الوثيقة.

201. وذكر وفد إكوادور أن بلاده عززت استخدام الملكية الفكرية بطريقة استراتيجية كأداة لتقوية البحث والابتكار من خلال اللوائح والسياسات العامة للتنمية. وكان مقترح المشروع يهدف إلى أن يكون بمثابة مساهمة هامة في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وسعى إلى تحسين التعليم العالي ونظم الملكية الفكرية في البلدان النامية وخلق نموذج ابتكار وفقا لاحتياجاتها وواقعها. وهكذا، فإنه يسهل الاستثمارات الأجنبية والوطنية ونقل التكنولوجيا والتفاهم، وتشجيع واستيعاب التكنولوجيا المحلية ونظام البراءات. وسيؤدي ما سبق إلى تغيير في مصفوفة الإنتاجية. وأعرب الوفد عن توقعه بأن يستفيد من مدخلات الوفود الأخرى لفائدة تحسين مقترح المشروع. وشرع الوفد في وصف العناصر الرئيسية للمشروع. وأبرز أن المشروع تناول 10 توصيات من توصيات أجندة التنمية، فضلا عن 5 أهداف من الأهداف الاستراتيجية. وأفاد بأن هذا المشروع سيحسن من القدرة التقنية على استيعاب العلوم والتكنولوجيا المحلية الناتجة عن الجامعات. وذكر بأن الحاجة الأساسية للأوساط الأكاديمية هي الحصول على المعلومات اللازمة لدفع الابتكار. وكانت المشكلة الأكثر شيوعا التي تم تحديدها في الأوساط الأكاديمية تتمثل في أنه لا يجوز بحث أو دراسة أو استخدام براءات الاختراع لطرف ثالث. وفي دول مثل إكوادور، تم فهم البراءات على أنها احتكار معين من جانب المخترع لفترة محددة، نظرا للوقت والموارد والأموال التي أنفقها. ومع ذلك، ولا تعكس وجهة النظر الاقتصادية البحتة هذه الهدف الأساسي من قانون براءات الاختراع. وعلى العكس من ذلك، لقد منعت الأشخاص الآخرين من استخدام المعلومات الواردة في براءة الاختراع. وأفاد بأن المشروع يهدف إلى التخلص من التصور الخاطئ السائد في البلدان النامية بأن براءات الاختراع كانت آليات لخصخصة المعرفة. ويعتزم المشروع تعريف الهدف الحقيقي من قانون براءات الاختراع: ألا وهو منح حق حصري خلال فترة زمنية محدودة مقابل الكشف الكامل عن الاختراع، الأمر الذي يمكن الجميع من استخدامه. وقد غطت المادة 29.1 من اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية التي تنص على أنه "يتعين على الأعضاء اشتراط أن يقوم مقدم طلب الحصول على البراءة بالكشف عن الاختراع بطريقة واضحة وكاملة بما فيه الكفاية تسمح بتنفيذ الاختراع من قبل الشخص المهني". واشترط مقترح المشروع تنفيذ مطلب الطلاب الذين على وشك الانتهاء من الدورة، والحصول على المؤهل، إما (1) تنفيذ أو تمكين أو استنساخ براءات الاختراع الممنوحة في الخارج خلال السنوات الخمس الماضية والتي لم يتم منحها محليا، أو (2) اقتراح بديل استخدام أو نموذج منفعة لبراءات الاختراع الممنوحة محليا. ولتنفيذه، اقترح المشروع دمج 3 جهات أساسية معنية بالابتكار: القطاع الخاص والقطاع العام والأوساط الأكاديمية. وفي حالة المؤسسات الأكاديمية والجامعات، كان الدعم المطلوب مرتبط بتدريب كل من الطلاب والمحاضرين على كيفية قراءة وحماية براءات الاختراع. وستكون هناك حاجة أيضا إلى أدوات للوصول إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات. وعلاوة على ذلك، يجب ربط القطاع الخاص بالأوساط الأكاديمية لضمان أن احتياجات السوق قد انعكست على براءات الاختراع المدرجة في مشاريع الطلاب. كما يجب على القطاع الخاص توظيف هؤلاء الطلاب من أجل تنفيذ مشاريعهم البحثية الأكاديمية. كما أنه من المهم اشتغال تمويل القطاع الخاص في تحسين نظام البحث. وعلاوة على ذلك، يجب على القطاع العام خلق الحوافز المناسبة لربط القطاع الخاص بالمؤسسات الأكاديمية. ومن الضروري أيضا توفير البنية التحتية المناسبة لتحسين سرعه وجودة فحص البراءات، وكذلك توفير التمويل اللازم لتسجيل براءات الاختراع المحلية في الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، كان من الضروري توفير التدريب للقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية حول أهمية الملكية الفكرية والقيود المفروضة على استخدامها. وبالمثل، من المهم أيضا تدريب فاحصي البراءات على التوافق مع توقعات الاقتراح. وكان من المتوقع أن يكون هناك مجموعة من الطلاب الصغار لاكتشاف فن براءات الاختراع وتشجيع أساتذتهم أيضا على تعليمهم أحدث التقنيات. ومن الواضح أن هذا الأمر سيحد من خطر هدر الموارد غير الضرورية على شيء سبق اختراعه. وأضاف بأن المشروع سيعود بالفائدة على المجتمع الدولي في مجال تعزيز النظام الدولي للملكية الفكرية، حيث أن العديد من مودعي طلبات البراءات سيكونون أكثر حذرا حول الكشف الكامل عن اختراعاتهم على النحو المنصوص عليه في المادة

29.1 من اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون إكوادور حريصة على تقديم أي مساعدة تطلبها الدول الأعضاء المهتمة في استنساخ المشروع.

202. وأفاد وفد هولندا، متحدًا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بأنه لم يكن في وضع يمكنه من تحليل الوثيقة. ولذلك، يقترح النظر في المشروع خلال الدورة المقبلة للجنة.

203. وطلب الرئيس من الأمانة إلى التعليق على طريقة المضي قدما في مقترح المشروع.

204. وأوضحت الأمانة (السيد/ بالوش) أن أي اقتراح تقدمت به الوفود قد مر من خلال جولة من المناقشات داخل اللجنة. وعادة ما يتم تعديل المقترحات لأخذ أي مداخلات من قبل الدول الأعضاء في الاعتبار. ونتيجة لذلك، ستنظر اللجنة وتعتمد الاقتراح المعدل في دوراتها اللاحقة. وفي حالة ما إذا كان مقترح المشروع قيد النظر، ستقوم الأمانة في أقرب وقت ممكن من استلام النسخة النهائية من البعثة الدائمة للإكوادور بإتاحة الوثيقة. ولذلك، لم يكن تقديم المشروع يفني بالموعد النهائي المعتاد وهو شهرين. وكما أشار وفد هولندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، يمكن للجنة نقل الوثيقة بإصدارها الفعلي إلى دورتها المقبلة. وبدلا من ذلك، يمكن مراجعة هذه الوثيقة من قبل جميع الوفود في الفترة الانتقالية بين الدورة السابعة عشرة والثامنة عشرة ويمكن لتلك الوفود تقديم تعليقاتها إلى وفد إكوادور. كما يمكن لوفد إكوادور أيضا أخذ زمام المبادرة للاتصال بمختلف الوفود لتقييم ما إذا كانت هناك حاجة إلى إعادة النظر في الاقتراح. وبالتالي ستقدم نسخة منقحة أخرى للدورة المقبلة للجنة بقبول واسع نسبيا.

205. وفضل الرئيس النهج الثاني بهدف تقييم المشروع في أسرع وقت ممكن. واقترح أن يقوم وفد إكوادور، بمساعدة من الأمانة، بإجراء اتصالات مع وفد هولندا الذي احتفظ، نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بالحق في الإدلاء بتعليقات حول المشروع، بحيث يمكن الانتهاء من الاقتراح في أقرب وقت ممكن.

206. وأعرب وفد جزر البهاما، متحدًا بصفته الشخصية، عن اعتقاده بأن النهج الثاني كان أكثر واقعية ومن شأنه أن يؤدي إلى نتيجة أفضل في الحصول على الوثيقة النهائية بحلول موعد الدورة المقبلة للجنة.

النظر في الوثيقة CDIP/16/9 - قرار الجمعية العامة لليوبو بشأن القضايا ذات الصلة باللجنة (يتبع)

207. أوضح الرئيس أنه تم اختصار النص قيد المناقشة. واقترح أن يركز النقاش حول الفقرة 1 والتي سوف تيسر اعتماد فقرات أخرى. وأفاد بأنه لم يكن هناك أي استفسار بشأن سيادة جميع الدول الأعضاء. ويمكنها طرح مداخلاتها في أي قضية ذات اهتمام بالنسبة لها مسترشدة بالنظام الداخلي لليوبو. وذكر بأن القضية الرئيسية هي إيجاد صيغة للقضايا المتعلقة باللجنة بحيث يتم مناقشتها بطريقة يمكن التنبؤ بها وموجزة وفعالة، ولا تشكل موضوعا لمناقشات لاحقة في جميع هيئات الليوبو. وحيث أن للدول الأعضاء الحق في إثارة المخاوف، ينبغي أن تركز المناقشة على المسائل المتعلقة باللجنة في إطار الجمعية العامة. وأفاد بأن هناك اقتراحين مركزيين قد نتجا عن المناقشات السابقة: اقتراح الرئيس المعدل، والذي تلقى قدرا كبيرا من الدعم، والاقتراح المقدم من المجموعة ب. وفي الواقع، كان لهذين المقترحين عنصرا مشتركا ألا وهو أن كلاهما لم يستطع أن يشكك في حق الدول الأعضاء في تقديم مداخلات بشأن تلك الأنشطة التي يرون أنها قد ساهمت في تنفيذ أجندة التنمية. وبالتالي، لم يكن هناك أي خلاف حول القضية المركزية، بينما تعلق الخلاف بمعايير بتأسيس تلك الأنشطة. واعتبر الرئيس أنه من الصعب إيجاد عناصر موضوعية لتحديد متى يمكن لنشاط أن يكون قد ساهم إلى حد أكبر أو قليل في تنفيذ أجندة التنمية. وحث اللجنة على في محاولة لإيجاد صيغة، بناء على اقتراح الرئيس المعدل للفقرة 1، يحدد الظروف اللازمة للمداخلة. واعتبر الرئيس أنه من الصعب العثور على معايير موضوعية. وبالتالي، فإنه ينبغي أن يُترك الأمر لتقدير كل دولة عضو في أن تقر متى يكون النشاط ذي صلة أو ساهم أو لم يساهم في تنفيذ أجندة التنمية. واستفسر الرئيس عما إذا كان من المقبول أن تمارس الدول الأعضاء حقها في الإدلاء ببيانات بطريقة مناسبة وبمسن نية عندما ترى ضرورة لذلك. وتساءل عما إذا كانت هناك حاجة إلى معيار محدد لتوجيه مداخلات الدول الأعضاء. ورأى أنها مسألة ثقة متبادلة.

208. وأشار وفد اليونان أن المسألة نوقشت خلال مختلف دورات اللجنة. وأفاد بأن مجموعته تدرك أهمية هذه القضية لاسيما بالنسبة لبعض الوفود. وذكر تفاصيل إضافية حول اقتراحه، موضحاً أن الفارق المهم بين اقتراحه والاقتراح المعدل من قبل الرئيس هو الجزء التالي: "اللجان التي تعتبر نفسها ذات صلة بأغراض أجنحة التنمية". وعلق وفد المجموعة أهمية كبيرة على حق اللجان في رفع التقارير والسياق الذي يجب ان يتم رفع التقارير عن طريقه. ورأى أنه يجب على اللجان التي تعتبر نفسها ذات صلة بأغراض أجنحة التنمية مناقشة مساهمتها في التنفيذ.

209. وأفاد الرئيس أن القضية تكمن في من تحملوا مسؤولية تحديد الأنشطة التي ساهمت أو لم تساهم في تنفيذ توصيات أجنحة التنمية. وفي إطار اقتراح الرئيس المعدل الذي دعمته مختلف الوفود، تقع المسؤولية على عاتق كل دولة من الدول الأعضاء. وفي إطار اقتراح المجموعة بء، تقع المسؤولية على اللجنة. واعتبر أن اللجنة لا يمكن أن يضع أي قيود على حقوق دولة عضو في تعديل أي نظام داخلي. وفي هذا الصدد، تساءل الرئيس عن كيف يمكن للجنة، وفقاً لهذه الممارسة، تحديد الأنشطة التي ساهمت في تنفيذ توصيات أجنحة التنمية. وطلب الرئيس من وفد المجموعة بء تسليط بعض الضوء على هذه القضية.

210. وأيد وفد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به الرئيس فيما يتعلق بأنه لا يمكن لأحد أن يشكك في حق الدول الأعضاء في التدخل في أي موضوع. وبما أن ذلك قد قيل، فليس هناك حاجة لأي توجيهات للدول الأعضاء حول كيفية تقديم المداخلات. وحسب فهمه، لم يتم منع الدول الأعضاء أبداً من التعبير عن موقفيها. وكانت هذه هي الفرضية الأساسية. ويمكن إغلاق هذه القضية وتكون الدول الأعضاء قادرة على التدخل في كل لجنة وفي أي موضوع متى رغبت في ذلك.

211. وأشار الرئيس إلى أنه طالما أن هذه القضية قد نوقشت بشكل مطول، فإنه من الإيجابي أن نحاول الرد على بعض الأسئلة الأساسية مثل: لماذا كانت هناك حاجة إلى هذا النوع من الحكم. وتساءل عما إذا كانت أي دولة عضو قد شعرت في أي وقت مضى بأى قيود على حقها في التدخل قبل الجمعية العامة أو في أي لجنة بشأن أي قضية تتعلق بأجنحة التنمية.

212. وأكد وفد نيجيريا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، أن سبب طرح بنود جدول الأعمال في الاجتماع هو لغرض توجيه المناقشات. وأشار إلى أن مناقشة تنفيذ آلية التنسيق تعود إلى عام 2010. وقد نوقشت قضية اعتماد آلية التنسيق نفسها أيضاً لعدة دورات. وأفاد بأن تنفيذ آلية التنسيق بالكامل كان من مصلحة البلدان النامية، بما في ذلك المجموعة الأفريقية. وفي ضوء ذلك، أعرب الوفد عن تفضيله لأن يكون هناك بند مخصص من جدول الأعمال أو آلية لمناقشة القضايا المتعلقة باللجنة لدى اللجان، بدلاً من ترك إمكانية تقديم مداخلات حول هذه القضية وفقاً لتقدير الدول الأعضاء.

213. وأوضح الرئيس أن المخاوف التي أثارها وفد نيجيريا كانت متعلقة بإدراج بند مخصص من جدول الأعمال في إطار اللجان. وكانت هذه القضية قد تم تناولها في إطار الفقرة 2 من الاقتراح قيد المناقشة. وأبرز أن أي دولة من الدول الأعضاء قد تطلب في أي لجنة أو في جمعية عامة إدراج بند في جدول الأعمال. وأفاد بأن اللجنة كانت تحاول التوصل إلى اتفاق بشأن أي طريقة للتأكد من أن القضايا المتعلقة باللجنة يمكن أن يتم التعامل معها بشكل موحد. ومن المناقشات السابقة، تفهم الرئيس أن الصعوبات لم تكن في عنوان بند جدول الأعمال ولكن في طرق إجراء المناقشات في إطاره. وأفاد بأن التوصل إلى اتفاق بشأن حق الدول الأعضاء في التدخل ووضع بند جدول أعمال بعنوان متفق عليه بشكل مشترك.

214. وأشار وفد البرازيل إلى أن آلية التنسيق كانت بقرار من الجمعية العامة لعام 2010، وتتعلق المناقشات الجارية بتنفيذها. وأشار إلى الفقرة 1 (أ) من آلية التنسيق نصت على ما يلي: "إن الهدف من أجنحة التنمية هو ضمان أن اعتبارات التنمية هي جزء لا يتجزأ من عمل الويبو وينبغي لآلية التنسيق أن تعزز هذا الهدف". وحسب ما يمكن أن يفهم من هذه الفقرة هو أن الهدف من آلية التنسيق يكمن في تقديم وجهة نظر منظمة لتسهيل المناقشة بشأن تنفيذ أجنحة التنمية.

215. وطلب وفد نيجيريا توضيحا بشأن مداخلة وفد المملكة المتحدة والتفسير الذي قدمه الرئيس. ورأى أنه من الصعب فصل عنوان هذا البند من جدول الأعمال والفقرة 1 من الاقتراح قيد المناقشة. وأُتيح للدول الأعضاء الحق في أي حال لعمل مداخلات ولكن بطريقة منظمة. وكان هذا هو سبب وجود بنود جدول أعمال للجان والاجتماعات.

216. وأشار وفد اليونان إلى البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا. وذكر أن الإشارة إلى هذا البند من جدول الأعمال وردت في الفقرة 2 وليس في الفقرة 1. واعتبر أن اقتراحه أكثر تحديدا من اقتراح الرئيس المعدل. ونظرا لأهمية هذه المسألة، سيكون أي اقتراح أكثر تفصيلا موضع ترحيب.

217. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى مداخلة وفد البرازيل بشأن آلية التنسيق. واعتبر أن آلية التنسيق تم تنفيذها تنفيذا كاملا. وإلا، لن تشكل اعتبارات التنمية جزءا لا يتجزأ من الويو، كما وردت في تقارير المدير العام وغيرها من الوثائق. وأشار الوفد إلى الفقرة 1 (د) من آلية التنسيق التي تنص على تجنب الازدواجية في ترتيبات حوكمة الويو. ورأى أن أي نظام يتضمن الإبلاغ عن بيانات الدول الأعضاء إلى الجمعية العامة وتقوم فيه الويو بالأنشطة المتعلقة بالتنمية يكون ممثلا تماما لقرار الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، نص قرار الجمعية العامة على أن تنسيق لجنة التنمية مع الهيئات الأخرى ينبغي أن يكون مرنا وفعالا وكفاء وشفاف وواقعي، ويجب أن يسهل عمل اللجنة وهيئات الويو المعنية. ورأى الوفد أن ذلك تم تنفيذه بالكامل. ورأى الوفد أيضا أن المناقشات التي تدور في اللجنة ينبغي أن تركز على قضايا مثل المشاريع التي تعود بالنفع على البلدان النامية. وشكلت اعتبارات التنمية جزءا لا يتجزأ من الويو. ونتيجة لذلك، لم يكن هناك حاجة إلى أي بنود دائمة أو قضايا التي من شأنها أن تؤدي إلى تلك النتيجة.

218. وطلب الرئيس أن يركز النقاش على اقتراحه المعدل واقتراح المجموعة باء. وكرر سؤاله إلى المجموعة باء حول الكيفية التي بها كانت اللجنة في سبيلها إلى تحديد النشاط الذي ساهم في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وكان من الضروري الإجابة على هذا السؤال لتقييم جدوى هذا المقترح. وأشار إلى البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة. ونظرا لأن جميع الدول الأعضاء كان لها الحق في التدخل، ربما لم يكن من الضروري تقديم تلك التوضيحات. وردا على القلق الذي أعرب عنه وفد نيجيريا، أشار إلى أن هذه الفرضية كانت تتعلق بالفقرة 1 ولكن ليس بأمور أخرى. ولكي تجرى المناقشات على نحو منظم، كان من الضروري أن يكون هناك بند على جدول الأعمال تحت عنوان توافق عليه جميع الدول الأعضاء.

219. وأشار وفد الهند إلى أن اللجنة قد وصلت بالكاد إلى اتفاق على نص قائم على مفاوضات الجلسة العامة. واقترح الرجوع إلى المنهجية المعتمدة في الدورات الأخيرة لمناقشة المسألة في مشاورات غير رسمية من أجل تعديل النص.

220. وقال الرئيس إن المنهجية التي ذكرها وفد الهند لم تؤدي إلى حل. وأشار أيضا إلى أن اللجنة لم تكن في مرحلة تفاوض حول النص ولكن في مرحلة أولية لفهمه.

221. وأعرب وفد جمهورية التشيك عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة. وكانت اللجنة هي المنتدى الرئيسي لأجندة التنمية وينبغي أن تكتف جميع الأعمال ذات الصلة. وأعرب الوفد عن أسفه لأن نقاشا طويلا كان يجري حول المسائل الإجرائية، وهو يفضل مناقشة بنود أخرى على جدول الأعمال. وفي الختام، أشار إلى أن اللجنة لم تتمكن في دورتها الأخيرة من اعتماد أي اقتراح مشاريع محدد.

222. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى أن الطريقة الحكيمة للمضي قدما هي التركيز على آلية التنسيق. وكان هناك مبرر وراء استخدام مصطلح "مختصة" للإشارة إلى بعض هيئات الويو، على النقيض من كل هيئات الويو. ولم تشر آلية التنسيق إلى أي بنود دائمة على جدول الأعمال في لجان الويو ولكن إلى أحد بنود جدول أعمال لجنة التنمية. وأكد أن اللجنة يجب أن تركز على القضايا التي يمكن أن تؤدي ثمارها.

223. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، ورأى أن آلية التنسيق تم تنفيذها. ومن ناحية أخرى، أرجعت المجموعة أهمية كبيرة إلى حقيقة أن اللجان يجب أن تكون مختصة بأغراض أجندة التنمية. وكان هذا تقييماً يتعين على اللجان أن تقوم به بأنفسهم. وعند ذكر اللجان، كان يتم الإشارة إلى الدول الأعضاء المشاركة. وأكد الوفد أن هناك حاجة إلى تمييز واضح بين اللجان المختصة وغير المختصة. وهكذا، تضمن اقتراح المجموعة باء هذه الصيغة اللغوية المحددة. وقدم اقتراح الرئيس المعدل فرصة للدول الأعضاء لإجراء مداخلات، بشكل عام، حول أنشطة أي لجنة التي رأوا أنها قد ساهمت في تنفيذ أجندة التنمية. ولم يكن هناك أي تمييز في السطر الأول من هذا الاقتراح بشأن ما إذا كانت اللجنة مختصة أم لا. ورأت المجموعة أن اللجان المختصة فقط يمكنها مناقشة مساهمتها في تنفيذ توصيات أجندة التنمية.

224. وطلب الرئيس مزيداً من التوضيح من المجموعة باء عن كيفية تحديد النشاط الذي ساهم في تنفيذ توصيات أجندة التنمية.

225. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، وذكر أن اقتراحه أكثر تحديداً من اقتراح الرئيس المعدل، على النحو المبين في الفقرة 1 قيد النظر.

226. واستفسر الرئيس من المجموعة باء عن الكيفية التي يمكن بها تحديد ما إذا كانت مسألة ما ذات صلة أم لا.

227. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، وأشار إلى أن مصطلح "المختصة" تعلق بالغرض من أجندة التنمية. ولم يدرج هذا العنصر في اقتراح الرئيس المعدل. ولم يتضمن اقتراح المجموعة باء جميع اللجان ولكن تلك التي تعتبر نفسها مختصة بغرض أجندة التنمية. ووفقاً لآلية التنسيق يجب أن يكون هناك تمييز أو خلاف ذلك، يمكن اعتبار جميع اللجان مختصة.

228. واعتبر وفد الهند أنه من خلال الإجابة على السبب في أن لجنة الميزانية واللجنة المعنية بمعايير الويبو لم يكونا مختصتين، سوف تكون اللجنة قادرة على المضي قدماً.

229. واعتبر وفد المملكة المتحدة أن القضية الرئيسية في المناقشة كان تتعلق بتأثير قرار الجمعية العامة والقيمة المضافة لوجود اقتراح قيد النظر على النحو الذي صيغ. ثانياً، لاحظ الوفد أن في المنظمة كانت الدول الأعضاء هم الذين يقررون ما الذي كان ذا صلة أم لا. وقبل بضع سنوات، كانت الدول الأعضاء قد قررت بالفعل، على أساس محض، أن قليلاً من اللجان كانت مختصة في تلك المرحلة. ولا تزال هناك خلافات مفاهيمية حول هذه القضية. واقترح الوفد التركيز على محاولة العثور على طريق للمضي قدماً، لأن إيجاد حل سيكون أمراً صعباً للغاية.

230. وأبرز وفد جنوب أفريقيا المناقشات المفيدة التي عُقدت الأسبوع الماضي حول دور الويبو في تيسير التنمية. ومن منطلق أن التنمية هي الهدف، كانت أجندة التنمية بالتالي أداة لتحقيق ذلك. ولم تكن هناك أسباب تعوق لجان الويبو عن إجراء هذا النقاش. ولذلك، أعرب الوفد عن تأييده لاقتراح الرئيس المعدل الذي انعكس في هذا المعنى، مشيراً مع ذلك إلى اختلافه الطفيف مع اقتراح المجموعة الأفريقية. وأشار اقتراح المجموعة الأفريقية إلى "جميع اللجان"، بينما ذكر اقتراح رئيس المعدل "كل دورة من دورات اللجان". ومن شأن التمكن من دمج الاقتراحين أن يكون تقدماً.

231. أشار الرئيس إلى البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة. وبالنسبة لعدد كبير من الوفود، كان من المهم أن يكونوا على علم بالكيفية التي سيتم التعامل بها مع هذه المسألة في لجان مختلفة. وكما ذكر وفد المملكة المتحدة، قد تؤدي الأطر القائمة إلى مفهوم أنه كان كافياً أن يتم تمكين أي وفد من معالجة المسألة في أي اجتماع. وبموجب هذا الفهم، فليس هناك أي صعوبة في توفير نوع من القدرة على التنبؤ بشأن هذا البند من جدول الأعمال وكيف سيعكس رئيس كل لجنة ما ورد في المداخلات والمناقشات. وكانت تلك هي الممارسة القياسية للمنظمة. وأشار الرئيس إلى السؤال الذي أجاب عليه وفد المملكة المتحدة. وتساءل كيف قررت كل لجنة ما إذا كان ذا صلة أو لا. وإن لم يكن المقصود به ترك القضية مفتوحة للمناقشة في إطار كل لجنة، سيكون النهج الأكثر حكمة هو الاعتراف بأن القواعد الحالية مكنت الدول الأعضاء من اقتراح بند في جدول

الأعمال لمناقشة مخاوفهم. وبعبارة أخرى، فإن التفهم المشترك سيكون على النحو التالي: (أ) كل دولة عضو يمكن أن تقترح بندا من جدول الأعمال في أي لجنة يعالج مساهمتها في تنفيذ أجندة التنمية. (ب) ألا يخضع إدراج هذا البند من جدول الأعمال للنقاش. (ج) أن تقدم الدول الأعضاء مداخلات مقتضبة وبناءة. (د) أن يشير رئيس كل لجنة إلى تلك المداخلات في تقريره. وعكس هذا الممارسة المألوفة في المنظمات الدولية وعلى وجه الخصوص في الويبو. ولم تكن مسألة معقدة ولا قضية لغوية. وكانت مسألة ثقة متبادلة. وأشار إلى الاقتراح الذي تقدم به وفد جنوب أفريقيا لتعديل اقتراح الرئيس المعدل. وطلب أن يبحث ذلك الوفد عن صيغة للفقرة 1 من أجل المضي قدما في الفقرات المتبقية. وأكد الرئيس أن الفقرات عكست الممارسات المعمول بها في المنظمة.

232. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، وأشار إلى الاقتراح المتعلق بتغيير الشكل. وأيدت المجموعة الإطار الحالي للمناقشات.

233. وأوضح الرئيس أنه لا تغيير شكل المناقشة. وتلقى الرئيس اقتراحا بناء للغاية من وفد جنوب أفريقيا في ما يخص الفقرة 1. ولذلك، طلب من ذلك الوفد إجراء مشاورات مع الوفود الأخرى بشأن اقتراحه. وسيكون الهدف من هذه المشاورات هو تقييم ما إذا كان من الممكن، في فترة وجيزة، إيجاد صيغة من شأنها أن تتيح للجنة المضي قدما. وأعربت اللجنة عن أن المناقشة، بصفة عامة، خضعت إلى حل مرض للفقرة 1. واستحق الاقتراح الذي تقدم به وفد جنوب أفريقيا أن يناقش بشكل غير رسمي في محاولة لإيجاد صيغة متفق عليها. وسوف تناقش الفقرات المتبقية بالشكل الحالي.

234. وطلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية توضيحا بشأن مضمون الاقتراح.

235. وطلب الرئيس من وفد جنوب أفريقيا تكرار اقتراحه. وأشار إلى أن وفد جنوب أفريقيا سيكون في وضع يمكنه من تقريب المواقف المختلفة والأفكار المختلفة المقترحة خلال المناقشات. وكان الشكل الأكثر ملاءمة لهذا الغرض هو إجراء مشاورات غير رسمية وجيزة.

236. وذكر وفد جنوب أفريقيا أن اقتراحه عن فرضية أن التنمية ينبغي أن تكون هدف اللجنة وأن الويبو تحتاج إلى العمل من أجل تحقيقها. وأوضح أن أجندة التنمية كانت أداة لتحقيق التنمية. وبناء على ذلك، ينبغي على جميع اللجان مناقشة مساهمتها في تنفيذه. واقترح الوفد اعتبار السطر الأول من اقتراح المجموعة باء كفقرة 1. ولذلك، بدلا من "كل دورة" يجب أن يكون نص الفقرة كما يلي "العمل الموضوعي للدورة الأخيرة قبل الجمعية العامة". ولن يتم المساس ببقية النص. ودعا الوفد الدول الأعضاء للتفكير في الاقتراح.

237. وحث الرئيس الدول الأعضاء على تبادل تعليقاتهم مع وفد جنوب أفريقيا. وفي وقت لاحق، سيقوم الوفد بإبلاغ اللجنة بشأن المدخلات الواردة.

238. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى موقف وفد جنوب أفريقيا بإدراج "كل" لجنة. ورأى أنه ينبغي النظر في اللجان المختصة فقط. ولم يتضح كيف كان وفد جنوب أفريقيا في سبيله للمضي قدما في هذا الموقف من أجل التوصل إلى توافق في الآراء.

239. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، وأكد أن المنظمة ينبغي أن تستمر في قيادة تطوير نظام دولي للملكية الفكرية متوازن وفعال. وهذا أتاح الابتكار والإبداع لصالح جميع مع احترام هدفها الأسمى، ألا وهو النهوض بالملكية الفكرية. وأشار أيضا إلى أن اعتبارات التنمية كانت جزء لا يتجزأ من عمل الويبو من أجل تمكين الدول الأعضاء من استخدام الملكية الفكرية كأداة إيجابية للتنمية.

240. واستأنف الرئيس الدورة وأبلغ اللجنة بأنه كنتيجة للمشاورات غير الرسمية، لم تجد الدول الأعضاء صيغة يمكن أن تلبي جميع الاحتياجات. وكانت الصعوبة الرئيسية هي إدراج أو عدم إدراج عبارة "مختصة". ومن الناحية العملية، كانت

الفضية تتعلق بملاءمة علاج المسائل المتعلقة بلجنة التنمية في لجنيتين على وجه الخصوص. وكان هناك خياران هما إيجاد صيغة لتمكين اللجنة من المضي قدما في جميع اللجان باستثناء هاتين اللجنتين تحديدا أو مواصلة مناقشة المسألة في الدورة القادمة. ودعا الرئيس الدول الأعضاء لمناقشة المسألة فيما بينهم. وأعرب الرئيس عن أنه سيكون ممتنا إذا تم، بنهاية اليوم الرابع من الدورة، التوصل إلى صيغة مقترحة من شأنها السماح بالتغلب على الصعوبات. وإلا فإن التقرير ببساطة سيسجل أنه كانت هناك مناقشات بشأن الاقتراح. وكان من الممكن إزالة بعض المقترحات بالمقارنة مع الدورة الماضية. ومع ذلك، كانت لا تزال هناك بعض الأسئلة التي بقيت معلقة وقد وردت تلك القضايا في الوثيقة التي وُزعت في نهاية الجلسة الصباحية. واقتنع الرئيس بأن الفقرة 1 هي الفقرة الحاسمة وإذا وافقت الدول الأعضاء على صياغتها، لن تكون الفقرات الأخرى صعبة. وعلق الرئيس مناقشة تلك الفقرة، وانتقل إلى المسألة التالية حول إمكانية إدراج بند جدول الأعمال المتعلق بالملكية الفكرية والتنمية.

241. وأشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى أن قرار الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بلجنة التنمية اختص بقضيتين. كانت الأولى هي تنفيذ آلية التنسيق، وهو الأمر الذي تمت مناقشته للتو. وتعلقت الثانية بتنفيذ ولاية لجنة التنمية وتعلق ذلك بطلب بعض الوفود إدراج بند جديد دائم في جدول الأعمال، بعنوان الملكية الفكرية والتنمية على جدول أعمال اللجنة. وخلال الدورة الماضية، وبناء على طلب من الرئيس، قدم وفدا الجزائر ونيجيريا بعض الأمثلة على الأنشطة التي يمكن أن يتم التعامل معها في مثل هذا البند، إذا كان تم إقراره. وكانت هذه الوثيقة متوفرة ويمكن تعميمها في الغرفة.

242. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، ورأى أن لجنة التنمية كان لديها القدرة الكاملة على تنفيذ قرار الجمعية العامة. وكانت هناك ثلاث ركائز تقوم عليها لجنة التنمية وكان من المفترض أن تشارك اللجنة فيها. وكان أولها وضع برنامج عمل لتنفيذ 45 توصية من توصيات أجندة التنمية وكان الركن الثاني هو رصد وتقييم ومناقشة تنفيذ تلك التوصيات المعتمدة وتقديم تقارير عنه ولهذا الغرض القيام بالتنسيق مع هيئات الويبو المعنية. وكان الركن الثالث هو مناقشة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية على النحو المتفق عليه من قبل اللجنة، وكذلك تلك التي قررتها الجمعية العامة. ومنذ بدء اللجنة، لم يكن هناك بند مخصص على جدول الأعمال من شأنه معالجة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية على وجه التحديد، علاوة على المشاريع والعروض التقديمية والأدلة الإرشادية أو الأنشطة الأخرى القائمة على الموارد الإنمائية التي تقوم بها الأمانة أو تطرحها الدول الأعضاء. ورأت المجموعة الأفريقية أنه كان يجب أن يكون لدى اللجنة بند في جدول الأعمال يسمح بمناقشة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وقدم وفد الجزائر ونيجيريا مقترحات في الدوريتين السابقتين للجنة التنمية حول بعض المواضيع التي يمكن مناقشتها. ويمكن للجنة مناقشة الحصول على المعرفة والمعلومات والعوائق التي قد تواجه البلدان النامية في الحصول على المعلومات اللازمة للتنمية البشرية والجمعية. وكان أحد الموضوعات التي اختارتها الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. كانت هناك العديد من المواضيع التي كان يمكن مناقشتها في إطار هذا البند مثل طلبات البراءات معينة أو تبسيط طلبات البراءات لخدمة غرض التدريس. وسوف يبشيد وفد نيجيريا والمجموعة الأفريقية بأن توافق الدول الأعضاء على التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة.

243. وذكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أنه في عام 2007 اعتمدت الجمعية العامة لليوبو 45 توصية من توصيات أجندة التنمية، وأنشأت لجنة مخصصة لتنفيذ تلك التوصيات. وأعطى قرار الجمعية العامة للجنة التنمية ثلاث ولايات لمناقشة قضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. ورأي الوفد أن جدول أعمال اللجنة أشار إلى اثنين من العناصر الثلاثة، وهما وضع برنامج عمل لتنفيذ الـ 45 توصية المعتمدة من توصيات أجندة التنمية ورصد وتقييم تنفيذ جميع التوصيات المعتمدة ومناقشته وتقديم تقارير عنه. ولذلك ينبغي على اللجنة الوفاء بولاية لجنة التنمية بشأن تنفيذ الركن الثالث من قرار الجمعية العامة، وذلك من خلال إجراء مناقشة واضحة بشأن الملكية الفكرية والتنمية. ووفقا لولاية اللجنة، ينبغي عليها أن تقدم توصيات إلى الجمعية العامة. وكان الوقت قد حان لمشاركة اللجنة في مناقشات حول الهدف الأولي من إنشائها ومستقبلها. ويجب على لجنة التنمية المساعدة في تقديم منافع هامة وملموسة للبلدان النامية واستكشاف ما إذا كانت اللجنة وعملها قد حقق توقعات تلك البلدان. وأشار الوفد إلى أنه في عام 2010 قدمت مجموعة المساعدة الإنمائية اقتراحا مكتوبا لإدراجه في جدول أعمال لجنة التنمية، باعتباره بندا دائما عن القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وأيد الوفد بشدة وجود بند دائم على جدول الأعمال

في لجنة التنمية، على النحو الذي اقترحتته مجموعة المساعدة الإنمائية لتنفيذ الركن الثالث من قرار الجمعية العامة، وأيد الاقتراح المشترك المقدم من وفدا الجزائر ونيجيريا. وقد يحل هذا الاقتراح المشكلة القائمة منذ فترة طويلة في اللجنة.

244. وتحدث وفد اليونان اسم المجموعة باء وأوضح أنه يرى أن هذه اللجنة قد ناقشت قضايا محددة في مجال الملكية الفكرية والتنمية حتى الآن، وكانت المجموعة مستعدة لمواصلة هذه العملية بما يتماشى مع ولاية اللجنة التي منحها لها الجمعية العامة. وكانت المجموعة غير مقتنعة بالقيمة المضافة للبند الجديد المقترح من جدول الأعمال. ويمكن للدول الأعضاء أن تطلب بالفعل بنوداً محددة إضافية على جدول الأعمال لم تكن مشمولة بالفعل ضمن جدول الأعمال القائم. وينبغي على الدول الأعضاء تجنب التكرار في مناقشاتهم لأن دور اللجنة كان بالفعل هو مناقشة الملكية الفكرية والتنمية.

245. وأكد وفد البرازيل التزامه بتنفيذ الأركان الثلاثة لقرار الجمعية العامة. وكان للجنة التنمية ولاية هامة شاملة وقدمت بعض المساهمات ذات الصلة في المنظمة. وعلى الرغم من أنه لم يمكن الاتفاق على البند الدائم من جدول الأعمال، رأى الوفد أن إدراجه كان مسألة تنفيذ لقرار الجمعية العامة. وكما سبق ذكره، لم ير أن أجندة التنمية كانت مجرد حزمة من المشاريع. بل كان مناقشة معقدة في التفاعل بين الملكية الفكرية والتنمية. ولذلك رأى أن إضافة بند دائم عن الملكية الفكرية والتنمية من شأنها أن تسمح بمزيد من النقاش.

246. وتحدث وفد لاتفيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، ووجد صعوبة في التعرف على المزايا المحتملة لهذا البند من جدول الأعمال لأن اللجنة بكاملها كانت تناقش الملكية الفكرية والتنمية. ورأت المجموعة أن البنود القائمة من جدول الأعمال سمحت بإجراء مناقشات حول مجموعة كبيرة من المواضيع المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وأخيراً، رأت المجموعة أن ولاية اللجنة تم تنفيذها.

247. وذكر وفد الصين أنه بعد الاعتماد الرسمي لجدول أعمال الأمم المتحدة 2030 بشأن أهداف التنمية المستدامة، كانت لجنة التنمية منصة مثالية لمناقشة قضايا التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية. وكان الوفد بحاجة للتفكير في القضايا الجديدة بشأن هذا الموضوع والتعرف عليها من وجهة نظر تاريخية. ولذلك أيد الوفد اقتراح جعله بنوداً دائماً في جدول أعمال وضمن هذا البند يمكن للجنة مناقشة القضايا التي اقترحتها وفدا نيجيريا والجزائر ويمكن تعميق المناقشات حول كيفية توسيع المشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن أمله في سماع وجهات جديدة حول مضمون البند الدائم.

248. وتحدث وفد هولندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وذكر أنه تم تكليف لجنة التنمية بمناقشة الملكية الفكرية والتنمية. وتضمن جدول أعمال الدورة مجموعة كبيرة من المواضيع. وسوف تناقش اللجنة التقارير المرحلية وتقارير التقييم والمقترحات الجديدة والمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو وكذلك مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ورأى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن لجنة التنمية نجحت في التصدي لمجموعة كبيرة من القضايا وأوفت بولايتها بالكامل. ونتيجة لذلك، فإنهم كانوا على قناعة بأنه لا حاجة إلى الاقتراح بوجود بند دائم من أجل تحقيق الهدف المتمثل في جعل اللجنة تتعامل مع قضايا الملكية الفكرية والتنمية وتنفيذ أجندة التنمية داخل هيئات الويبو.

249. وذكر الرئيس النظام الداخلي. ولم يجد أي نص يقيد حقوق أي دولة عضو، ولا مجموعة من الدول الأعضاء في مطالبة المدير العام بإدخال بند في جدول الأعمال قبل بدء المناقشات. وبوضوح، لم يكن هناك توافق في الآراء بشأن أن تصبح الملكية الفكرية والتنمية بنوداً دائماً في جدول الأعمال. وينبغي أن يواصل المؤيدون الحوار فيما بينهم، وربما مع الوفود التي أعربت عن عدم موافقتها أو تلك التي فضلت عدم إدخال بند جديد في جدول الأعمال. ورأى أنه سيكون من الصعب التوصل إلى اتفاق في شكل الجلسة العامة. وذكر الرئيس أن النظام الداخلي ضمن للدول الأعضاء الحق في طلب إدراج بند جديد في جدول الأعمال. ثم دعا الدول الأعضاء إلى مواصلة الحوار بشكل غير رسمي. واختتم بالعمل المرتبط بقرار الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بلجنة التنمية. ومع ذلك، أعرب عن أمله في إمكانية التوصل إلى حل في الأيام القادمة. وفي هذه الحالة، ستم مناقشته في الجلسة العامة. ثم دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم هذا البند للمناقشة خلال اليوم التالي.

250. وذكرت الأمانة (السيد بالوش) أن اليوم التالي مخصص لقيام مدراء المشاريع بتقديم مشاريع مختلفة للحصول على الموافقة المحتملة. وكان أول مشروع حول تعزيز وتنمية القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية - المرحلة الثانية، وكان الثاني هو مقترح لمشروع استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية. وكان المشروع الثالث بشأن التعاون في مجال تعليم حقوق الملكية الفكرية والتدريب المهني مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وكان هناك أيضاً خرائط لأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب في الويبو ليمت تقديمها إلى اللجنة، والتي كان من المقرر تقديمها في الأصل إلى الدورة الـ 16 للجنة التنمية. وبناء على الكيفية التي ستمضي بها اللجنة قد يكونوا أيضاً قادرين على مناقشة خريطة أنشطة الويبو المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

251. وفضل الرئيس أن تركز اللجنة على القضايا الجوهرية بقدر أكبر من الطاقة والحيوية. وإذا أحرزت اللجنة تقدماً جيداً وسمح الوقت، سوف تتخذ الأمانة الخطوات اللازمة للتعامل مع بند إضافي واحد.

النظر في الوثيقة CDIP/17/7 - تعزيز وتنمية القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض البلدان الإفريقية - المرحلة الثانية

252. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

253. وقدمت الأمانة (السيدة كروبيلا) لمحة عامة عن المشروع. وساهم المشروع في تنفيذ توصيات أجندة التنمية 201 و 204 و 10 و 11. وقدمه وفد بوركينا فاسو وتم اعتماده في الدورة التاسعة للجنة. وبغض النظر عن بوركينا فاسو، تم تنفيذ المشروع أيضاً في السنغال وكينيا. وكان الهدف الرئيسي من هذا المشروع هو دعم تنمية القطاع السمعي البصري الأفريقي. وتضمن تنفيذه بناء القدرات والأنشطة ذات الصلة عن الأطر والبنى التحتية من أجل زيادة فهم واستخدام نظام حق المؤلف كأداة لتمويل وتوزيع المصنفات السمعية والبصرية. وكانت المرحلة الأولى فعالة في إثارة الاهتمام وفي بناء المعرفة حول الاستخدام المحتمل لأدوات حقوق المؤلف في القطاع المذكور. ومع ذلك، فقد سادت مستويات منخفضة جداً من الوعي في البلدان المشاركة بشأن الفرص المتاحة لاستخدام وإدارة حقوق المؤلف لصالح القطاع السمعي البصري. ولتوضيح ذلك، أشارت الأمانة إلى عدم وجود فهم واستخدام للعقود القائمة على حق المؤلف وغياب لتعليم القانون السمعي البصري، مما أعاق المحامين عن تقديم المشورة القانونية للقطاع. وكان المشروع قادراً على خلق الاهتمام في تلك العمليات. وكانت بعض المناطق في البلدان المستفيدة تشهد التغير المتوقع. ومع ذلك، كانت هناك حاجة لمزيد من الوقت لتحقيق تغيير جوهري في الممارسات المهنية. وفي هذا السياق، كان الهدف من المرحلة الثانية هو التركيز على تعزيز المعرفة والتقدم المحرز في المرحلة الأولى. وكانت النية تتجه لضمان تحقيق نتائج مستدامة وتحقيق الأهداف والنتائج العامة للمشروع. وشددت الأمانة أيضاً على أهمية الحفاظ على الزخم للمشروع، لأن تنفيذه الفعال يتطلب متابعة للمرحلة الأولى التي انتهت مؤخراً، بما في ذلك تدريب المستفيدين منه. وقد تم تصميم المرحلة الثانية بدعم من السلطات المختصة في بوركينا فاسو والسنغال وكينيا، مع مراعاة الملاحظات التي أبدتها وفد الولايات المتحدة الأمريكية، والتقييم الذي أجراه السيد غلين أونيل والإسهامات المقدمة من مختلف الخبراء الدوليين الذين شاركوا في المرحلة الأولى. وتم بناء المرحلة الثانية على مكونات مشروع مماثلة لتلك التي من المرحلة الأولى. وكان المكون الأول هو النشاط البحثي، بما في ذلك دراسة جدوى بشأن جمع البيانات الإحصائية المتوفرة في القطاع السمعي البصري. وكان المكون الثاني هو برنامج للتدريب وبناء القدرات. وكان المكون الثالث يهدف إلى دعم تنمية المهارات والبنية التحتية المؤسسية، ولا سيما الممارسة والإدارة الفعالين للحقوق المحرزة في القطاع السمعي البصري من خلال مجموعة من الممارسات الفردية والجماعية. ونتيجة لذلك، فإن الأنشطة المضطلع بها في إطار هذا العنصر سوف تسلط الضوء على الأدوات المتاحة والمنهجيات وفقاً للممارسات الدولية، وكذلك ستوفر منظوراً متوازناً في المنطقة. ووضعت المرحلة الثانية أيضاً تصوراً للمضي قدماً مع الاستعانة بالدروس المستفادة في المرحلة الأولى. ومن شأنها أن توفر الاستمرارية في الموضوعات التي يتعين معالجتها بنهج أكثر تركيزاً والمزيد من الدعم الفردي والمزيد من دراسات الحالة والمزيد من الاهتمام بالبنى التحتية والأطر. ولم يتم تناول المكون الخاص بالبنية التحتية والأطر تناولاً كاملاً في المرحلة الأولى، بالنظر إلى أن الأولوية في هذه المرحلة كانت لتدريب المهنيين الشباب وبناء الوعي. وكانت البيئة السياسية في بعض البلدان المستفيدة سبباً آخرًا للتأخير. وكمثال على ذلك، فإن

إنشاء منظمة الإدارة الجماعية الجديدة في السنغال المعن قبل عامين تلقت الموافقة عليه في نهاية عام 2015. وبشأن استراتيجية التنفيذ المقترحة للمرحلة الثانية، سلطت الأمانة الضوء على بعض العناصر الأساسية. أولاً وقبل كل شيء، لتهيئة الظروف للنشر المستمر والمستدام للمهارات المكتسبة من خلال توفير أنشطة التدريب وبناء القدرات لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك خبراء السينما والمحامين والقضاة وأعضاء النيابة العامة، وهيئات البث. ثانياً، سوف تقوم المرحلة الثانية بمتابعة وتعزيز عملية تطوير الأدوات المعمرة للمشروع وأدوات مكوناته، مثل مشاريع التعلم عن بعد المكتملة والغنية، وكذلك المبادئ التوجيهية لصياغة العقود في القطاع السمعي البصري. وسيتم أيضاً إنشاء صفحة ويب مخصصة تابعة للويبو لتوفير الوصول إلى الموارد للمهنيين المهتمين بالسوق السمعي البصري الأفريقي. ثالثاً، سوف تستهدف المرحلة الثانية البلدان المشاركة القائمة وبلدين مستفيدين إضافيين هما المغرب وكوت ديفوار. وقد تم تبرير هذا التمدد المحدود بعنصرين: (1) ستبقى ميزانية التنفيذ كما هي بالنسبة للبلدان الخمس، الأمر الذي جعل من الصعب ضمان نفس الاستدامة والديناميكية لأي مشروع ينفذ على أرض الواقع؛ و(2) لقد قدمت المغرب وكوت ديفوار طلبات مبكرة للأمانة للمشاركة في المشروع. وكان العنصر الإضافي الذي أخذ بعين الاعتبار هو مرحلة متقدمة نسبياً من تنمية القطاع السمعي البصري في هذين البلدين الإضافيين. وغالباً ما ذكر هذا العنصر ممثلو بوركينا فاسو والسنغال خلال أنشطة المشروع. وكان لدى المغرب وكوت ديفوار بنية تحتية مؤسسية ناجحة في قطاعيها السمعي البصري. ومن ثم فإن مشاركتها سوف تعزز تبادل الممارسات والخبرات مع الدفعة الأولى من البلدان في المشروع، بينما سيتم الحد من خطر حدوث فجوة. رابعاً، وسوف يتواصل تنفيذ المرحلة الثانية بالتنسيق مع الدول المستفيدة من خلال نقطة اتصال لديها الخبرة اللازمة لتنسيق المشروع، وإذا أمكن، للعمل كمدرب على المستوى المحلي. خامساً، سوف توفر المرحلة الثانية مزيداً من الاهتمام بالمسح والرصد، وذلك باستخدام أدوات إبلاغ إضافية لتحديد التحديات الخاصة منذ بداية تنفيذها. وفي بداية المرحلة الثانية، سيتولى كل بلد مستفيد إعداد خطة على الصعيد القطري ليطمئن إعادة النظر فيها أثناء التنفيذ. وسيتم تقديم تحليل دقيق لنماذج التقييم التي يملؤها المشاركون لتحسين رصد وتقييم أثر كل نشاط. سادساً، قدم مقترح المشروع توازن كافياً ومرونة لضمان التنفيذ الفعال للمشروع، مع الأخذ في الاعتبار عناصر مثل البيئة السياسية وتأثير التطور السريع للتكنولوجيات الجديدة في البلدان المستفيدة. واختتمت الأمانة بتوجيه الشكر إلى حكومات بوركينا فاسو والسنغال وكينيا، على دعمهم المتميز في تنفيذ المرحلة الأولى.

254. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وسلط الضوء على مدى فائدة المرحلة الأولى في تنمية المعرفة في مجال استخدام نظام الملكية الفكرية في القطاع السمعي البصري. وقد كانت الأنشطة البارزة بما في ذلك بناء سلسلة القيمة لجذب الاستثمارات مفيدة أيضاً في خلق فهم لإمكانات الملكية الفكرية. وكانت الثقافة والصناعات الإبداعية من بعض الأصول الأكثر حيوية وربحية في أفريقيا من حيث اقتصاد المعرفة. وكانت تلك مجالات حرجة للنمو والتنمية في المنطقة. وأيدت المجموعة الأفريقية المرحلة الثانية من المشروع تأييداً كاملاً، وتوقعت تأييد الدول الأعضاء الأخرى.

255. وأعرب وفد بوركينا فاسو عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. وأقر بأن المرحلة الأولى ركزت على وضع إطار مستدام للقطاع السمعي البصري يقوم على هيكل مهني في السوق. وكان يهدف أيضاً إلى تحسين التفاهم والاستخدام الاستراتيجي لنظام الملكية الفكرية من أجل حماية وتسويق وتوزيع المصنفات السمعية والبصرية. وأعرب الوفد عن رضاه بنجاح المرحلة الأولى على الرغم من الصعوبات التي واجهتها. وتم وضع توقعات بشأن المرحلة الثانية لتحسين المعرفة والدراية التي تحققت في مجال الملكية الفكرية في القطاع السمعي البصري في البلدان المستفيدة الأخرى. وسوف تؤدي المرحلة الثانية إلى تحقيق الكفاءة المهنية للعالم السمعي البصري وسوف تقود إلى فهم أفضل لنظام الملكية الفكرية. ونتيجة لذلك، يمكن تعزيز الاستراتيجيات والإبداع، ومن ثم يمكن توقع تحقيق نتائج اقتصادية إيجابية. ودعا الوفد الدول الأعضاء لاعتماد المرحلة الثانية من أجل ضمان إقامة قطاع سمعي بصري حقيقي وفعال ومزدهر. ومن شأن تنفيذها التغلب على الصعوبات المحتملة، وسوف يأخذ في الاعتبار أيضاً الملاحظات التي أبدتها مقيّم المرحلة الأولى، فضلاً عن المخاوف التي أثارها بعض الدول الأعضاء.

256. وتحدث وفد لاتفيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وذكر أن تقرير تقييم المرحلة الأولى تم فحصه بعناية. وتبادلت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وجهة نظرها مع المقيّم بشأن أن العمل الذي بدأ كان لزاماً أن يتواصل في

البلدان الثلاثة المستفيدة لتعزيز استخدام الملكية الفكرية في القطاع السمعي البصري. وبدا أن مقترح مشروع المرحلة الثانية أخذ في الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير التقييم، وهي توسيع نطاق التدريب ليشمل المحامين وأعضاء النيابة وهيئات البث والمنظمين والقطاع المالي والمصرفي، بالإضافة إلى منظمات الإدارة الجماعية. ورأى الوفد أنه يمكن الاستمرار في الأنشطة التي تدعم الإطار والبنية التحتية للقطاع. وأخيرا، وتوقع الوفد أن تتم أنشطة المتابعة والرصد المناسبة في المرحلة الثانية. وأنها ستضمن التأثير المستدام على القطاع السمعي البصري في البلدان المستفيدة.

257. وأعرب وفد السنغال عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. ورأى الوفد أن الأهداف والنتائج المتوقعة تتفق تماما مع توصيات أجنحة التنمية، لا سيما مع التوصيات 1 و4 و10 و11. وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي، سيتم تعزيز الأثر الاجتماعي والاقتصادي للمشروع. ومن شأن مكوناته المختلفة مثل الدراسة وقاعدة البيانات أن تعزز قدرات أصحاب المصلحة المستهدفة وستكون إطارا مرجعيا. واتفق هذا تماما مع الأهداف السنغالية. ودعا الوفد الدول الأعضاء لتأييد واعتماد المرحلة الثانية من المشروع، والتأكد من أن المتابعة من شأنها أن تعزز الإنجازات التي تحققت بالفعل. واختتم الوفد بيانه بتوجيه الشكر للدول الأعضاء التي أيدت استمرار المشروع.

258. ورأى وفد الصين أنه على الرغم من الصعوبات التي واجهه تنفيذ المرحلة الأولى إلا أنه كان ناجحا بشكل عام. وأيد الوفد البيان الذي أدلت به المجموعة الأفريقية وأعرب عن تأييده للمرحلة الثانية من المشروع. ومع تنفيذ وتقديم المشروع في البلدان المستفيدة القائمة والإضافية، فإن القطاع السمعي البصري في تلك البلدان سوف يواصل التطور. وإذا تمت المرحلة الثانية بنجاح، فسوف يمكن تنفيذ مشروع مستقبلي في مزيد من البلدان مما يعود بالفائدة على مزيد من الممارسين في القطاع السمعي البصري.

259. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، وأشار إلى أن المرحلة الأولى من المشروع تلقى تأييدا واسعا من وفود عديدة. وأشارت المجموعة أيضا إلى آراء المقيم المتصلة بالتأييد الإضافي من الويبو للاستفادة من التقدم المحرز في المرحلة الأولى في استخدام أكثر جوهرية للملكية الفكرية. وأيدت المجموعة باء المرحلة الثانية من المشروع وأقرت بالمستوى العالي من الاهتمام الذي أبدته الدول الأعضاء في تعزيز فهم نظام الملكية الفكرية لتعزيز القطاع السمعي البصري في أفريقيا. وسأل الوفد عن الكيفية التي سوف يتعامل بها مدير المشروع مع العدد الموسع من البلدان المستفيدة. كما طلب من الأمانة توضيحا بشأن الكيفية التي ينبغي بها اتخاذ النتائج والتوصيات التي قدمها المقيم بعين الاعتبار.

260. وأعرب وفد كوت ديفوار عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلت به نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. وقد تابع باهتمام كبير المشروع وأعرب عن تأييده لاستمرار في المرحلة الثانية. وكانت كوت ديفوار واحدة من بلدين آخرين يتعين إدراجهما في المرحلة الثانية. ووضعت الدولة سياسة لتحديث ودعم القطاع السمعي البصري بهدف تحسين قدرته التنافسية. وفي عام 2009، أعرب الوفد عن رغبته في المشاركة في تنفيذ المشروع، مؤكدا ذلك في الدورات اللاحقة للجنة. وأشار إلى أن التطور السريع للقطاع السمعي البصري مثل تحديا للتنمية. وبالتالي، فإن دعم الويبو سيكون ضروريا ومفيدا. ومن شأن استمرار هذا المشروع أن يعزز ويضيف من بلورة الإنجازات التي تحققت بالفعل في القطاع السمعي البصري، ولا سيما، إعادة تأهيل البنية التحتية والمرافق وإنشاء إطار مؤسسي وتنظيمي وتعليمي. كما أنه سيتيح مشاركة كوت ديفوار في الفعاليات السمعية والبصرية الهامة في جميع أنحاء العالم. وتهدف كوت ديفوار إلى أن تصبح منصة للقطاع السمعي البصري في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وسرد الوفد بعض الفعاليات الأفريقية الحالية التي تدعم إنشاء وإنتاج وتوزيع المحتويات السمعية والبصرية، وكذلك تعد بمثابة منتديات تبادل للمختصين وصناع القرار والمستثمرين من القطاع السمعي البصري. وتعد الفوائد المذكورة غير حصرية. وأيد الوفد المرحلة الثانية من المشروع واعتبر أن إدراج كوت ديفوار سيحقق فوائد تتجاوز حدود البلاد.

261. وتحدث وفد هولندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ورحب بالمشاريع التي تعزز احترام الملكية الفكرية وتعزيز حالة قطاع الأعمال من أجل الاستثمار في القطاع الإيداعي. وكانت المجموعة مستعدة للمشاركة البناءة في المناقشات بشأن التوسع في المشروع. ومن شأن المرحلة الثانية من المشروع تعزيز وتوسيع النتائج الأولية. كما أنها ستبني على الزخم

الحالي والخبرات التي تحققت في المرحلة الأولى للمضي قدما في تنمية القطاع السمعي البصري المحلي وتوفير المزيد من اليقين القانوني. ومن خلال ترحيب الوفد بالاقترح فإنه شجع الأمانة على ضمان الاهتمام اللازم والواضح بعدد من القضايا في المرحلة الثانية. وقدمت المقدمة مؤشرا إيجابيا على أن الأمانة كانت على علم ببعض هذه القضايا وكانت تهدف إلى أن تأخذها في الاعتبار عند تنفيذ المرحلة الثانية. وعلى وجه الخصوص، سلط الوفد الضوء على الحاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن الأنشطة المقترحة لتعزيز نتائج المرحلة الثانية وكيف سيتم الاستعانة بالدروس المستفادة من المرحلة الأولى لتشكيل المرحلة الثانية. وشددوا على أنه لا ينبغي النظر إلى المرحلة الثانية كمجرد امتداد للمشروع ولكن باعتبارها فرصة لتعزيز فعالية وكفاءة المشروع. وأثيرت مسألة أخرى حول كيفية وضع البلدان المشاركة في المشروع في الصورة حتى يمكنهم الاستفادة أيضا من الدروس والنتائج المتحققة في المرحلة الأولى. وأخيرا، استفسرت المجموعة عن كيفية ضمان الدعم المتواصل من الجهات المختصة لتحقيق نتائج مستدامة بعد انتهاء المشروع. وأشادت بالجهود التي تبذلها الأمانة في التصدي لتحديات التمويل والقدرة المشار إليها في تقرير التقييم.

262. ورأى وفد الاتحاد الروسي أن نتائج تقييم المرحلة الأولى والاهتمام الكبير بالمشروع من قبل العديد من الدول الأعضاء أثبتا جدواه وقدرته على تحقيق نتائج عملية وملموسة. وأيد الوفد تنفيذ المرحلة الثانية. وتوقع أن يتم أخذ التوصيات التي قدمها المقيّم بعين الاعتبار، وأن يتم إيلاء الاهتمام اللازم للتعاون بين الدول المشاركة. من شأن ذلك أن يجعل المشروع أكثر فعالية ويساعد على نشر النتائج الإيجابية التي تحققت في تنفيذه.

263. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد اليونان باسم المجموعة باء. وينبغي أن تؤخذ النتائج والتوصيات التي تم جمعها في تقرير التقييم في الاعتبار أثناء تنفيذ المشروع. وفي حين أيد الوفد المشروع بشدة، فإنه أثار بعض التساؤلات حول توسيع نطاقه، إضافة لبلدان جديدة وأنواع جديدة من المشاركين. وأشار إلى أنه وفقا لتقرير تقييم المرحلة الأولى، بدا أن المشكلة الرئيسية تتمثل في محدودية الموارد الطبيعية. ولذلك طلب توضيحا حول كيفية التعامل مع هذه المحدودية مع ضمان استدامة ونجاح المشروع.

264. وأيد وفد كندا البيان الذي أدلى به وفد اليونان باسم المجموعة باء. وأعرب عن سرور باقتراح توسيع المشروع. ورأى أن المرحلة الثانية من شأنها ضمان استدامة نتائج المشروع وتحقيقها. ورأى الوفد المشروع باعتباره مثالا فعالا لكيفية استخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية. وكان رفع مستوى الوعي حول الفوائد المحتملة للملكية الفكرية في القطاع السمعي البصري، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خطوة حاسمة. إنه سيؤدي إلى الاستفادة من وجود إدارة استراتيجية لخلق منافع اقتصادية للتنمية. وفي ضوء تقرير التقييم عن المرحلة الأولى، هنا الوفد الأمانة على جهودها في تبني وزيادة أنشطتها التدريبية على الرغم من العديد من العوامل غير المتوقعة. وأبرز أن التنفيذ الفعال للمشروع كان مكفولا. وأشار إلى الملاحظات الواردة في تقرير التقييم بالنسبة لإدارة المشروع. ولذلك يجب إيلاء الاهتمام اللازم لإجراء متابعة ورصد مناسبين، فضلا عن توافر المسؤولين عن إدارة المشاريع والدعم الإداري لضمان نجاح المرحلة الثانية. واختتم الوفد بالتأكيد على تأييده للمشروع وتطلعه إلى تحقيق نتائج ملموسة.

265. وأعرب وفد اليابان عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد اليونان باسم المجموعة باء. وأيد وفد اليابان تنفيذ المرحلة الثانية. وكان الهدف من المشروع تعزيز الإنتاجية من خلال تعزيز الملكية الفكرية. فهو سيساعد في تعزيز القطاع السمعي البصري في البلدان الأفريقية، وبالتالي يساهم في التنمية الثقافية. وأوصى الوفد بالموافقة من المرحلة الثانية.

266. وأيد وفد ألمانيا البيانات التي أدلى بها وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ووفد اليونان باسم المجموعة باء. وقد أظهر تقرير التقييم للجنة النتائج الإيجابية والواعدة للمشروع و مرونة الأمانة في الرد على الحالات غير المتوقعة. وأشار إلى القيمة الكبيرة لتوسيع فهم إطار حق المؤلف وتأييده المحتمل إلى القطاع السمعي البصري. كما سلط الضوء على إقامة شراكات بين القطاعين الحكومي والخاص. ومع ذلك رأى الوفد أنه من الضروري اتباع نهج محدود من أجل مواصلة ضمان تحقيق نتائج جيدة. وبناء على ذلك، فإنه أعرب عن تأييده للمرحلة الثانية من المشروع. ورأى أن تنفيذها كان فرصة لتعزيز النتائج التي

تحققت بالفعل، مع الأخذ بعين الاعتبار النتائج والتوصيات الواردة في تقرير التقييم. وأكد على أهمية الابتكار السمعي البصري المحلي والإقليمي، وخاصة من أجل تعزيز الثقافة وتشكيل الهوية. وأكد الوفد تقديره للجهود المستمرة لمنتدى المهرجان السينمائي الدولي لحقوق الإنسان (FIFDH) في إطلاع الوفود الحاضرة في جنيف على جمال وأهمية الأفلام المقدمة من جميع أنحاء العالم، وخاصة أفريقيا. وكان رفع الوعي بالمتطلبات والفرص المتاحة لختلف الأطراف المشاركة في إطار حق المؤلف خطوة أولى مهمة جدا لتعزيز هذه الصناعة الهامة.

267. وأيد وفد سويسرا البيانات التي أدلى بها وفد اليونان باسم المجموعة باء. وأعرب الوفد عن تقديره للعمل به خلال المرحلة الأولى، وأثنى على التقدم المحرز. ولذلك، أيد تنفيذ المرحلة الثانية، مع الأخذ بعين الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير التقييم. ولوحظ أن تعليم الملكية الفكرية بشكل معين قدم إمكانيات جديدة لجميع الأطراف من القطاع السمعي البصري. ورحب الوفد بنهج العمل المختار نحو إقامة نظام ملكية فكرية متوازن للمبدعين والفنانين والمنتجين والمستخدمين، بما في ذلك تطوير منظمات الإدارة الجماعية.

268. ورحب وفد المغرب بنجاح المرحلة الأولى.

269. وأكد وفد البرازيل على أهمية الصناعات الإبداعية، التي ساهمت بنسبة 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل. وكانت الجوانب الاقتصادية ترتبط بالتنمية الثقافية أيضا. وبالتالي، أيد الوفد تنفيذ المرحلة الثانية، مشيرا إلى أن عددا من الأطراف المعنية استحقت التحليل من قبل لجنة من أجل توفير الموارد المالية والبشرية الكافية.

270. ولاحظ وفد أوغندا أن الاقتراح وضع تصور لأنشطة التدريب على البنية التحتية والأطر. وفي هذا الصدد، طلب الوفد أن تجذب المرحلة الثانية بعض الشركاء لدعم تطوير مهارات أصحاب المصلحة في القطاع السمعي البصري.

271. وشكرت الأمانة (السيدة كروبيلا) الوفود على تأييدهم للمشروع ومساهماتهم القيمة في مزيد من التعزيز لنطاق المشروع وجعل تنفيذه أكثر فعالية. وأشارت الأمانة إلى الأسئلة التي طرحت بشأن الدعم المقدم من السلطات في البلدان المستفيدة. وأكدت أن المرحلة الأولى قد نفذت بتنسيق وثيق مع السلطات الوطنية والمنسقين المحليين المعيّنين من قبل كل حكومة. وكان هؤلاء المنسقون المحليون فعالين في التعبير عن احتياجات بلدانهم وتعزيزها. كما قدموا الدعم اللازم لتنفيذ الأنشطة، بما في ذلك تصميم البرامج واختيار الموضوعات والخبراء والمشاركين. وسيستمر هذا الجانب في المرحلة الثانية، على النحو الموصى به في تقرير تقييم المرحلة الأولى. وهناك قضية أخرى تم عرضها في تقرير التقييم كانت متعلقة بالرصد والمتابعة. وأوضحت النتيجة 3 أن أدوات رصد المشروع كانت مناسبة لأغراض إعداد وتقديم التقارير. كما أشارت التوصية 2 إلى أنه كانت هناك حاجة إلى رصد ومتابعة أفضل للأنشطة. وفي هذا الصدد، كان من المتصور أن المرحلة الثانية ستطور أدوات إعداد التقارير والمسح بمزيد من التفاصيل. وعلى النحو المشار إليه في العرض التقديمي الأولي، سيتم وضع خطة مشروع على مستوى قطري بالتنسيق مع السلطات الوطنية والمنسق المحلي. وسيتم مراجعة هذه الخطة وتحديثها بصورة منتظمة إذا لزم الأمر. وسيتم توزيع استمارات التقييم عن كل نشاط أيضا بشكل أكثر انتظاما. وسيتم تحليل النتائج وتوحيدها لرصد تأثير الأنشطة بشكل أفضل من أجل اختيار تلك التي سيتم تنفيذها. وتم أيضا زيادة الخبرة والمعرفة في تقديم مساعدة تقنية محددة وبناء القدرات لأسواق معينة. وكان لهذا دور فعال في تيسير التنفيذ والمتابعة والتحديد في مرحلة مبكرة من أي تحد أو قضية معينة. وكان توافر الموظفين لإدارة المشاريع قضية أخرى أثارتها الوفود. وأوضحت الأمانة أن التأخير في إطلاق تنفيذ المشروع كان يعود إلى أن تنظيم الأمانة لمؤتمر مراكش الدبلوماسي. وبالتالي، يمكن توفير الموظفين المسؤولين عن إدارة المشروع للمرحلة الثانية. وردا على الملاحظات المثارة بشأن إدراج بلدان أخرى في المرحلة الثانية، وكيفية جعلها على الدراية اللازمة، أشارت الأمانة إلى أن المشروع تم توسيعه ليضم عددا محدودا من البلدان. وكانت تلك البلدان قد أعربت عن رغبتها في المشاركة في المشروع في الدورات السابقة للجنة. وكانوا قد شاركوا أيضا بصفة مراقب في العديد من الأنشطة ذات الصلة بالمشروع في عام 2015. وكما هو موضح سابقا، بالإضافة إلى سد بعض الفجوة المعرفية، سوف تدعم كوت ديفوار والمغرب أيضا أي ديناميكية إيجابية في المشروع من خلال تقديم وعرض تجربتها المتقدمة في القطاع السمعي البصري. وأشارت الأمانة إلى

سلسلة من الأسئلة المتعلقة باستدامة المشروع بعد الانتهاء منه. وأكدت من جديد أن أنشطة بناء القدرات التي سيتم تنفيذها في إطار المرحلة الثانية ستستهدف مجموعة واسعة من المختصين في القطاع السمعي البصري. وهذه الأنشطة ستشمل هيئات البث والقطاع المالي الذي تعرض بأقل قدر ممكن للقطاع السمعي البصري في أفريقيا. ويمكن للمعرفة التي ستشتري أن توفر عددا من الاحتمالات من حيث التمويل والاستثمارات، وتعمل على تحويل القطاع السمعي البصري القائم على الدولة إلى قطاع تقوده السوق. ومن شأن ذلك أن يسهم في خلق بعض آثار دائمة. وأشارت أيضا إلى أن تنفيذ المرحلة الثانية من شأنه أن يمتد إلى خارج العواصم لجذب مجموعة كبيرة من المهنيين في كل بلد. وسيتم إثراء مشروع التعلم عن بعد بالخبرة والمواد التي سيتم استحداثها في إطار المرحلة الثانية. ومن شأن ذلك ضمان استدامته واستخدامه من قبل الأجيال القادمة. كما سيتم وضع الأدوات التربوية الأخرى مثل المبادئ التوجيهية للعقود النموذجية. وأبرزت الأمانة تطوير واستخدام العقود السمعية البصرية من قبل المحامين المشاركين في الندوات الخاصة التي تنظم لأول مرة في البلدان المستفيدة، خصوصا السنغال وبوركينا فاسو. وأخيرا، ردت الأمانة على المسألة التي أثارها وفد أوغندا، وأوضحت أن عددا من الشركاء من القطاع الخاص، على الصعيدين الإقليمي والدولي، قد تعاونوا بشكل فعال في تنفيذ المشروع.

272. وأيد وفد جمهورية التشيك المرحلة الثانية من المشروع. وأعرب عن تقديره للتقدم المحرز على الرغم من الصعوبات التي حدثت في مرحلة مبكرة. وطرح سؤالاً حول إمكانية منظمات الإدارة الجماعية التي سينشئها أو يعززها المشروع. واستفسر الوفد عن مستوى تقدم منظمات الإدارة الجماعية تلك وعن التعاون الذي قد أقامته الأمانة معهم.

273. وأشارت الأمانة (السيدة كرويل) إلى أن القضايا التي أثارها وفد جمهورية التشيك قد تم معالجتها في إطار المرحلة الأولى. وتم أيضا تقديم دراسة خاصة عن التفاوض الجماعي حول الحقوق والإدارة الجماعية للحقوق في القطاع السمعي البصري وذلك في الجلسة الرابعة عشر للجنة. وتمثلت النتيجة الرئيسية لهذه الدراسة في أن الإدارة في القطاع السمعي البصري كانت تمارس على أفضل نحو كمنهج من الأدوات الفردية والتفاوض الجماعي والإدارة الجماعية. ولوحظ أن التفاوض الجماعي يتطلب تنظيم القطاع السمعي البصري في النقابات المهنية، وهو نظام لم يعمل بشكل عام في أفريقيا. وخلصت الدراسة إلى أن هذا المشروع من شأنه أن يكون مفيدا في تعزيز بعض مجالات معينة من الإدارة الجماعية وفي ضمان المعرفة والمهارات الكافية اللازمة للإدارة الفعالة للحقوق في القطاع السمعي البصري. وذكرت الأمانة بعض الحالات الخاصة التي طالبت فيها البلدان المستفيدة بأن يساعدهم المشروع على تطوير بعض مهارات إدارة أجزء النسخ الخاص. وسوف تحتاج مهارات الإدارة أيضا إلى التعزيز فيما يتعلق باستخدام المصنف السمعي البصري على الإنترنت، وهي منطقة لا يوجد فيها تحصيل نيابة عن أصحاب الحقوق. وأكدت الدراسة المذكورة أن هذه المنطقة التي تشهد نموا سريعا قد تتطلب مزيدا من الاهتمام. وذكرت الأمانة أيضا أنه كان يتعين على كل بلد مستفيد تحديد المنطقة التي سيعهد بها إلى الإدارة الجماعية. ومن شأن ذلك أن ينعكس أيضا في الخطط القطرية التي سبق ذكرها. وأخيرا، ذكرت حالة كينيا كمثل حيث أعد أصحاب المصلحة الأساس الأول للتنمية المستقبلية لجمعية تحصيل.

274. وتحدث وفد هولندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأعرب عن تقديره للشرح الذي قدمته الأمانة وأكد دعمه للمرحلة الثانية من المشروع.

275. وأعرب وفد الجزائر عن رضاه عن إنجازات المشروع. وكان لدى البلدان المستفيدة الخمسة آئذ مكتب لحق المؤلف. وعلاوة على ذلك، أصبحت بوركينا فاسو في السنوات الأخيرة أحد الرواد الأفارقة في مجال حق المؤلف، من خلال قيادتها للمكتب الإقليمي للاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين. وبناء عليه، حث الوفد على توفير التيسيرات اللازمة في المنطقة بالإضافة إلى الحماية التي سبق تقديمها.

276. وأكد وفد كندا تأييده للمشروع.

277. وأشارت الأمانة (السيدة كزويلا) إلى التعليق الذي أدلى به وفد الجزائر. وذكرت أن مكتب الجزائري لحق المؤلف (المكتب الوطني لحق المؤلف، ONDA) كان يعمل بجد في مجال الإدارة الجماعية، وقدم أيضا التدريب ذا الصلة للموظفين من بوركينافاسو.

278. وأكد وفد أوغندا تأييده للمرحلة الثانية من المشروع وسيظل مراقبا للأنشطة المضطلع بها في المشروع.

279. وذكر الرئيس أنه تمت الموافقة على المرحلة الثانية من المشروع، بالنظر إلى أن التأييد الذي أبداه الحاضرون في الجلسة.

النظر في الوثيقة CDIP/16/4 Rev - مشروع استخدام المعلومات الموجودة في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية

280. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

281. وأشارت الأمانة (السيد روكا كامبانيا) إلى أن المشروع قدم في الدورة السادسة عشرة للجنة. وكان المشروع يهدف إلى تيسير الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً ومساعدة الدول الأعضاء في تحديد والاستفادة من الموضوع الذي كان في الملك العام أو دخل فيه في ولايتها القضائية. وسيتم التوصل إلى تلك الأهداف عن طريق تقديم: (1) خدمات أفضل لمركز دعم التكنولوجيا والابتكار (TISC) لتحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام. (2) خدمات أفضل لمركز دعم التكنولوجيا والابتكار لفائدة دعم استخدام الاختراعات الموجودة في الملك العام كأساس لتطوير مخرجات بحثية جديدة ومنتجات جديدة ومزيد من إدارتها وتسويقها. (3) بوابة محسنة تتميز بسهولة أكثر في الاستخدام ومحتوى أكبر عن كيفية الحصول على معلومات بشأن الوضع القانوني في ولايات قضائية مختلفة. وتشمل استراتيجية تسليم المشروع ما يلي: (أ) إعداد دليلين عمليين جدا، واحد عن تحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام، وآخر عن استخدام الاختراع الموجود في الملك العام. (ب) توثيق الخبرات وأفضل الممارسات في كثير من البلدان النامية في هذا الصدد. (ج) إعداد مواد تدريبية جديدة ومعززة لفائدة مركز دعم التكنولوجيا والابتكار بناء على الدليلين اللذين سبق ذكرهما. (د) قائمة بأساء اثنين على الأقل من الخبراء الأساسيين لكل منطقة بصفتهما موارد بشرية لدعم الشبكات الوطنية لمركز دعم التكنولوجيا والابتكار في تجريب الدليلين والحصول على ردود الفعل على استخدامهما. وسيتم ترجمة الدليلين إلى جميع لغات الأمم المتحدة على النحو الذي اقترحه وفد الصين خلال الدورة السادسة عشر للجنة. سوف تختار الأمانة الخبراء وستحدد مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار أو الشبكات لتجريب الأدلة. وسيتم تحديد مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار مع الأخذ في الاعتبار التنوع الجغرافي والاقتصادي، فضلا عن قدرتها على دعم ورصد وتقييم خدمات إضافية. وسوف تشارك بفاعلية في إعداد وتجريب الأدلة. وسوف يطلب منها ملاحظاتها على مدى قابلية الأدلة للتطبيق وملاءمتها لظروفها الوطنية في جميع مراحل المشروع. وتم اقتراح أن يتم إنجاز المشروع وتنفيذه على مدى ثلاث سنوات - خلال فترة السنتين 2016/2017 التي أدرجت لها الأموال في برنامج الويبو وميزانيتهما، اللذين وافقت عليهما الدول الأعضاء في الدورة الرابعة والعشرين للجنة بناء السلام. ويخضعان في عام 2018 لموافقة اللجنة المذكورة على البرنامج والميزانية لعام 2018. وشمل المشروع عدة أنشطة محدودة بفترات زمنية محددة تهدف إلى تطوير لأول مرة منتجات وأدوات محددة. وسيتم إدراجها لاحقا في الدعم المتواصل المقدم لشبكات مركز دعم التكنولوجيا والابتكار في أكثر من 50 بلدا. وهكذا، فإنه سوف ييسر قدرتها على تقديم خدمات متطورة ويعزز مساهمتها في التنمية الاقتصادية. ويمكن لجميع البلدان النامية استخدام تلك المنتجات والأدوات بغض النظر عما إذا كان هناك شبكة وطنية لمركز دعم التكنولوجيا والابتكار أم لا. وتعلق المشروع مباشرة بتوصيتي أجندة التنمية 16 و20. واتجهت النية إلى أن يكون ذا طابع عملي جدا. وكانت العديد من البلدان النامية حريصة على المشاركة وتجريب الأدلة. وكذلك ستتولى الأمانة تطوير البوابة المذكورة أعلاه لمساعدة ودعمها البلدان في معرفة معلومات عن الوضع القانوني في جميع الولايات القانونية. وقد لوحظ عدم وجود أي معايير للويبو أو معايير معترف بها دوليا عن نشر مثل هذه المعلومات على المستوى الدولي.

282. وذكرت الأمانة (السيد أندرو زايفوسكي) أن المشروع يهدف إلى ترجمة نظرية الدراساتين اللتين أجرينا بتكليف من لجنة التنمية عن براءات الاختراع والملكية العامة، إلى بيئة عاملة واقعية في البلدان النامية. وشددت على المساهمة المباشرة التي قد تكون بالتالي تمت في مجال تطوير وتسويق منتجات بحثية جديدة.

283. وأشار وفد غواتيمالا إلى مدى أهمية الوصول إلى المعلومات التكنولوجية لبلاده كمستخدم لمركز دعم التكنولوجيا والابتكار. وشجع استخدامه أفكار الإنتاج الجديدة التي أدت إلى التنمية الاقتصادية في قطاعات مختلفة من البلاد. وأعرب الوفد عن اهتمامه بأن يفهم المشروع على نحو أفضل وفوائده لبلدان مثل بلده.

284. وأيد وفد الصين الموافقة على اقتراح المشروع المعدل، الذي أثرته الأمانة مع مراعاتها لتعليقات الدول الأعضاء. ومن شأن هذا المشروع تحسين خدمات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وتيسير الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا للبلدان النامية والأقل نمواً. ومن شأنه أيضاً أن يساعد المخترعين في تحديد والاستفادة من المسائل التي تخضع للملكية العامة الواردة في وثائق البراءات. وأعرب الوفد عن تقديره لقرار جعل الأدلة المنقحة بشأن تحديد واستخدام الاختراعات في المشاع متاحة بجميع اللغات الست الرسمية للأمم المتحدة. وينبغي تخصيص موارد كافية بالميزانية في هذا الصدد. وبعد تسليم المشروع، ستروج السلطات الوطنية الصينية المعنية الدليل وتنشره وتستخدمه بين مجتمع الملكية الفكرية الصيني. والتمس الوفد توضيحاً بشأن ترجمة الأدلة التي بدت، في بعض أجزاء من مقترح المشروع المنقح، متوقعة فقط باللغتين الفرنسية والإسبانية.

285. ورأى وفد شيلي الموضوع الذي تم معالجته في إطار المشروع مهماً للغاية. ومن شأن اعتماد المشروع أن يزيد أهمية الملك العام عن طريق توسيع الوصول إلى المعلومات الواردة في طلبات البراءات. وأشار إلى أن الملك العام هو جزء لا يتجزأ من "أجندة الإنتاجية والابتكار والنمو" للحكومة التشيلية. وفي جهودها لتنفيذ تلك الأجندة، أنشأت شيلي موقعها الإلكتروني عن الملك العام، وكانت حريصة على تقاسم التجربة مع الأمانة. وعلاوة على ذلك، فقد أصدرت شيلي بانتظام نشرات حول القضايا المتعلقة بالملك العام. ودعا الوفد الدول الأعضاء للحصول على تلك النشرات المتوفرة على الموقع الإلكتروني للمعهد الوطني للملكية الصناعية بشيلي (INAPI)، ولا سيما تلك المتعلقة بالتقنيات لذوي الاحتياجات الخاصة وتلك التي تتعامل مع الكوارث الطبيعية. وكوسيلة لإحراز تقدم بناءً بشأن التوصية 20 من أجندة التنمية، كان المشروع خطوة أولى لمساعدة الدول الأعضاء في تحديد المواد التي تدخل ضمن الملك العام في ولايتها القضائية.

286. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، ورأى أن المشروع يمكن أن يكون خدمة تكميلية مقدمة من خلال مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. فإنه سيحيين إلى حد كبير الوصول إلى المعرفة ويفيد المخترعين والمبدعين في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأعربت المجموعة عن تأييدها لمقترح المشروع المنقح. واستفسرت المجموعة أيضاً عما إذا كانت الأمانة قد تحدد بعض البلدان الأقل نمواً في أفريقيا ذات القدرة الضئيلة على الابتكار أو الإبداع ومساعدتهم في الوصول إلى المعلومات التي من ستكون متاحة. ويمكن لهذه البلدان تقديم الدعم إلى البلدان الأخرى في المنطقة.

287. وأعرب وفد السلفادور عن تأييده للموافقة على مقترح المشروع المنقح. الجدير وأفاد بأن السلفادور لديها شبكة من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. ومن شأن المشروع توسيع الخدمات المقدمة، مما يعود بالفائدة على رجال الأعمال والمخترعين الوطنيين. ودعا الوفد للموافقة على المشروع.

288. وتحدث وفد هولندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأقر بأهمية الملك العام كمستودع أساسي للمعرفة الإنسانية ومصدر مهم للأفكار الجديدة والابتكار. وأعرب عن تأييده للمشروع، وسلط الضوء على فوائده الكبيرة للبلدان النامية.

289. وذكر وفد الإكوادور أن المشروع من شأنه أن يجعل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات أكثر ديمقراطية، ويشكل أداة قيمة للمبدعين في البلدان النامية. ولذلك أعرب عن تأييده للموافقة عليه.

290. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. وأشار إلى المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية الذي عقد من 7 إلى 8، 2016. ورأى أن المشروع قيد المناقشة يمكن أن يسهم في قضية الملكية الفكرية من أجل التنمية. ومن ناحية أخرى، طلب الوفد توضيحاً بشأن نطاق ومعنى الملك العام، وعن الكيفية التي سيتم بها معالجة مسألة المطالبات ضمن المشروع. وأفاد بأن جنوب أفريقيا لديها شبكة متزايد من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار التي يستخدمها الأفراد داخل مكتب نقل التكنولوجيا بها. كما كانت تُستخدم في معاهدها ومؤسساتها العامة بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة. وكرر الوفد تأييده للمشروع.

291. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن المشروع يبي على العمل الناجح السابق الذي أنجزته اللجنة. وسيكون مفيداً للباحثين والمخترعين والشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الانتقالية والنامية والأقل نمواً. ومن شأن التوسع في الخدمات التي تقدمها مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار أن تسمح للمستخدمين بتحديد المعلومات المتعلقة بالبراءات التي تدخل ضمن الملك العام. وسوف تُستخدم هذه المعلومات لابتكار منتجات وتقنيات جديدة من أجل الصالح العام وتعزيز الابتكار في بلدانهم. واختتم وفد بتأكيد تأييده للمشروع.

292. وأشار وفد البرازيل إلى أن المشروع يهدف إلى تكلمة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار القائمة بإضافة خدمات وأدوات جديدة لتلك المقدمة حالياً. ومن شأن هذه الخدمات الجديدة أن تسمح أيضاً بتحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام، وتدعم المخترعين والباحثين ورجال الأعمال في استخدام تلك المعلومات. وسوف تؤدي الأهداف النهائية إلى نتائج ومنتجات بحثية جديدة. واعتمد نشر المعلومات التكنولوجية على عوامل أخرى مثل القدرة الاستيعابية للبنية التحتية التكنولوجية والاقتصادية للأعضاء. وكان توفير المعلومات المنصوص عليها في إطار هذا المشروع خطوة أولى ورسيداً قيماً. ولذلك أعرب الوفد عن تأييده للمشروع، والتي يمكن أن يُستكمل في المستقبل بمبادرات أخرى، على النحو الذي ذكرته الأمانة. وأيد الوفد أيضاً طلب الإيضاح الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا.

293. وأكد وفد كوستاريكا تأييده للمشروع، وسلط الضوء على البيانات التي أدلت بها وفود أخرى لصالح الموافقة عليه.

294. وأعرب وفد اليابان عن تقديره لجهود الأمانة في مراجعة مقترح المشروع. وأيد استخدام المعلومات المتعلقة بالبراءات لدفع التنمية الاقتصادية للبلدان النامية والأقل نمواً. وأيد الوفد المشروع. وأفاد أيضاً بأن اليابان أقامت في الفترة من 2014-2015، العديد من الندوات وورش العمل حول مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وقد تم تصميمها لتمكين الباحثين والمخترعين في الدول النامية والأقل نمواً من استخدام معلومات الملكية الفكرية بشكل أكثر فعالية. وكان من المخطط تحقيق مزيد من التعاون مع الويبو في هذا المجال في المستقبل القريب.

295. وأكد وفد كوبا تأييده للمشروع.

296. وأيد وفد اندونيسيا مقترح المشروع المنقح، شريطة وجود فهم واضح لتعريف الملك العام. ومن شأن مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار أن تساعد المخترعين والباحثين ورجال الأعمال ليتمكنوا من استخدام أي من المعلومات المتاحة في التوصل إلى نتائج ومنتجات بحثية جديدة.

297. واستفسر الرئيس عما إذا كانت اللجنة مستعدة للموافقة على مقترح المشروع المنقح.

298. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن تأييده للمشروع، حيث أدرك أهمية تشجيع استخدام معلومات البراءات بشكل أفضل.

299. ورأى الوفد نبيل أن المشروع مفيد جداً في الوصول إلى المعلومات الموجودة في الملك العام واستخدامها. وكانت مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في الواقع أداة قيمة للغاية. وأعرب الوفد عن التزامه بإنشاء مركز للتكنولوجيا ودعم الابتكار، وكذلك عن تأييده للمشروع.

300. ودعا الرئيس الأمانة للرد على الأسئلة التي طرحها الوفود.

301. وتوجهت الأمانة (السيد روكا كامبانيا) بالشكر إلى الوفود على تأييدهم للمشروع. وردا على الملاحظة التي أبدتها وفد الصين، أكدت أن الأدلة سيتم ترجمتها إلى جميع لغات الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يُذكر في وثيقة المشروع. كما شكرت الأمانة وفد شيلي لوضع تجربة بلاده في هذا المجال تحت تصرفها. وفيما يتعلق بمداخلة وفدي جنوب أفريقيا واندونيسيا، شددت على أن فهم الملك العام فيما يتعلق بالبراءات سيكون الأوسع. وذكرت أيضا أن الدليل الأول المتعلق بتحديد الاختراعات الموجودة في الملك العام سيتعامل مع موضوع المطالبات. وأكدت أن المشروع سيتعامل مع القضية بشكل كامل، مع تجنب أي التباس ممكن. وردا على التعليق الذي أدلى به وفد نيجيريا، لوحظ أنه قد تم تحديد العديد من البلدان في أفريقيا للمشاركة في المشروع. وكانت الأمانة تتجه نحو استدامة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وتؤكد عليها، من خلال تزويدهم بأدوات للتوسع في خدماتهم.

302. وقدمت الأمانة (السيد زاكوفسكي) بعض الأمثلة بالبلدان التي يمكنها توفير الدعم داخل المنطقة الأفريقية. وردا على الملاحظة التي أبدتها وفد غواتيمالا، أشارت الأمانة إلى أنه يمكن توقع فوائد إضافية من المزيد من المساعدة في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات واستخدامها. وأخيرا، أفادت بأن نقل الفكرة إلى السوق كان جانبا هاما في عملية الابتكار ككل.

303. وذكر الرئيس أنه تمت الموافقة على المشروع، نظرا لأنه لم تكن هناك اعتراضات من الحاضرين في الدورة.

النظر في الوثيقة CDIP/16/7 Rev. - التعاون بشأن تعليم حقوق الملكية الفكرية والتدريب المهني مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا

304. قدمت الأمانة (السيد بيجوي) مقترح المشروع المنقح بما يعكس الملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء في الدورة السادسة عشر للجنة. وأعربت عن شكرها للوفود على المداخلات القيمة والبناءة المقدمة. وأوضح مقترح المشروع المنقح الجانب الوطني للمشروع. وسيتم توجيه كل مشروع على حدة إلى المؤسسات الوطنية وسوف يُنشأ بالتنسيق الكامل مع السلطات الوطنية. وسوف تتماشى أهداف التعلم مع احتياجات وأولويات التدريب الوطني المحددة وأهداف التنمية الوطنية. وسيتم تصميم برنامج التعليم والتدريب بما يتفق مع تلك الاحتياجات والأولويات، على النحو الوارد في سياساتها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وكذلك فإن المواضيع التي يتعين بالضبط تغطيتها في كل برنامج تدريبي سيتم بالتالي تحديدها بالتنسيق الكامل مع كل بلد مستفيد وبما يتماشى مع توصيات أجنحة التنمية ذات الصلة. وكما اقترحت بعض الوفود، سيكون العنوان عاما في طبيعته، وسوف يشير إلى المؤسسات بدلا من المعاهد وذلك لتغطية جميع البلدان النامية، بما في ذلك تلك التي لم تتركس معاهد تدريب. ومن شأن المشروع أن ينظر أيضا في الموارد المحدودة لبعض البلدان. وهكذا، فإن ذلك لن يتطلب سوى الحد الأدنى من اشتراك البلد المستفيد، ولكن بما يكفي لضمان استدامة المشروع بعد نهايته. وأخيرا، سيتضمن المشروع مسح عام لمؤسسات التدريب الإضافية الموجودة في جميع أنحاء العالم وتوفير التدريب في مجال الملكية الفكرية. وسوف تتولى الأمانة إجراء هذه العملية على أساس دراسة استقصائية لتعميمها على جميع الدول الأعضاء. وكانت عملية المسح المختلفة عن تقييم الحاجات في مجال التعليم والتدريب على المستوى الوطني المقرر إجراؤه بالتنسيق مع البلدان المستفيدة.

305. وحث الرئيس الوفود التي كانت لا تزال لديها ملاحظات على التعليق على مقترح المشروع المنقح.

306. وذكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أن اللجنة يجب أن تكون مدفوعة من قبل الدول الأعضاء. وأبرز أيضا الشواغل المتعلقة بقضايا المصلحة العامة والإنفاذ. ونتيجة لذلك، يجب أن تكون قضايا مثل المرونة والاستثناءات والقيود جزءا من برامج التدريب المتماشية مع توصيات أجنحة التنمية. ولتنفيذ هذا المشروع، كان من الضروري تحديد الثغرات في البرامج التدريبية القائمة التي تقوم بها الويبو. وينبغي أيضا تحديد احتياجات البلدان النامية. واقترح الوفد مرحلتين لتنفيذ المشروع. وستشمل المرحلة الأولى: (1) إجراء دراسة استقصائية عن المبادرات التدريبية الحالية في جميع أنحاء العالم. ويجب

أن تقدم الدراسة الاستقصائية أيضا لمحة عامة عن محتوى الملكية الفكرية وطرق التسليم والنتائج التي تحققت. وينبغي مناقشة مشروع استبيان الدراسة الاستقصائية في الدورة المقبلة للجنة. (2) مراجعة مستقلة للتدريب على الملكية الفكرية في النظام القضائي والمؤسسات المماثلة المضطلع بها في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في السنوات الأخيرة. وسوف تركز المرحلة الثانية على تقديم وتنفيذ أدوات التدريب، مع الأخذ في الاعتبار ردود الفعل التي وردت من الدراسة الاستقصائية ونتائج المراجعة المستقلة.

307. وأفاد وفد الهند بإدخال العديد من التحسينات في مقترح المشروع المنقح. ومع ذلك، أشار إلى أنه في ضوء الوضع الذي يحرره الأعضاء في الويبو، ينبغي على الدول الأعضاء دفع المقترحات التي نوقشت في اللجنة. وكان المبرر لاستحداث أنشطة الويبو الحالية بشأن القضية التي تحت مظلة مشاريع لجنة التنمية غير واضح. واقترح الوفد اتخاذ نهج تدريجي كوسيلة أفضل للتعامل مع التعاون والتدريب بقدر ما كانت مؤسسة التدريب القضائي معنية. وكان التدريب القضائي قضية حساسة في العديد من البلدان النامية، بما في ذلك الهند. وكخطوة أولى، سيكون من المهم إعادة النظر في برامج تدريب الويبو الحالية، وتحديد الدروس المستفادة وجمع المعلومات. وعلى هذا الأساس، يمكن وضع الأدوات والمواد المناسبة قبل اختيار البلدان الرائدة لبرنامج التدريب. وطلب الوفد مزيداً من المعلومات حول تلك القضايا.

308. وذكر وفد البرازيل أن المشروع تعامل مع مجموعة المساعدة التقنية لتوصيات أجندة التنمية. وطلب الوفد معلومات حول المواضيع التي سيتم تناولها في التدريب. وقد أخذ الطلب في الاعتبار حقيقة أن مشاريع لجنة التنمية يجب أن تركز على التنمية كمحرك لأنشطتها. وعرضت الويبو بالفعل مجموعة من الأدوات المفيدة لتعزيز التدريب المنتظم على الملكية الفكرية. وهكذا، كانت القيمة المضافة لمشروع لجنة التنمية هي أن يأخذ في الحسبان الجوانب الموجهة نحو التنمية في توصيات أجندة التنمية الثلاثة التي استند إليها المشروع. وكان للقضاة دور هام في تفسير نطاق حقوق الملكية الفكرية وتعزيز التوازن بين أصحاب حقوق الملكية الفكرية ومستخدمي حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة. ولذلك، فإن النقاش حول المرونة، بما في ذلك الاستثناءات والقيود المفروضة على حقوق الملكية الفكرية في إطار الاتفاقات الدولية، سوف يبدو جزءاً ضرورياً من البرنامج. وبناء على ذلك، طلب الوفد من الأمانة الحصول على معلومات حول كيفية التي سيتم بها معالجة هذه المواضيع من خلال المشروع. كما طلب من الأمانة تقديم معلومات وافية عن كيفية التمتع بها الإبقاء على الاهتمام بمسائل التنمية والمصلحة العامة.

309. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وعبر عن تأييده لمقترح المشروع المنقح. كما أعربت المجموعة عن تقديرها لكون العملية أصبحت تحركها الدول الأعضاء واستندت إلى واجهة بين الأمانة والدول المستفيدة. وسيكون كل نشاط وارد في مقترح المشروع المنقح مدفوعاً من قبل البلدان المستفيدة، مع الأخذ في الاعتبار بالتالي احتياجات التنمية والتزاماتها الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية. وتحدث وفد نيجيريا بصفتها الوطنية، وأعرب عن اهتمامه بالمشروع. وأكد أن حكومته ستضمن أن تكون الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها مناسبة لأولويات التنمية الوطنية، بما في ذلك مسألة المرونة. ورحب بالملاحظات التي أثارها وفود إيران (جمهورية - الإسلامية) والهند والبرازيل، وتوقع استجابة كافية من الأمانة.

310. ودعا الرئيس الأمانة للرد على التعليقات التي أدلت بها الوفود الحاضرة.

311. وأشارت الأمانة (السيد بيغوي) إلى أن عدداً من الوفود أعرب عن أن اللجنة لا يمكن أن تكون البيئة المناسب للمشروع. وفي هذا الصدد، سلطت الأمانة الضوء على أن التدريب والتعليم كانا عنصراً هاماً من عناصر الإنفاق على التنمية، على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء. وفي ضوء ذلك، رأت الأمانة ضرورة مناقشة مقترح المشروع في إطار اللجنة. وكان للمشروع منظور واسع بشأن تثقيف وتدريب القضاة في مجال الملكية الفكرية. كما أنه سيمثل فرصة لهم لاستيعاب مفاهيم الملكية الفكرية والتعرف على تنفيذها بموجب قوانينها الوطنية. وفيما يتعلق بالملاحظات التي أثارها وفد إيران (جمهورية - الإسلامية)، أشارت الأمانة إلى أن مقترح المشروع المنقح أشار إلى إجراء دراسة لتقصي الحقائق بشأن مبادرات تدريب القضاة الجارية على حقوق الملكية الفكرية القائمة في جميع أنحاء العالم. وسوف تجرى الدراسة بالتوازي مع تنفيذ الأنشطة

المشتركة مع السلطات الوطنية. سوف يؤدي إجراؤها بالتوازي إلى تيسير تنفيذ المشروع. وسوف يتم أيضا إجراء دراسة مخصصة لتقصي الحقائق لتحديد احتياجات وأولويات كل بلد. كذلك فإن الحد من المواضيع التي سيتم تناولها في إطار التدريبات قد يعني عدم أخذ احتياجات وأولويات الدول الأعضاء بعين الاعتبار. وينبغي للدول الأعضاء أن تحدد الموضوعات التي سيضمها التدريب وفقا لدراسة تقصي الحقائق. ويمكن إدراج قضايا مثل المرونة بناء على طلبهم.

312. واستفسر الرئيس من الوفود التي أبدت الملاحظات عما إذا كانت التفسيرات التي قدمتها الأمانة مرضية.

313. واقترح وفد الهند عقد اجتماع غير رسمي مع الأمانة سعيا للمزيد من الوضوح بشأن بعض جوانب المشروع.

314. وتساءل وفد لبنان عن معايير اختيار البلدان الأربعة التي سيتم اختيارها لتنفيذ المشروع.

315. وأعرب وفد إندونيسيا عن وجهة نظره بشأن نطاق المشروع. ولا يجب أن يركز المشروع فقط على عنصر الإلزام القانوني ولكن أيضا على ابتكار وتسويق الملكية الفكرية. ومن شأن الفهم الشامل للملكية الفكرية إثراء وجهة نظر العاملين في القضاء عن الملكية الفكرية. وبالتالي، وفقا لما ذكرته بعض الوفود، ينبغي إدراج قضية أوجه المرونة. وأعرب الوفد عن حرصه على مناقشة مقترح المشروع بمزيد من العمق.

316. وأشار الرئيس إلى تعليقات الحضور، وذكر أن الأمانة ستجري مشاورات مع الوفود المعنية للرد على ملاحظاتهم. ووفقا لذلك، قال إنه علق المناقشات بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

317. واستأنف الرئيس المناقشات وأبلغ اللجنة بأن المشاورات التي أجرتها الأمانة كان لها نتائج إيجابية. واحتاجت الوفود المعنية إلى مزيد من الوقت لإجراء المزيد من المشاورات مع عواصمها. وفي ضوء ذلك، ستستمر المناقشات في اليوم التالي.

النظر في الوثيقة CDIP/17/4 – إجراء مسح لأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية

318. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

319. وذكرت الأمانة (السيد دي بيترو) أن الوثيقة قيد النظر تم إعدادها لتزويد الدول الأعضاء بلمحة عامة عن أنشطة التنمية المتعلقة بالملكية الفكرية التي قامت بها المنظمة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأجريت عملية مسح وفقا لتوصية تقييم مشروع تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية والتنمية فيما بين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وكان التعاون فيما بين بلدان الجنوب منذ وقت طويل أحد مكونات أعمال الويبو بشأن التعاون من أجل التنمية بين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ومع ذلك، فإنه لم يتم تصويره أو إدراكه على هذا النحو. ونتيجة لذلك، لم يكن هناك وثائق للسياسة أو الاستراتيجية الأساسية، ولا مبادئ توجيهية أو طريقة عمل حول كيفية التعرف على الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء بشأن الموضوع. وتضمن التقرير إشارات واضحة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب لأول مرة في وثيقة البرنامج والميزانية 2016-2017، لا سيما بالإشارة للبرنامج 9 والبرنامج 20. وبعد التوجيه الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة بشأن التعريف التشغيلية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، استعرضت الأمانة أنشطتها الإنمائية وحددت تلك التي تقع في إطار مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي كانت تتماشى مع ولاية الويبو. ومع أخذ تلك المبادئ بعين الاعتبار وبالتشاور مع بعض الدول الأعضاء، تضمن التقرير قائمة الأنشطة التي تقوم بها المنظمة حيث كان كل من البلد المستفيد أو البلدان المستفيدة والبلد المضيف أو المزود بلدانا نامية أو من البلدان الأقل نمواً. ويجب أن يأتي كل أو غالبية المتحدثين والخبراء أيضا من بلد نام أو من أحد البلدان الأقل نمواً. وكانت الأنشطة التي تضطلع بها الويبو بمشاركة صناديق الاستئمان من البلدان النامية مدرجة بالتأكيد في عملية المسح. ومع ذلك، كانت الأنشطة التي عقدت في مقر الويبو، في أحد البلدان المتقدمة أو في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لا تعتبر خاضعة للمسح. ولم تكن الأنشطة التي تنظم تمويلها من الدول المتقدمة أو الأنشطة الوطنية مدرجة في الوثيقة. وتم تنفيذ عملية المسح باستخدام قاعدة بيانات المساعدة التقنية للملكية الفكرية بالويبو

(قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية) كمصدر للمعلومات عن الأنشطة التي قامت بها الأمانة في فترة السنتين 2014-2015. ونتيجة لهذه العملية، تم التعرف زمنيا على ما مجموعه 83 نشاطا. وكما سبق ذكره، استندت العملية على مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب الأعضاء بالأمم المتحدة. وتمشيا مع الفئات المدرجة في قاعدة بيانات المساعدة التقنية للملكية الفكرية، جمعت الأمانة الأنشطة في تسعة موضوعات أو مجالات رئيسية للملكية الفكرية، وهي حق المؤلف والحقوق المجاورة والبراءات والابتكار والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية وتكوين العلامات التجارية، واستراتيجيات الملكية الفكرية وتعليمها والتدريب عليها وإدارة الملكية الفكرية وبناء الاحترام في مجال الملكية الفكرية وأتمتة المكاتب. واستجابت الأنشطة لمتطلبات الدول الأعضاء، استندت إلى مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب الأعضاء بالأمم المتحدة، مثل احترام السيادة الوطنية والملكية الوطنية وعدم المشروعية. ووضعت هذه المبادئ أيضا في وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعلاوة على ذلك، لكل نشاط مدرج في ملحق الوثيقة، تم تقديم المعلومات التالية: التاريخ والعنوان والنشاط والهدف والنتيجة المتوقعة والبلد المضيف والبلد المستفيد أو البلدان المستفيدة وعدد المشاركين واللغات المستخدمة والتكلفة. وفي تعليقها النهائي، ذكرت الأمانة توصية وحدة التفتيش المشتركة لوكالات الأمم المتحدة بتخصيص نسبة لا تقل عن 0.5% من ميزانيتهم الأساسية من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ووفقا لذلك، قد خصصت الويبو في فترة السنتين 2014-2015، مبلغ 3513000 فرنك سويسري وهو ما يمثل 1.5% من مجموع تكلفة غير الموظفين لتلك الفترة.

320. وتحدث وفد جزر البهاما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأشار إلى التقدم الكبير الذي تحقق منذ عام 2011. وأوصى تقرير وحدة التفتيش المشتركة إلى جميع وكالات الأمم المتحدة بإدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره وسيلة فعالة وكافية للاستفادة من التنمية. وفي الويبو، تم تحقيق العديد من الإنجازات في هذا المجال منذ وافقت لجنة التنمية على مشروع تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية والتنمية فيما بين البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وكانت الوثيقة قيد النظر هي نتيجة لتوصية واردة في تقرير تقييم المشروع المذكور. وأوصت اللجنة أيضا بإنشاء وحدة خاصة وتعيين نقطة اتصال على غرار ما حصل في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وأفاد الوفد أيضا بأن أهداف التنمية المستدامة 17 اعتبرت التعاون فيما بين بلدان الجنوب أداة هامة لتحقيق تلك الأهداف. وبالتالي، استفسر الوفد من الأمانة عن مدة العمل المستقبلي في هذا المجال وعن هيكل وحدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

321. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، وأيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يستفيد من التحديات والتجارب المشتركة لتعزيز التنمية الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وكان أيضا عنصرا مكملا هاما للتعاون التقليدي بين الشمال والجنوب. وكان التعاون الثلاثي مفيدا أيضا للتعلم من جميع الأطراف المشاركة. وعبر الوفد عن تقديره للجهود التي بذلتها الأمانة لإجراء عملية المسح، على الرغم من قلة المعلومات المتاحة من الدول الأعضاء وعدم وجود خبرة سابقة في تحديد نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومع ذلك، لم يتم تطبيق المنهجية المستخدمة باستمرار كونها ضيقة جدا في بعض الحالات، وفي حالات أخرى واسعة جدا. وقد يرجع هذا إلى حاجة الأمانة إلى الاعتماد على تعريف للأنشطة الإنمائية المتفق عليها خصيصا لأغراض المحاسبة. وكان هذا التعريف لا يصلح لعملية مسح كهذه. ومع ذلك، اعترف الوفد بالدعم واسع النطاق الذي قدمته المنظمة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

322. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وأحاط علما بالتوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة. وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد جزر البهاما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن إنشاء شعبة خاصة للتعاون بين بلدان الجنوب. كما شدد على ضرورة وضع خارطة طريق لتعميم أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب في الويبو، على النحو الموصى به من وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة. وسلط الضوء على مشاركة الأمانة في القيام بأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على النحو المفصل في الوثيقة قيد النظر. وتناولت الوثيقة تقريبا كل منطقة ونشاط ساعدا في تيسير التنمية في البلدان النامية والأقل نموا.

323. وتحدث وفد لاتفيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وسلط الضوء على الأنشطة الثلاثة والثمانين التي تم تحديدها في عملية المسح لفترة السنتين 2014-2015. وأظهرت تلك الشراكات في وبين البلدان النامية الدور الهام الذي لعبته الملكية الفكرية في التنمية. وأثنى على الأمانة لمشاركها الإيجابية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تخصيص 1.5٪ من الميزانية غير الشخصية الإجمالية في الترويج له. وكانت هذه النسبة أعلى من 0.5٪ التي أوصت بها وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة.

324. وتحدث وفد هولندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأعرب عن تقديره لإعداد وعرض وثيقة. وكان لافتا معرفة المزيد عن مختلف الأنشطة التي أبرزتها الوثيقة. وكان من المطمئن أيضا أن تجاوزت المنظمة حصة الهدف من الميزانية التي ينبغي، وفقا لوحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة أن تخصص لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأعرب الوفد عن تقديره لجهود الأمانة في تحديد نطاق الأنشطة في إطار مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، دون تلقي أي توجيه من الدول الأعضاء. وأدى التعريف المقترح من الأمانة إلى مجموعة من الأنشطة التي كانت واسعة جدا في بعض الجوانب وضيقة جدا في جوانب أخرى. وكان التعاون فيما بين بلدان الجنوب، قبل كل شيء، تعبيراً عن التضامن بين شعوب وبلدان الجنوب. وقد بدأت ذلك ونظمتها وأدارت البلدان النامية بذاتها مع الحكومات التي لعبت دور القيادة. وقد تلعب منظمات مثل الويبو دورا داعما. وكانت عملية المسح مفيدة لصناع القرار والدول الأعضاء ومن شأنها تعزيز استخدام قاعدة بيانات المساعدة التقنية للملكية الفكرية.

325. ورأى الوفد الصين التعاون بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية باعتباره صداقة وتعاون بين البلدان النامية والأقل نموا تقوم الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والتضامن. إنه يدفع باستمرار الملكية الفكرية والابتكار إلى الأمام في بلدان الجنوب ومن شأنه أن يسهم في تحقيق تنمية أكثر توازنا وأكثر شمولاً لنظام الملكية الفكرية على مستوى العالم. وأعرب الوفد عن تقديره لعمل الويبو، ومساهماتها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب على مر السنين. وباعتبارها دولة نامية، علقت الصين أهمية كبيرة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وكانت الصين قد شاركت في عدد من أنشطة الويبو للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك استضافة مدرسة الويبو الصين الصيفية في مجال الملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الصين تواصل أيضا السعي لتحقيق هدفها، وهو الأنشطة الأخرى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي الفترة من عام 2011 إلى عام 2015، عقد المكتب الحكومي للملكية الفكرية لجمهورية الصين الشعبية (سيبو) 46 دورة تدريبية للبلدان النامية. وتلقى 520 شخصا التدريب. وألقى خبراء متنوعون محاضرات في البلدان النامية. وكانت الصين تتعاون أيضا مع البلدان النامية في مجالات مختلفة. وستواصل تنظيم مدارس الويبو الصيفية والمشاركة في أنشطة الويبو الأخرى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشار الوفد إلى أن البلدان النامية يمكن أن تتبادل الخبرات والتعلم فيما بينهم.

326. وأشار وفد إندونيسيا إلى مساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في التنمية. ووفقا لذلك، أفاد بضرورة تعزيز دور الويبو لتوفير عمل فعال لصالح البلدان النامية. وكررت التزامه بدعم عمل الويبو في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وحث الدول الأعضاء على تقديم مبادئ توجيهية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في الويبو. ورأى أن المبادئ التوجيهية يجب أن تعتمد بعض المبادئ. أولا، ينبغي أن يتم التعاون وفقا لمبادئ مؤتمر الأمم المتحدة عالي المستوى لعام 2009 بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ثانيا، ينبغي تعميم العملية التي يحركها طلب الدول الأعضاء. ثالثا، لا ينبغي إلا أن ينصب التركيز على قضايا الإلزام القانوني ولكن أيضا على التوازن الضروري لنظام الملكية الفكرية. رابعا، ينبغي توفير معلومات شفافة ووافية للدول الأعضاء على موقع الويبو على الويب المخصص للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. خامسا، يجب أن تعمل الويبو بطريقة منسقة وموحدة بين شعوبها وأقسامها لتقديم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نحو فعال. وأخيرا، التمس الوفد توجيهات الرئيس بشأن كيفية مناقشة طلبات الدول الأعضاء التي قدمت خلال دورة البيانات العامة بشأن أوجه مرونة الملكية الفكرية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

327. وأيد وفد الأرجنتين البيان الذي أدلى به وفد جزر اليهاما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقدمت الوثيقة قيد النظر ملخصا كاملا لأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي قامت بها الويبو في فترة السنتين 2014-2015. وحدد

التقرير 83 نشاطا مختلفا تم تنفيذها في تلك الفترة. وكانت الأرجنتين هي البلد المضيف والمستفيد من 10 من هذه الأنشطة التي كان لها أهمية كبيرة في نشر المعلومات وزيادة الوعي والتدريب على قضايا الملكية الفكرية. ويمكن أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب أداة مفيدة جدا لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من خبرة ومعرفة بعضهم البعض. ويمكن أن تقوم الويبو بدور رئيسي في تيسير وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبناء على ذلك، طلب الوفد من الأمانة تقديم معلومات بشأن كيفية المضي في تنفيذ المزيد من أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب على مدى السنوات القادمة.

328. وأيد وفد الإكوادور البيان الذي أدلى به وفد جزر البهاما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ويُعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب آلية فعالة لأن تتقاسم البلدان النامية معارفها ومهاراتها وخبراتها ومواردها، من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية من خلال الجهود المشتركة. ونتيجة لذلك، أعرب الوفد عن سروره بالتعرف على أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تقوم بها الويبو كيفما وردت في الوثيقة قيد المناقشة. إنها شكلت الخطوة الأولى لدمج وتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره عنصرا أساسيا من أنشطة الويبو. وهذا من شأنه ضمان استدامته وارتباطه مع المبادرات المماثلة التي تقوم بها المنظمات الأخرى. ولذلك رأى الوفد أن الوقت قد حان لإنشاء وحدة خاصة داخل الويبو للتعامل مع مسائل التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

329. وأيد وفد شيلي البيان الذي أدلى به وفد جزر البهاما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وكان التعاون فيما بين بلدان الجنوب أساسيا بالنسبة للبلدان النامية. وكان تبادل الخبرات بين البلدان ذات الخصائص المتماثلة دائما مفيدا للمقارنة بين التنمية المنشودة والتوقعات. وكان المعهد الوطني للملكية الصناعية في شيلي (INAPI) ينفذ أنشطة التعاون في موضوعات الملكية الفكرية المتنوعة، وخاصة مع بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مثل البرازيل وبيرو وترينيداد وتوباغو وباراغواي وأوروغواي. كما سلط الوفد الضوء على التبادلات المثمرة التي تمت مع كولومبيا بشأن إنشاء برنامج مركز دعم التكنولوجيا والابتكار. وأعرب الوفد عن رغبته في الانضمام إلى شبكة البرنامج المذكور. وتعزز شيلي التعاون والعمل بنشاط في تحالف المحيط الهادئ والشراكة الإقليمية بين بلدان أمريكا الجنوبية حول العلامات التجارية والبراءات والتصاميم الصناعية (PROSUR). وأيد الوفد أيضا التعاون العالمي الذي تشجعه الويبو. وأبدى حرصه على مواصلة العمل في مجال التعاون التقني الثنائي. وحرص على تقديم المعرفة والخبرة في مجال البحث الدولي والفحص التمهيدي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT). وسلط الضوء أيضا على تجربته في البرامج التكنولوجية التي قُدمت خلال المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية الذي عقد في الويبو في 7 و 8 أبريل من عام 2016. وأخيرا، شدد على أهمية اعتبار أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصرا مكملا للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو، والتي ينبغي أن تظل جزءا أساسيا من عمل المنظمة.

330. وأعرب وفد البرازيل عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد جزر البهاما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقدمت الوثيقة قيد المناقشة لمحة واضحة عن أنشطة التي تم تنفيذها حتى الآن. وبالتالي سيكون من المفيد اتخاذ قرار بشأن الأهداف المزمع التوصل إليها. وقدم التعاون فيما بين بلدان الجنوب العديد من الفرص لتلبية احتياجات التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، سمح التعاون بين بلدان الجنوب بتبادل الأفكار والخبرات بين الدول ذات الواقع الاجتماعي والاقتصادي المماثل من أجل البحث عن حلول للتحديات المشتركة. وأشار إلى تعاريف التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي وضعها إطار المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن دعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وكذلك تلك التي تم إقرارها خلال مؤتمر الأمم المتحدة رفيع المستوى حول التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتتماشى تلك التعريفات مع المبادئ التوجيهية للبرازيل في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وكانت ذات فائدة كبيرة لتنفيذ وتقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأوضح الوفد أن التعاون الثلاثي شكل طريقة للتنمية تكمل الجهود الثنائية. وكان للتعاون الثلاثي مزايا نسبية واضحة. وقد يأخذ شكل ترتيبات مختلفة لتنفيذه تشمل بلدان نامية وبلدان متقدمة ومنظمات دولية. ورأى الوفد أنه يمكن تلخيص مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب على النحو التالي؛ أولا، دبلوماسية مشتركة تقوم على التضامن. ثانيا، استجابة لمطالب البلدان النامية؛ ثالثا، اعتراف بالخصائص المحلية وتكييف التجارب السابقة مع أنشطة مماثلة. رابعا، عدم ربط المصالح التجارية أو الأرباح بأنشطة التعاون. خامسا، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشركاء المتعاونين. وشاركت البرازيل بفاعلية في مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك

برنامج تنفيذي تم وضعه بالاشتراك مع الويبو من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأدى هذا البرنامج إلى تيسير التعاون لفائدة تعزيز المؤسسات المشاركة في أنشطتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأعرب الوفد عن حرصه على مواصلة المناقشات بشأن هذا الموضوع. وأشار إلى أن المسح سمح بالتعرف على مجالات التحسين. وأشار إلى أنه، على سبيل المثال، لم تُجر أي أنشطة لتبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب بشأن حماية المعارف التقليدية والموارد العامة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تُعد الأمانة خارطة طريق لتعميم التعاون بين بلدان الجنوب ويكون إعدادها على النحو المنصوص عليه في تقرير تقييم المشروع بشأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية والتنمية فيما بين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

331. وطلب وفد غواتيمالا من الأمانة الحصول على خطة عمل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في المستقبل.

332. وأشار وفد السلفادور إلى أن بلده قد استفاد من عدد من الأنشطة المدرجة في الوثيقة قيد النظر. وأكد على مدى فائدة تلك التجارب لتعزيز المعرفة التقنية للخبراء في مختلف المجالات، وبالتالي تحسين فعالية الخدمات التي تقدمها مؤسسات الملكية الفكرية التي يعملون بها. وكمثال محدد، أشارت إلى ندوة حول نظام البراءات نظمها شيلي في أكتوبر 2014. ورأى الوفد أنه من المهم عقد دورة ثانية من تلك الندوة في المستقبل. وأعرب عن تأييده للدعم الذي أبدته الوفود الأخرى لهذه المبادرة. وطلب توضيحات بشأن الكيفية التي تعتمز الأمانة بها مواصلة الاضطلاع بأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأخيراً، أيد البيان الذي أدلى به وفد جزر البهاما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

333. وأيد وفد فنزويلا البيان الذي أدلى به وفد جزر البهاما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. واستفسر من الأمانة عن الخطوات التالية المزمع اتخاذها لوضع مبادئ وإجراءات لطلب التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأعرب عن رغبته في المشاركة في وضع الأنشطة المستقبلية ضمن هذا الإطار.

334. وأعرب وفد أوروغواي عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد جزر البهاما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتساءل أيضاً عن الخطوات المقبلة لمتابعة هذه العملية.

335. ودعا الرئيس الأمانة للرد على الملاحظات التي أثارها الوفد الحاضرة.

336. وأحاطت الأمانة (السيد دي بيترو) علماً بالتعليقات والاقتراحات المطروحة. وأشارت بشكل خاص إلى ثلاث نقاط. أولاً، أشارت الأمانة إلى أنه لا يوجد مفهوم موحد متفق عليه بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبهذا المعنى، فإنه سيتواصل مع الوفود من أجل صقل الموافقة على مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار الويبو، على أساس توافقي. ثانياً، ذكرت الأمانة، في ما يتعلق بخارطة الطريق والعمل في المستقبل بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الطبيعة التي يجرها الطلب لأنشطة المساعدة التقنية والتعاون في المنظمة. وبناء على ذلك، سوف تتخذ إجراءات على النحو الذي اقترحه الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، أكدت استعدادها للتواصل مع الوفود المعنية لتحديد ووضع خارطة طريق مناسبة للأنشطة المستقبلية في هذا المجال. ثالثاً، أشارت إلى أنه تم تعيين نقطة اتصال في مكتب نائب المدير العام. وكانت نقطة الاتصال، بالتنسيق مع مدير المكتب المذكور، تنسق وتتابع أعمال الأمانة في هذا المجال.

337. واقترح الرئيس أن تحيط اللجنة علماً بالوثيقة، وطلب من الأمانة تقديم وثيقة جديدة في دورتها التاسعة عشر، مع أخذ الاقتراحات التي تقدمت بها الوفود بعين الاعتبار. وتم الاتفاق على هذا نظراً لعدم وجود اعتراضات من الحاضرين. وبالإضافة إلى ذلك، عرض الرئيس عقد مشاورات حول عدد من القضايا المعروضة على الدورة الثامنة عشر للجنة التنمية، بما في ذلك السؤال الذي طرحه وفد إندونيسيا عن المرونة.

338. والتمس وفد اليونان توضيحا بشأن خارطة الطريق المزمع وضعها بالتنسيق مع الوفود المعنية. وكرر رأيه عن المعلومات المحدودة التي تحت تصرف الأمانة وافتقارها للخبرة في إجراء عملية المسح. علاوة على ذلك، واستفسر من الأمانة عن إعداد وثيقة محدثة.

339. وأوضح الرئيس أنه اقترح إعداد وثيقة محدثة وأنه تم الاتفاق على ذلك لأنه لم يكن هناك اعتراض من الوفود الحاضرة.

النظر في الوثيقة CDIP/17/5 - آلية لتحديث قاعدة بيانات أوجه المرونة

340. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

341. قدمت الأمانة (السيد بالوش) الوثيقة. وأشارت إلى أنه في دورتها السادسة عشر، نظرت اللجنة في الوثيقة CDIP/16/15 بشأن تحديث قاعدة بيانات أوجه المرونة. وفي أثناء المناقشة، طلبت اللجنة من الأمانة اقتراح آلية من شأنها التسامح بإجراء تحديث دوري لقاعدة البيانات وأوجه المرونة في نظام الملكية الفكرية، مع أخذ الملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء بعين الاعتبار. ووفقا لذلك، اقترحت الوثيقة قيد النظر خيارين محتملين لتحديث قاعدة البيانات المذكورة. وأشارت الأمانة إلى أن تفعيل آلية معقدة دون وجود تقييم أو فكرة عن حجم العمل المبذول، قد لا يكون هو الاستخدام الأمثل للموارد. وأفادت بأنه منذ إنشاء قاعدة البيانات قبل 5 سنوات، لم تكن هناك أية تحديثات متوفرة للأمانة. وانطوى الخيار الأول على أن تزود الدول الأعضاء بالأمانة بالتحديثات المتعلقة بأحكامها الوطنية ذات الصلة بأوجه المرونة المدرجة في قاعدة البيانات. وسيتم مباشرة إدراج التحديث المبلغ به في قاعدة البيانات في حقل جديد يسمى "تحديثات من الدول الأعضاء". وسيبقى الحكم الأصلي سليما دون مساس. وانطوى الخيار الثاني على درجة معينة من انخراط الأمانة. فسوف تفحص الأمانة الحكم المقدم من أي دولة من الدول الأعضاء فيما يتعلق بمدى ملاءمته ليتم إدراجه في قاعدة البيانات. وأكدت الأمانة أنه كخطوة أولى، سيكون من المناسب تقييم حجم العمل المبذول.

342. وتحدث وفد جزر البهاما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، والتمس توضيحا فيما يتعلق بالنطاق والمعايير المزمع أن تستخدمها الأمانة في الفحص وفقا لما تضمنه الخيار الثاني.

343. وأوضحت الأمانة (السيد بالوش) أن الفقرة 12 المذكورة آنفا المشار إليها في النطاق والمعايير الواردة في الوثائق التي بشأن المرونة التي ناقشتها اللجنة في الدورات السابقة.

344. ودعا وفد جزر البهاما الدول الأعضاء الأخرى في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي للتعليق على هذه المسألة.

345. وذكر وفد الصين أنه نظرا لبطء وتيرة التحديث، احتوت قاعدة بيانات أوجه المرونة على عدد من المعلومات الخاطئة. وأيد الوفد الخيار الثاني لاقتراح الأمانة. ورأى أن عملية الفحص مفيدة للمستخدمين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المشرعين والممارسين. ومع ذلك، أشار إلى أن أيا من الخيارين اللذين اقترحتهما الأمانة لم يعالج الأخطاء التي في المحتوى الحالي لقاعدة البيانات. وبالتالي، اقترح أن تجري الأمانة تصحيحات في المحتوى الحالي على أساس التحديثات المقدمة من الدول الأعضاء. وأكد الوفد على التقدم الذي أحرزته المنظمة في مجال أوجه مرونة الملكية الفكرية ودعاها إلى تخصيص الموارد المالية والبشرية الكافية للحفاظ على قاعدة البيانات وللبحث فيما يخص أوجه مرونة الملكية الفكرية.

346. وتحدث وفد لاتفيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، ورأى أن قاعدة بيانات أوجه المرونة تعكس الحيز الذي توفره الاتفاقات متعددة الأطراف للدول الأعضاء من أجل تركيز تشريعاتها على احتياجاتها الوطنية. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار الأحكام الواردة فيها توصيات إلى الويبو والدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أو تفسيرا لأوجه المرونة في اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس). وعلى خلاف ذلك، فإنها تقع خارج ولاية اللجنة. وأيدت المجموعة الاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية في الدورة السادسة عشر للجنة بشأن وجود آلية لتحديث قاعدة بيانات أوجه المرونة بانتظام. وأشارت إلى المعلومات التي قدمتها الأمانة عن عدد قليل جدا من

المشاهدين لقاعدة البيانات والفترة القصيرة التي قضاها على صفحة الويب المخصصة لها. وعلى هذا الأساس، فإن رأت المجموعة أن زيادة الموارد البشرية والمالية لاستكمال العمل المقترح في الخيار الثاني كانت زيادة مفرط وغير مناسبة لاستخدام قاعدة البيانات. ونتيجة لذلك، أيدت المجموعة الخيار الأول الوارد في الوثيقة قيد المناقشة.

347. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وتساءل عن إلى أي حد كان من المفيد والعملي أن يكون مزيجاً من كلا الخيارين. وانطلاقاً من هذا، اقترح إدراج التحديثات المبلغ بها في قاعدة البيانات على النحو الذي تقدمه الدول الأعضاء. وبالتالي، قد تضي الأمانة قُدمًا في فحص ونشر التحديثات التي تتوافق مع النطاق والمعايير المذكورين سابقاً. واستفسرت المجموعة عما إذا كان سيوجد عمود للتحديثات الناتجة عن الفحص الذي تقوم بها الأمانة. كما استفسرت من الأمانة عن جدوى وجود خيار مدمج.

348. وأوضحت الأمانة (السيد بالوش) أن الخيار الأول تضمن درجة من التمويل نظراً لأنه ينبغي إنشاء منصة جديدة لتشمل الحقل الجديد "تحديثات من الدول الأعضاء". وفي الخيار الثاني، لم يكن هناك أي حقل جديد لأن الأمانة ستقوم بإجراء الفحص وتدرج التحديثات لاحقاً وفقاً للنطاق والمعايير الموضحة في الوثيقة. ومن شأن دمج الخيارين أن ينطوي على المزيد من الموارد البشرية والمالية. وكان الأمر يعود للجنة في توجيه الأمانة في هذا الصدد.

349. وطلب وفد نيجيريا مزيد من المعلومات عن الموارد المالية المخصصة لإنشاء منصة جديدة.

350. وعرضت الأمانة الرجوع إلى اللجنة بالآثار المالية المترتبة على كل خيار. وأشارت إلى أنه في تلك اللحظة لم يكن من الممكن تقدير حجم التحديثات التي سيتم تلقيها. وبالتالي، تم اقتراح الإبقاء على الخيارين مطروحين للنقاش وتقييم الخيار الأكثر جدوى، من حيث الموارد البشرية والمالية، فيما يتعلق بعدد التحديثات التي سيتم تلقيها على مدار العامين القادمين.

351. وتحدث وفد هولندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأيد إنشاء قاعدة البيانات. وعرض الإطار متعدد الأطراف الذي سمح بإيجاد حلول ملائمة تأخذ في الاعتبار احتياجات مختلف البلدان. وأبرزوا أن أوجه المرونة التي نوقشت في اللجنة لا ينبغي أن ينظر إليها باعتبارها توصيات إلى الويبو أو الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. كانوا لمحبة عامة عن الخيارات التي تمارسها الدول الأعضاء في إطار الهدف من الشفافية وتبادل الخبرات الوطنية. وأكدوا أيضاً أن تفسير أوجه المرونة في اتفاق تريبس كان خارج ولاية اللجنة. ورأوا أن قاعدة البيانات لن تُخدم سوى غرضها فقط إذا كانت محدثة ويمكن الوصول إليها وتحتوي على معلومات دقيقة. إلا أنه ينبغي أن يكون مقدار الوقت المستثمر متناسباً مع الكثافة التي كان يجري بها التشاور حول المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات. ونظراً للاستخدام المتواضع جداً والمعدل المنخفض من الزوار والوقت الذي تم قضاؤه في قاعدة البيانات، بحسب ما تم معرفته خلال الدورة الأخيرة للجنة، فإنهم فضلوا الخيار الأول الذي اقترحت الأمانة. ورأوا أنه على عكس الخيار الثاني، يشكل الخيار الأول عبئاً واقعية ومنتاسباً على الموارد المحدودة للأمانة. وأيدوا أن الحقل الجديد المخصص للتحديثات التي ترد من الدول الأعضاء ذكر بوضوح أن الأحكام لم يتم فحصها من قبل الأمانة للتحقق من مطابقتها للمرونة التي يتم الرجوع إليها.

352. وتساءل وفد المكسيك عما إذا كان باستطاعة الأمانة أن تطلب بانتظام من الدول الأعضاء معلومات عن التحديثات في التشريعات ذات الصلة بها. ومن شأن وجود قناة تواصل أكثر ثباتاً وتدفقاً بين الأمانة والدول الأعضاء ضمان تحديث المعلومات الواردة في قاعدة البيانات. ويمكن أن يكون إدراج معلومات مؤرخة هو السبب في عدم التشاور في كثير من الأحيان بشأن قاعدة البيانات وظهورها بشكل غير جذاب للدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالخيار الثاني، تساءل الوفد عما إذا كان قد يكون صحيحاً أنه بعد الوقت المخصص للفحص لم يعد الحكم المحدث معمولاً به.

353. وذكرت الأمانة (السيد أليمان) أن الآليات ينبغي تنفيذها لضمان وقت المناسب لإجراء الفحص. وكانت التجربة أثبتت أن التغييرات التي أدخلت على قانون البراءات، فيما يتعلق بعمل أوجه المرونة الذي أجري حتى الآن، لم تتكرر كثيراً. وعلى

العكس، كان هناك بعض الاستقرار في هذا النوع من التشريعات. وأوضح هذا أن أي عمل ينفذ في فترة معقولة من شأنه خلق آثار إيجابية وأن السيناريو الذي أشار إليه وفد المكسيك لن يحدث.

354. وأكد وفد البرازيل أن أوجه المرونة ساعدت الدول الأعضاء على تكيف وضبط نظام الملكية الفكرية لديهم ليتماشى مع هدف السياسة الدولية. وأشار الحيز السياسي هذا إلى طرق مختلفة لنقل الالتزامات على الاتفاقات الدولية والتشريعات الدولية ذات الصلة. ومع ذلك، أفاد الوفد بأن بعض أحكام اتفاق تريبس بلس أدرجت في قاعدة البيانات. وبدا ذلك كتصور خاطئ لمعنى أوجه المرونة. ورأى أن أوجه المرونة كانت مرتبطة، بدلا من ذلك، بالحيز الذي تركته الاتفاقات للدول الأعضاء. وأشار إلى أن التوصية 14 من أجندة التنمية طالبت الويبو بتقديم المشورة المتاحة للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا حول استخدام أوجه المرونة في اتفاق تريبس. ومع ذلك، كان الأمر يعود إلى كل دولة عضو في أن تقرر استغلال المرونة أم لا. وفي ضوء ما سبق، حث الدول الأعضاء على تصحيح المعلومات المتاحة على قاعدة البيانات واستبعاد أحكام تريبس بلس. وفيما يتعلق بالخيارات قيد المناقشة، أيد الوفد، من حيث المبدأ، الخيار الأول المذكور في الوثيقة، وأعرب عن أنه يمكن أن يكون في صالح الخيار الثاني في المستقبل.

355. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للموقف الذي عبر عنه وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وجوانب محددة طرحها كل من وفدي الصين والبرازيل. ورأى أن قاعدة البيانات أداة حاسمة للبلدان النامية التي كانت فائتها تعتمد على الحفاظ على تحديث المعلومات الخاصة بها. واقترح الوفد جعل قاعدة البيانات أكثر سهولة في الوصول على موقع الويبو لأنه كان يصعب حاليا الوصول إليها، ربما لكون هذا أيضا سببا لاستخدامها القليل. وأكد الوفد تأييده لاقتراح المجموعة الأفريقية بشأن وجود خيار مدمج. وبموجب هذا الخيار، يمكن القيام بالتقييم بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية لتأكيد أن المرونة قد تم تفسيرها وتطبيقها بالطريقة الصحيحة.

356. وأشار ممثل شبكة العالم الثالث (TWN) إلى أن قاعدة البيانات لم تتضمن إلا أحكاما بشأن التشريعات الوطنية المتعلقة بأوجه المرونة البراءات وليس معلومات عن الخبرات الوطنية ودراسات الحالة المذكورة في تقرير تحديث قاعدة بيانات أوجه المرونة (الوثيقة CDIP/16/5). وعن نطاق المحتوى، ذكر أنه في الوقت الراهن احتوت قاعدة البيانات على بيانات محدودة مستقاة من وثائق لجنة التنمية التي وضعتها الأمانة. وأثير قلق أيضا بشأن مفهوم أوجه المرونة. ورأى أن تدابير اتفاق تريبس بلس مثل أوجه المرونة كانت مناقضة للمفهوم الشائع لأوجه المرونة المعتمد من وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وعادة ما كان مفهوم أوجه المرونة هو تعزيز الحيز السياسي عن طريق إزالة أحد حواجز الملكية الفكرية. وبهذا المنطق تم اعتماد التوصية 14 من أجندة التنمية.

357. واقترح الرئيس مواصلة المناقشات بشأن هذه المسألة في الدورة المقبلة للجنة. وأشار أيضا إلى أن اللجنة أحاطت علما بالخيارين الواردين في الوثيقة قيد المناقشة. وسوف تنقح الأمانة الوثيقة من أجل إدراج الآثار المالية المترتبة على كل خيار، وأيضا لدراسة إمكانية وجود خيار ثالث في ضوء الملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء. وتم الاتفاق على هذا نظرا لعدم وجود اعتراضات من الوفود. وسيجري الرئيس أيضا مشاورات بشأن هذه القضية في الفترة ما بين الدورتين السابعة عشر والثامنة عشر للجنة.

النظر في الوثيقة CDIP/17/8- مسح لأنشطة الويبو المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

358. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

359. وأشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى أن الدورة الخامسة عشر للجنة، وتم مطالبة الأمانة بإعداد وثيقة تحليلية تتناول مسار الأعمال التي يمكن أن تدعم فيها الويبو جهود الدول الأعضاء في إنجاز أجندة التنمية لما بعد عام 2015. وفي دورتها السادسة عشرة قدمت الأمانة وثيقة بعنوان الويبو وأجندة التنمية لما بعد عام 2015 (CDIP/16/8). وأثناء إحاطة اللجنة علما بالوثيقة طلبت من الأمانة تقديم مسح لأنشطة الويبو المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، فإن احتوت الوثيقة

قيد النظر على قائمة بالأنشطة التي تم القيام بها من أكتوبر 2014 إلى سبتمبر 2015، متعلقة بأهداف التنمية المستدامة المذكورة في الوثيقة CDIP/16/8. وكان الجدول الوارد في مرفق الوثيقة مقتطفاً من قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية، بما في ذلك البلدان المستفيدة، ومكان النشاط وفترة النشاط ووصف النشاط. وكان العمودان الأخيران يتعلقان المعايير ذات الصلة المحددة في الوثيقة CDIP/16/8، وهي أهداف التنمية المستدامة التي توصف بأنها تتصل مباشرة بعمل المنظمة، وأهداف التنمية المستدامة التي من أجل تحقيقها قد تقدم المنظمة دعماً غير مباشر للدول الأعضاء وغيرها من الجهات الفاعلة.

360. وأشار وفد المكسيك إلى أن العديد من الأنشطة الواردة في الوثيقة قيد المناقشة مدرجة أيضاً في مسح أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الويبو (الوثيقة CDIP/17/4). وأفاد بأن اقتراحه الأصلي لعملية المسح كان يهدف إلى التعرف على الأنشطة المزمع تعزيزها من كل تلك التي تقوم بها المنظمة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وهكذا، طلب الوفد المزيد من تعليقات الأمانة بشأن المعايير المستخدمة في إعداد هذه الوثيقة. وبغض النظر عن تعليقات الأمانة، رأى الوفد أنه من المفيد أن إجراء مسح متابعة يقدم لمحة عامة عن الوضع الحالي للأنشطة وصلاتها بأهداف التنمية المستدامة، وأية تعديلات مطلوبة لتحسين كفاءتها. ومن شأن هذا أن يحسن التخطيط داخل المنظمة.

361. وتحدث وفد لاتفيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وسلط الضوء على عدد كبير من الأنشطة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي تظلمع بها الويبو. والتزمت المجموعة بعملية تنفيذ أجندة التنمية لما بعد 2015. وشارك الوفد التقييم الذي أجرته الأمانة، بمعنى أن هدفي التنمية المستدامة 9 و17 كانا متعلقين بعمل الويبو وولايتها.

362. وتحدث وفد هولندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأعرب عن التزامهم بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ورأى أن أهداف التنمية المستدامة ملائمة للبلدان المتقدمة والنامية. وأكدت الوثيقة أن عمل الويبو كان الأكثر ملاءمة لتنفيذ هدفي التنمية المستدامة 9 و17. واتفق الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مع الأمانة على أن دعم الويبو ينبغي أن يكون فعالاً ومُنصبا على أهداف التنمية المستدامة الأكثر ملاءمة لعمل المنظمة وولايتها. ومع ذلك، شددوا على أن المسؤولية الرئيسية لكل بلد تجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة به. وبالتالي لا يمكن المبالغة في دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية.

363. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، ورأى أن الوثيقة هي بمثابة مسح شامل لكيفية قيام الويبو، باعتبارها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، بمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي ضوء ولاية الويبو، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالابتكار والتكنولوجيا لا يعتمد منفرداً ولا في المقام الأول على المنظمة، ولكن على الدول الأعضاء. وبجانب ذلك، كانت تلك قضايا معقدة حيثما كانت الملكية الفكرية أحد العوامل الأخرى التي يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً في تحقيق التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بمشاركة الويبو في العمليات على نطاق أوسع، أشار الوفد إلى أن الويبو لم تكن وكالة رائدة بشأن أجندة عام 2030. وسلط الضوء على الأهمية المباشرة لهدف التنمية المستدامة 9 بالنسبة لولاية الويبو، وتحديدًا للغايات 9.4 و9.5 و9(أ) و9(ب). وعلاوة على ذلك، يمكن اعتبار أن هدف التنمية المستدامة 17 وغاياته 17.6 و17.7 و17.8 ملائمة أيضاً لعدد من مجالات عمل المنظمة. وأدركت المجموعة أنه في إعداد الوثيقة قيد النظر، لم تتمكن الأمانة بعد من أن تأخذ في الاعتبار الإطار العالمي لمؤشر هدف التنمية المستدامة، حيث تم اعتماده مؤخراً جداً من قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة وما زال يتعين الموافقة عليه من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة. وعلى النحو الذي تم مناقشته في الدورة السادسة عشر للجنة التنمية، يمكن من خلال المؤشرات إطلاع المتحاورين على أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بشكل مباشر أو غير مباشر باختصاص الويبو. وبالتالي، اقترح الوفد أن يُطلب من الأمانة استكمال الوثيقة CDIP/16/8 بعنوان "الويبو وأجندة التنمية لما بعد 2015"، مع الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بمجرد أن تعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

364. وتحدث وفد جزر البهاما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وركز على القدر الكبير من العمل الذي تم إنجازه والفرص التدريبية العديدة التي تم إنجازها بنجاح. وكشفت الوثيقة أن جميع الدول الأعضاء في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي قد استفادت من هذا العمل. وفي الواقع فإن إحدى الدول الأعضاء استفادت من 35 نشاطا من أنشطة الويبو ذات الصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأشار الوفد إلى أن البلدان النامية والبلدان الأقل نموا قد تأثرت بشكل إيجابي وأن التنفيذ تركز على هدف التنمية المستدامة 9. وأكد تأييده لتنفيذ هدف التنمية المستدامة، وشجع على التعاون بين الويبو والبلدان النامية والأقل نموا.

365. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وأعرب عن اعتقاده بأن الوثيقة تقدم قائمة شاملة بأنشطة الويبو التي تؤثر على أهداف التنمية المستدامة، ومعظمها تتعلق بهدف التنمية المستدامة 9 و17. وظلت المجموعة على رأيها بأن الويبو يمكن أن تلعب دورا واضحا في العديد من أهداف وغايات التنمية المستدامة الأخرى. وأشار إلى الطلب الذي طرحه وفد المكسيك في الدورة الخامسة عشر للجنة بإعداد وثيقة تحليلية توضح مسارات العمل التي يمكن أن تنتهجها الويبو لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ضوء المعلومات المقدمة من عملية المسح، رأت المجموعة أنه ينبغي تقديم وثيقة أكثر شمولا في الدورة المقبلة للجنة. وينبغي أن تتضمن الأنشطة الملموسة صلات ممكنة بمختلف أهداف التنمية المستدامة التي من المنتظر أن تلعب المنظمة دورا فيها.

366. ورأى وفد الجزائر أن هناك بعض الأسئلة المتبقية. وكان أولها يتعلق بدور أو مساهمة الويبو في تعريف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في المناقشات المشتركة بين الوكالات. ثانيا، تساءل الوفد عن الأنشطة التي قامت بها الويبو منذ الدورة الأخيرة للجنة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

367. وذكر وفد الصين أن عملية المسح المضطلع بها وضعت أساسا جيدا للمساعي المستقبلية للويبو والمزيد من مشاركتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأشار الوفد إلى أن الوثيقة قيد المناقشة تركزت على الدورات التدريبية التي نظمها الويبو. ولم تذكر قواعد بيانات التكنولوجيا والابتكار الهامة أو منصات التعاون التي أطلقتها الويبو في السنوات الأخيرة مثل برنامج الويبو للتكنولوجيا الخضراء "ويبو غرين" (WIPO Green) ومشروع الويبو المتعلق بالبحث "ويبو ريسيرش" (WIPO Re:search) ومركز دعم التكنولوجيا والابتكار (TISC). ورأى الوفد أن تلك المنصات مرتبطة ارتباطا وثيقا بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتوقع أنها يمكن أن تضاف إلى الإصدارات المستقبلية من الوثيقة. وبالإضافة إلى ذلك، في الدورة السادسة عشر للجنة، أشارت الأمانة إلى مشاركة الويبو بصفة مراقب في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (IAEG-هدف التنمية المستدامة). كما سلط الضوء على الدعم طويل الأجل الذي ستقدمه الويبو لفريق الخبراء المعني بالمؤشرات المتعلقة بأنشطتها. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يكون هناك تحديث تقدمه الأمانة بشأن مشاركة الويبو في العمل المتعلق بإطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وفي الوثيقتين اللتين أعدتهما الأمانة في الدوريتين السادسة عشر والسابعة عشر للجنة (CDIP/16/8 و CDIP/17/8)، تم وصف أهداف التنمية المستدامة 9 و17 و2 و3 و4 و7 و8 و12 و13 باعتبارها ترتبط ارتباطا وثيقا بأنشطة الويبو أو تتعلق بها. ومع ذلك، أعرب الوفد عن تأييده لفكرة أن هدف التنمية المستدامة 1 (الغاية 1.4) وعدة غايات أخرى تتعلق أيضا بعمل الويبو، على النحو الذي عبرت عنه بعض الوفود في الدورة الأخيرة للجنة التنمية. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن هناك صلة بين أهداف التنمية المستدامة الأربعة الإضافية التالية على الأقل بأنشطة الويبو، وهي: هدف التنمية المستدامة 16 (الغاية 16.8) والذي ينص على "توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحكومات العالمية". وبوصف الويبو المؤسسة العالمية الرئيسية لحكومة حقوق الملكية الفكرية، ينبغي عليها البناء على عملها الجيد لمواصلة توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في هذا الصدد. ويرتبط هدف التنمية المستدامة 10 الذي ينص على "الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيها بينها" ارتباطا وثيقا بجهود الويبو الرامية إلى إنشاء نظام عالمي فعال للملكية الفكرية يأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف. هدف التنمية المستدامة 14 وينص على "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة" و14.7 و14.8. وأخيرا، هدف التنمية المستدامة 15 بشأن "إدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي"، فضلا عن غاياته 15.6 و15.9

و15(أ). وأشار إلى أن هديفي التنمية المستدامة 14 و15 كانا متعلقين بحماية الموارد الوراثية. واقترح أن تدرس الأمانة تلك الأهداف الأربعة للتنمية المستدامة دراسة وافية لبحث إمكانية العمل في المستقبل في تلك المجالات. وفي الدورة الأخيرة للجنة، اقترحت العديد من الوفود مناقشة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إطار البند الدائم الملكية الفكرية والتنمية. وأيد الوفد هذا الرأي وأعرب عن اعتقاده بأن العديد من أهداف التنمية المستدامة الـ17 والغايات الـ169 تتعلق بالصلات الهامة بين الملكية الفكرية والتنمية. وكانت أهداف التنمية المستدامة إطارا شاملا للاسترشاد به في السعي المشترك لتحقيق التنمية المشتركة في السنوات المقبلة. وكانت هناك حاجة لأن تنشئ الويبو منصة متخصصة ودائمة لجميع الدول الأعضاء لمناقشة القضايا ذات الصلة. ولذلك، كان من الضروري وضع بند دائم في اللجنة لمناقشة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والقضايا الرئيسية الأخرى ذات الصلة.

368. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد اليونان باسم المجموعة باء وسلط الضوء على مئات الأنشطة التي أجريت في 160 بلدا مستفيدا خلال سنة واحدة. وأعرب عن تقديره لمشاركة الويبو في عملية أجددة التنمية لما بعد عام 2015 وتركيزها على أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بشكل مباشر بولايتها وأهدافها الاستراتيجية، وبشكل أساسي هديفي التنمية المستدامة 9 و17. وأعرب عن أمله في استمرار هذا العمل في المستقبل من أجل تشجيع الابتكار واستخدام نظام الملكية الفكرية لدعم التنمية.

369. ورأى وفد البرازيل أن الويبو كان لها دور هام في المناقشة التي ضمت عددا من أصحاب المصلحة بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكانت جميعها نتيجة لمناقشات طويلة جرت بين الوفود وعكست توافق في الآراء بشأن كيفية تخطيط المجتمع الدولي لتحقيق تلك الأهداف قصوى. وقد تقدم الويبو مساهمة مناسبة في مسائل مثل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض والرخاء للجميع. وامتدادا للأهداف الإنمائية السابقة للألفية، يمكن تطبيق نفس المنطق الذي استخدمه المنظمة في الماضي. وجعلت الويبو أهدافها تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية وتعمل معها. وكذلك أبلغت الدول الأعضاء بانتظام بشأن القضية. وبالمثل، يجب دمج أهداف التنمية المستدامة في عمل الويبو. وبشكل طبيعي وضعت ولاية اللجنة أهداف التنمية المستدامة تحت مراقبة لجنة التنمية دون المساس بالمناقشة في جميع لجان الويبو الأخرى. وقدم هذا المفهوم الأساس لإنتاج الوثيقة قيد التحليل. وكان المسح مفيدا لإجراء تقييم أولي من قبل الدول الأعضاء. ولكنه لم يذهب بعيدا عن المناقشة التي جرت خلال الدورة السابقة. وأعرب الوفد عن تأييده للوفود التي طلبت أن تكون الوثيقة أكثر شمولا وتحليلية وتجلب تطورات أخيرة، مثل إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أيضا إدراج جميع أهداف التنمية المستدامة التي حددها الأعضاء. وحدد الوفد العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي تتعلق بالويبو بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. وشملت أهداف التنمية المستدامة تلك ما يلي: هدف التنمية المستدامة 2 والغاية 2.5 وهدف التنمية المستدامة 15، والغاية 15.6، ذات الصلة بتعزيز "الوصول إلى المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الحينية والمعارف تقليدية وتقاسمها بعدل وإنصاف". وفيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة 3، والغايتين 3.3 و3(ب)، أشار أيضا إلى أن الأنشطة التي تضطلع بها الويبو قد تشمل استخدام أوجه المرونة المطبقة على قضايا الصحة. وذكر أيضا هدف التنمية المستدامة 1، وهدف التنمية المستدامة 17، المتعلقين مباشرة بمسألة نقل التكنولوجيا، والغاية 17.6 التي أشارت إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الوصول إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأعرب عن أمله في أن تتحول المناقشة حول أهداف التنمية المستدامة إلى أعمال ذات مغزى. ويجب أن تُترجم إلى إجراءات فعلية من شأنها تغيير حياة من هم في أشد الحاجة. وكان وضع مؤشرات متنسقة أمرا أساسيا لضمان التنفيذ الصحيح من قبل اللجنة. وحث الوفد المنظمة على تقديم الدعم الفعال لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وأيد أيضا الاقتراح المقدم من وفد الصين بوجود بند دائم عن أهداف التنمية المستدامة.

370. وأيد وفد إندونيسيا الرأي القائل بأن هناك حاجة لشراكة قوية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وحث الوفد جميع الدول الأعضاء على النظر في أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي مراعاة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جميع لجان وهيئات الويبو. ورأى الوفد أهداف التنمية المستدامة قضية شاملة يجب النظر إليها على نحو شامل. ولفت أيضا إلى أن العمل التحليلي للأمانة ينبغي أن يشمل جميع أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن اعتقاده بأن الدول الأعضاء ينبغي أن

توجه الويبو في مناقشة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن رغبته المشاركة عن كئيب النقاش حول أهداف التنمية المستدامة والمساهمة فيه، بما في ذلك مناقشة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وأيد البيان الذي أدلى به وفد الصين عن أهداف التنمية المستدامة الأربعة الإضافية التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أيضا في المناقشة. وكذلك أعرب عن تأييده بالبيان الذي أدلى به وفد البرازيل بشأن الحاجة إلى إدراج أهداف التنمية المستدامة المذكورة في بيانه. ورأى أن المناقشة لا ينبغي أن تقتصر على ورشة العمل أو الأنشطة، ولكن ينبغي أن تركز أيضا على عمليات الضبط المعياري التي تقوم بها الويبو. وأبرز الوفد أنه تم الإشارة إلى ورشة عمل واحدة فقط في وثيقة فيما يتعلق بالمسائل التي تعالجها الغايتان 2.5 و 15.6، حسبما ذكر وفد البرازيل. ولم ترد معلومات بشأن عملية اللجنة الحكومية الدولية. وفي ضوء ما سبق، أعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الجزائر في الدورة الأخيرة للجنة. وأشار إلى الفقرة 267 من تقرير الدورة السادسة عشر للجنة (الوثيقة CDIP/16/10) بشأن إعداد وثيقة تحليلية بدرجة أكبر متوقعة من الأمانة. ولذلك اقترح أن تعرض الويبو قضية عمليات الضبط المعياري في مناقشات الأمم المتحدة حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

371. وأكد وفد شيلي تأييده للجهود التي تبذلها المنظمة، ولا سيما من قبل اللجنة، لتحليل مساهمتها في أهداف التنمية المستدامة. وبدا أن مختلف أهداف التنمية المستدامة كانت مرتبطة بعمل الويبو. وبالتالي، كانت المنظمة في وضع يمكنها من التعاون في تنفيذ تلك الأهداف. وعلى سبيل المثال، بدا أن هدف التنمية المستدامة 3 بشأن تطوير الأدوية واستخدام أوجه المرونة متعلقا بمنصة ويو ريسيرش. وبالإضافة إلى ذلك، رأى أن أهداف التنمية المستدامة 5 و 8 و 9 و 12 و 17 متعلقة بالابتكار وبناء القدرات التكنولوجية والعلمية ونشر وتعميم التكنولوجيات. وذكر أيضا أن هدف التنمية المستدامة 11 بشأن التراث الثقافي والطبيعي وهدف التنمية المستدامة 15 بشأن الموارد الوراثية، وهدف التنمية المستدامة 15 تركزت على تطوير مؤسسات فعالة ومسؤولة وشفافة على جميع المستويات. ورأى الوفد أنه ينبغي على الدول الأعضاء أيضا أن تدمج أهداف التنمية المستدامة في أنشطتها جنبا إلى جنب مع التوصيات الخمسة وأربعين من أجندة التنمية. وأشار إلى أن المسح الذي أعدته الأمانة كان أداة مفيدة. ومع ذلك، اتفق الوفد مع وفدي المكسيك والصين حول مدى الاهتمام المتوقع من تلك الوفود المذكورة بفهم معايير اختيار الأنشطة وتحديد الموارد الأخرى، مثل قواعد البيانات. واستفسر الوفد عن أسباب تسليط الضوء على هدفي التنمية المستدامة 9 و 17 في الوثيقة قيد المناقشة، باستثناء أهداف التنمية المستدامة الأخرى مثل تلك المذكورة سابقا. وأشار إلى أن متابعة أهداف التنمية المستدامة سوف يستفيد من المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة المزمع اعتمادها. وطلبت اللجنة من الأمانة تقديم ما يستجد من معلومات عن الأعمال المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ومشاركة الويبو في تحقيقها. وستكون هذه المعلومات الإضافية أمرا بالغ الأهمية في اتخاذ القرارات في المستقبل بشأن هذا الموضوع.

372. ورأى وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أن أهداف التنمية المستدامة كانت التزامات من جانب واحد محممة للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وهكذا، باعتبار الويبو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، ينبغي عليها دمج أهداف التنمية المستدامة في جميع أنشطتها والمساهمة في تنفيذها. وينبغي على المنظمة تجاوز هدفي التنمية المستدامة 9 و 17 وتحديد الأهداف والغايات والمؤشرات الأخرى ذات الصلة. وأيد اقتراح وفد الصين بوجود بند دائم عن أهداف التنمية المستدامة. كما أيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد البرازيل، ورأى أن الوثيقة يجب أن تكون تحليلية وتشمل الملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء. وينبغي على وجه الخصوص أن تشمل أهداف التنمية المستدامة والغايات غير المحددة في وثائق لجنة التنمية السابقة. وأخيرا، طلب من الأمانة توفير معلومات عن دور الويبو في المناقشات التي جرت داخل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وطلب أيضا من الأمانة تقديم معلومات بشأن مشاركة الويبو في القضايا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بين الدورتين السادسة عشر والسابعة عشر للجنة، لا سيما التي جرت داخل فريق الخبراء المذكور وفي آلية الأمم المتحدة لتيسير التكنولوجيا.

373. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد اليونان باسم المجموعة باء، وأبرز مدى الأهمية التي كان عليها تحقيق أهداف التنمية المستدامة لليابان ومدى النشاط الذي كانت عليه البلاد في تقديم المساعدة للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا في

العديد من المجالات. وأعرب الوفد عن أنه سيقدر النهج التي تتخذها الويبو من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تدخل ضمن ولايتها.

374. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. واتفق على أن المستوى التالي يجب أن يستلزم إجراء تحليل للكيفية التي ينبغي أن يتم بها مساعدة الدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، اتفق على أهمية مثل هذا التحليل، بما في ذلك تحديد دور الويبو في آلية تيسير التكنولوجيا بشأن أهداف التنمية المستدامة حيثما تم التأكيد بشكل واضح على دور الملكية الفكرية.

375. ورأى وفد كوبا أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن يُدرج ضمن عمل الويبو بشكل دائم، كجزء من تنفيذ الولاية الثالثة للجنة. وبالإضافة إلى ذلك، أيد البيانات التي أدلى بها وفدا البرازيل والصين.

376. وأفادت الأمانة (السيد بالوش) بأن الشواغل المثارة بشأن المعايير انعكست في عملية المسح. وأشارت إلى الوثيقة CDIP/16/8 بعنوان الويبو وأجندة التنمية لما بعد 2015 في الدورة السادسة عشر للجنة. وذكرت تلك الوثيقة أن هدي التنمية المستدامة 9 و17 ذوا صلة مباشرة بعمل الويبو، وشملت أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة غير المباشرة الأخرى. وكانت الصلة المباشرة وغير المباشرة هي المعايير المستخدمة في الوثيقة قيد النظر، التي أعدت بناء على طلب من اللجنة. وكانت هناك وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بأي أهداف التنمية المستدامة ساهمت فيها المنظمة أو ينبغي أن تساهم فيها. وكان من المفضل أن تكون تلك الآراء قبل إعداد الوثيقة. وأشارت الأمانة إلى الفقرة 6.1 من الملخص الذي أعده رئيس الدورة الأخيرة للجنة الذي بموجبه تم مطالبة الأمانة بإعداد وثيقة أخرى عن أهداف التنمية المستدامة. وتم خلال تلك الدورة التحاور حول أن النقاش بشأن مساهمة الويبو في أهداف التنمية المستدامة سيكون أكثر وضوحاً بعد اعتماد إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

377. وأوضحت الأمانة (السيدة هامو) أن المنظمة كانت تتابع عن كثب جميع المناقشات المتعلقة بجدول أعمال عام 2030. وكان مكتب الويبو للتنسيق في نيويورك يتابع المناقشة ويقدم المعلومات المطلوبة. وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك لا هدف التنمية المستدامة ولا غاية لها صلة بالملكية الفكرية، حضرت الأمانة بصفة مراقب مناقشة فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك جرت المناقشات بين الدول الأعضاء. وكانت الأمانة حريصة على المساهمة في هذه العملية الجارية. وأشارت أن تنفيذها كان في مرحلة مبكرة لم تكن بعض العمليات مثل إطار الإبلاغ قد استُكملت بعد. وسيتم الانتهاء من العمل في إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من حيث المبدأ بحلول سبتمبر 2016 وسيتم تطوير المنهجيات البيانات بحلول مارس 2017. وستواصل الأمانة متابعة تلك العمليات، وإتاحة المعلومات ذات الصلة، وستواصل إشراك الدول الأعضاء حسبما طلبت بعض الوفود. كما حافظت على التوصل وكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل منظمة اليونسكو والاتحاد الدولي للاتصالات، شاركت في النقاش حول التكنولوجيا والابتكار. وقدمت الويبو أيضاً المشورة لأعضاء فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وذلك بشأن المنهجيات وصياغة بيانات الابتكار والتطوير التقني. كما شاركت المنظمة بشكل وثيق في العملية التي تؤدي إلى آلية تيسير التكنولوجيا. وتم مناقشة هذه الآلية في إطار برنامج عمل أديس أبابا وأطلقت خلال اعتماد جدول أعمال عام 2030. ومع تنفيذ هذه الآلية، فإن فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة سوف يصبح هو فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل أهداف التنمية المستدامة. وكانت المنظمة تساهم أيضاً في التحضير لمنتدى أصحاب المصلحة المتعددين في العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل أهداف التنمية المستدامة الذي سيعقد في مقر الأمم المتحدة في 6 و17 يونيو، 2016. وستواصل الأمانة النقاش داخلها بشأن كيفية تلبية حاجة الدول الأعضاء بشكل أفضل فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال عام 2030.

378. وأشار الرئيس إلى تحديث الوثيقة. وفي هذا الصدد، ذكر أنه لم توجد معايير موحدة في لجنة أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بعمل الويبو، وأنه ينبغي التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن هذه المسألة عند اعتماد مؤشرات أهداف التنمية

المستدامة. ثم اقترح أنه يجب على الدول الأعضاء المعنية تقديم تقارير مكتوبة إلى الأمانة فيما يتعلق أهداف التنمية المستدامة يرونها مناسبة لعمل الويبو. وينبغي أن تشمل التقارير تفسيراً/تبريراً لوجهات نظرهم. وسوف تتقاسم الأمانة المدخلات الواردة في الدورة الثامنة عشر للجنة. وأشار أيضاً إلى ضرورة إدراج بند دائم في جدول الأعمال بشأن هذه المسألة، على النحو الذي اقترحه عدد من الوفود. وكحل مؤقت، أشار إلى أنه وفقاً للنظام الداخلي للجنة، يجوز لأي دولة من الدول الأعضاء أن تطلب من المدير العام إدراج هذا الموضوع على جدول أعمال الدورة المقبلة للجنة.

379. ولم يؤيد وفد اليونان اقتراح الرئيس عن التقارير التي ستقدم إلى الأمانة بشأن أهداف التنمية المستدامة لعرضها على الدورة المقبلة للجنة. وأكد أن الويبو لم تكن وكالة رائدة لجدول أعمال عام 2030. وبهذا المعنى، أبد رضاه التام عن التفسيرات التي قدمتها الأمانة ورأى أن أي تحديث ينبغي أن يتم بعد اعتماد إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

380. أوضح الرئيس أن الغرض من اقتراحه هو إعطاء الفرصة للوفود التي اعتبر أن أهداف التنمية المستدامة الإضافية ذات صلة بعمل المنظمة، لتقديم وجهات نظرهم خطياً مصحوبة بالتبرير المناسب. وسوف تعمم الأمانة تلك المعلومات وسيتم مناقشتها في الدورة المقبلة للجنة. ولم يكن لدى الوفود التي رأت أن أهداف التنمية المستدامة التي شملتها الوثيقة كافية شيء يتعين إبلاغه إلى الأمانة.

381. وأعرب وفد الصين عن تأييده لاقتراح الرئيس وسيقدم ملاحظاته خطياً.

382. وطلبت الأمانة (السيد بالوش) من اللجنة تحديد موعد نهائي لتقديم التقارير الخطية إلى الأمانة. وأشارت أيضاً إلى أن الفقرة 6.1 من الملخص الذي أعده رئيس الدورة السادسة عشر للجنة شريطة أن تكون الوثيقة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة المزمع أن تعدها الأمانة يمكن تقديمها إما في الدورة السابعة عشر أو الدورة الثامنة عشر للجنة. وأفادت بأنه بعد المناقشة المدونة في الفقرة 6.1، جاءت الحاجة لإجراء عملية مسح. ونظراً للاعتماد المقبل لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2016، اقترحت الأمانة تمديد الموعد النهائي لإعداد الوثيقة الجديدة لأهداف التنمية المستدامة إلى الدورة التاسعة عشر للجنة. وبدلاً من ذلك، يمكن أن يبقى الموعد النهائي للقضية مفتوحاً، مع اعتبار أن النقاش حول إسهامات الدولة الأعضاء في الدورة القادمة للجنة سوف ترشدها إلى تحديد أنشطة المتابعة التي تقوم بها الأمانة.

383. وشدد الرئيس على أن تقارير الدول الأعضاء ينبغي أن تصل إلى الأمانة في موعد أقصاه منتصف يوليو، 2016.

384. وأوضح وفد إندونيسيا أن الأمانة أرسلت طلباً خطياً لتقديم التقارير.

385. ولم ير الرئيس أن الطلب ضروري لأن الاتفاق كان على وشك أن يكون جزءاً من تقرير الدورة السابعة عشر للجنة. ورأى أيضاً أنه من المناسب ترك الموعد النهائي مفتوحاً لإعداد الوثيقة الجديدة، مع الأخذ في الاعتبار أن اللجنة سوف ستناقش في دورته الثامنة عشر إسهامات الدول الأعضاء بشأن أهداف إضافية للتنمية المستدامة.

النظر في الوثيقة CDIP/17/9 – مسح للأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا

386. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

387. وذكرت الأمانة (السيدة أولغا سباسيتش) أن وثيقة مسح الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا طلبتها الدورة السادسة عشر للجنة التنمية، أثناء النظر في تقرير تقييم مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. وقررت اللجنة إجراء مسح لأنشطة الويبو الحالية من أجل متابعة المشروع واتخاذ القرار بشأن التحسينات الممكنة في أنشطة الويبو. وتركزت الوثيقة على الأنشطة ذات الصلة في المقام الأول بالجامعات ومراكز البحث والتطوير في معظم البلدان النامية و البلدان الأقل نمواً، وكذلك في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية التي كانت هي كبرى منتجي للمعرفة والتكنولوجيا والملكية الفكرية. وأشارت الأمانة

إلى أن الانتقال من منتجي المعرفة والتكنولوجيا إلى المستخدمين مثل المجتمع والأفراد والصناعات الوطنية أو الدولية. ولذلك، كان النهج المتبع في عرض الأنشطة مختلفا. وكان يتمثل في المساهمة في خلق نظام بيئي أكثر شمولا، وهو ما كان مطلوباً للتوصل إلى ابتكار منهجي للمعرفة والملكية الفكرية عاليتي الجودة اللتين يمكن نقلهما. وكانت إحدى ركائز تهيئة مثل هذا النظام البيئي هو وضع إطار قانوني ملائم لنقل المعرفة والتكنولوجيا. وكانت الفئة الأولى من الخدمات والأنشطة المقدمة للدول الأعضاء تتمثل في الخدمات والبرامج الاستشارية التي تسمح بالأطر القانونية لنقل المعرفة والتكنولوجيا. وقد أجريت تلك الأنشطة على المستويات الوطنية والإقليمية والمؤسسية عن طريق تقديم المشورة حول كيفية إعداد سياسات ابتكار وسياسات ملكية فكرية وسياسات اقتصادية. وكان جزء من السياسات التي عاجت القضايا المتعلقة بنقل التكنولوجيا هي امتلاك الملكية الفكرية التي تم إنشاؤها في المؤسسات، ولا سيما المؤسسات البحثية والجامعات الممولة من القطاع العام. وقدمت الأمانة أيضا المساعدة والدورات التدريبية والمشاريع لوضع سياسات الملكية الفكرية المؤسسية. ولتيسير إدارة الملكية الفكرية على الصعيد المؤسسي تم تنظيم برامج مختلفة لبناء القدرات، فضلا عن المشروع الذي تناول الاحتياجات على الصعيدين المؤسسي والقطري. وكان الركن التالي في تهيئة نظام بيئي هي إنشاء هيكل تنظيمية لنقل التكنولوجيا. وكان هؤلاء الوسطاء بين أولئك الذين كانوا مبدعي المعرفة والملكية الفكرية وأولئك الذين كانوا مستخدمين، وهم مستخدمين من القطاع الصناعي أو مجموعات خاصة من المستخدمين. وهناك المزيد والمزيد من الأمثلة لنقل المعرفة في مجال العلوم الاجتماعية. ويمكن أن تكون الهياكل الوسيطة على مستوى البلد (حدائق التكنولوجيا، ومراكز الملكية الفكرية، والجمعيات)، ولكن أيضا على المستوى المؤسسي من أجل تهيئة الظروف المواتية لردم الهوة بين منتجي التكنولوجيا ومقدميها والباحثين عنها. ويمكن أن يأخذ ذلك شكل مكتب نقل التكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مشاريع وبرامج تدريب تتكرر نماذج لتهيئة البنية التحتية اللازمة. وكان هناك مشروع في الدول العربية من المقرر الانتهاء منه في تونس، وتم إتمام مهمة لتقصي الحقائق في الجزائر. وكانت مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار نوعا آخر من البنية التحتية اللازمة. وأنشأت الويبو بالفعل مراكز للتكنولوجيا ودعم الابتكار في 50 بلدا، حيث تم ربط نحو 1500 شخص من خلال 350 مركزا من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وبعد إنشاء الإطار القانوني والهيكل التنظيمي اللازم كانت القضية المقرر معالجتها هي الموارد البشرية. وفي أحد تقارير مؤشر الابتكار العالمي تم تعريف هذا باعتباره أكبر فجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ولم يقتصر عدم وجود مهنين على مجال الملكية الفكرية ولكن أيضا كان المهنيون الذين لديهم مهارات وكفاءات متعددة التخصصات يقومون بدعم عمليات الابتكار. وكانت برامج التدريب في مجال نقل التكنولوجيا عملية، استنادا إلى تدريبات مخصصة. وكانت الجهود تُبذل لتخصيصها أكثر، باستخدام تقنيات مبتكرة محليا من أجل تدريب المشاركين وفقا لمشاكلهم والسياق المحيط بهم. وبالإضافة إلى ذلك، تم التخطيط لإنشاء منتديات لمناقشة القضايا المتعلقة بنقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات. وكان لدى بعض لجان الويبو الدائمة مثل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (SCP)، بند عادي على جدول الأعمال بشأن نقل التكنولوجيا. وقامت الويبو أيضا بأنشطة في مجالات محددة، في محاولة لتيسير التعاون بين المؤسسات البحثية في البلدان المتقدمة والنامية ولتعزيز نقل المعرفة والكفاءة والملكية الفكرية. وتم إنشاء روابط مفيدة وتبادل للمعرفة من خلال منصة ويبو ريسيرش وبرامج ويبو غرين. وأشار تقرير التقييم إلى أن دعم النقل المنهجي للتكنولوجيا تجاوز مجال الملكية الفكرية وكانت الويبو تشارك بانتظام في المحافل ذات الصلة بنقل المعرفة لتتعلم وتتناقش مع الشركاء حول الاضطلاع ببعض المشاريع ودعم الأنشطة في مجالات خارج الملكية الفكرية. وتم أيضا تقديم قائمة بالأنشطة التي تم القيام بها في عامي 2014 و2015 في الوثيقة. وتركزت على فترة السنتين الماضية مع مثال فعلي على الأنشطة التي تم الانتهاء منها. وذكرت الأمانة أن كبير الاقتصاديين في الويبو بذل جهدا لفهم كيفية تأثير السياسات المتعلقة بنقل التكنولوجيا على اقتصادات البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

388. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، ورأى أن الوثيقة شاملة. وأظهرت الوثيقة المشاركة النشطة للويبو في مجموعة كبيرة من الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا التي عادت بالفائدة على البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، وكذلك البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ومن أجل البناء على العمل الجيد الذي أنجزته عملية المسح، اقترحت المجموعة أن تراجع الأمانة وتحديث صفحة ويب الويبو الحالية لنقل التكنولوجيا من خلال دمج روابط للمواد والوثائق والأنشطة الإضافية الواردة في وثيقة المسح. وعلى سبيل المثال سيتم ربطها بمنصتي ويبو غرين وويبو ريسيرش وكذلك بالأدلة الخاصة بالتسويق والتقييم والترخيص، التي تم إعدادها بتكليف من الويبو. ويمكن أن تنظر الأمانة في خيارات لجعل صفحة الويب هذه أكثر سهولة

وملاءمة للمستخدمين. ومن المهم أيضا أن تواصل الويبو تعزيز الوعي بالموارد القائمة المتاحة لصانعي السياسات والممارسين ومعاهد البحوث لضمان فهم أفضل للقضايا المتعلقة بنقل التكنولوجيا والتطبيق العملي لتلك الأدوات. ويمكن أن تنظر الأمانة أيضا في إجراء تحليل للفجوات استنادا إلى المعلومات المتوفرة على صفحة الويب المحدثه من أجل إطلاع عمل لجنة التنمية في المستقبل بشكل أفضل على نقل التكنولوجيا. وهذا من شأنه ضمان استدامة المكاسب التي تحققت من خلال عملية المسح.

389. وتحدث وفد لاتفيا، باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، ورأى أن الوثيقة مفيدة جدا وأنها عكست تعقيد نقل التكنولوجيا وأظهرت الدور الملائم والهام للويبو في هذا الصدد. وشملت خدمات نقل التكنولوجيا التي تقدمها الويبو مجموعة واسعة من الأنشطة، بدءا من توفير إطار قانوني لنقل التكنولوجيا، وإنشاء الهياكل اللازمة لنقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، والعديد من أدوات تيسير نقل التكنولوجيا. وتعاونت الويبو مع المنظمات ذات الصلة وتبادلت معها المعلومات على المستويات الوطنية والدولية والتي قدمت خدمات خارج ولاية الويبو. وأعربت المجموعة عن أملها في أن تسمح عملية المسح بالمناقشة والتوصيات الأخرى الواردة من تقرير تقييم مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة، ووضع الحلول.

390. وتحدث وفد هولندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأقر بأن نقل التكنولوجيا كان ظاهرة متعددة الأوجه لم يكن من السهل العثور لها على تعريف مشترك. ومع ذلك، أعربوا عن اعتقادهم بأن أمانة الويبو قد تمكنت من إعطاء نظرة عامة شاملة لمختلف أنشطة الويبو التي يمكن اعتبارها ذات صلة. وأكدت عملية المسح أنه كانت هناك حاجة إلى مجموعة كبيرة من التدابير والخدمات وذلك لتعزيز فعالية نقل التكنولوجيا وكان العديد من تلك التدابير والخدمات يقع ضمن ولاية الويبو. وعلى وجه الخصوص، ذكرت الوثيقة الخدمات الاستشارية للويبو نحو إطار قانوني لدعم إنشاء منظمات نقل التكنولوجيا ومراكز دعم التكنولوجيا والابتكار ودعم الوصول إلى المعلومات المتخصصة المتعلقة بالبراءات. وأدى ذلك إلى العديد من تقارير واقع البراءات وبرامج بناء القدرات المفيدة وقائمة طويلة من الأدوات والأدلة والكتيبات التي أعدتها الويبو. وأبرزت المجموعة الضوء أن برنامج ويبو ريسيرش خير مثال على جهود التعاون التي عززت نقل التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، كانت مبادرة ويبو غرين التي تم إعدادها لتعزيز نقل التكنولوجيا الخضراء المبتكرة نشطا استحق المزيد من الاهتمام. ورأى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الوثيقة مفيدة للغاية لأنها سمحت بفهم أعمق لمدى ملائمة أنشطة الويبو لتعزيز نقل التكنولوجيا. وأكدت تلك العملية الدور المهم والإيجابي للملكية الفكرية وخاصة البراءات في تعزيز نقل التكنولوجيا. وأخيرا، أيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه المقترحات التي تقدم بها وفد اليونان باسم المجموعة بآراء لتحديث صفحة ويب الويبو الحالية بشأن نقل التكنولوجيا والنظر في إجراء تحليل ثغرات لتحسين إطلاع عمل لجنة التنمية في المستقبل بشأن هذه المسألة الهامة.

391. وذكر وفد الصين أنه مع عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا، وقد أصبح نقل التكنولوجيا عاملا مهما يؤثر على نجاح أنشطة الابتكار. وكانت أيضا حلقة وصل مهمة بين تكنولوجيا المعلومات والأرباح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وكذلك حلقة وصل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وبذلك من شأن وضع قاعدة متوازنة وفعالة ودون عوائق لنقل التكنولوجيا أن يوفر إطارا قانونيا لابتكار التكنولوجيا وتشجيع نشر الابتكار. وأعرب الوفد عن تقديره للتقدم الذي أحرزته الويبو في مجال نقل التكنولوجيا على النحو الوارد في الوثيقة CDIP/17/9. وقدمت الوثيقة طائفة كبيرة من أنشطة الويبو في هذا المجال وعكست تحسن تلك الأنشطة. وشكر الوفد الأمانة أيضا على تنفيذ قرار الدورة الأخيرة بشأن أنشطة المسح في الوقت المناسب وبكفاءة. وأعرب عن اعتقاده بأنه من خلال الأخذ في الاعتبار ولاية الويبو لتوفير نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية لتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ينبغي أن يستمر في مشاريعه المتعلقة بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. ويمكن أن يتم ذلك من خلال تعديل المشاريع القائمة وفقا لاقتراحات الدول الأعضاء، أو من خلال تصميم مشاريع جديدة. وخلال هذه العملية يمكن أن تنظر الويبو في عملية ربط نقل التكنولوجيا بمجدول أعمال عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة به. ورأى الوفد أن تعزيز نقل التكنولوجيا كان وسيلة هامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بحماية البيئة والمياه والصحة العامة. وكان أيضا وسيلة هامة لإفساح المجال تماما لدور الملكية الفكرية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأشار الوفد إلى استعدادة لتعزيز التعاون مع الويبو والدول الأعضاء الأخرى في هذا المجال.

392. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وأقر بجهود الويبو في تعزيز نقل التكنولوجيا. وفي الوقت نفسه، أدركت المجموعة الدور كبير لنقل التكنولوجيا والوصول إلى المعرفة في نمو البلدان النامية. وأشارت المجموعة إلى أن تيسير نقل التكنولوجيا كان هو ولاية الويبو على النحو الوارد في المادة 1 من اتفاق إنشاء الويبو بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. وأشار الوفد أيضا إلى المجموعة ج من توصيات أجندة التنمية بشأن نقل التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوصول إلى المعرفة. وأشارت المجموعة إلى أن طلب توفير وثيقة مسح جاء نتيجة الخلاف حول نتائج أفكار الخبراء الواردة من مشروع نقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة، ووضع الحلول. وطلبت المجموعة بأن توفر وثيقة المسح مزيدا من المعلومات ونظرة سريعة على أنشطة الويبو في مجال نقل التكنولوجيا. وكانت الوثيقة متاحة حينها وتوضح جهود الويبو في مجال نقل التكنولوجيا. وقدمت الوثيقة معلومات جيدة كانت مرجعا للمجموعة الأفريقية، ورأت المجموعة أن الخطوة التالية يجب أن يتم رسم أنشطة فعلية أو خطة عمل من أجل التبع السريع لأنشطة الويبو في مجال تيسير نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وكررت المجموعة الأفريقية اقتراحها الذي قدمته في الدورة السابقة للجنة التنمية بأن تناقش اللجنة نتائج دراسات مراجعة النظراء التي تم استخدامها كجزء من المشروع والندوة التي عقدت في هذا الصدد. وكان هناك اتفاق على النتائج وهذا هو السبب في سبب إجراء النقاش حول مسح الأنشطة الإضافية. وربما من خلال العودة إلى مناقشة تلك الدراسات والوثائق في اللجنة، تتمكن الوفود من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المجالات التي يمكن للمنظمة أن تخطو فيها إلى الأمام ويضعوا خطة جديدة للأنشطة من أجل المساعدة في تيسير نقل التكنولوجيا.

393. وأكد وفد البرازيل أن نقل التكنولوجيا مسألة هامة لبلده. وسلط الضوء على أهمية مناقشة هذه المسألة في اللجنة، ولا سيما دور الملكية الفكرية في تعزيز نقل التكنولوجيا. وجاءت الوثيقة قيد النظر بعد تقرير التقييم الذي تم تقديمه في الدورة السابقة للجنة. وكانت هي أول مجموعة من المقترحات المقدمة للدول الأعضاء، وكانت نية متفق عليها لمواصلة تطوير الأنشطة في هذا الشأن. وذكر الوفد أنها لم تكن سوى أداة للمشروع الأصلي بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا الذي تم اعتماده في الدورة السادسة للجنة التنمية. وكان تنفيذ المرحلة الأخيرة من هذا القرار لا يزال معلقا وكان ذلك يهدف إلى تلقي توصيات من الدول الأعضاء فيما يتعلق بأنشطة محددة في الويبو لتعزيز نقل التكنولوجيا. وينبغي إعادة تأكيد الهدف النهائي. وفي ما يخص عملية المسح، رأى الوفد أنها قدمت معلومات عن أنشطة الويبو المتعلقة بنقل التكنولوجيا. وأثنى الوفد على تلك الجهود، ورأى أنه ينبغي تعزيزها مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي أثرت على نقل التكنولوجيا. وأشار إلى أن موضوع أوجه المرونة ذكر مرة واحدة فقط. وكان لأوجه المرونة دورا هاما من خلال تمكين الإطار القانوني لنقل التكنولوجيا. وتم بحث هذا في الوثيقة التي تحمل عنوان اقتصاد الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي التي تمت مناقشتها خلال الدورة الرابعة عشر للجنة التنمية. وكانت مثالا لمجال يمكن مناقشته في المستقبل. وأشار الوفد إلى أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تعريف نقل التكنولوجيا. وكان ذلك اعترافا واقعا بأن نقل التكنولوجيا ظاهرة متعددة الأوجه حاولت منظمات مختلفة تعريفها ولم تتمكن. وكان من المناسب المضي قدما في هذا الاتجاه. ولم تعكس أنشطة الويبو التي تم إبرازها في المسح النتائج والاقتراحات الناتجة من الدراسات التحليلية والاجتماعات التشاورية الإقليمية التي أجريت في إطار المشروع المعتمد. وكانت هذه قضية يتعين على اللجنة معالجتها. وأخيرا، شدد الوفد على أن آلية تيسير التكنولوجيا بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة كانت إحدى أهم المجالات التي يمكن للويبو أن تشارك فيها في ضوء دورها الهام في نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي. ووفقا للفقرة 70 من جدول أعمال عام 2030، سوف تحدد الآلية نطاق البلدان النامية وتحفز الشركات وتسمح بالوصول إلى التكنولوجيات بتكاليف كافية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وكانت الويبو جزءا من فريق العمل المشتركة بين الوكالات التابع للأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى مثل اليونيدو واليونسكو والأونكتاد. ولذلك، فإن وجود صلة مناسبة بين أهداف التنمية المستدامة وعمل الويبو بشأن نقل التكنولوجيا سيكون وسيلة مفيدة للمضي قدما.

394. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للموقف الذي أبداه وفد نيجيريا، باسم المجموعة الأفريقية. وأعرب الوفد عن رغبته في التأكيد على أن المشروع وفر إمكانية تطوير واسعة النطاق للعديد من الدول الأعضاء، في كل من البلدان المتقدمة والنامية. وطلب من الأمانة القيام بمسح أنشطتها المتعلقة بنقل التكنولوجيا وبعد ذلك يمكن للدول الأعضاء تقديم مقترحات

لاتخاذ مزيد من الإجراءات مع الأخذ بعين الاعتبار الثغرات التي تم تحديدها. وشكر الوفد الويوي على المعلومات المقدمة عن الترخيص الناجح للتكنولوجيا وتسويق الملكية الفكرية وتقييم الملكية الفكرية ورأى ضرورة تقديم اقتراح واقعي بشأن المضي قدما في المشروع. وكانت هناك تحديات مختلفة تعوق الابتكار المتعلق بالنمو في البلدان النامية. وكانت الخبرات ونقل التكنولوجيا التي شملت وظائف الإدارة الفعالة للملكية الفكرية وإبرام الصفقات بغرض التسويق موجودة بدرجات متفاوتة في البلدان المتقدمة والنامية والاقتصادات الناشئة. وبالإضافة إلى نقص مهارات الموارد البشرية ظل عدم الحصول على الأموال، وعلى سبيل المثال، تطوير تكنولوجيا ما إلى مرحلة ناضجة بما فيه الكفاية بحيث يمكن لأي شريك صناعي استخدامها في بدء منشآت ناشئة أو شركات منبثقة، يشكل تحديا. وكانت شركات التمويل بين القطاعين العام والخاص من أجل تسويق الابتكارات من جميع قطاعات التكنولوجيا أمرا هاما، ويمكن أن توفر الزخم اللازم نحو انتقال أكثر سلاسة من تصور الملكية الفكرية إلى الكشف عنها، وإلى الحماية المرتبطة بها حسب الاقتضاء، وإلى تطبيق التكنولوجيا من حيث المنتجات والعمليات والخدمات مع إمكانية إحداث أثر اقتصادي واجتماعي. وبعبارة أخرى، الملكية الفكرية لأغراض التنمية. ولكي تعالج الدول الأعضاء هذه المشكلة، يمكن للويوي وضع برنامج يهدف إلى تطوير مجموعات مهارات الأفراد داخل مكاتب نقل التكنولوجيا وداخل المؤسسات، في إطار المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومساعدة المبدعين الطامحين للقيام بالمهام الرئيسية التالية: (1) وضع استراتيجية متوازنة لحماية الملكية الفكرية وملازمة لها ذات صلة بأنواع مختلفة من التكنولوجيا ونظم المعرفة. (2) تيسير وزيادة العلاقات مع المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة، ولا سيما منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومنظمة الصحة العالمية من أجل تقديم فهم أفضل للتسويق في الأسواق العالمية وتيسير المطابقة ولا سيما بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والمبتكرين من جانب والممولين المحتملين أو الشركاء المعنيين في الصناعة من جانب آخر. (3) إدارة الملكية الفكرية بشكل فعال والرصد مع التركيز على تمكين البلدان النامية من أجل ضمان عدم وجود طرف ثالث يسيئ لحقوق الملكية الفكرية الممنوحة. (4) التركيز على تسويق الملكية الفكرية والتواصل مع الشركاء في الصناعة. (5) إبرام صفقات لأغراض التسويق بما في ذلك استراتيجيات التفاوض، ولتجنب المخاطر وكذلك عن كيفية إعداد منشأة ناشئة ثم في النهاية الانفصال بها. (6) استخدام أدوات الملكية الفكرية بما في ذلك أوجه المرونة في الوصول إلى التكنولوجيات المتعلقة بالاحتياجات التكنولوجية للبلد. وتمشيا مع القائمة الطويلة، سأل الوفد الأمانة في ضوء أهمية نقل التكنولوجيا وضمان وجود تطبيقات للملكية الفكرية، إذا ما كان يمكنها تأكيد قدرة الويوي في هذا المجال، من حيث الموارد البشرية والمالية على حد سواء.

395. وتحدث وفد جزر الهاما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأيد عمل الأمانة. ونظرا لأن أغلب الدول الأعضاء في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي يقعون ضمن فئة البلدان النامية و البلدان الأقل نموا، كانت مسألة نقل التكنولوجيا مهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وشجع الوفد الويوي على مواصلة دراسة السياسات والمبادرات المتعلقة بالملكية الفكرية اللازمة لتشجيع نقل ونشر التكنولوجيا. ومن المثير للاهتمام أن يتضح من الوثيقة أن نقص الموارد البشرية ذات المهارات المهنية اللازمة المتعددة التخصصات القادرة على دعم الابتكار ونظم نقل المعرفة تم تعريفه باعتباره فجوة كبرى بين المتقدمة والبلدان النامية بما يتناسب مع مخرجات الابتكار ونتائجها. وأعربت المجموعة عن سرورها بأن الويوي كانت تقوم بتطوير الخبرة العملية على أساس برامج بناء القدرات لفائدة العلماء والباحثين ومديري التكنولوجيا والطلاب وغيرهم من المشاركين في عمليات الابتكار أو الذين كانوا جزءا من منظمة تقدم الدعم لهذه العمليات، وذلك استجابة للاحتياجات. وحثت المجموعة الدول الأعضاء من البلدان النامية على مواصلة تقاسم قدراتهم المؤسسية البحثية والعلمية من أجل تعزيز التعاون مع مؤسسات التنمية في البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأقل نموا. ورأت أن جهود الويوي مثالا يحتذى به. وواصلت دعوتها للمنظمة بضمان حصول جميع أعضاء الويوي على الاستفادة والأدوات اللازمة لكي يقدروا حقوقهم ضمن هذا الإطار ويمارسونها بشكل كامل.

396. وأعرب وفد كندا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد اليونان باسم المجموعة بآء، وشدد على أهمية عملية المسح. وكان وفد كندا مهتما بشكل خاص بمعرفة النهج المبتكرة الناشئة لنقل التكنولوجيا، التي بُنيت على أطر الملكية الفكرية القائمة أو كانت مكملة لها. على سبيل المثال، أشار إلى أن عمل المبادرات الأخيرة مثل ويوي وويوي ريسيرش في يسير إقامة الروابط بين المبتكرين وكذلك في إنشاء أسواق تسعى لربط المبتكرين بالأفراد أو الشركات التي تسعى إلى التسويق. وأعرب

الوفد عن اعتقاده بأنه من المفيد جدا إجراء تحليل ثغرات استنادا إلى المعلومات المتوفرة على موقع ويب محدث الأمر الذي سيكون خطوة مثمرة في تحديد الاحتياجات في مجال نقل التكنولوجيا. ورحب بعملية المسح وأعرب عن تطلعه إلى مزيد من العمل المستقبلي في هذا المجال.

397. وأنتى وفد الهند على الوثيقة. ومع ذلك، كانت هناك قضية مفاهيمية مهمة يتعين معالجتها، وكانت هي عدم وجود تعريف متفق عليه لما يشكل نقلا للتكنولوجيا. وطلب الوفد مزيد من الإيضاح بشأن مفهوم الأمانة لنقل التكنولوجيا. وكانت صفحة الويب تذكر نفا ما يلي: "إطار قانوني يسمح لأصحاب التكنولوجيا بالكشف عن اختراعاتهم للجمهور وكذلك ترخيص البراءات و بالتالي يمكن لمجموعة أكبر من الباحثين والمهندسين الوصول إليها". ومع ذلك، من خلال قراءة وختام الدراسات التحليلية، يمكن الاستدلال على أن الملكية الفكرية لعبت في أحسن الأحوال دورا متواضعا جدا في تعزيز نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وكانت هناك حاجة إلى بعض الوضوح المفاهيمي حول كيفية توصيل الأمانة إلى الاستنتاج المذكور على الموقع. ثانيا، في عملية المسح، تم الإشارة إلى نقل التكنولوجيا على النحو التالي: "هدف أساسي لفهم طبيعة الخدمات الحالية للويبو المتعلقة بنقل التكنولوجيا المقدمة إلى الجامعات والمؤسسات البحثية في البلدان النامية بالإضافة إلى الخدمات الأخرى التي يقدمونها الموضحة في عملية المسح". وبذلك طلب الوفد توضيحا بشأن هذا البيان.

398. ورأى وفد كوبا أن الأدلة وكتيبات التدريب بشأن نقل التكنولوجيا ذات فائدة كبيرة في بناء القدرات والمهارات في مختلف البلدان. وطلب الوفد ترجمة الأدلة إلى اللغة الإسبانية، لا سيما تلك التي عن الملكية الفكرية لتيسير بناء القدرات في قدراتهم الوطنية.

399. ودعا الرئيس الأمانة للرد على هذه التعليقات.

400. وردت الأمانة (السيدة نابوليتانو) على السؤال الذي طرحه وفد جنوب أفريقيا عن الموارد البشرية والمالية. ودائما ما كان ذلك قيذا وكان الأمر يرجع إلى الأمانة في العمل مع الدول الأعضاء لتحديد الأولويات وتخصيص الموارد البشرية والمالية المناسبة، وفي كثير جدا من الأحوال كانت هناك حاجة إلى الموارد البشرية أكثر من الموارد المالية. وكانت مهمة الأمانة هي ترتيب الأولويات بشكل صحيح ومن أجل هذا ستحتاج إلى مدخلات من الدول الأعضاء حتى يتسنى لها تنفيذ المشاريع والأنشطة الفعالة. ودائما ما كان ذلك قضية ولا تقتصر فقط على هذا المجال. ويمكن التعاون المثمر جدا مع الدول الأعضاء الأمانة من العمل بكفاءة.

401. وأضافت الأمانة (السيدة سباسيتش) أنه بالنسبة لهذه الوثيقة تحديدا استخدمت، كنقطة انطلاق، تعريف نقل التكنولوجيا المعتمد في تقرير تقييم مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة، ووضع الحلول. وكان مبدأ توجيهيا للوثيقة. وتناولت الأمانة السؤال الذي طرحه وفد كوبا، وذكرت أن ترجمة الوثائق إلى اللغة الإسبانية كانت بالكامل تحت تصرف الدول الأعضاء. وكانت هناك أدلة عن الترخيص الناجح للتكنولوجيا تم تحديثها في العام الماضي وترجمت إلى اللغة الإسبانية. وأضافت النظر في قانون المنافسة في كتيب الترخيص لأن فهم طبيعة تأثير قانون المنافسة خلال مفاوضات الترخيص كان يعتبر أحد المشاكل الرئيسية التي تواجه المفاوضين من البلدان النامية. وكانت الأمانة مستعدة لترخيص اللوازم مما كان يعني أن الأدلة عادة ما كانت مصحوبة بعروض تقديمية تحتوي على لوازم التدريب لكي تستخدمها الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة بشكل مستقل. وكانت الأمانة متاحة دائما لتوفير الدعم، ولكن كانت هناك لوازم تدريب يمكن أن يتم إعدادها بشكل منفصل أو من قبل الجامعات، ويمكن للأمانة أن تساعد بترجمتها. وفيما يتعلق بالقضية التي أثارها وفد الهند عن الخدمات الفعلية التي تم تقديمها إلى جامعات ومؤسسات بحثية فردية، كانت الأمانة تقوم أيضا بمشاريع فردية عندما كانت الجامعات تتصدى لهم بمشاكل فعلية مثل تطوير مكتب نقل التكنولوجيا أو الموارد البشرية. وعادة ما كان طلب المساعدة يمر من خلال الدراسة الاستقصاء الذي كانت الأمانة تبحثه بشكل مشترك لتحديد ما هو موجود وما هو غير موجود. وبناء على نتائج الدراسة الاستقصائية، تم اقتراح خطة عمل للجامعات أو المؤسسات البحثية توضح أين يمكن للأمانة أن تساعد في

تطوير بعض العناصر التي كانت مطلوبة لنقل التكنولوجيا. وكانت الأمانة تعمل أيضا بشكل فردي عندما يتم الاتصال بها. وفي ما يخص موقع الويب، كانت الأمانة تعمل على جعله أكثر ملاءمة للمستخدمين عن طريق توفير المزيد من المعلومات. وكذلك عبرت عن شكرها لوفد جنوب أفريقيا على مداخلته. وأشارت إلى أنه في الماضي، أجاب أحد الخبراء في مجال نقل التكنولوجيا على عدة أسئلة طرحها الدول الأعضاء. ومع ذلك كانت الأمانة مستعدة لمناقشة تلك القضايا ولتطوير وتحسين البرنامج من أجل تلبية احتياجات المؤسسات البحثية.

402. ورأى وفد شيلي أن الوثيقة هامة للغاية حيث أنها أعطت رؤية أفضل لأهمية الملكية الفكرية والوصول إلى التكنولوجيات الجديدة من قبل البلدان النامية بهدف التعرف على الدراسات الجديدة عن الصناديق العامة والأصول غير العينية وخدمات التكنولوجيا الجديدة. وتمت مناقشة ذلك في الهيئات الحكومية المختلفة في شيلي. وأعرب الوفد عن تقديره لعمل الويبو الجيد في نقل التكنولوجيا. ورحب الوفد بالعمل على إنشاء برنامج مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وكان الهدف هو تقديم أدوات أفضل للملكية الفكرية وزيادة الوصول إلى قواعد البيانات. وكان من المهم مواصلة هذه الجهود لخلق منصة وجعل المعلومات ذات الصلة متاحة أكثر للمبتكرين. وحظيت الأعمال المنجزة في تشيلي بترحيب كبير، خصوصا بشأن البراءات كما كانت المزيد لأن المزيد من الناس كانوا يرغبون في الحصول عليها كل عام. وأخيرا، أشار الوفد إلى أنه بالتعاون مع الويبو تم عقد ندوة حول نقل التكنولوجيا في فرنسا في شهر يناير. وقد تم تبادل الخبرات في مجال نقل التكنولوجيا بين الجامعات والشركات والمؤسسات. وثمة فكرة جيدة للمستقبل تتمثل في أن يكون لديك مزيد من المعلومات عن التجارب المختلفة في صياغة دعم الملكية الفكرية للبلدان بمساعدة من الويبو. وفيما يتعلق بقواعد البيانات، كانت تلك هي أسس نقل التكنولوجيا على النحو المذكور في أجندة التنمية.

403. ولخص الرئيس المناقشة. وفيما يتعلق بالمسح، اقترحت اللجنة عددا من المقترحات التي تضمنت تحسين موقع الويب. وأحاطت الأمانة علما بتلك الاقتراحات. ومع ذلك، كان هناك قلق حول كيفية مواصلة النقاش حول هذا الموضوع. وأعرب الرئيس عن تقديره للبيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا. ورأى أنه كان موضوعا محددا جدا ولم تكن اللجنة مستعدة للدخول في هذه النقطة. وأشار إلى أن الدول الأعضاء التي أخذت الكلمة يجب أن ترسل إلى الأمانة وجهات نظرهم حول كيفية التي يرونها ضرورية لمواصلة المناقشة، ويكون رأيهم خطيا ويتم تقديمه في منتصف شهر يوليو. وبالمثل، فيما يتعلق بالقضية التي تم تناولها في اليوم السابق بشأن آلية تحديث قاعدة بيانات أوجه المرونة. سوف تكون الأمانة مجموعة من المقترحات المقدمة وتوزعها من أجل مناقشتها في الدورة القادمة للجنة.

404. وأيد وفد المملكة المتحدة وجهة نظر الرئيس وأعرب عن تقديره لقيمة عملية المسح. ومع ذلك، فإن التعليقات المزمع الإدلاء بها فيما يتعلق بالعمل في المستقبل كانت هي البند التالي في جدول الأعمال. واستفسر الوفد ما إذا الرئيس ينوي فتح هذا النقاش أو يسمح للدول الأعضاء بتقديم مقترحاتهم كخطوات مقبلة. وإذا كانت الإجابة هي مطالبة الأعضاء بتقديم المقترحات خطيا فإن وفد المملكة المتحدة سوف يرغب في الإدلاء ببعض التعليقات. وإذا كان سيتم فتح هذا البند بعد ذلك، سيتم إذن الإدلاء بالتعليقات في وقت لاحق. وأشار الوفد إلى أن اللجنة عليها أن تحيط علما بالوثيقة وتأخذ بعين الاعتبار جميع الملاحظات والاقتراحات التي تم تقديمها.

405. وأحاط الرئيس علما بالوثيقة، واختتم المناقشة ثم انتقل إلى البند التالي من جدول الأعمال، حيث ستكون الوفود قادرة على تقديم تعليقات وإذا كانت هناك صلة بين البندين، فإن الدول الأعضاء ستأخذ قرارا بشأن كلا البندين.

النظر في الوثيقة CDIP/15/5 - تقرير عن منتدى خبراء الويبو بشأن نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي

406. قدمت الأمانة (السيد غندور) الوثيقة CDIP/15/5. تضمن أحد مخرجات مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة، ووضع الحلول المعتمد في عام 2010، تنظيم منتدى خبراء بشأن نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي. وعقدت الندوة في جنيف في الفترة من 16 إلى 18 فبراير 2015. وقدمت الوثيقة CDIP/15/5 تلخيصا للمناقشة التي جرت في المنتدى، وعرضت أفكار الخبراء. وقد نوقشت هذه الوثيقة خلال الجلستين السابقتين للجنة.

وفي CDIP/15 طلبت الدول النامية مناقشة الأنشطة ذات الصلة في إطار هذا المشروع في حين طلبت الدول المتقدمة أن تظل المناقشة تدور حول أفكار الخبراء. وفي CDIP/16 تقرر مواصلة النقاش حول هذه المسألة. وطلب من الأمانة تقديم وثيقة في CDIP/17 من شأنها توفير مسح لأنشطة نقل التكنولوجيا في الويبو.

407. وأشار الرئيس إلى بيان أدلى به من قبل وفد المملكة المتحدة بشأن الربط بين مسح الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا (الوثيقة CDIP/17/9)، والوثيقة قيد النظر.

408. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، واتفق مع وفد المملكة المتحدة في الرأي بأن هذا البند كان يتعلق بوثيقة المسح التي تم النظر فيها للتو. ولم يكن موقف المجموعة الأفريقية مختلفا عما ورد فيه في الدورة الأخيرة للجنة التنمية حيث رأى تفاوتاً في أفكار الخبراء مقابل التوصيات الواردة في دراسات مراجعة النظراء والمناقشات التي جرت خلال الندوة. ورأت المجموعة الأفريقية أن لجنة التنمية يجب أن تُمنح الفرصة لمناقشة تلك الدراسات واتجاه المناقشات في الندوة، بحيث يمكنها أن تحدد لنفسها جوانب التوافق التي يتعين تناولها بشأن موضوع نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية.

409. وطلب الرئيس من وفد نيجيريا شرح ما كان يعنيه بقول "فرصة للمناقشة وإيجاد توافق"، سواء كان يقصد الدورة أو عقد منتدى خاص لتلك المناقشات.

410. وذكر وفد نيجيريا بأنه سيتبع توجيهات الرئيس ويبدء المناقشة. وكانت هناك قائمة من ثمانية نتائج لأفكار الخبراء وردت من أعضاء الندوة. ولم توافق المجموعة الأفريقية وكذلك بعض الدول النامية الأخرى على نتائج أفكار الخبراء. ورأت المجموعة أن بعض المقترحات أو الأفكار بالغة الأهمية الأخرى التي تم الإعراب عنها في الندوة وفي الدراسات ينبغي أن تشكل أجزاء من أفكار الخبراء. وطلبت المجموعة أن تناقش لجنة التنمية هذه الدراسات في اللجنة، وتحدد جوانب التوافق التي يمكنها المضي قدماً من خلالها. ولذلك، إذا كان الرئيس مستعداً، يمكن للجنة مناقشة المسألة في دورتها المقبلة، أو في الوقت الفاصل بين الدورتين طبقاً لتوجيهات الرئيس. وبدلاً من ذلك، يمكن أن يعقد نواب الرئيس مشاورات لتحديد عدد من الجوانب التي يمكن مناقشتها في اللجنة.

411. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، وذكر أن المجموعة شاركت بفاعلية وبشكل بناء في مناقشات ووثائق لجنة التنمية المتعلقة بنقل التكنولوجيا خلال الدورة الماضية. وعلى النحو الذي جاء في ملخص الرئيس من CDIP/16، يمكن للدول الأعضاء أن تقدم مقترحات بعد النظر في وثيقة المسح ليطم مناقشتها في الدورة الثامنة عشر للجنة التنمية. وأبدت المجموعة استعدادها للمشاركة البناءة في الدورات المقبلة وبدلاً من ذلك طريقاً لمضي اللجنة إلى الأمام.

412. وذكر وفد المملكة المتحدة أن مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة ووضع الحلول كان مشروعاً منشراً على مدى سنوات عديدة وكان متعدد المستويات ويتكون من عدة عناصر. وكانت هناك ورش عمل وندوات، ودراسات مراجعة للنظراء وبعد ذلك كانت هناك الخطوة النهائية للمشروع، وهي منتدى الخبراء رفيع المستوى بشأن نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي. وأراد الوفد الإدلاء بتعليق والرد على سؤال من زميل من الهند والإقرار بأن هناك مشكلة حول نقل التكنولوجيا وتعريفه. وفيما يخص هذا المشروع كان هناك تعريف متفق عليه بين الدول الأعضاء ولكن كان من الواضح جداً أنه نظراً لأن المسألة كانت حساسة جداً، كان هذا التعريف المتفق عليه مقتصرًا على ذلك المشروع تحديداً، ولا يمكن استخدامه في أي أنشطة أخرى. وأيضاً لأنها كانت مشكلة معترف بها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن النظام كله الذي كان يتعامل مع نقل التكنولوجيا ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها لم يكن قادراً على حلها. وأظهر هذا مدى التعقيد الذي كانت عليه هذه القضية. وحضر وفد المملكة المتحدة المنتدى رفيع المستوى. ورأى أن الجودة كانت ممتازة. وكان هناك متحدون بارزون حضروه وتم إدراج جميع الأعمال السابقة التي تمت بالمشروع إدراجاً جيداً في هذا المنتدى، بما في ذلك العروض التقديمية لدراسات مراجعة النظراء التي أشار إليها الزميل من المجموعة الأفريقية. ورأى أن منتدى الخبراء رفيع المستوى بمثابة النقطة المضيئة المسلطة على المشروع وذلك يعني أن اللجنة كان عليها التركيز على تلك الأفكار التي طرحت في هذا المنتدى وعرف كيف كان يمكن استيعابها في إطار هيكل الويبو الحالية، مع الأخذ بعين الاعتبار ما كان واقعياً

ومعرفة إمكانيات أمانة الويبو في الماضي قدما ببعضها. ورأى الوفد أن ذلك كان حيث كان يمكن اهتمامهم بالخطوات المقبلة. وقرأ الفقرة 28 من ورقة المفاهيم التي وافقت عليها لجنة التنمية "عقب صدور أي توصية من منتدى الخبراء الدولي رفيع المستوى على النحو الوارد في ورقة المشروع التي اعتمدها لجنة التنمية، سيتم دمج أي نتائج ناجمة عن الأنشطة المذكورة أعلاه في عمل المنظمة بعد النظر فيها واعتمادها من لجنة التنمية". وكان واضحا أن اللجنة أجرت مناقشات مكثفة حول الندوات والدراسات. وقد تم أخذ جميع الأعمال في الاعتبار عندما كان هؤلاء الخبراء رفيعو المستوى موجودين في المنتدى وناقشوا ما يمكن القيام به كخطوات مقبلة في هذا المجال. ورأى الوفد أنه كان الولاية والوسيلة المنطقية للمضي في النظر في هذا المجال. ويمكن النظر في الماضي قدما ببعض القضايا التي سبق ذكرها.

413. وأيد وفد البرازيل البيانات التي أدلى بها وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، بشأن تباين أفكار الخبراء والتوصية المتعلقة بمراجعة النظراء. واتضح جليا من خلال غياب أي إشارة إلى استخدام أوجه مرونة تريبس بين الأفكار التي خرجت من المنتدى أنه ينبغي توسيع نطاق المناقشة ليشمل مسألة أن عددا كبيرا من الأعضاء رأوا أنه من الضروري تعزيز نقل التكنولوجيا. وأثيرت هذه المسألة خلال الاجتماع التشاوري لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وكانت موضوعا لدورة كاملة في واحدة من دراسات اللجنة. وكانت أوجه مرونة تريبس أدوات هامة لتعزيز نقل التكنولوجيا ورأى الوفد أنه ينبغي إدراجها في أي مقترحات أو توصيات. ويمكن تعزيز نقل التكنولوجيا على المستوى الدولي من خلال قنوات جديدة مثل الابتكار المفتوح أو شبكات الابتكار العالمية. ويمكن للدول الأعضاء العمل بالتوازي مع المزيد من الطرق التقليدية لنقل التكنولوجيا مع مراعاة أحدث حدود معترف بها من أجل التنفيذ الفعال. وبدا أن هناك خلطا في المفاهيم حيث تم مساواة هدف تعزيز نقل التكنولوجيا بتشجيع الابتكار خلال المنتدى على الرغم من أن المفاهيم كانت متشابهة وفي بعض الأحيان مكتملة لبعضها. وكان من الضروري التركيز على الانتهاء من مسارات العمل الممكنة كنتيجة لهذا المشروع. وأخيرا، رأى وفد البرازيل أنه ينبغي القيام بالعمل بهدف بحث سبل تيسير التعاون الدولي بين المعاهد البحثية العامة من الحكومات والأوساط الأكاديمية. وكانت هذه قضية عاجتها الحكومة البرازيلية داخليا بهدف تشجيع الشراكات بين المعاهد البحثية والأوساط الأكاديمية.

414. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد اليونان باسم المجموعة باء ووفد المملكة المتحدة. وعلى نحو ما ذكر خلال الدورات السابقة أعرب الوفد عن تقديره للعمل الذي قامت به الأمانة في الجمع بين مجموعة متنوعة تتألف من الخبراء المرموقين في مجال نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي من البلدان النامية والبلدان المتقدمة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، خلال هذا المنتدى رفيع المستوى. ورأى أن أفكار منتدى الخبراء بناء وعملية، وتأتي من الناس الذين شاركوا في التدريب العملي اليومي على نقل التكنولوجيا. ورأى أن هذه الأفكار تستحق دراسة متأنية من اللجنة. وفيما يتعلق بالدراسات التي تم ذكرها، أخذ الخبراء خلال المنتدى التوصيات الواردة من الدراسات التحليلية والاجتماعات الإقليمية بعين الاعتبار. واستندت الأفكار إلى كافة مواد المشروع، بما في ذلك الدراسات التحليلية ونتائج المؤتمرات الإقليمية وكذلك الخبرات العملية والمعرفة التي لدى أعضاء اللجنة. وأيضا ناقشت اللجنة خلال الدورة الماضية تقرير التقييم للمشروع. واتفق مع رأي المقيمين بأن اللجنة احتاجت إلى إيجاد وسيلة لترجمة نتائج المشروع إلى نتائج ملموسة ومستدامة. وكان مسح أنشطة الويبو الحالية المتعلقة بنقل التكنولوجيا هو الخطوة الأولى في هذا الاتجاه. وطلب الوفد أيضا من الأمانة إطلاع اللجنة بكل جديد عن وضع المنتدى على شبكة الإنترنت. ومن شأن تقاسم أفضل الممارسات وقصص النجاح من خلال المنتدى على شبكة الإنترنت أن يكون الخطوة التالية المناسبة من أجل المضي قدما في هذا المشروع. وأشار إلى أنه لن يؤيد إعادة فتح مناقشة هذه الدراسات. وكانت اللجنة قد ناقشت هذه الدراسات بشكل مستفيض. وكان المؤلفون حاضرين ومستعدين لتلقي الأسئلة ولم تكن هناك حاجة للعودة إلى الوراء. وكانت هناك حاجة للتطلع إلى خطوات أخرى في هذا الاتجاه، ورأى الوفد أن الخطوة التالية المناسبة هي مناقشة أفكار فريق الخبراء، وربما توصيات المقيّم، وتزويد المنتدى على شبكة الإنترنت بالمعلومات المفيدة وبناء العمل المستقبلي على مشاريع واقعية من الدول الأعضاء التي تم الاتفاق عليها خلال الدورة الماضية.

415. ورأى الرئيس أن المسألة لها منظورين. وكان ذلك أيضا مسألة تم التطرق إليها عند مناقشة البند السابق. وكان لدى جميع الدول الأعضاء مصالح مشروعة، وقد تم التعبير عن البعض منها بشأن الكيفية التي ينبغي بها مواصلة العمل بشأن مسألة نقل التكنولوجيا داخل المنظمة. وتطلب هذا حوار جيدا بين الأطراف. وكان هناك الكثير من المعلومات الأساسية والكثير من المقترحات والكثير من وجهات النظر المتباينة. وكانت أفكار الخبراء هي بالضبط وجهات نظر خبراء. وكانت الدول الأعضاء في منظمات دولية مثل الويبو مسؤولة عن اتخاذ القرارات وإعطاء تعليمات دقيقة إلى الأمانة فيما يتعلق بالخيارات التي اختاروها والمسارات التي كانوا يرغبون في اتباعها. واحتاجت مناقشة من هذا النوع فيما بين الدول الأعضاء درجة معينة من الإعداد والتنظيم. وأشار الرئيس إلى أن الوثائق الموجودة تم تحديدها بالفعل، وبالتالي ينبغي أن تركز اللجنة على الاتفاق حول إجراءات النظر في المقترحات والوثائق المقدمة وأي اقتراح جديد تقترحه الدول الأعضاء. وكان الرئيس مستعدا لإجراء مشاورات مع جميع الأطراف المعنية من أجل تنظيم هذا النقاش للتوصل إلى نتائج ملموسة. ولم يكن ذلك شيئا يمكن تحقيقه داخل اللجنة أو بين ممثلي الدول الأعضاء. ولا يمكن للجنة أن تدخل في مناقشة أكاديمية. ولم يكن هناك سبب للدخول في مناقشة قد أجراها الخبراء بالفعل في أماكن أخرى. وكانت هناك حاجة إلى مناقشة من المرحب أن تؤدي إلى قرار ملموس، على أساس جميع المعلومات التي قدمتها الأمانة والخبراء في الاجتماعات السابقة. وكانت هناك حاجة إلى تحديدها الأنشطة والإجراءات. وكان هذا هو الهدف من الاجتماعات والمناقشات بين الدول الأعضاء. ومع ذلك، بالنظر إلى ما قالته الدول الأعضاء، لم يكن هناك وقت متاح خلال هذا الأسبوع، وبالتالي، لم يكن من الممكن إجراء المناقشة في الجلسة العامة. وفي البند السابق اقترحت جنوب أفريقيا إمكانية واضحة لاتخاذ إجراء في المستقبل. وكانت تلك هي نوع المقترحات المحددة اللازمة لإجراء مناقشات وهذا هو السبب في اقتناع الرئيس بأن القضية المتعلقة بالعمل في المستقبل على نقل التكنولوجيا تتطلب من الدول الأعضاء تبادل ما كان من توقعاتهم وآرائهم. وكان يجب أن تكون تلك التوقعات والآراء خطية ومشفوعة بتفسيراتهم بحيث يمكن للجنة البدء في التفكير في تلك القضايا دون أي سوء فهم. ولم تكن اللجنة بحاجة لمزيد من الدراسات أو منتديات الخبراء أو الندوات ولكن لتنظيم مناقشة على أساس المعلومات التي كانت متاحة واتخاذ التدابير الفعلية المطلوبة. وسأل الرئيس عما إذا كان أي من الدول الأعضاء لديه مقترحات محددة بشأن كيفية المضي قدما في العمل على نقل التكنولوجيا مع وجود وجهة نظر حول القضايا الرئيسية التي ينبغي مناقشتها والتي تحتاج إلى فهم مشترك. وشجع الدول الأعضاء على تقديم مقترحات مكتوبة بحيث يمكن للأمانة تجميع مجموعة من تلك التقارير وإعداد مناقشة تستهدف اتخاذ القرارات في نهاية اليوم. وإذا تمكنت اللجنة من جمع كل المقترحات التي قد أشار إليها الرئيس بحلول منتصف يوليو، فإنها يمكن أن تشارك بدعم من الأمانة في المشاورات خلال الدورة المقبلة. ورأى الرئيس أنها ستكون مناقشة جيدة التنظيم تستند إلى أفكار ومقترحات محددة مقدمة من الدول الأعضاء.

416. وشكر وفد اليونان الرئيس على استنتاجاته بشأن هذا البند، وطلبت توضيحا فيما يتعلق بالطريقة المقترحة. وكان لدى الوفد بعض الملاحظات على منتدى الويبو للخبراء بشأن نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي ولكنه رأى أنها مناقشة قد جرت بالفعل. وفيما يتعلق بدعوة الرئيس إلى تقديم تعليقات مكتوبة حول توقعات وآراء منتدى الخبراء، لم يعرف كيف يمكن ربطها بالبند السابق بشأن نقل التكنولوجيا. ومنذ انعقاد المنتدى، كان لدى اللجنة بعض الأفكار وقد وافقت قبل المنتدى أن تلك ستكون هي الأفكار الوحيدة. ورأى أن هذه كانت عملية عصف ذهني مفيدة جدا ولكنه لم يعرف كيف يمكن للدول الأعضاء البناء على أفكار هذا المنتدى فيما يتعلق بتقديم المقترحات إلى الأمانة.

417. وذكر الرئيس أن منتديات الخبراء تألفت من نقاشات للأفكار ولكن الاستنتاجات التي توصل إليها الخبراء لم تكن ملزمة. وإذا طلبت المنظمة من مجموعة من الخبراء تقديم آرائهم كان ذلك من أجل تحليلها ومن ثم اتخاذ قرار بشأن مدى إمكانية وضع تلك الآراء موضع التنفيذ أم لا. ولم يكن بالضرورة أن تأخذ تلك الآراء أو الاقتراحات المقدمة من الخبراء في الحسبان الاعتبار السياسية التي كان على كل دولة أن تضعها في الاعتبار عندما تتخذ القرارات. ولم يكن شيئا جديدا. ونصت الفقرة 5.2 من ملخص الرئيس للدورة الماضية على أن "يمكن للدول الأعضاء تقديم مقترحات بعد النظر في وثيقة أنشطة المسح". ولم يكن هذا موضوعا جديدا، فهو مستمد من طبيعة المواضيع. وكان على اللجنة تحويل أو ترجمة نتائج العمل الفكري الذي قام به الخبراء في المنتدى إلى القرارات تتخذها الدول الأعضاء وتطلب هذا إجراء مناقشات. وكان من المهم

التأكيد على أنه ينبغي على الدول الأعضاء توضيح وشرح أفكارهم حول الإجراءات المستقبلية وتحديد المسار الذي ينبغي اتباعه. ولذلك، فإن دول التي كان لديها أفكار محددة حول مسارات العمل ينبغي أن تقدم أفكارهم خطيا بحلول منتصف يوليو، بحيث يمكن للجنة مناقشتها واتخاذ القرار. وأعرب الرئيس عن أمله في أن يكون هذا التفسير أوضح السؤال المطروح.

418. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده لهذه الفكرة. ثم سأل الوفد عما إذا كان من الممكن فصل المقترحات الملموسة مثل المقترح الذي قدمه وفد جنوب أفريقيا، عن الأفكار المتعلقة بكيفية المضي قدما أو القضايا المفاهيمية التي ترغب الدول الأعضاء في مناقشتها. ورأى الوفد أن ذلك من شأنه أن يجعل الدول الأعضاء لا تغفل المشاريع العملية والفعلية في عملية مناقشة الوثيقة.

419. وطلب الرئيس من جميع الدول الأعضاء اتباع التوصية التي قدمها وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وكان هناك بالفعل مستويان من المناقشة هما مقترحات مفصلة واعتبارات العامة بشأن السياسات. ورأى الرئيس أن المقترحات المزمع إرسالها إلى الأمانة يجب أن تتبع هذا الهيكل.

420. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وسيكون من المهمين بالنظر في بعض المقترحات الفعلية والعملية كذلك التي أدلى بها وفد جنوب أفريقيا. وبالنسبة للنقطة الثانية التمس الوفد بعض التوضيحات. وعلى عكس المناسبات الأخرى في الويبو، في هذه الحالة كان لدى اللجنة عملية واقعية للغاية حظيت بموافقة جلية. وكان الهدف من المشروع قيد المناقشة هو هيكلة تفكيرهم والعمل على نقل التكنولوجيا. وأشار الوفد إلى بيان الرئيس عن المقدار الكبير من العمل والمواد التي حول هذه القضية المعقدة جدا. وكانت الفكرة العامة من المشروع هي هيكلته ومعرفة ما يمكن القيام به. وكان واضحا أن للعملية العديد من الخطوات وكان أبرزها هو منتدى الخبراء حيث كانت هناك وجهات نظر متباينة. وكانت النتيجة المستمدة من الناس الذين يعملون في هذا المجال هي فكرة عملية ينبغي على الدول الأعضاء البدء في إدراجها ضمن عمل الويبو. ورأى الوفد أنه من المهم أن تُبنى جميع المقترحات التي ستقدمها الدول الأعضاء على هذا الأساس. ولو تم فتح الخيار لكل شيء، لعادت اللجنة إلى الخطوة الأولى ولم تحقق أي شيء في هذه العملية.

421. وأشار الرئيس إلى أن وفد المملكة المتحدة قد أثار نقطة هامة. وكانت اللجنة تحاول بناء شيء ضمن إطار محدد. وكانت بصدد بدء المناقشة من الصفر عن قضايا جديدة. ولكن كان على اللجنة المحافظة على التسلسل المنطقي المناقشة. ورأى الرئيس أن الدول الأعضاء يجب أن تشير إلى أن العمل تم بالفعل وكان صنع قرارات تستند إلى ذلك العمل. وكان من المهم الحفاظ على الزخم الإيجابي والثقة من أجل المضي قدما.

422. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وطلب توضيحا فيما يتعلق بسياق المناقشات التي جرت بالفعل وتضمنت دراسات مراجعة النظراء وجميع الأنشطة ذات الصلة بهذا المشروع، وليس فقط الأفكار الثمانية للخبراء التي كانت مدرجة في التقرير.

423. وذكر الرئيس أن الموضوع قيد المناقشة كان هو منتدى الخبراء. وكان من حق الدول الأعضاء أن تختلف مع الاستنتاجات التي توصل إليها المنتدى، ولكن كان من المهم أن يعرف الجميع أسباب الخلاف وعلى أي شيء استند هذا الخلاف. لم ير الرئاسة أن أحدا يمكنه الحد من حق الأعضاء في التعبير عن ملاحظاتهم ومقترحاتهم أو الحد من الأسباب الكامنة وراء المقترحات الواردة من الدول الأعضاء.

424. وأيدت الأمانة (السيد ماتيس) البيانات التي أدلى بها الرئيس فيما يتعلق بأي من نتائج المشروع يجب أخذها بعين الاعتبار وما إذا كان ينبغي أن تكون نقطة الانطلاق هي فقط أفكار الخبراء التي اتفق عليها الخبراء خلال منتدى الخبراء رفيع المستوى. وأشار إلى مخرجات المشروع الأصلية التي وافقت عليها اللجنة في عام 2010 عندما بدأ المشروع. وكان هناك ستة أو سبعة مخرجات شملت من بين أمور أخرى عقد اجتماعات تشاورية إقليمية، وستة دراسات تحليلية لمراجعة النظراء، وورقة المفاهيم، ومنتدى الخبراء. وكانت تلك هي المخرجات الرئيسية الأربعة. وفي النهاية إدراج "أي نتائج ناجمة عن الأنشطة

المذكورة أعلاه في برامج الويبو بعد أن تنظر فيها لجنة التنمية وأية توصيات محتملة مقدمة من اللجنة إلى الجمعية العامة". وكان واضحاً من الطريقة التي صيغت بها مخرجات المشروع في البداية أنه تم مطالبة اللجنة تكليفها بأن تأخذ في الاعتبار جميع نتائج جميع مخرجات المشروع عند مناقشة الأمانة وإطلاعها في نهاية المطاف بما يجب أن يركز عليه عملها في المستقبل بشأن نقل التكنولوجيا. ولم يكن الهدف بأي شكل من الأشكال هو أن يقتصر هذا على ما كان في الواقع هو النقطة المضيئة للمشروع، وهي منتدى الخبراء ولكن هذا لم يكن سوى واحد من عدة مخرجات شملت أيضاً الاجتماعات والدراسات وورقة المفاهيم.

425. وذكر وفد المملكة المتحدة أنه كان على بينة من الأوراق والوثائق المختلفة، ولا سيما تلك الوثيقة التي كانت الأمانة تشير إليها. وكان هناك أيضاً ورقة المفاهيم المنقحة في عام 2014 التي تضمنت الفقرة 28 بشأن إدراج النتائج في برامج الويبو. وتلا الوفد ما يلي: "عقب صدور أي توصيات من منتدى الخبراء الدولي رفيع المستوى على النحو الوارد في ورقة المشروع التي اعتمدها لجنة التنمية، سيتم دمج أي نتائج ناجمة عن النشاط في عمل المنظمة". وأراد الوفد فهم العلاقة بين ورقتي المفاهيم الأولية والمنقحة.

426. وطلب الرئيس من وفد المملكة المتحدة إعادة صياغة السؤال الذي طرحه.

427. وأكد وفد المملكة المتحدة أن ورقة المفاهيم كان لها خطوات مختلفة. وشملت الخطوة النهائية كل العمل الذي تم القيام به في السابق. وكان من المفترض أنت تناقش اللجنة تلك النتائج وتحاول دمجها في عمل الويبو. إذا كان كل شيء متوفر، لن يتطلب الأمر من الدول الأعضاء سوى التوصل إلى مقترحات ليتم مناقشتها. واقترح الوفد التركيز على الخطوة الأخيرة للمشروع والبناء عليها. ويمكن للدول الأعضاء تقديم مقترحات واقعية مستمدة بطريقة أو بأخرى من ذلك، وبعد إجراء مناقشة حول الخطوات والقضايا المقبلة التي يمكن المضي بها قدماً، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل الويبو الحالية وكذلك حقائق الأمانة.

428. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وأشار إلى أن المنتدى رفيع المستوى كان مزيحاً من جميع أنشطة المشروع. وخلال المنتدى رفيع المستوى، تمت مناقشة بعض نتائج الندوات الإقليمية التي عقدت. ولم تقتصر نتائج أفكار الخبراء فقط على المنتدى رفيع المستوى. وفي المقام الأول، أدركت المجموعة أن أفكار الخبراء جاءت من دراسات مراجعة النظراء. ولذلك، حتى إذا كانت الدول الأعضاء سوف تبني مقترحاتها على نتائج المنتدى رفيع المستوى، على النحو الذي فهمت المجموعة أن وفد المملكة المتحدة اقترحه، يمكن للجنة أن تواصل أخذ جميع أنشطة المشروع في الاعتبار. وتطرق المنتدى رفيع المستوى لجميع أنشطة المشروع وكان هذا هو السبب في أن تجري الويبو في الواقع مراجعة النظراء للدراسات وكر المجموعة أنه كان هناك خلاف حول أفكار الخبراء الثمانية. ولذلك، فإن الدول الأعضاء لا يزال يمكنها، حتى مع الموقف الذي أعرب عنه وفد المملكة المتحدة، تقديم مقترحات تستند إلى الأنشطة المتعلقة بالمشروع، ويجب ألا تتفق مع أفكار الخبراء الثمانية التي لم يتم الاتفاق عليها بعد من جانب الدول الأعضاء.

429. وعلق الرئيس المناقشة، وأشار إلى أنه لن يجري المناقشات الإجرائية. وإذا كانت الدول الأعضاء ستقدم اقتراحاً لم يأخذ في الاعتبار الآراء التي أبدت خلال المناقشات سيكون من الصعب المضي قدماً. ولم يكن من الضروري تكرار المواقف المعروفة جيداً مرة أخرى. وذكر الرئيس أن اللجنة حاولت إحراز تقدم وأنها بحاجة إلى مقترحات تستند إلى ما تم إنجازه حتى تاريخه. ويجب أن تكون الوفود مستعدة للاستماع إلى المقترحات وليست ملزمة بالموافقة عليها. وأعرب عن اعتقاده بأن الدول الأعضاء بحاجة للعمل معاً على صياغة عامة تعكس فهم الجميع.

430. وأيد وفد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا، باسم المجموعة الأفريقية. وكان صحيحاً أنه في المنتدى رفيع المستوى تم استخدام كافة المواد المتاحة سابقاً. وحُصصت الجلسة الأولى للمنتدى رفيع المستوى لتقديم عروض توضيحية للدراسات الستة، ليس مراجعة النظراء فحسب، بل أيضاً عروض توضيحية للدراسات، يليها تعليقات أولئك الذين أجروا مراجعة النظراء. ورأى الوفد أن المؤتمر كان خطوة نهائية حيث تم تقييم جميع الوثائق ومناقشتها وتقييمها ومن ثم تم التوصل إلى نتيجة. وأعرب عن اعتقاده بأنه بحاجة للبناء على ذلك من أجل المضي قدماً.

431. وأيد وفد اليونان البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة عن منتدى الخبراء. لقد كان حقا الخطوة الأخيرة من أحد الإجراءات، ولم يعتبره مناقشة إجرائية. ورأى الوفد أن اللجنة وافقت أن نقل التكنولوجيا كان موضوعا معقدا للغاية وكان يتألف من جوانب مختلفة. وكان منتدى الخبراء الذي عُقد شيئا يمكن البناء عليه. وأفاد الوفد إلى أنه أشار في بيانه أيضا إلى ملخص الرئيس للدورة السادسة عشر. إنه أعطى الفرصة للدول الأعضاء لتقديم مقترحات بعد النظر في وثيقة المسح. ويجب التركيز مستقبلا على مقترحات محددة جدا مثل المشاريع. وكان هذا هو ما أشار إليه الوفد في بيانه وكرره. وأشار الوفد إلى أن المشروع كان شيئا ملموسا وأنه بُني على النتائج. ورأى الوفد أن فتح نقاش واسع بشأن نقل التكنولوجيا كان لا يتفق مع هذا البند من جدول الأعمال، على الأقل ليس مع منتدى الويبو للخبراء المعني بنقل التكنولوجيا الدولية.

432. وأفاد وفد جمهورية التشيك بأنه طلب من الأمانة في الدورة الأخيرة أن تختتم اللجنة المناقشات حول هذا المشروع. وتم إنجاز المشروع. واتفق الوفد مع مداخلة وفد اليونان، وذكر أنه قرأ ما قرره اللجنة: "يمكن تقديم أي مقترحات جديدة بعد النظر في جعل التعليق للمناقشة في الدورة الثامنة عشر للجنة". وبالتالي لم ير الوفد أي مشكلة في هذا الإجراء. ورأى أن اللجنة ينبغي أن تركز على مقترحات محددة، وربما مقترحات المشاريع، المقدمة من الدول الأعضاء التي تراعي الإطار السياسي لجدول أعمال التنمية.

433. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن وفد جمهورية التشيك أثار نقطة مهمة بأن هذا المشروع تم الانتهاء منه وتقييمه. ولم يكن مشروعاً لانهاية. وأكملت اللجنة العمل في إطار هذا المشروع، وكانت الخطوة التالية هي سماع اقتراحات محددة من الدول الأعضاء. ليست أفكاراً، وليست القضايا المفاهيمية ولكن اقتراحات محددة من الدول الأعضاء.

434. وذكر الرئيس أن المفهوم لدى اللجنة في دورتها الأخيرة كان هو تحديد التوصيات الممكنة المقدمة من اللجنة إلى الجمعية العامة. وكان المقصود أن يتم ذلك. والمرحلة النهائية هي تحديد تلك التوصيات. ورأى الرئيس أنه من المهم للدول الأعضاء توضيح ما اعتقدوا أن تلك التوصيات يجب أن تكون عليه. وقال إنه سوف يتوقف عن استخدام كلمة "المقترحات"، ويقول "التوصيات"، بما يعنى "التوصيات التي يتعين على اللجنة تقديمها إلى الجمعية العامة حول هذا الموضوع".

435. وأيد وفد سويسرا الملاحظات التي أبدتها وفد جمهورية التشيك ووفد الولايات المتحدة الأمريكية.

436. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، ووافق على المسار المقترح بأنه يجوز للدول الأعضاء إرسال المقترحات أو التوصيات التي ترى أن اللجنة ينبغي أن تناقشها أو توصي إلى الجمعية العامة بمواصلة النظر فيها.

437. والتمس وفد اليونان توضيحات بشأن استبدال كلمة "المقترحات" بكلمة "التوصيات".

438. وأوضح الرئيس أنه أشار إلى التوصيات الممكنة التي كان على اللجنة تقديمها إلى الجمعية العامة حول هذا الموضوع. وأشار إلى الوثيقة CDIP/15/5، الصفحة 2، الفقرة (1) (ز).

439. وأعرب وفد البرازيل عن تأييده للبيانات التي أدلى بها وفد نيجيريا تأييدا لاقتراح الرئيس. وأشار إلى أن الهدف من المشروع كان إدماج الأنشطة في برنامج الويبو وحتى الآن لم يتم تحقيق ذلك الهدف.

440. وأيد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) البيانات التي أدلى بها وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية ووفد البرازيل.

441. واختتم الرئيس المناقشة نظرا إلى عدم وجود ملاحظات أخرى من الوفود الحاضرين. ثم دعا وفد إسبانيا إلى عقد اجتماع تشاوري غير رسمي، على النحو المطلوب.

النظر في الوثيقة CDIP/16/7 Rev. - التعاون على تعليم حقوق الملكية الفكرية والتدريب المهني مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان أقل نموا (تابع)

442. أشار الرئيس إلى أن بعض الوفود أعربت عن قلقها حول الوثيقة CDIP/16/7 REV، وأنه طلب من الأمانة الاتصال بتلك الوفود لفهم طبيعة تلك المخاوف على نحو أفضل ومحاولة إيجاد حل.

443. وذكرت الأمانة (السيد بيغوي) أن الأمانة أجرت مشاورات مثمرة مع الوفود التي لديها مخاوف بشأن مقترح المشروع. وتوجه بالشكر إلى الوفود التي ساعدت في المضي قدماً. وكان التغيير الأول هو إدراج كلمة "التنمية" في العنوان لتعزيز الأهداف الإنمائية للمشروع. وكان الاقتراح الثاني هو تحسين النص في الصفحة 11، الفقرة (3) (1) (ب)، بإدراج جملة في نهاية الفقرة تنص على "ينبغي أن يتضمن التقرير جميع المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بمجموعات الأدوات ومحتوى الدورة وأي معلومات أخرى مفيدة، ثم فاصلة، ما لم تذكر البلدان المستفيدة خلاف ذلك. وليس لدى الأمانة أي مشكلة في قبول هذه التغييرات وأعرب عن أمله في أن توافق اللجنة على النص الجديد.

444. وأفاد الرئيس بأنه عند مناقشة هذه المسألة، طلبت عدد من الوفود الكلمة من أجل التعبير عن تأييدهم لمشروع النص. ودعا الوفود إلى التعليق على النص من منطلق أن هذه التعديلات الطفيفة التي قرأتها الأمانة لم تغير طبيعة الوثيقة.

445. ووجه وفد المكسيك الشكر للأمانة على العرض التقديمي المتعلق بالتفاصيل الواردة في الاقتراح. وأعرب الوفد عن تقديره للتعديلات التي أدخلت على الوثيقة التي جاءت نتيجة مشاورات مع الدول الأعضاء التي أعربت عن قلقها. وأعرب الوفد عن سروره البالغ بمعرفة أن هذه الصعوبات قد تم التغلب عليها. ولاحظ أن هذا المشروع يتماشى مع التوصيات 3 و 10 و 45 التي تشجع على تعليم الملكية الفكرية والتدريب المهني على المستويات الوطني والإقليمي وشبه الإقليمي. ووافق الوفد أيضاً على أنه من المهم للغاية تحسين تدريب المهنيين في مجال الملكية الفكرية. ورأى أنه من الصواب تنفيذ المشروع الرائد في مناطق أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وكذلك في المنطقة العربية. وكرر تأييده لهذه الوثيقة، وأعرب عن رغبته في المشاركة في هذا المشروع الرائد. كما أعرب عن أمله في أن يلتقى طلبه الاهتمام اللازم.

446. وأفاد وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأنه في حاجة إلى بعض الوقت للتفكير في التعديلات لأنها وضعت سابقة لتقديم جميع مواد ومحتويات الدورات إلى اللجنة لاستعراضها على نحو منتظم، ولم يكن ذلك ممارسة طبيعية. وطلب الوفد القليل من الوقت لمناقشة الأمر.

447. وأعرب وفد غابون عن تأييده للبيانات التي أدلى بها وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية في الدورة السابقة. وأيد المشروع، وذكر أن غابون استفادت من ورشة عمل لأصحاب الحقوق نظمتها الويبو لموظفي الجمارك ورجال الشرطة والقضاة والمحامين. وأعربت غابون عن أملها في أن تُعقد تلك الورش التدريبية مرة أخرى قريباً. وأبدت سرورها الشديد بكونها قادرة على الاستفادة من دورات تدريبية معينة تم تكييفها وفقاً لاحتياجات بلده.

448. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن تأييده لهذا المشروع في نسخته الأصلية. وطلب توضيحات بشأن التغييرات في العنوان. وسأل الوفد عما إذا كان هذا خطأ مطبعي حيث أن كلمة "حقوق" تم استبعادها أيضاً من العنوان. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن حاجته لمزيد من الوقت للنظر أو سماع المزيد من التفسيرات حول التغييرات التي أدخلت على الصفحة 11.

449. وأكدت الأمانة (السيد بيغوي) أنه عندما أضيف مصطلح "التنمية" في العنوان، تم حذف مصطلح "حقوق" لأنه بدا مربكاً. وتناول كل شيء عن التعاون في مجال التنمية والملكية الفكرية، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية والالتزامات. وعالجت الأمانة القلق الذي أعرب عنه وفد الولايات المتحدة الأمريكية، وأشارت إلى أن الجزء التالي من النص كان ضماناً: "ما لم تذكر البلدان المستفيدة خلاف ذلك". وبذلك فإن أي بلد لم يرغب في الكشف عن تقاريره في اللجنة، يمكنه التعبير عن ذلك. وكان هذا هو جوهر معنى الجزء الأخير من الجملة. ورحبت الأمانة بتأييد عدد من الوفود للمشروع وأحاطت علماً بجميع طلبات المشاركة.

450. ولم يوافق وفد الولايات المتحدة الأمريكية على أن حذف كلمة "حقوق" جعلت الجملة أقل تعقيدا. ورأى أنها كانت مجرد كلمة واحدة قصيرة والقضاء عليه ومن المهم جدا للسلطات القضائية السماع عن حقوق الملكية الفكرية. وذكر الوفد أنه لن يؤيد حذف كلمة "حقوق" فقط من أجل جعل العنوان أقصر بكلمة واحدة. أما بالنسبة للنقطة الثانية، رأى الوفد أنها وضعت التزاما إيجابيا على البلد المستفيد أن يطلب عدم مشاركة المعلومات وكانت تلك ممارسة غريبة. وأنه ما زال بحاجة لبعض الوقت للنظر في ذلك.

451. وأدرك وفد كوستاريكا أن المزايا التنافسية تقوم على القدرة الإبداعية ويجب أن تجد روح الإبداع نظيرها في صك قانوني ومن ضروري وجود إطار مؤسسي قوي يحمي الملكية الفكرية بأشكالها المختلفة. ولقد حولت كوستاريكا نفسها، وكان اقتصادها قائم بشكل مكثف على المعرفة. وفي هذا السياق، كان التدريب القضائي ضروريا للتطبيق السليم لتلك الحقوق على النحو الوارد في استراتيجية الملكية الفكرية 2012. وأيد بشدة أهداف التنمية المستدامة، لا سيما هدف التنمية المستدامة 9 الذي اقترح تطوير بنية تحتية قوية ومأسسة شاملة ومستدامة الوطنية وتشجيع الابتكار، وهدف التنمية المستدامة 17 الذي تحدث عن العمل على خلق مجتمع شامل قائم على تعزيز الشفافية والمؤسسات شاملة. وكرر تأييده الذي أعرب عنه خلال CDIP/16 عن مشروع التعاون على حقوق الملكية الفكرية والتعليم والتدريب المهني على الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي في الدول النامية والأقل نموا. وأشار الوفد إلى الوثيقة CDIP/16/7 Rev. وأعرب عن اهتمامه الشديد باختياره كبلد مشروع رائد. وعرض أن تتماشى الموارد البشرية والبنية التحتية مع تنفيذه. وكانت لدى كوستاريكا مدرسة تدريب قضائي تأسست في عام 2001. وخلال كل سنوات وجودها عُهد إليها بمهمة التدريب من أجل تحسين إدارة العدالة. وكان من المهم جدا تدريب القضاة والحكام في كوستاريكا. وكان هذا التدريب المهني ومؤسسة التدريب القضائي يمتلكان كافة المتطلبات الضرورية، وخاصة للملكية الفكرية على النحو المعترف بها في مذكرة التفاهم لعام 2004 التي وقعتا الويبو ومحكمة العدل العليا في كوستاريكا. وموضوع مذكرة التفاهم هو التنسيق والتعاون الوثيق بين المؤسستين لعقد ندوات وورش عمل ودورات تدريبية عن الملكية الفكرية، وكذلك اختيار وتعيين القضاة والحكام والمحامين في النظام القضائي بالتعاون في برامج التدريب التي تقدمها الويبو. وقد انعكس هذا الالتزام الوطني في دورات القضاة في عام 2008، وعززته اتفاق جديد للتعاون بين أكاديمية الويبو ومؤسسة كوستاريكا للملكية الفكرية في عام 2015. وأشار الوفد إلى أن التعاون بين الويبو وكوستاريكا تم صياغته رسميا لأول مرة في اتفاقية التعاون الموقعة في عام 1995. وأخيرا، أفاد الوفد بأنه خلال زيارة رئيس الجمهورية، غيرمو سوليس إلى جنيف في عام 2015، عرض على مختلف المنظمات الدولية في جنيف اختيار بلاده كمختبر للتنمية، وإطار ملائم للمشاريع مثل المشروع قيد المناقشة. وعرضت كوستاريكا مسيرة طويلة من التعاون مع الويبو، مع توافر موارد بشرية خلاقة، وكذلك هيكل مدرب وسليم. وانطلاقا من هذا التعاون، ينبغي الاستمرار في تعزيز هذه العلاقة.

452. وأعرب وفد إندونيسيا عن ارتياحه للتقدم ووافق على التغييرات. ومع ذلك أيد المناقشة حول الفقرة 2 (ب) بشأن الكشف عن معلومات معينة. ورأى أن الموظفين القضائيين لا يمكنهم الكشف عن معلومات وتدوينها في محضر الجلسة. وكان هناك بعض المعلومات من المفترض تقديمها في المحكمة وأي مكان آخر. وبالتالي ينبغي الحفاظ على سرية المعلومات. وأبدى الوفد مرونة فيما يتعلق بهذه المسألة ولكن أكد أن هناك بعض السرية للمعلومات التي تم مناقشتها في المحكمة.

453. ورأى وفد ألمانيا أن التغيير في العنوان نقل تركيز التدريب في مجال مختلف، وبالتالي فإن عليه أن يتشاور مع عاصمة بلاده. ولذلك، طلب المزيد من الوقت للنظر في الأمر.

454. وأدرك الرئيس أن الوفود بحاجة إلى مزيد من الوقت. وأشار إلى أن هناك وفد واحد، وهو وفد الولايات المتحدة الأمريكية الذي اختلف مع حذف كلمة "حقوق" من العنوان. وكان من المفيد النظر في الحاجة الملحة إلى حذف تلك الكلمة. وكان الشاغل الثاني لكثير من البلدان هو أن مفهوم التحفظ في الملخص المهم. وكان ذلك مجرد ضمان لعملية قانونية. وسيبدو أن ردود الفعل تلك التي وردت في الفقرة الثانية قد تيسر فهم القضاة أنفسهم لعواقب تبادل المعلومات التي تُعتبر في إطار

قوانينها بيانات محمية. وحث الرئيس اللجنة على النظر في تلك الحجج في التفكير بشأن التغييرات حتى اليوم التالي. وكانت اللجنة على وشك التوصل إلى حل، ولم تعن هذه القضايا تأجيل اعتماد الوثيقة.

455. وطلب وفد اليونان توضيحا بشأن تقييم الرئيس لكلمة "حقوق".

456. وأوضح الرئيس أنه لا يرى أي صعوبة في إدراج كلمة "حقوق" في هذا الجزء من الجملة. وبدا من المناسب إعطاء إشارة للقضاة بأن بعض المعلومات المحمية بحكم سرية الإجراءات ستُحترم ولن تكون علنية. وكان هذا هو الغرض من هذه الصياغة اللغوية. وذكر الرئيس أن اللجنة ليست بعيدة عن إيجاد حل، حيث أن هاتان كانتا مسألتين معقولتين. ولم يكن الرئيس يصدد إعادة فتح باب المناقشة، وطلب من الوفود التي لاتزال لديها مسائل للتفكير في الالتماس. وفي هذه الأثناء، كانت الأمانة مستعدة ومتاحة للمساعدة في إيجاد حل في حين ستواصل اللجنة عملها.

457. وطلب وفد ألمانيا من الأمانة تقديم وثيقة محررة بتعقب التغييرات من أجل تسهيل تنسيقها.

458. واستأنف نائب رئيس مناقشة المشروع.

459. وقدمت الأمانة (السيد بييجوي) نتائج المناقشات. وشمل التعديل كلمة "التنمية" في العنوان. وسيظهر هذا التغيير على صفحة الغلاف للمشروع، الوثيقة CDIP/16/7 Rev، وفي المرفق.

460. وذكر وفد الهند أن العنوان الجديد يعكس التركيز على التنمية التي كانت محورا مهما للجنة. وعلى النحو الوارد بالملاحق كان وفقا للتوصيات 3 و10 و45 من أجندة التنمية. وعكست هذه التوصيات الثلاثة أن أجندة التنمية كان عن تحقيق التوازن بين حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة. ولا يجب أن يركز التدريب القضائي على الحقوق فحسب ولكن أيضا على الجانب التنموي بحيث يتم تدريب القضاة أيضا على أوجه المرونة والاستثناءات والقيود المتاحة لهم لأخذ صورة شاملة عن هذا وتحقيق التوازن الصحيح بين حقوق الملكية الفكرية والمصالح العامة الأكبر. وكان هذا تغييرا مرحبا بها وأعطى إشارة إيجابية عن محور اهتمام هذه اللجنة الذي كان في الأساس هو حقوق التنمية والملكية الفكرية.

461. وأعرب وفد ألمانيا عن عدم إدراكه بشكل كامل للسبب الذي جعل هناك حاجة لإضافة كلمة "التنمية" تلك إلى عنوان المشروع، كما أنه لم يفهم تماما كيف سيكون تأثير هذا الإدراج على طريقة تنفيذ المشروع. وطلب الوفد توضيحا عما إذا كان المشروع ذو العنوان المعدل سيكون في نطاق اختصاص الويبو تماما.

462. وقالت الأمانة (السيد بييجوي) إنه بإدراج كلمة "التنمية"، لن يكون لها أي تأثير على تنفيذ المشروع لأنها وردت في وثيقة المشروع وليس هناك شك أن هذا المشروع يقع ضمن ولاية الويبو.

463. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وكرر تأييد المجموعة الأفريقية للمشروع مع إدراج كلمة "التنمية". ورأت أنها عدلت محور تركيز المشروع. ورحبت المجموعة الأفريقية بأن محتويات المشروع تركت للبلدان المستفيدة ملكية الأدوات التي تم تطويرها لتنفيذ المشروع.

464. وشكر وفد البرازيل الأمانة على اقتراح إضافة كلمة "التنمية" في عنوان المشروع. وأدرك الوفد أن مشاريع اللجنة يجب أن تركز بالضرورة على التنمية كمحرك لأنشطتها. وكان ذلك هو القيمة المضافة للمشروع التي من شأنها أن تأخذ في الاعتبار الجوانب الموجهة نحو التنمية مثل تلك المذكورة في التوصيات الثلاثة التي استند عليها المشروع. وأعرب الوفد أيضا عن موافقته على الصياغة اللغوية الأصلية التي تنص على أن التقرير يجب أن يحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بمجموعات الأدوات ومحتوى الدورة وأية معلومات أخرى مفيدة ما لم تذكر البلدان المستفيدة خلاف ذلك. وفضلت البرازيل الشفافية في جميع أنشطة الويبو. وستتأشى ذلك مع التوصية 1 من أجندة التنمية التي ذكرت أن أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات

يجب أن تكون، من بين أمور أخرى، موجهة نحو التنمية ومدفوعة بالطلب وشفافة. وكانت هذه قضية ينبغي على الدول الأعضاء إيلاء الاهتمام الواجب بها في اللجنة.

465. ودعا نائب الرئيس الوفود المعنية بالتعديلات المقترحة إلى أخذ الكلمة.

466. وأيد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) البيانات التي أدلى بها وفد الهند ووفد البرازيل بشأن إدراج كلمة "التنمية" في العنوان. فإنها سوف ترسل إشارة إيجابية للبلدان التي لديها اهتمام بأن المشروع موجه نحو التنمية، وسوف يتم النظر في جوانب التنمية المختلفة خلال البرنامج التدريبي. ولذلك، أيد الوفد بشدة هذا التغيير.

467. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، وأشار إلى أهمية هذا المشروع، وأعرب عن تأييده التام له.

468. وتحدث وفد هولندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأيد أنشطة بناء القدرات في مجال الملكية الفكرية في القطاع القضائي، ورأى أن أي نظام ملكية فكرية يعمل بشكل جيد لم يكن من الممكن وجوده من دون نظام قضائي يعمل بشكل جيد. ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك خبراء ذوو دراية في المحاكم وسوف يساهم هذا المشروع إسهاما قويا في القوة والقدرات في مجال حقوق الملكية الفكرية. ولذلك رحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالمشروع ووافق على التعديل المقترح في عنوان المشروع على أساس أن هذا التعديل لن يغير مضمون وتنفيذ المشروع، كما هو مقترح في الأصل. وأعرب عن ثقته بأن أمانة الويبو سوف تنفيذ المشروع بنجاح وفقا لوصف المشروع وبما يتفق مع ولاية الويبو.

469. والتمس وفد الولايات المتحدة الأمريكية توضيحا بشأن ما إذا كانت اللجنة ناقشت فحسب التعديل على العنوان أو أي تعديلات أخرى نوقشت في اليوم السابق ولم يتم التوصل إلى اتفاق عليها.

470. وأوضحت الأمانة (السيد بييجوي) أن التعديل الوحيد قيد المناقشة كان هو إدراج كلمة "التنمية" في العنوان.

471. وأعلن نائب الرئيس المشروع على النحو الذي تم اعتماده وأغلق المناقشة نظرا لعدم وجود تعليقات أخرى من الوفود.

النظر في الوثيقة CDIP/16/6 - المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون من أجل أغراض التنمية (تابع)

472. دعا نائب الرئيس وفد إسبانيا لتقديم أحدث معلومات عن المشاورات التي جرت في الصباح.

473. وأبلغ وفد إسبانيا الجلسة العامة بأن المشاورات غير الرسمية كانت ناجحة وقد توصلت الدول الأعضاء إلى اتفاق. وسوف يتم تعميم هذه الوثيقة الجديدة داخل اللجنة. وشكر الوفد الدول الأعضاء لما بذلوه من جهد. ثم تلا ما جاء بالوثيقة. وكانت الفقرة الأولى هي نفس الفقرة التي قدمها الوفد إلى الجلسة العامة من قبل حيث طالبت الأمانة بتجميع ممارساتها وأدواتها ومنهجياتها الحالية المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الويبو عقد منتدى منتظم للدول الأعضاء لتبادل الخبرات. وكانت الفقرة الثانية هي نفس الفقرة التي تم تقديمها إلى الجلسة العامة من قبل، حيث طلبت الدول الأعضاء من الأمانة "مواصلة تحسين التنسيق الداخلي، إذا كان ذلك ممكنا، وكذلك التعاون مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، وكذلك التعاون مع مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والإقليمية بشأن القضايا المتعلقة بالمساعدة التقنية وتقوم الأمانة بتحديد مقترحات جديدة لهذا الغرض وتقديم تقرير إلى لجنة التنمية". وجاءت الفقرة الفرعية الثانية من الفقرة 3 مع تعديل صغير تضمن توصية إلى الأمانة بوضع إجراء متوازن لمراجعة النظراء. ومع ذلك رأى وفد إسبانيا أن جودة عمليات التقييم التي تقوم بها المنظمة في مجال المساعدة التقنية كانت عالية بالفعل. وكانت الفقرة الرابعة مختلفة عن تلك التي تم تقديمها من قبل أيضا. وانتهت المناقشة الطويلة التي أجرتها الدول الأعضاء عن هذه الفقرة بمطالبة الأمانة بتقديم وثيقة تتضمن ممارسات الويبو الحالية المتعلقة باختيار الاستشاريين لتقديم المساعدة التقنية وهذا من شأنه أن يكون لأغراض المعلومات. وكانت الفقرتان 5 و6 هما أول ما تم اعتماده وأعطيا أقل قدر من العمل وكنتا هما نفس الفقرتين اللتين تم تقديمهما

من قبل، حيث طالبنا الأمانة بالتحديث المنتظم لقائمة خبراء واستشاري المساعدة التقنية (الفقرة 5) الموجودة على الإنترنت وإذا أمكن تحسين مستواها، وبأن تدرس التحسينات الممكنة لقسم صفحة الويبو على الإنترنت المكرس للإعلام بأنشطة الويبو بشأن المساعدة التقنية (الفقرة 6) وتقديم تقرير بشأن ذلك القسم.

474. وأشار نائب الرئيس إلى ما قاله وفد إسبانيا، وهي أنه الفقرتين 3 و4 التي تم الانتهاء منها خلال فترة الصباحية. وذكر نائب الرئيس كذلك بأن هذا البند لم يكن مفتوحا للتفاوض والمناقشة. وكان اتفاقا تم التوصل إليه في المشاورات غير الرسمية وتم الترحيب بأن تقدم جميع الوفود أي نوع من التعليقات والملاحظات بناء على ما تم الاتفاق عليه.

475. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، ورأى أن الاقتراح الذي تقدم به وفد إسبانيا الذي نوقش في المشاورات غير الرسمية حول اختيار جوانب أبسط للأفكار المختلفة التي قدمتها الدول الأعضاء بشأن كيفية المضي قدما في موضوع المساعدة التقنية في مجال التعاون من أجل أغراض التنمية. ورأت المجموعة أن هذه كانت خطوة أولى إلى الأمام في هذه القضية، وأنها لا تزال لديها الحق في العودة إلى هذا بمقترحات مستقبلية، وفي هذا الصدد، في الإبقاء على فتح بند جدول الأعمال بشأن المساعدة التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية.

476. وتحدث وفد جزر البهاما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية، وأقر بأن هذا كان خطوة أولى نحو تجسيد هذه المسألة، وشجع جميع الدول الأعضاء على مواصلة العمل في هذا الاتجاه.

477. وأعرب وفد الصين عن ارتياحه للتقدم الذي أحرزته لجنة التنمية في السنوات الأخيرة في عدد من القضايا مثل المراجعة المستقلة، والانعقاد الناجح للمؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية. وتمكنت اللجنة أيضا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة المساعدة التقنية. وتوجه الوفد بالشكر إلى وفد إسبانيا لتقديم الاقتراح وعقد مشاورات بشأن هذه المسألة. وباعتبار الصين بلدا ناميا، كانت مستفيدة من المساعدة التقنية الملكية الفكرية وبناء القدرات من الويبو وبلدان مثل ألمانيا، التي ساهمت في إنشاء نظام ملكية فكرية كامل نسبيا في الصين في أقل من 30 عاما. ولذلك، تفهم الصين تماما معنى وأهمية المساعدة التقنية للبلدان النامية. وأعرب عن أمله من الآن فصاعدا بأن تدخل المساعدة التقنية المقدمة من الويبو فصلا جديدا.

478. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، ورحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه فيما يتعلق بالعمل في المستقبل بشأن هذا البند. ورأت المجموعة أنه بهذا الاتفاق تم إغلاق المراجعة الخارجية الآن. وأعربت المجموعة عن تقديرها للجهود المكثفة التي بذلها وفد إسبانيا لوضع الدول الأعضاء على طريق مقبول للطرفين للمضي قدما في مسألة تحسين المساعدة التقنية. وأوضحت المجموعة كذلك تفهما لخطوة النقاط الست، وعلى وجه التحديد النقطتان 3 و4. وفيما يتعلق بالنقطة 3 أشادت المجموعة بانفتاح الوفود التي كانت في البداية مترددة حيال فكرة تعميم عملية مراجعة نظراء قوية للدراسات التي جرت بتكليف من الويبو. ورأت المجموعة أن مصداقية دراسات الويبو كانت ذات أهمية بالغة لأنه عرف أن تلك الدراسات قرأها بعناية واهتم بها كثيرا مجموعة واسعة من المستخدمين، بما في ذلك الحكومات وصناع القرار وأصحاب المصلحة والباحثون والطلاب وغيرهم. ومن أجل أن يكون أي نوع من الدراسة البحثية ذا مصداقية، يجب أن تأخذ نتائجها في الاعتبار وجهات النظر الأخرى وغيرها من البحوث القائمة من أجل التأكد من أن النتيجة النهائية كانت تتاجا متوازنا من التحليل النقدي، يقوم على أسس سليمة، ومكتوب جيدا ومفيد في نهاية المطاف. وحيث أن عددا كبيرا من الدراسات نشأت من خلال مشاريع لجنة التنمية، كان من الأهمية بمكان أن تطبق الأمانة هذه الممارسة الهامة على جميع الدراسات المتعلقة بلجنة التنمية. وبشأن النقطة 4 أدركت المجموعة أن عرض الأمانة لممارستها الحالية المتعلقة باختيار الاستشاريين لأغراض المساعدة التقنية سيتم تقديمه للدول الأعضاء لأغراض المعلومات فقط، خاصة وأن أي مناقشة لهذه الممارسة غير ملائم لمنتدى لجنة التنمية. وتم تقديم هذه المعلومات خلال دورات لجنة التنمية السابقة، ولكن من أجل الشفافية وإبداء المرونة، أعربت المجموعة عن استعدادها للموافقة على هذه النقطة على أساس أن ذلك كان لأغراض الاطلاع فقط وأنها لن تغامر بأي محاولات لتعطيل عمل الأمانة. ورأت المجموعة أنه من خلال الاتفاق على هذه النقاط الست، تم الآن إغلاق مناقشة المراجعة الخارجية. ومن شأن هذه

النقاط أن تكون الأساس الوحيد للدورة القادمة للجنة التنمية. ومن خلال خطة النقاط الست، كان لدى الدول الأعضاء مسار للحصول على المساعدة الفنية ورأى أن ذلك لأن كان مرضيا لجميع الدول الأعضاء. وهذا، جنبا إلى جنب مع نتائج المراجعة المستقلة سوف يعني برنامج كامل من القضايا الهامة لكي بحث ويناقشها الدول الأعضاء خلال الدورات القادمة.

479. وأعرب وفد البرازيل عن سروره لملاحظة التقدم المحرز بشأن المساعدة التقنية. وأعرب عن تطلعه لمواصلة مناقشة هذه المسألة في الدورة القادمة، ووافق على غلق المناقشة الآن. ومن هذا المنطلق، أيد الوفد البيانات التي أدلى بها وفد الصين والمجموعة الأفريقية فيما يتعلق بهذه المسألة.

480. وذكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أنه من أجل التوصل إلى حل وسط يمكنه أن يوافق على هذا الاقتراح حيث كان على أساس أنه ظل مفتوحا ليعود إليه الدول الأعضاء بعد ذلك. وفيما يتعلق بالبند 4 من الاقتراح، بشأن اختيار الاستشاريين، رأى الوفد أن اللجنة بحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية محددة لاختيار الاستشاريين لأغراض تقديم المساعدة التقنية. وتطلعت إيران إلى وجود عروض توضيحية تقدمها الأمانة بشأن هذه المسألة على الرغم من أن أي من الدول الأعضاء كان له الحق في المطالبة بوضع مبادئ توجيهية أو تحسين النظام الداخلي القائم، إذا لزم الأمر.

481. وتحدث وفد لاتفيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأقر بأن هذا الاقتراح كان حلا وسطا. ومكنت المرونة التي أبدتها جميع الدول الأعضاء اللجنة من التوصل إلى اتفاق. وأعربت المجموعة عن سرورها بالتوصل إلى هذا الاتفاق بعد مناقشة القضية خلال عدة جلسات لجنة التنمية.

482. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية إغلاق النقاش حول المراجعة الخارجية، لا سيما وأن هذه اللجنة سيكون عليها النظر في نتائج المراجعة المستقلة في دورتها المقبلة. وكانت الدول الأعضاء تناقش نتائج مراجعة المساعدة التقنية لليوبو لمدة خمس سنوات، منذ انعقاد الدورة الحادية عشر للجنة في نوفمبر 2011. وتم إعطاء الاهتمام اللازم للتقرير وكل الوثائق اللاحقة تحت هذا البند ونوقشوا باستفاضة. ووافقت اللجنة على بعض التدابير الملموسة، وقد تم تنفيذ البعض منها بالفعل، ومن شأن البعض الآخر أن يستغرق بعض الوقت لتنفيذه، على سبيل المثال تلك التي تم الاتفاق عليها اليوم. ومع ذلك، لم يوافق الوفد على بعض الأمور. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن اعتقاده بأن الويبو، مع ذلك، ستقدم المساعدة التقنية وسيتم تحديثها وتحسينها باستمرار، ولكن الوقت قد حان لإغلاق هذا البند من جدول الأعمال عن المراجعة والانتقال إلى غيره من القضايا التي كانت مطروحة أمام اللجنة في دوراتها اللاحقة.

483. وأيد وفد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به وفد اليونان باسم المجموعة باء والبيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية. ورأى أن إجراء هذه المناقشة حول الاقتراح الإسباني، كانت اللجنة تحاول سد الفجوات في وجهات نظر الوفود من أجل الانتهاء مع هذا البند، والتركيز على غيره من القضايا التي كانت مطروحة أمام اللجنة والبعض الذي كان لا يزال معلقا. وأعرب الوفد عن حيرته تجاه الكيفية التي كانت اللجنة بها ستؤيد هذا الموقف وتعلق هذا البند مع وجود وجهتي نظر متعارضتين جدا. ورأى الوفد أنه من المهم توضيح ما هي تفاهات وشروط هذا الاتفاق. وأعرب عن اعتقاده بأن الدول الأعضاء تمكنت من الاتفاق على بعض النقاط الهامة جدا، خصوصا النقاط 1 و 2 و 3، والتي بالتأكيد قدمت بعض النتائج الملموسة التي ستكون في صالح الجميع. ورأى الوفد أيضا أن النقطة 4 هي القضية الأكثر إثارة للجدل والحساسية. ومع ذلك أعرب عن سروره بأن الدول الأعضاء تمكنت من الوصول إلى اتفاق قائم على حقيقة أنهم لم يتدخلوا في التفاصيل الإدارية لعمل الأمانة، وأنهم لن يطلعوا سوى على عرض توضيحي تقدمه الأمانة لأغراض الاطلاع فقط في الدورة المقبلة.

484. وأكد وفد سويسرا أن النقاط الست في الوثيقة الإسبانية كانت نتيجة لمفاوضات استمرت عدة سنوات بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون الإنمائي ورحبت بها. وعلى النحو الذي أشارت إليه اليونان نيابة عن المجموعة باء، فإن اللجنة لديها الآن أساسا متينا للمناقشة في الدورة المقبلة للجنة التنمية، وبالتالي، يمكنها، بل ويجب عليها المضي قدما في هذه النقاط الست. وكانت هذه هي الروح التي شاركت بها في المناقشات التي دارت حول هذه الوثيقة،

وكانت أيضا السبب في أنه اعتقاده بأن هذا البند من جدول الأعمال يجب غلقه. ورأى الوفد أن اللجنة ينبغي أن تواصل العمل بطريقة بناءة على الوثيقة الإسبانية التي كانت هي الأساس الوحيد للتوافق حتى تاريخه على المراجعة الخارجية.

485. ورأى وفد باكستان أن المساعدة التقنية مسألة مهمة بالنسبة لجميع البلدان في اللجنة. وفي حين أعربت باكستان عن تقديرها للمساهمات التي أدلى بها وفد إسبانيا في هذا الصدد، فإنها رأت أن هذا الموضوع مهم جدا، وكانت حقيقة أن اللجنة لم تتمكن من الموافقة على كل شيء تعني أنه لا يزال ينبغي عليها الاستمرار في مناقشة الموضوع.

486. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. وكان التحسين المستمر للجودة ضرورة على جميع المنظمات أن تضطلع بها لتحسين عملهم وإصلاح الثغرات التي تم تحديدها وتجنب المشاكل في المستقبل. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون اللجنة مفتوحة دائما على الأفكار الجديدة التي من شأنها أن تكون ذات فائدة لجميع الدول الأعضاء، ولا سيما في مجالات المساعدة التقنية.

487. وطلب نائب الرئيس توضيحا من وفد باكستان حول ما إذا كان موافقا على النقاط الست التي التوصل إليها في الصباح، ولن يجبد إغلاق هذا البند من جدول الأعمال، أو كان الوفد غير موافق على النقاط الست، وبالتالي يود إعادة فتح باب المناقشة والتوصل إلى اتفاق.

488. ورأى وفد باكستان أنه لا يزال هناك حاجة لإجراء مزيد من المشاورات. حيث تم المعنية بهذا الشأن يمكن للجنة المضي قدما في النقاط الست التي تم الاتفاق عليها في الصباح.

489. وأشار نائب الرئيس إلى أنه اتضح من مداخلات الدول الأعضاء وجود اتفاق بين جميع الأطراف على النقاط الست بالوثيقة ويمكن تسليمها إلى الأمانة. ومع ذلك، فقد لوحظ وجود خلاف حول ما إذا كانت هذه النقاط الست تعني أن مناقشة جميع التوصيات الواردة في الوثيقة الأصلية تم إغلاقها. واقترح نائب الرئيس أن يكون وضع المستند الأصلي متروكا لـ CDIP/18 وأن يتم إبداء الرأي للأمانة في الدورة الثامنة عشر للجنة التنمية حول خطة تنفيذ هذه خطوات الست تحديدا التي قد وافقت عليها الدول الأعضاء.

490. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته في أن يتم توضيح ما إذا كان نائب الرئيس اقترح أن يبقى هذا البند على جدول أعمال الدورة القادمة، وفي الوقت نفسه كانت الأمانة بصدد تنفيذ النقاط الست. وإذا كان هذا هو المقصود، فإن الوفد رأى أنه يتعارض مع عدد من البيانات التي أدلى بها في اللجنة حول أن الوفد يود إغلاق هذا البند من جدول الأعمال. ولم ير وفد الولايات المتحدة أنه كان من الممكن تجاهل البيانات التي أدلى بها عدد كبير من الوفود، ولن يؤيد إبقاء هذا البند من جدول الأعمال للدورة المقبلة. ومع ذلك، إذا كانت الأمانة تود تقديم خطة حول كيفية التحرك بشأن البنود المتفق عليها، فإن وفد الولايات المتحدة سيستمع إليها بالتأكد ولكن تحت عنوان مختلف. وبالإضافة إلى ذلك، إذا كان لدى أي وفد مقترحات ملموسة لتحسين المساعدة التقنية، يمكن للجنة أن تسمعها دون الإبقاء على هذا البند من جدول الأعمال مفتوحا لمدة ستة سنوات أخرى. واقترح الوفد أن يتم سماع المقترحات الواقعية بشأن كل ما قد يكون لدى الوفود من موضوعات والنظر تلك على مزاياها، ولكن يتم إغلاق هذا البند بشأن المراجعة الخارجية. وإلا فإنه لن يُغلق أبدا، ولم تكن تلك وسيلة عملية وواقعية لأن تمضي اللجنة قدما.

491. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، ورأى أن هذا لن يكون القضية الأولى في الويبو التي تبقى لمدة خمس سنوات أو ست سنوات أو عشر سنوات أو 15 سنة. وكانت الوقت المتبقي للوصول إلى اتفاق حول هذا الموضوع قصير. ولذلك، كانت أسهل طريقة هي تركه مفتوحا إلى حين انعقاد الدورة المقبلة للجنة التنمية. وإذا لم تتوصل الدول الأعضاء إلى اتفاق فإن المجموعة لا تعرف كيف يمكن للجنة أن تعود إلى هذا في الدورة المقبلة من دون ترك هذا البند من جدول الأعمال مفتوحا.

492. وذكرت نائبة الرئيس الدول الأعضاء بأنه من أجل أن يتمكنوا من إغلاق أحد بنود جدول الأعمال يجب التوصل إلى توافق في الرأي. وكان من الواضح أن هناك اختلاف كبير في وجهات النظر وكان هناك عدد من الوفود التي تطالب بأن تمثل النقاط الستة أول خطوة من خطوات أرادت أن تحققها من خلال توصيات مراجعة المساعدة التقنية، كما اقترح عدد من الوفود إغلاق البند. وبدون التوصل إلى توافق في الرأي، كان من المستحيل الحكم في أي من الاتجاهين.
493. ورأى وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه ليس من الدقيق وصف تلك الخطوات بأنها الخطوات الأولى. وقد كان الوفد قد وافق بالفعل على ثلاثة بنود بعد إجراء مناقشات موسعة. وكانت اللجنة تناقش الأمر على مدى خمس سنوات. ولم يصل الوفد إلى اتفاق يمكنه من التوصل لتوافق في الرأي حول أي بند بعد التدبير اللازم بعد مرور خمس سنوات وعشر دورات. وقد رأى الوفد أنه قد حان الوقت لإنهاء المناقشات وربما المضي قدما بالنسبة لبعض المقترحات التي يمكن للدول الأعضاء المنفردة أو المجموعات طرحها تحت بند جدول أعمال مختلف، تنفيذًا لبند جدول أعمال التنمية وغلق النقاش حول هذا البند لأن اللجنة كانت ستقوم بعمل مراجعة مستقلة والتي من المرجح أن تستمر وقت طويل وتستهلك الكثير من الوقت والجهد. وكان على اللجنة أن تنهي هذه المراجعة عند نقطة ما ورأى وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن الوقت الحالي هو الوقت الصحيح للقيام بذلك.
494. وعبر وفد جمهورية التشيك عن سروره لأن الدول الأعضاء تمكنت من استخلاص 6 مقترحات ملموسة تم إعدادها بالتعاون مع زملائهم من إسبانيا. وقد عبر الوفد عن شعوره بأنه يجب أن يكون من الواضح ما إذا كانت اللجنة تود الاستمرار بشأن بند جدول الأعمال المطول هذا أم لا. وقد يكمن الحل في اتخاذ قرار في هذه الدورة بأن الدورة التالية ستمثل الفرصة الأخيرة للتوصل إلى أي توصيات أو مقترحات ملموسة تُستخلص من الوثيقة الأصلية لوضعها على جدول أعمال الاجتماع التالي.
495. ولاحظ وفد إسبانيا أن السعادة تستمر في الوبو فترة أقصر من الخوف. وقد شعر أن الدول الأعضاء سوف تكون أكثر سعادة بسبب النجاح الذي تم تحقيقه بعد سنوات عدة من خلال التوصل إلى اتفاق حول 6 نقاط. وبالرغم من ذلك، ما لبثت تلك السعادة أن تبددت وبدأت الوفود في التفكير في الخوف الذي يتعلق بما كان عليهم أن يغلقوا هذا البند أم لا. وربما كان عليهم التركيز بصورة أكبر على ما تم تحقيقه للتو وأنهم قد قدموا إرشادات للأمانة كي تتمكن من الاستمرار في السير على درب معين والاستمرار في تحليل تلك الموضوعات في الدورات القادمة. ورأى الوفد أنه سيكون من الكافي أن يظهروا للناس أنهم قد قاموا بأمر ما وقد قاموا بتحقيق الكثير وفقا لمعايير الوبو وخاصة إذا أخذنا في الحسبان ما تم الاتفاق عليه في السنوات الخمس الماضية مع إدراك أن هناك تقرير جديد على وشك الظهور وأن على اللجنة أن تركز وقتها له ولذلك كان عليهم أن يغلقوا النقاش حول هذا البند من بنود جدول الأعمال في وقت ما. وربما يمكنهم التركيز بصورة أكبر على ما قامت به اللجنة وألا ينظروا إلى الأمور على المدى البعيد. ورأى الوفد أن اللجنة أممها عمل تقوم به من أجل الدورة التالية وربما لا يجب عليها أن تشغل نفسها بصورة مبالغ فيها بشأن إغلاق النقاش في البند من عدمه.
496. وأكد وفد شيلي على التهنئة التي تم التعبير عنها تجاه من شاركوا في المفاوضات في تلك الدورة والدورة التي سبقتها. لقد كان موضوعا قامت اللجنة بمناقشته لفترة طويلة. وربما كان يجب الالتزام به لأنه كان بمثابة أساس عمل مستقبلي وألا يتم إضاعة ما استطاعت الدول الأعضاء الأخرى الاتفاق بشأنه من خلال التوافق في الرأي. ورأى الوفد أن مسألة المساعدة التقنية وتحسين تقديمها وإجراءات الوبو قد تجاوزت عملية تقييم معينة. وكان يريد تحليل هذا الموضوع بغض النظر عن قيام الوفود المختلفة بالرجوع إلى الوثائق والمستندات التي تم إعدادها في الماضي. وإذا كان الأمر كذلك، يمكن للجنة أن تضع بندا جديدا حول المساعدة التقنية وسيقوم الوفد بدعم ذلك. إن ما أثار اهتمام وفد شيلي هو استمرار اللجنة في التعامل مع الموضوع. وبالنظر للأمر من هذا المنظور، فقد أيد الوفد ما صرح به وفد جزر البهاما بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ووفد سويسرا وما طرحه وفد إسبانيا مؤخرا بأن العمل لم ينته فقط بإعداد تقرير. وعبر وفد شيلي عن أمه في أن تتمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى اتفاق حول صيغة تمكن من الاستمرار في دراسة النقاط الست والنظر فيما

يمكنهم تحديده في المستقبل. وبأخذ ما كان مطروحا على المائدة كركيزة، يمكن لكل وفد أن يطرح الأمر عندما يكون الأمر سانحا بصفته القومية أو ضمن مجموعته مع عدم إضاعة ما قامت به اللجنة أثناء تلك الدورة، وهو ما يعتبر عملا ضخما.

497. وتساءلت نائبة الرئيس عما إذا كان وفد شيلي يقترح إغلاق النقاش حول بند جدول الأعمال هذا ووضع بند جدول أعمال بعنوان "المساعدة التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية" أو شيئا على هذا النسق.

498. ووافق وفد شيلي على أن هذا كان اقتراحه. ولم يكن متأكدا بشأن الصياغة ولكن هذا الأمر يمكن أن تفكر فيه اللجنة.

499. وطالبت نائبة الرئيس الوفود الأخرى بدراسة هذا الاقتراح المحدد والملموس وما إذا كان مقبولا للمضي فيه قدما في المستقبل.

500. ووافق وفد جزر البهاما، متحدثا بصفته القومية، على الاقتراح الذي تقدم به وفد شيلي. وكان من الأفضل ترك مسائل المساعدة التقنية على جدول الأعمال، في أي إطار تبغي اللجنة وضعها فيها، بحيث يسمح ذلك للوفود بفرصة الاستمرار في تقديم مقترحات بشأن هذا الأمر. وقد استمع الوفد إلى مداخلات وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول المراجعة الخارجية. ولم يعرف وفد جزر البهاما ما إذا كان وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، يقول أنه يريد أن يُبقى موضوع المراجعة الخارجية الخاصة مفتوحا أم أنه يريد موضوع المساعدة التقنية أن يظل مفتوحا. لكن إن كان الأمر يتعلق بموضوع المساعدة التقنية، فقد دعم وفد جزر البهاما بصفته القومية، وضع بند جديد على جدول أعمال الدورة الثامنة عشر ووافق على إغلاق النقاش حول موضوع المراجعة الخارجية الخاصة المطروح أمام اللجنة.

501. ورأى وفد إيران (جمهورية - إسلامية) أن هذا البند يجب أن يبقى لأن على اللجنة اتباع النقاط الستة والاقتراحات المتعلقة بكيفية تحسين تقديم المساعدة التقنية. وعبر وفد إيران عن شكره لوفد شيلي على اقتراحه ووجد أنه اقتراح مثير للاهتمام. وكان يمكن للجنة أن تسير قدما في طرح بند جديد من بنود جدول الأعمال لكن كان يجب التوصل إلى توافق في الرأي قبل كل شيء حول عنوان هذا البند. وكان هذا أمرا محما.

502. وصرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأن خياره هو المضي قدما فيما يتعلق بالنقاط الست الملموسة أو أن تستمر اللجنة في المناقشات المفتوحة التي كانت دائرة لمدة عدة سنوات. وعبر الوفد عن أمله في أن تتمكن الدول الأعضاء من الاتفاق حول التركيز على المقترحات الملموسة بحيث تسير على درب إيجابي للأمام من خلال خطة النقاط الست. وكان الوفد يرغب في دراسة مقترح شيلي بفتح بند جديد من بنود جدول الأعمال للدورة الثامنة عشر للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، بحيث لا يكون بندا مستقلا على جدول الأعمال، ولكن على أن يتم إدراجه تحت أي بند من بنود جدول الأعمال الحالية. وكان أحد تلك البنود هو "رصد تنفيذ جميع توصيات جدول أعمال التنمية وتقييم التنفيذ ومناقشة التقييم والإبلاغ عنه" والثاني كان يتعلق "بدراسة برنامج عمل تنفيذ التوصيات التي تم تبنيها". وكانت اللجنة تناقش موضوعا مختلفا قليلا لكن يمكن لأي دولة من الدول الأعضاء في أي وقت أن تقترح وثيقة ملموسة أو قائمة ملموسة من المسائل لمناقشتها أو تقديم اقتراح ملموس، ولا شيء يمكن أن يمنع أي من الدول الأعضاء من القيام بذلك. وقد عبر الوفد عن قلقه من أن ينتقل بند جدول الأعمال من اجتماع لآخر بدون نهاية إذا كان هناك مقترحات ملموسة يمكن مناقشتها. وبالرغم من ذلك فإنه في حالة عدم وجود مقترحات ملموسة فإنه ليست هناك حاجة للعودة لموضوع المراجعة الخارجية.

503. وأعدت نائبة الرئيس صياغة ما طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية عندما قال أنه يدعم وجود بند من بنود جدول الأعمال يحمل عنوان المساعدة التقنية على الأقل في الدورة الثامنة عشر للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ليس بصفته بندا قائما بصورة غير محدودة ولكن من أجل قيام الدورة الثامنة عشر للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بالتفكير في عنوان يتعلق بالمساعدة التقنية.

504. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه سيفكر في الأمر لكن ليس بالإضافة إلى وثائق المراجعة الخارجية. لقد كانت هناك مجموعة كاملة من الوثائق الواردة تحت هذا البند، وجميعها وردت تحت عنوان المراجعة الخارجية للدعم التقني لليوبو في مجال التعاون لأغراض التنمية، وقد أشارت إلى أربعة وثائق. وإذا وافقت الدول الأعضاء على إغلاق النقاش حول هذا البند، يمكن لوفد الولايات المتحدة أن يفكر في استمرار اجتماع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية التالي في إجراء مناقشات حول المساعدة التقنية، وحول خطة النقاط الست التي تم الاتفاق عليها مؤخرًا.

505. وطالب وفد اليونان بفترة استراحة لمدة خمس دقائق من أجل تقييم الاقتراح الذي تقدم به وفد شيلي.

506. وذكر وفد نيجيريا، متحدًا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أن المراجعة الخارجية للدعم التقني في مجال التعاون لأغراض التنمية لم يكن بندا مغلقا من بنود جدول الأعمال. وإذا وافقت اللجنة على وضع بند جديد من بنود جدول الأعمال، يمكن إدراج كافة الوثائق الموجودة أو المقترحات المستقبلية المتعلقة بالمساعدة التقنية تحتها. وانضم وفد نيجيريا لوفد اليونان في طلب استراحة قصيرة لمناقشة هذا الأمر داخل المجموعة.

507. وأوصى وفد المملكة المتحدة بأنه يمكن بعد الاستراحة للجنة الاستمرار في دراسة الإرشادات ثم العودة إلى هذا البند. وسيكون من الحكمة مناقشة ذلك قبل مغادرة الخبراء. ثانياً، سوف يسمح ذلك للوفود والمنسقين باستيضاح المسألة المتعلقة بالبند الذي يقومون بمناقشته.

508. وعبر وفد إسبانيا عن قلقه لأن اللجنة كانت تقوم بتأجيل هذه المسألة منذ اليوم السابق وكان الوقت ينفد. وأحياناً ما كان يجب الاستفادة من أن تلك كانت مناقشة مطولة حول الموضوع، ولأن الوفد كان يعتقد أن اللجنة كانت قريبة من التوصل إلى اتفاق، فكان يجب أن تحاول التوصل إلى حل وإلا، إذا استمرت الدول الأعضاء في تأجيل المسائل، فسوف يتم تأجيل الأمر للدورة التالية.

509. وأشار وفد جمهورية التشيك إلى أن المناقشات افتراضية لأن هناك بند مستقل من بنود جدول الأعمال، وهو رقم 7 يتعلق "برصد تنفيذ جميع توصيات جدول أعمال التنمية وتقييم التنفيذ ومناقشة التقييم والإبلاغ عنه" وكانت هناك العديد من توصيات جدول أعمال التنمية المتعلقة بالمساعدة التقنية. وكرر الوفد اقتراحه باتخاذ قرار بأن يكون الاجتماع التالي هو الفرصة الأخيرة للتوصل إلى أي توصيات ملموسة أو تحسينها ثم يتم إغلاق التعليقات الرسمية في الدورة التالية. ولم يقصد وفد جمهورية التشيك ألا يتم استخدام هذا التقرير الضخم في بعض الأنشطة الأخرى أو المبادرات التي يمكن لأي دولة من الدول الأعضاء القيام بها فيما يتعلق بالمساعدة التقنية.

510. وعبر وفد نيجيريا، متحدًا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، عن تفهمه للإحباط الذي شعر به وفد إسبانيا بعد محاولة التوصل إلى طريق يدفع الدول الأعضاء للأمام. وقد رأى وفد نيجيريا أنه ليس هناك خلاف فيما يتعلق بخطة النقاط الست التي تم التفاوض بشأنها تحت قيادة وفد إسبانيا. ولكن المسألة كانت تتعلق ببند جدول الأعمال الذي سيقومون بالاستمرار في مناقشة الأمر ضمنه لأن هناك عدد كبير من الدول الأعضاء في نفس اللجنة التي تعتقد بأنها ليست في مرحلة يمكنها فيها إغلاق النقاش حول بند جدول الأعمال وأنه قد يكون هناك سبباً لطرح اقتراحات في المستقبل تتعلق بهذه المسألة. واستغلت المجموعة هذه الفرصة لأن تذكر بأن ذلك أيضاً يعد أحد توصيات جدول أعمال التنمية. إن محاولة تحديد وقت لإغلاق النقاش حول بند من بنود جدول الأعمال لا يتماشى مع توصيات جدول أعمال التنمية.

511. ورأى وفد المكسيك أن المفاوضات التي جرت كانت ممتازة ومثمرة وكان هناك توافق في الرأي حول الموضوع. ودعا الوفد الوفود الأخرى إلى اعتماد النقاط الست ذات الصلة والتي غطت الاقتراحات التي كانت تنظرها اللجنة لعدة سنوات. وفيما يتعلق بالقلق بشأن ما إذا كان على اللجنة أن تستمر في دراسة المسألة المتعلقة بالمساعدة التقنية، تساءل عما إذا كان من الممكن أن يتضمن التقرير اعتراف اللجنة بأهمية الاستمرار في دراسة مسألة المساعدة التقنية. ورأى الوفد أن كل من في اللجنة قد وافقوا على أن هناك مصلحة من وراء الاستمرار في دراسة مسألة المساعدة التقنية.

512. وصرح وفد المملكة المتحدة بأن وجهات النظر المختلفة حالياً كانت ناتجة عن أن بعض الوفود أو المجموعات قد عملت على ورقة النقاط الست معتمدين أنهم سوف يقومون بالإنهاء من البند بكامله. وهذا هو سبب وجود سوء فهم حالياً حول ما الذي يجب القيام به فيما يتعلق بالأمر برمته. وقد وجد الوفد أن اقتراح وفد شيلي اقتراحاً ببناء وأن الدول الأعضاء في حاجة إلى إعطائه فرصه. وفيما عدا ذلك فإن الاستنتاج الوحيد هو أنه ليس هناك اتفاق وأنه على اللجنة أن تستمر في دورتها التالية في مناقشة كافة المسائل التي تندرج تحت بند جدول الأعمال ذلك. ولم يكن ذلك الخيار الأفضل ولذا فعلى اللجنة دراسة الاقتراح البديل الذي تم طرحه للتو.

513. وأيد وفد الولايات المتحدة التصريح الذي تقدم به وفد المملكة المتحدة وطالب بفترة استراحة قبل اتخاذ قرار حول البند بما في ذلك خطة النقاط الست.

514. واستأنفت نائبة الرئيس الاجتماع وذكرت بأنه قبل استراحة تناول القهوة كان الجميع متفقون بشأن توصيات النقاط الست بناء على اقتراح إسبانيا. وقام وفد شيلي بالتقدم بتوصية حول كيفية السير بالأمر قدماً، أي، وضع بند جدول أعمال جديد.

515. وصرح وفد الهند، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادي، بأن غالبية دول مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادي تؤيد اقتراح شيلي كسبيل للمضي قدماً ووضع بند جدول أعمال جديد حول المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. وبالرغم من ذلك، فقد رأت المجموعة أنه سيكون بنداً مستقلاً من بنود جدول الأعمال وسيضمن اقتراح إسبانيا والاستمرار في مناقشة المراجعة الخارجية وكافة الاقتراحات ذات الصلة.

516. وأيد وفد نيجيريا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، الموقف الذي عبرت عنه مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادي. ووافق الوفد على أنه يجب أن يكون هناك بند جديد من بنود جدول الأعمال حول المساعدة التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية وأنه يجب على اللجنة مناقشة الاقتراح الإسباني والذي استغرق مجهوداً كبيراً ووقتنا طويلاً من الدول الأعضاء بالإضافة إلى الوثائق الحالية حول هذا الموضوع.

517. وأيد وفد اليونان، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة باء، اقتراح دولة شيلي.

518. وطلبت نائبة الرئيس توضيحاً من وفد اليونان حول ما إذا كان يدعم وجود بند مستقل على جدول الأعمال أو بند جدول أعمال ضمني. وذكرت بأن وفد شيلي قد اقترح وضع بند جديد على جدول الأعمال لمناقشة المساعدة التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية وتمت مطالبة الوفود بتقديم مدخلات حول هذا الأمر. وبناء عليه كانت هناك مداخلة من قبل مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادي والمجموعة الأفريقية، حيث قامت بالموافقة على عناصر من الاقتراح الشيلي لكنها طالبت بصفة خاصة بوجود بند مستقل وأن يظل عدد من الوثائق التي كانت تتم مناقشتها مفتوحة للقيام بمزيد من المناقشات.

519. ودعا وفد اليونان كل وفود المجموعة باء إلى التحدث على المنصة.

520. وطالب وفد جمهورية التشيك نائبة الرئيس بأن تكرر الاقتراح الأصلي الذي تقدم به وفد شيلي حتى يفهمه. وفيما يتعلق بالاقتراح المتعلق بوضع بند مستقل من بنود جدول الأعمال، كرر الوفد ما صرح به من قبل، أي أنه يمكن لكل دولة من الدول الأعضاء اقتراح ما تريد من خلال بند جدول الأعمال المستقل رقم 7 "برصد تنفيذ جميع توصيات جدول أعمال التنمية وتقييم التنفيذ ومناقشة التقييم والإبلاغ عنه". وفي المجموعة أ، كانت هناك العديد من التوصيات المتعلقة بالمساعدة التقنية. وطالب وفد التشيك الدول الأعضاء بالتحلي بالروح البناءة من أجل اختتام بند جدول الأعمال المائل بين أيديهم. ولذلك اقترح تبني اقتراح إسبانيا في المرحلة الأولى.

521. ولخصت نائبة الرئيس اقتراحين رئيسيين. وكان الاقتراح الأول يتعلق بإغلاق بند جدول الأعمال ذلك، والموافقة على التوصيات الست. ويمكن للجنة بعد ذلك فتح بند جدول أعمال جديد كبند مستقل ومفتوح ويمكن للدول الأعضاء الرجوع

إلى خطة النقاط الست الخاصة بالاقترح الإسباني، بالإضافة إلى أي وثائق أخرى تتم مناقشتها حاليا تحت بند جدول الأعمال ذلك. وكان الاقتراح الثاني يتعلق بقبول النقاط الست والموافقة عليها وغلق البند وإعادة فتح بند جديد لكن تحت بند رقم 7 من جدول الأعمال والمعنون "رصد تنفيذ جميع توصيات جدول أعمال التنمية وتقييم التنفيذ ومناقشة التقييم والإبلاغ عنه" مع بند يحمل عنوان "المساعدة التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية". ويمكن للجنة أن ترجع بصورة مبدئية إلى وثيقة الاقتراح الإسباني والتي تمثل الملحق رقم 1 للملخص الرئيس وفي الحواشي ستكون هناك إشارة إلى كافة الوثائق الموجودة التي تندرج حاليا تحت هذا البند.

522. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية الاقتراح الثاني أي قبول خطة النقاط الست، وإغلاق البند وإعادة فتحه تحت بند رقم 7 "رصد تنفيذ جميع توصيات جدول أعمال التنمية وتقييم التنفيذ ومناقشة التقييم والإبلاغ عنه" تحت عنوان مختلف والإشارة في الحواشي إلى الوثائق الحالية.

523. وأوضح وفد المملكة المتحدة أن الاقتراح الأول الذي ذكرت خطوطه العريضة نائبة الرئيس لم يكن اقتراحا جديدا. فإذا كان هناك بند يمكن من خلاله لكافة الدول الأعضاء تقديم كافة الوثائق فإن ذلك يعد بمثابة فرض أمر واقع وهو ما لا تتراح إليه العديد من الوفود. وأيد وفد المملكة المتحدة الاقتراح الشيلي من خلال فهمه بأنه من خلال استبدال بند جدول الأعمال الحالي فإن اللجنة تكون قد أحرزت نقطتين: تكون قد حافظت على خطة النقاط الست واستمرت في مناقشة المساعدة التقنية. وقد رأت وفود المجموعة باء أن تلك المناقشة هامة في هذه اللجنة. وبالرغم من ذلك، ومن أجل تحقيق ذلك، كانت هناك حاجة إلى أن تظهر كافة الدول الأعضاء المزيد من المرونة. وإذا أظهرت الوفود الأخرى مرونة فإن الاقتراح الذي تقدمت به المملكة المتحدة سوف يتم استكمالها.

524. وتساءلت نائبة الرئيس عما إذا كان يمكنها أن تؤكد أن وفد المملكة المتحدة يؤيد الاقتراح الثاني.

525. وأكد وفد المملكة المتحدة ذلك.

526. وأيد وفد الصين مواقف المجموعة الأفريقية و مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادي. وإذا كان هناك خياران، فإن الصين كانت في حاجة إلى مزيد من الوقت لدراستهما.

527. وأيد وفد باكستان الاقتراح الذي تقدمت به مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادي والصين والمجموعة الأفريقية. وعبر وفد باكستان عن اعتقاده بأن هناك جزء كبير من الدول الأعضاء قد أقرروا ذلك. كما ألقى الضوء على أنه كان اقتراحا شاملا ولم يستثن أي شيء ولذلك فقد حثت باكستان كافة الدول الأعضاء بالتحلي بروح المرونة حتى تجد مرونة في المقابل.

528. وقال وفد إسبانيا بأنه لم يتلق هذا الكم من التهاني من قبل لكنه كان حزينا لتلقيها. لقد كان هذا أمرا غريبا لكنه كان يحدث غالبا في الوبو. لقد كان من الصعب فهم ما إذا كان الناس غير معتادين على ديناميكيات التفاوض. واعتقد الوفد أن هناك نقطتان. أحدهما كانت تمثل اتفاقا صعبا كان من الصعب التوصل إليه بشأن النقاط الست. ولم يعترض أي أحد عليها لكن من المؤسف أنها أصبحت مرتبطة بالمناقشات المتعلقة بالإجراءات وما يجب القيام به في المستقبل. وكان من العار أن يحدث ذلك لأن ذلك قد يعرض أمرا وافقت عليه كافة الدول الأعضاء للخطر. وكان كلا الخيارين مناسبين لوفد إسبانيا. وقد أراد من الجميع أن يتحلوا بروح المرونة كما كانوا. وإذا لم تتمكن اللجنة من التوصل إلى اتفاق، فستسأل إسبانيا مرة ثانية عما إذا كان هناك أي شخص يعارض النقاط الست وعندئذ يمكن للجنة الاستمرار في مناقشتها الرائعة حول جدول الأعمال وما ستقوم به في المستقبل والإجراءات وكل تلك الأمور.

529. وأكد وفد نيجيريا على دعم المجموعة الأفريقية لاقتراحات مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادي والصين.

530. وصرح وفد سويسرا بأنه من بين الخيارين فإن الخيار الأول، كما فهمته، يمثل فرض أمر واقع، ولم يغير أي شيء. وكان الوفد يميل إلى الخيار الثاني. وعبر الوفد عن شكره للزملاء الشيليين على منهجهم العملي ومحاولتهم لدفع المناقشات للأمام. وعبر الوفد السويسري عن دعمه الواضح للخيار الثاني.

531. وأيد وفد شيلي ما قام وفد إسبانيا بالتعبير عنه. ومن خلال صفته الوطنية قام وفد شيلي بتقديم اقتراح مفتوح. ورأى الوفد أن كلا الخيارين المطروحين سيكفان من تقدم المناقشات وهو ما تريده اللجنة. كانت شيلي واقعية. فقد كانت الأمور تتغير وفي الواقع أن ما تقوم اللجنة بتبنيه الآن يمكن أن يصبح إطارا للاستمرار في الاتفاق الذي توصلت إليه في تلك الدورة. وما يمكن أن يحدث في المستقبل يعتمد على ما كان سيتم هناك. وسيكون من المؤسف أن تتراجع اللجنة عن الاتفاق الذي توصلت إليه. وكما قال وفد إسبانيا، إذا لم تقم الدول الأعضاء بتحقيق أي شيء، فإنه لن يكون هناك طائل من وراء كل ما قامت به. وعبر وفد شيلي عن أمله في أن تتمكن الدول الأعضاء من التحلي بروح المرونة والاتفاق حول تحقيق شيء. ورأى الوفد أن اللجنة كانت تحتاج إلى الاتفاق حول الخطوة، ثم ترى بعد ذلك كيف يمكنها إحراز تقدم. ولذا، فقد أيد الوفد كلا الاقتراحين.

532. وعبر وفد هولندا عن شعوره بأن الاقتراح الإسباني كان يمثل ترجمة عملية وفعيلة للمراجعة في صورة إجراءات ملموسة وكان يرى أن اللجنة عليها ألا تنتظر للخلف لكن يجب أن تنظر للأمام لتبادل الآراء في المستقبل ومتابعة التوصيات. وعبر الوفد عن شكره لوفد شيلي على اقتراحه وأكد على دعمه للخيار الثاني.

533. وأحاط وفد كندا علما بالخيارين المطروحين على المائدة. وكان الخيار الأول غير مقبول لأنه يمثل فرض أمر واقع. وأيد الوفد الخيار الثاني، تماشيا مع وفود الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا والمملكة المتحدة وهولندا.

534. وأضرم وفد البرازيل للوفود التي اقترحت السير قدما من خلال تبني وثيقة النقاط الست. فلقد كانت طريقة بناء وعملية للسير قدما. وفيما يتعلق بالخيارين المشار إليهما، أيد وفد البرازيل مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادي والمجموعة الأفريقية بالإضافة إلى اقتراح الصين حول فكرة وجود بند مستقل على جدول الأعمال. وأيد الوفد الخيار الأول ولم يوافق على الاحتفاظ بفرض الأمر الواقع، لأن المناقشات الخاصة بالتقرير الخارجي سوف يتم إغلاقها ويمكن للدول الأعضاء الاستمرار في مناقشة هذا التقرير في الدورات التالية إذا أرادت القيام بذلك.

535. ولم يفهم وفد الهند سبب اعتبار أن الخيار الأول يمثل فرضا لأمر واقع. ففي رأيه أن الأمر أكثر من فرض أمر واقع. ولم يعترض أحد على اقتراح النقاط الست. وقد أيد اقتراح المجموعة الأفريقية والصين والبرازيل. لقد كان اقتراحا شاملا. ولم يستثن أي شيء. لقد كان اقتراحا نوعيا استطاع استيعاب كافة مواقف الدول الأعضاء الموجودة. لذا فقد كان أمرا عمليا وفعليا وقد أتى في إطار روح العمل التي سادت بينهم في الوبو، والتي تتمثل في فهم موقف كل من الأعضاء ومحاوله التوصل إلى أمر مقبول للجميع. وطالب الوفد من الأعضاء الآخرين تقديم مبرر قويا لعدم قبول هذا الخيار. وبدون القيام بذلك، فلم ير وفد الهند إمكانية للتوصل إلى أي حل.

536. ولم يكن وفد جمهورية التشيك مستعدا للمناقشة التي تتعلق بتبني بند مستقل على جدول الأعمال بحيث يكون مكرسا للدعم التقني. واقترح تأجيل النقاش للدورة التالية للجنة. وأكد الوفد على أنه لم يفهم سبب وجوب استبعاد المساعدة التقنية من قائمة التوصيات وتخصيص بند خاص لها في اللجنة. ولذلك، كرر وفد جمهورية التشيك طلبه العملي بالقيام بالتبني الصريح لخطة النقاط الست التي تمت مناقشتها في المشاورات غير الرسمية.

537. وأشارت نائبة الرئيس إلى أن بند جدول الأعمال مع اقتراح النقاط الست لن يتم إغلاقه إلا إذا توصلت الدول الأعضاء إلى اتفاق حول السير للأمام. وقد أصبح هذا الأمر يمثل معضلة يواجونها في الوقت الحالي لأنه ليس هناك توافق في الرأي حول السير قدما بالنسبة للبند. وقد طالبت نائبة الرئيس الدول الأعضاء بعدم إضاعة الزخم الذي استطاعوا تحقيقه

والتوصل إلى حل وسط بحيث يستطيعوا إغلاقه والسير قدما بيقين فيما يتعلق بكيفية التعامل مع المسألة في المفاوضات القائمة والتي تفي باحتياجات كافة الوفود.

538. وصرح وفد الاتحاد الروسي بأنه خلال الدورة، قامت الدول الأعضاء بكثير من الجهد واستطاعت التوصل لتوافق في الرأي حول خطة النقاط الست والتي أُطلق عليها اسم الاقتراح الإسباني. ولم يرغب في إضاعة التوافق في الرأي الذي تم التوصل إليه. ولأن هناك وجهات نظر مختلفة إزاء كيفية استمرار النقاش حول تلك النقاط في المستقبل، كان يبدو أن الخيار الثاني يمثل منهجا عمليا لأنه سيسمح باستبقاء النقاط الست واستمرار المناقشات بدون أي إضرار بالتوافق في الرأي الذي حققته الدول الأعضاء. وكان الاتحاد الروسي يفضل الخيار الثاني.

539. وصرح وفد لاتفيا، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، بأنه كان من المهم بالنسبة للمجموعة قبول العمل الذي تم إنجازه هذا الأسبوع من أجل الموافقة على النقاط الست التي عملت عليها الدول الأعضاء باجتهد وتوصلت لاتفاق. ومن أجل عدم فقدان النقاط الست التي تم الاتفاق بشأنها، أيدت المجموعة الخيار الثاني المقترح.

540. وأيد وفد أستراليا الخيار الثاني.

541. ووافق وفد جنوب أفريقيا مع وفد إسبانيا على أن اللجنة يجب أن تحافظ على النقاط الست. وفيما يتعلق بالخيارين أيد الوفد الخيار الأول لأنه سيمكن من استمرار المناقشات المتعلقة بالمساعدة التقنية، والتي تمثل ربع جدول أعمال التنمية. وكان شاملا وواضحا ولم يكن هناك أي غموض خفي في البنية يحتاج إلى توضيحه من خلال الحواشي. وعبر الوفد عن شكره لوفد شيلي على جهوده للتوصل إلى حل بناء.

542. وأيد وفد باكستان ما أشار إليه وفد جنوب أفريقيا فيما يتعلق بمجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادي والمجموعة الأفريقية بالإضافة إلى اقتراح الصين. وكان الوفد يميل إلى الخيار الأول وطالب الجميع بالتحلي بروح المرونة المتبادلة.

543. وناشد وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، الدول الأعضاء، والتي كانت موافقها تهدد بإضاعة العمل الشاق الذي تم بذله خلال الأسبوع وفي الدورات السابقة، أن تعيد التفكير في موافقها. كما أشار أيضا إلى أن الاقتراح الذي طرحه وفد إسبانيا لم ينبع من فراغ. فقد خرج من رحم الاقتراحات التي طرحتها المجموعة الأفريقية والفريق المعنى بجدول أعمال التنمية حول المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. وكان يجب أن تتمكن الدول الأعضاء من مناقشة تلك النقاط الستة التي تم الاتفاق عليها تحت قيادة إسبانيا، بما في ذلك الوثائق الهامة بالنسبة للدول الأعضاء حول هذا البند من بنود جدول أعمال التنمية. ولذا، كان وفد نيجيريا سيدعم موقفا يسمح بإجراء هذه النقاشات بما في ذلك الاقتراح الذي طرحه وفد إسبانيا.

544. وذكر وفد المملكة المتحدة أنه كان من الجلي أنه إذا قام كل شخص في القاعة بالموافقة على شيء، فإنهم لن يستمروا في النقاش بعد ذلك. وكان يبدو أن الاختلاف في الرأي لازال قائما وكان عليهم التوصل إلى طريقة لاختتام الدورة مع ملاحظة أن الساعة آنذاك كانت السادسة مساء وخمس دقائق وكان عليهم التوصل إلى خيار ثالث أو مواصلة ذلك النقاش في الدورة التالية. بالرغم من أنه كان يبدو أن العامل المشترك في القاعة يتمثل في الخيار الثاني.

545. وقالت نائبة الرئيس أنهم يجب أن يسيروا قدما. وكان هناك عدد من الوفود التي أشارت إلى أنها تريد السير قدما في هذا الأمر وكانت مستعدة لقبول أي من الخيارين كما عبرت عن شكرها لها على هذا القدر من المرونة. لكن قامت بعض الوفود بالرغم من ذلك بتأييد الخيار الأول وقامت وفود أخرى بتأييد الخيار الثاني لأسباب مشروعة. وقد عبرت الوفود عن وجهات نظر مختلفة بشأن الاقتراحات التي تتم مناقشتها. وإذا لم يتم التوصل لتوافق في الرأي فسيستمر النقاش حول بند جدول الأعمال في الدورة الثامنة عشر للجنة. وهنأت نائبة الرئيس وفد إسبانيا على العمل البارز الذي قام به من أجل التوصل إلى توافق في الرأي حيث اعترفت الدول الأعضاء أن هذا الأمر كان معلقا لمدة خمس سنوات. وقد توصلت اللجنة

إلى توافق في الرأي بنسبة مائة بالمائة حول خطة النقاط الست التي طرحها وفد إسبانيا والتي قام كل وفد من الوفود بطرح تعليقات بناء بشأنها للتوصل إلى نقطة يمكن منها التحرك للأمام. ولسوء الحظ أن هذا الأمر سوف يظل معلقا حتى الدورة التالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وسوف يظهر في ملحق 1 في ملخص الرئيس. واعترفت نائبة الرئيس بالعمل الرائع الذي تم من أجل الوصول لهذه النقطة.

البند رقم 9 من جدول الأعمال: العمل المستقبلي

546. انتقلت نائبة الرئيس بعد ذلك إلى بند رقم 9 من بنود جدول الأعمال حول العمل المستقبلي.

547. وقامت الأمانة (السيد بالوتش) بقراءة قائمة العمل المتعلقة بالدورات التالية كما يلي: (1) تقرير مرحلي حول تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية والمشروعات. وعلى سبيل الممارسة، تم تبادل التقارير الموجهة إلى اللجنة. وبالنسبة لدورة الربيع، قامت الأمانة بتقديم تقرير المدير العام حول تنفيذ جدول أعمال التنمية؛ وبالنسبة لدورة الخريف، قدمت التقرير المرحلي المتعلق بالتوصيات والمشروعات (2) تقرير المراجعة المستقلة حول تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وذكّرت الأمانة بأن مثل هذه المراجعة قد تم طلبها تحت مظلة آلية التنسيق. وكان هناك فريق مراجعة وكان من المتوقع أن يكون تقريره جاهزا بالنسبة للدورة التالية (3) تقرير حول المؤتمر الدولي للملكية الفكرية والتنمية الذي عقد الأسبوع السابق. ووفقا لقرار قامت اللجنة باتخاذها، سيتم تسليم اللجنة تقرير وقائع قصير حول وقائع المؤتمر (4) وثيقة منقحة حول تحديث قاعدة بيانات نقاط المرونة التي ستضمن التتابع المتعلقة بالتكلفة واستكشاف التوصل إلى خيار ثالث وفقا لطلب المجموعة الإفريقية (5) مجموعة من مدخلات الدول الأعضاء حول الأهداف الإنمائية للألفية. وكما ذكر الرئيس، ستقوم الدول الأعضاء بتقديم مدخلات إلى الأمانة إلى جانب تفسير أسباب اعتبارها للأهداف الإنمائية للألفية ذات صلة بعمل الويبو. وستقوم الأمانة بتجميع كافة المدخلات وتقوم بتقديمها للجنة (6) بناء على مقترحات الدول الأعضاء، وثيقة حول أنشطة تحديد المجالات المتعلقة بنقل التكنولوجيا (7) مشروع تجريبي للإسراع في نقل التكنولوجيا والبحث والتنمية من أجل تحسين القدرات التقنية لاستيعاب العلوم والتكنولوجيا المحلية التي تقوم بتطويرها الجامعات وقطاع الإنتاج وفقا لاقتراح وفد الإكوادور. وكما ورد في الفقرة 6-9 من ملخص الرئيس، سيقوم وفد الإكوادور بمشاورات مع الدول الأعضاء المعنية ومن المحتمل أن يتوصل إلى وضع وثيقة منقحة أو اتخاذ قرار بشأن الطريقة التي ترغب فيها في السير في الأمر (8) تقرير حول تنفيذ توصيات أجهزة الويبو الذي قدمته الجمعية العامة. في كل دورة من دورات الجمعية العامة، تقوم مختلف أجهزة الويبو بتقديم تقرير يتضمن، في غالب الأحيان، إشارة إلى مشاركتها في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وإذا تم تقديم التقرير إلى الجمعية العامة، فإنه عادة ما يتم إرساله إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وبذلك سيتم طرحه أمام اللجنة (9) مخرجات مشروعات جدول أعمال التنمية والتي كانت غير مؤكدة دائما. وإذا كان مدرء المشروعات مستعدون بأي مخرجات مثل الدراسات أو الأدلة أو التقارير، فإن الأمانة، بالتشاور معهم، كانت تقوم بطرحها أمام اللجنة. وفي هذه الدورة، وكما ذكر الرئيس آنفا، لم تتمكن اللجنة من مناقشة الأدلة الثلاثة المتعلقة بنقل التكنولوجيا وهي الدليل العملي لتقييم الأصول غير الملموسة في مؤسسات البحوث والتنمية، ونماذج العقود المتعلقة بالتنمية الفكرية للجامعات والمؤسسات البحثية الممولة من القطاع العام وكتيب تقييم الملكية الفكرية للمؤسسات الأكاديمية. وكان سيتم عرض تلك الأدلة أيضا في الدورة التالية (10) مشروع التقرير النهائية لدورة اللجنة هذه والذي سيتم تبنيه في الدورة التالية. ودعت الأمانة الدول الأعضاء لاقتراح أنشطة أخرى إذا رغبت في القيام بذلك.

548. وتساءلت نائبة الرئيس عما إذا كانت اللجنة ستقوم بتبني قائمة العمل التي اقترحتها الأمانة من أجل الدورة التالية. وكان سيتم تبنيها شريطة عدم وجود تحفظات من الحضور.

البند رقم 10 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

549. دعت نائبة الرئيس اللجنة لدراسة كل فقرة في مشروع الملخص.

550. وأشارت إلى الفقرات من 1 إلى 5 المتعلقة بافتتاح الجلسة وانتخاب الرئيس ونائبي الرئيس، ومشروع جدول الأعمال الذي تم تبنيه والاعتراف باثنين من الهيئات غير الحكومية بالإضافة إلى تقرير حول الدورة السادسة عشر. وكانت نائبة الرئيس ستبني الفقرات شريطة عدم وجود اعتراضات من الحضور.

551. ثم انتقلت بعد ذلك إلى الفقرات 6 و 7 و 8 حول البيانات العامة للوفود وتقرير المدير العام وتقرير التقييم حول المشروع بشأن تعزيز وتنمية قطاع السمعيات والبصريات في بوركينا فاسو وبعض الدول الأفريقية. وكانت نائبة الرئيس سوف تبني الفقرات شريطة عدم وجود اعتراضات من الحضور.

552. ثم انتقلت إلى الفقرة 9 التي كانت كما يلي: (1) 9-1 تحديد مجالات أنشطة التعاون بين دول الجنوب. وتمت الإحاطة باقتراحات الوفود وكانت الأمانة ستقوم بإعداد وثيقة جديدة من أجل الدورة التاسعة عشر (2) 9-2 آلية تحديث قاعدة بيانات المرونة. وكانت الأمانة ستقوم بمراجعة الوثيقة والنظر في التبعات المالية واستكشاف وجود خيار ثالث يعتبر مزيجاً من الخيارين السابقين. (3) 9-3 مشروع حول تعزيز وتنمية قطاع السمعيات والبصرية المرحلة الثانية. وقد تم إقرار المشروع كما هو محدد في الوثيقة. (4) 9-4 وثيقة حول تحديد مجالات أنشطة الويبو المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وتمت الإحاطة بهذه الوثيقة وكان يجب إرسال الطلبات مكتوبة من الدول الأعضاء للأمانة قبل 10 يوليو 2016. ثم تقوم الأمانة عندئذ بتجميع عدد من المخرجات التي تتعلق بهذا الغرض. وقد تقرر أيضاً أن يتم تقديم الوثيقة المنقحة حول الويبو وجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 في دورة مستقبلية للجنة (5) 9-5 تقرير حول منتدى خبراء الويبو حول نقل التكنولوجيا العالمية. وقد أحاطت اللجنة علماً بأنشطة تحديد المجالات وقررت أن تقوم الدول الأعضاء المعنية بتقديم اقتراحات في الدورة الثامنة عشر للجنة. ويجب أن تصل تلك الاقتراحات للأمانة بحلول 10 يوليو 2016. (6) 9-6 تم طرح اقتراح من قبل وفد الإكوادور. وقررت اللجنة استمرار دراسة الوثيقة في الدورة الثامنة عشر وسيقوم وفد الإكوادور بمشاورات مع الدول الأعضاء المعنية لتطوير اقتراح مشروع منقح محتمل بحضور الأمانة. (7) 9-7 تم إقرار مشروع حول استخدام المعلومات المتاحة للعامة من أجل التنمية الاقتصادية مع إدراك أن هناك دليلين يتم إعدادهما في إطار المشروع ويتم إتاحتها بلغات الويبو وسيتم تنقيح الوثيقة بحيث تعكس ذلك. (8) 9-8 وقررت اللجنة استمرار المناقشات حول تقرير المراجعة الخارجية بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية مع وجود الوثائق ذات الصلة. وقد وافقت كافة الوفود على الاقتراح الإسباني كما هو مرفق في الملحق رقم 1 ملخص الرئيس.

553. ولم يكن وفد المملكة المتحدة يميل إلى مناقشة ملخص الرئيس. وصرح بأنه سيكون من المنطقي بصورة أكبر القول بأن "الوفود كانت موافقة على الاقتراح الإسباني لكنها قررت الاستمرار في المناقشات" وإلا فإن الأمر لم يكن واضحاً للغاية. كان هناك اتفاق لكن الدول الأعضاء قررت استمرار المناقشات لأنه لم يكن هناك اتفاق شامل على المسألة. واقترح الوفد الالتفاف حول المرحلتين لجعل الأمر أكثر منطقية.

554. واقترحت نائبة الرئيس العبارة التالية "كانت كافة الوفود متفقة مع العرض الإسباني كما هو مرفق في الملحق 1 في ملخص الرئيس لكنها اتفقت على القيام باستمرار المشاورات حول وضع هذا البند الخاص من بنود جدول الأعمال بالإضافة إلى تنفيذ الاقتراح الإسباني".

555. واقترح وفد جمهورية التشيك حذف الجملة الأخيرة لأنها لا صلة لها بالجملة الثانية. وقد ذكر وفد المملكة المتحدة أنه لم يكن هناك استنتاج حول المسألة وقررت اللجنة أن تضي قدماً في المسألة لكن ليس بالنسبة للاقتراح الإسباني. وتمت الموافقة على الاقتراح الإسباني.

556. وصرحت نائبة الرئيس بأن التفاوض بشأن النص الخاص لم يكن وارداً. كان الأمر لضمان أن المناقشات قد انعكست بدقة في ملخص الرئيس. لذا فقد كان الاقتراح هو أن يتم عكس العبارتين بحيث نقول "كانت كافة الوفود موافقة على العرض الإسباني كما هو مرفق بالملحق رقم 1 بالملخص وبعد ذلك قررت اللجنة الاستمرار في المناقشات حول تقرير المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية".

557. وصرح وفد المملكة المتحدة بأنه يمكنه الموافقة على هذا الاقتراح إذا تم ذكر "لكنها" بدلا من "وبعد ذلك".
558. ورأي وفد الهند أن الطريق الثالث للخروج من المأزق يتمثل في وضع "وبعد ذلك" بدلا من "لكنها".
559. واعتقدت نائبة الرئيس أن المصطلحات سوف تكون أكثر حيادية إذا كانت هناك كلمة "وبعد ذلك"
560. ووافق وفد نيجيريا على أن كلمة "وبعد ذلك" يعكس حيادية أكبر.
561. وطلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية من نائبة الرئيس بتكرار الصياغة المقترحة. وكما هي موجودة، فإنها تعطي انطباعا بأن اللجنة قد وافقت على ذلك وأنها سوف تسير قدما، وهو الأمر الذي لم يشر إليه الملخص الذي تم عرضه أثناء مناقشة هذا البند من بنود جدول الأعمال.
562. وقامت نائبة الرئيس بقراءة الفقرة المنقحة 8-9 كما يلي: "توافق كافة الوفود على الاقتراح الإسباني كما هو مرفق بالملحق 1 بالملخص وقررت اللجنة استمرار المناقشات المتعلقة بتقرير المراجعة الخارجية حول تقرير المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية"، وستتم الإشارة إلى كافة الوثائق الخاصة بذلك.
563. واتفق وفد المملكة المتحدة مع وفد الولايات المتحدة الأمريكية على أن ذلك لا يمثل تفسيراً وقائعيًا صحيحاً لما حدث.
564. وتساءلت نائبة الرئيس عما إذا كانت الوفود تفضل استبدال "وبعد ذلك" بكلمة "لكن". وذكرت أنها لن توافق على كلمات مثل "وبعد ذلك" أو "لكن"، ولذا فقد اقترحت ترك النص كما هو بحيث يكون "قررت اللجنة استمرار المناقشات حول تقرير في مجال التعاون لأغراض التنمية إلى جانب قائمة من الوثائق. وقد وافقت كافة الوفود، كما تمت الإشارة العديد من المرات، على العرض الإسباني المرفق.
565. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن نائبة الرئيس قد تقدمت باقتراح ملموس حول الصياغة والتي لم تستطع استيعاب كل شيء، فور قيام وفد المملكة المتحدة بطرح اقتراحه. لقد قالت نائبة الرئيس شيئا مؤداه أن "كافة الوفود قد وافقت على الاقتراح الإسباني لكنها اتفقت على استمرار المناقشات حول وضع بند جدول الأعمال بالإضافة إلى تنفيذ البند". وكان يبدو أن تلك الصياغة مفيدة.
566. واقترحت نائبة الرئيس أن تكون العبارة كما يلي: "قررت اللجنة الاستمرار في المناقشات المتعلقة بالتقرير الخاص بالمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية مع قائمة الوثائق ذات الصلة. وقد وافقت كافة الوفود على الاقتراح الإسباني المرفق بالملحق 1 للملخص ووافقت على الاستمرار في المناقشات في الاجتماع التالي حول وضع بند جدول الأعمال بالإضافة إلى تنفيذ الاقتراح الإسباني الآنف الذكر". وهنا تمت مناقشة "و" و"لكن". وأرادت نائبة الرئيس صياغة النص بصورة إيجابية. وإذا تم ذكر "لكن" فإن ذلك يعني أنهم لم يعودوا موافقين على الاقتراح الإسباني، وقد أكدوا في العديد من المواقف على موافقة اللجنة على الاقتراح الإسباني. ولم يوافقوا على وضع بند جدول الأعمال والطريقة التي سيتم بها تنفيذ الاقتراح الإسباني. وأكدت نائبة الرئيس على أن كلمة "لكن" غير مقبولة في ملخص الرئيس. أما كلمة "و" فإنها مصطلح سوف يتم استخدامه إذا قامت اللجنة بالاستمرار في الأمور كما كانت عليه.
567. وصرح وفد المملكة المتحدة بأن بند جدول الأعمال كان يحمل عنوان المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو وليس عنوان التقرير. وكان يجب أن تلاحظ الأمانة أن هناك خطأ ويمكنها تصحيح هذا الجزء. ولم تكن الطريقة التي تم ذكر الوثائق بها هي نفس الطريقة التي تم وضع بند جدول الأعمال في إطارها. وطالب الوفد بالتكرم بقراءة الفقرة 8-9 مرة ثانية.

568. وذكرت نائبة الرئيس أن وفد المملكة المتحدة كان على صواب وأن بند جدول الأعمال لم يطلق عليه مسمى تقرير. ولذا، فإن الفقرة التي أعيدت صياغتها كانت كالتالي: "قررت اللجنة الاستمرار في المناقشات المتعلقة بالمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية وستقوم الأمانة بتصحيح قائمة الوثائق التي تم تعديلها وفقا لذلك بالترتيب الصحيح وفقا لجدول الأعمال. وقد وافقت كافة الوفود على الاقتراح الإسباني المرفق بالملاحق 1 من هذا الملخص ووافقت على استمرار المناقشات حول وضع بند جدول الأعمال هذا وتنفيذ الاقتراح الإسباني في الاجتماع التالي".

569. وعبر وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، عن اعتقاده بأنه من الأليق ترك النص كما اقترحتته نائبة الرئيس. وإذا كان يجب إجراء أي تعديل فيجب إضافة "و". ورأت المجموعة أنه قد يكون هناك سبب لقيام المجموعة بإعادة التفكير في الصياغة الجديدة المقترحة. ولم يكن الأمر واضحا. ولم تر المجموعة أي معارضة للاقتراح الإسباني. فقد قال الجميع أنهم يؤيدونه. فقد أعجبوا بالاقتراح. وما تم وضعه في الأصل كان يعبر عن الحقيقة. وإذا كان على اللجنة إعادة صياغة ملخص الرئيس، فإن وفد نيجيريا يريد مناقشة الصياغة التي تمت قراءتها أمام أعضاء المجموعة إذا كان ذلك مقبولا.

570. وألقى وفد باكستان الضوء على أن هناك اتفاق حول الاقتراح الإسباني لكنهم كانوا في حاجة إلى تضمين أنه لم يكن هناك اتفاق على كيفية تنفيذه. ولذلك، فقد أيد وفد باكستان الصياغة التي تم اقتراحها للتو.

571. وانضم وفد إيران (جمهورية- إسلامية) إلى وفود نيجيريا وباكستان والهند في بياناتها التي ألقتها. ولم يستطع الموافقة على إضافة عبارات جديدة. وكان يفضل إبقاء النص على ما هو عليه.

572. ووافق وفد الصين على اقتراح نائبة الرئيس.

573. وصرحت نائبة الرئيس بأن اللجنة لم تتوصل إلى توافق في الرأي بشأن الفقرة 8-9 ولذلك، ونظرا لأن البند كان مغلقا ومعلقا وتم الاتفاق على السير قدما، فقد كانت هناك حاجة إلى التوصل إلى طريقة أنيقة لعرضه في الوثيقة. وصرحت نائبة الرئيس بأن الفقرة ملتوية وتضيف مستويات إضافية من التعقيد ولن تكون مفيدة. واقترحت بحذفها من ملخص الرئيس في حالة عدم وجود اتفاق بشأنها. وكان الاقتراح بأن تكون كما يلي: "قررت اللجنة الاستمرار في المناقشات المتعلقة بالمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية مع قائمة الوثائق الصحيحة في أعقابها. وقد وافقت كافة الوفود على الاقتراح الإسباني كما هو مرفق بالملاحق 1 من الملخص". وقد أشاروا إلى أن هناك حاجة إلى استمرار المناقشات. وكان مشروع محاضر المناقشات التي جرت سابقا سوف يعكس أن هناك حاجة لاستمرار المناقشات، وفي مصلحة تبني ملخص الرئيس، اعتقد الرئيس أنهم يجب أن يوافقوا على ذلك ويسيروا قدما.

574. وشارك وفد المملكة المتحدة نائبة الرئيس في رأيها. فقد كان ذلك مجرد تقرير وقائي لما قيل وكيف تم اختتامه وكانوا يحتاجون إلى صياغة أنيقة. وعندما قيل ذلك، كان هناك زملاء يقترحون أنه ليس هناك اتفاق حول تنفيذ الاقتراح الإسباني. ولم تكن هناك مناقشات حول كيفية تنفيذ الاقتراح، لذا فإن ذلك لم يعكس الحقيقة. وما كان عليهم قوله هو أنه لم يكن هناك اتفاق حول كيفية السير قدما بشأن هذا البند، بما في ذلك الاقتراح الإسباني. ويمكن عندئذ للجنة أن تجتمع وتفكر في ما يجب أن تقوم به بشأنها البند وكيفية السير قدما بالنسبة له. ورأى الوفد أن هذا الأمر وقائي وسوف يساعد على توضيح ما حدث بالفعل. ولم يضيف أي شيء لما تريد أن تراه ولكنه ذكر نقطة الاختلاف في الرأي والخلاف الرئيسي الذي كان هناك. ولذلك، لم يكن هناك اتفاق بشأن كيفية السير قدما بشأن البند بما يتضمن الاقتراح الإسباني.

575. ورأي وفد شيلي أن الملخص يخضع لسلطة الرئيس. ولذلك، عبر عن شكره لنائبة الرئيس إزاء الفرصة التي أعطتها للدول الأعضاء للتعليق. وكان من الحقيقي أنه كان هناك نقاش طويل حول إمكانية تضمين بند جديد من بنود جدول الأعمال وهو أمر يتجاوز البند المعين الوارد على جدول الأعمال هذا. وإذا قاموا بتضمين حقيقة أن هناك اختلافات حول كيفية اختتام هذا البند والاقتراح الإسباني، فيجب عليهم أن يقوموا أيضا بتضمين افتتاحية محتملة لبند جديد على جدول الأعمال في

الملخص. ورأي الوفد أنه من المهم أن يتم ظهور ذلك لأنه يعتبر احتمالية مستقبلية هامة ورأي أنه إذا لم يتم تضمين ذلك فإنه لن يعكس تفاصيل النقاش بالكامل. وإذا لم يحدث ذلك فإن وفد شيلي يوافق على ملخص الرئيس.

576. ولم يرد وفد جمهورية التشيك أن يعيد التفاوض بشأن ما تم القيام به، لكنه اعتقد أن اللجنة يجب أن تستخدم اللغة المعتادة في الملخص. ولم يشعر وفد جمهورية التشيك أن اللجنة لم توافق على الاقتراح الذي تقدمت به إسبانيا في الأساس، ولكنه لم يكن الاقتراح الإسباني فقط. لقد كان اقتراح شائع فيما بعد. ولقد وافقت اللجنة على هذا الاقتراح. وقد ظهرت به صياغة شائعة ولذلك فإن النقاش الذي تم بعد ذلك بشأن كيفية مساهمة المراجعة الخارجية كان نقاشا منفصلا. لقد كان هناك اقتراح بوضع بند منفصل من بنود جدول الأعمال ولم توافق اللجنة عليه. ووافقت اللجنة على الاستمرار في مناقشة المراجعة الخارجية في الدورة التالية. وقد شعر الوفد بأن تلك هي الصورة الصحيحة لما تم.

577. وانضم وفد البرازيل لوفد شيلي في البيان القائل بأنه كانت هناك مناقشة حول تضمين بند جديد وقد لاقى الأمر دعما ضخما في الجلسة العامة. وإذا قاموا بإعادة فتح النقاش في النقاط الست وهذا البند الخاص، فيجب إضافته في الملخص. وبعد أن قال الوفد ذلك، وافق على الصياغة التي اقترحتها نائبة الرئيس. لقد كان ببساطة ملخصا من وضع الرئيس. وسوف تكون كافة البيانات متوافرة في التقرير. وإذا لم يوافق أي وفد على التفسير في الدورة التالية، يمكن أن يتم طرح التقرير للمناقشة وسيكون منتدى ذو قيمة كبيرة.

578. ودعت نائبة الرئيس إلى دراسة الفقرة 9-9 حول اقتراح المشروع بشأن "التعاون على التعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع معاهد التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً". وقد قرأت المشروع الذي كان يشير إلى أنه "تم اعتماد هذا المشروع مع تعديل بسيط مبين في العنوان. وسوف يتم توفير نسخة منقحة منه". وبسبب عدم وجود أي تعليقات من الحضور، انتقلت نائبة الرئيس إلى الفقرة 9-10 قرار الجمعية العامة لليوبو بشأن المسائل المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وقرأتها وكانت كالتالي: "قامت اللجنة بدراسة عدد من الاقتراحات. وقاموا بتجميع تلك الاقتراحات في الملحق الثاني من الملخص. والتمست اللجنة من الجمعية العامة أن تسمح لها بالاستمرار في المناقشات أثناء الدورتين الثامنة عشر والتاسعة عشر ورفع تقرير لها وتقديم توصيات حول المسألتين إلى الجمعية العامة في عام 2017". وكانت نائبة الرئيس ستقوم بتبني الفقرة شريطة ألا يكون هناك أي تعليقات عليها من الحضور. ثم انتقلت إلى الفقرات الثلاثة التالية المتعلقة بالعمل المستقبلي، والتي كانت كالتالي "وافقت اللجنة على قائمة من المسائل/الوثائق من أجل الدورة التالية". كما تم اعتماد الفقرة 10 شريطة ألا يكون هناك اعتراضات عليها من الحضور. ثم انتقلت إلى الفقرة رقم 11 والتي كانت كالتالي "أحاطت اللجنة علما بأن مشروع التقرير الخاص بالدورة 17 للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية سوف يتم دراسته من أجل تبنيه في الدورة 18 للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية". وأشارت الفقرة 12 إلى أن "إلى أن ملخص الدورة 16 وتقرير المدير العام يمثلان تقرير اللجنة المقدمة إلى الجمعية العامة". ولأنه لم تكن هناك تعليقات من الحضور، فقد تم اعتماد هذه الفقرات.

579. وعادت نائبة الرئيس إلى الفقرة 9-8 لأنه كان هناك عدد من الآراء المتعارضة. وقد أخفقت اللجنة أيضا في التوصل إلى توافق في الرأي بشأن الفقرة 9-10. ومن الأمور التي قالوها هناك أن اللجنة قد وافقت على الاستمرار في المناقشات. ويمكن تضمين ذلك بصورة جزئية في الفقرة 9-8 كما تمت الإشارة إليه آنفا. ولم يكن ذلك ليصبح بمثابة مفاوضات بشأن ملخص الرئيس لأنه مجرد انعكاس وقائعا للمناقشات في مقابل تأكيد وفد أهم متفقون مائة في المائة بشأن المصطلحات. ويمكن أن تكون كالتالي "قررت اللجنة الاستمرار في المناقشات حول المراجعة الخارجية للدعم التقني الذي تقدمه الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية". ورأت نائبة الرئيس أن اللجنة لم توافق على استمرار المناقشات بشأن هذا الأمر على وجه الخصوص ولذلك يجب أن يرد ما يلي "توافق كافة الوفود على ما تمت مراجعته الآن وتوافق على الاقتراح الإسباني كما هو مرفق بالملحق الأول من الملخص".

580. وأصر وفد المملكة المتحدة على أن يصبح الأمر أكثر وقائعية. كانت هناك اقتراحات أخرى ليست وقائعية، لكن كان هناك خيار أيضا يتمثل في منهجية تستخدم غالبا، حيث يمكنهم القول أن بعض الوفود دعمت الاقتراح الإسباني وطالبت بإغلاق هذا البند من بنود جدول الأعمال. وأيدت الوفود الاقتراح الإسباني وطالبت بالاستمرار في ترك هذا البند مفتوحا. وكان ذلك أكثر الأمور وقائعية لأن اللجنة يمكنها السير دول الخوض في العديد من التفاصيل.

581. وصرح وفد الهند أنه عادة ما لا تتم مناقشة ملخص الرئيس إلا أن الدول الأعضاء تقوم الآن بمناقشته. وكان الوفد يوافق على ما تختاره نائبة الرئيس بوصفها أن لها الكلمة الأخيرة ويمكنها اعتماد ذلك.

582. ووافق وفد جزر البهاما على ما قاله وفد الهند. فهذا هو ملخص الرئيس ويجب أن يتم التمسك به.

583. ولم ير وفد سويسرا أن وفد المملكة المتحدة كان يطلب التفاوض بشأن ملخص الرئيس. إن ما طالب به الوفد كما فهم وفد سويسرا هو وضع تقرير وقائعي للمناقشات التي تمت. واحتاجت اللجنة إلى الاعتراف بأن هناك ما ينقص في هذا البند لأن الفقرة تتم صياغتها حاليا لأنها لم تعكس بصورة كاملة حالة المناقشات. وكان هناك رأيين متعارضين حول كيفية السير قدما بشأن هذا البند. وقد قال الزميل من المملكة المتحدة لتوه انه لم يكن هناك اتفاق حول كيفية السير في هذا الأمر قدما. وقد اقترح صياغة كانت وقائعية للغاية قائلا أن هناك بعض مجموعات الدول التي تتبنى رأيا وأن بعضها الآخر يتبنى رأيا مختلفا. وكانت هناك حاجة لأن يكون الملخص أكثر وقائعية ولذلك كان وفد سويسرا يود أن تظهر هذه النقطة في المناقشات بشكل كامل ضمن الفقرة 8-9. ولم يكن ذلك تفاوضا، لكن كان من المهم أن يكون هناك انعكاسا وقائعي لما قيل.

584. وأساء وفد جمهورية التشيك فهم ما تم بالنسبة للاقتراح الإسباني الأصلي الذي تم الاتفاق بشأنه أثناء المشاورات غير الرسمية وبعد ذلك لأنه لم يكن هناك من يعارض الاقتراح في القاعة. وكانت هناك مسألة منفصلة متعلقة بكيفية القيام بمسيرة التوصيات الرسمية بصورة أفضل، أي المراجعة الخارجية. ولم تكن تلك المرة الأولى التي يتم فيها اعتماد توصيات ملموسة في اللجنة. ووفقا لوفد جمهورية التشيك، وافقت اللجنة على الاقتراح الوسط الذي طرحته إسبانيا.

585. وأيد وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، الوفود التي صرحت بأن الرئيس هو المالك الأصلي للملخص الرئيس. وفيما يتعلق باقتراح طرح في القاعة بشأن الميل تجاه الصياغة المعتادة والتي كانت كالتالي "أيدت بعض الوفود الاقتراح الإسباني وطالبت بغلق هذا البند من بنود جدول الأعمال"، لكن يجب أن يكون هناك إشارة إلى الجانب المعاكس تظهر أن بعض الوفود قد أيدت الاقتراح الإسباني وطالبت بأن يظل هذا البند مفتوحا بما في ذلك كافة الوثائق الموجودة.

586. واتفق وفد المملكة المتحدة مع وفد الهند ووفد جزر البهاما في القول بأن الأمر لم يكن تفاوضا. وعندما يكون الأمر وقائعيًا فإن الوفد سيعطيه كل دعم. وإلى جانب ذلك كانت هناك تعديل قام به وفد نيجيريا حول مسألة بعض الوفود والوفود الأخرى مع توضيحه. وكان الوفد موافقا على ذلك ولم يوافق على رأي الزميل من وفد جمهورية التشيك حول تقيمه.

587. وقامت نائبة الرئيس بتعليق المناقشات حول الفقرة 8-9. وأشارت نائبة الرئيس إلى القرار الذي تم قبوله بالفعل في الدورة 16 للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية فيما يتعلق بملخص الرئيس وقامت بإدخال إضافة صغيرة عليه. وفيما يتماشى مع العديد من توصيات الوفود بأن يصبح الملخص ملكا للرئيس، فقد تفضلت نائبة الرئيس بطلب التعاون. ولذلك، فإن الفقرة 8-9 كانت كالتالي "قررت اللجنة الاستمرار في نقاش تقرير بشأن المراجعة الخارجية للدعم التقني الذي تقدمه الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية بالإضافة إلى قائمة. وقد وافقت الوفود على الاقتراح الإسباني المنقح كما هو مرفق بالملحق الأول للملخص." وكما تمت الإشارة في العديد من المناسبات، ستظهر المناقشات المستمرة في السجل. وقامت نائبة الرئيس باعتماد القرار.

588. ولم يوافق وفد المملكة المتحدة على أن ذلك يمثل انعكاسا وقائعيًا للمناقشات حول هذا البند.

589. وصرحت نائبة الرئيس أنه بعد دراسة جدول الأعمال، فإن اللجنة قد وصلت إلى البند الأخير في الدورة السابعة عشر للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

590. وأشار وفد الولايات المتحدة إلى تخوفه بشأن أن الفقرة 8-9 لم تكن وقائية بصورة كاملة، كذلك فعل وفد المملكة المتحدة. ورأى أن الفقرة 8-9 تعكس فقط جزء من المناقشات وأشار إلى أنه بالرغم من أنه كان هناك اتفاق حول مضمون الاقتراح الإسباني المنقح، ليس هناك اتفاق حول كيفية التعامل مع الاقتراح وهل ينبغي السير قدما به.

591. وأيد وفد سويسرا إلى البيانات التي ألقاها وفدي المملكة المتحدة والولايات المتحدة حول بند 8-9 لأنه وجد أنه غير وقائي بالمرّة.

592. وعبر وفد نيجيريا، متحدًا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، عن شكره لنائبة الرئيس على قيادتها وعبر عن تقدير المجموعات للرئيس ونائبي الرئيس.

593. وطلب وفد جمهورية التشيك إيضاحا بشأن ما إذا كانت كلمة "كل" قد تم حذفها من نقطة 8-9. وإذا صح ذلك، فإن الوفد لا يوافق على ذلك.

594. وقالت نائبة الرئيس أنه إذا كانت كلمة "كل" مفقودة من النص، فإن ذلك قد حدث عن طريق الخطأ. ويجب أن يكون النص كالتالي "كل الوفود" لأن اللجنة قد ناقشت ذلك في العديد من المناسبات. وبالرغم من ذلك، فإن النقاش حول ملخص الرئيس قد تم إغلاقه.

595. وذكر وفد اليابان فيما يتعلق بالفقرة 8-9 بأنه يؤيد المواقف التي عبرت عنها وفود المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا على التوالي.

بيانات ختامية

596. وأحاط وفد البرازيل علما بالتقدم الذي تم إحرازه بشأن الدعم التقني. وأشاد بالجهود التي بذلها وفد إسبانيا في التوصل إلى طريق إيجابي وعملي للسير للأمام في موضوع ذو أهمية كبرى وهو ما نتج عنه وثيقة في الملحق الأول الخاص بملخص الرئيس. وقد تم تلقي الوثيقة بترحيب توافقي من قبل اللجنة. لكن للأسف فقد منع تبنيها المعارضة التي أبدتها بعض الدول الأعضاء تجاه وثيقة "المراجعة الخارجية للدعم التقني الذي تقدمه الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية". وعبر الوفد عن اعتقاده بأنه يجب ترك جزء من الوثائق للدورة القادمة. وقد أظهرت الوثيقة الموافقة على أن الملحق الأول للملخص لم تأت من فراغ. فلها علاقة مباشرة بالتقرير الخارجي والتوصيات الواردة به إلى جانب الوثائق المتعلقة بالدورات الأخرى. ويجب أن تأخذ مناقشة النقاط الست المراجعة الخارجية في الحسبان إذا اختارت الدول الأعضاء القيام بذلك. علاوة على ذلك، يجب أن تكون مسألة الدعم التقني بندا مستقلا على جدول أعمال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بسبب أهميتها. وعبر الوفد عن أمله في التوصل إلى اتفاق حول هذا الأمر في الدورة الثامنة عشر. ولسوء الحظ، لم يكن من الممكن التوصل إلى اتفاق حول السير قدما بشأن قرار الجمعية العامة. وشاركت الدول الأعضاء في تنفيذ الدعائم الثلاثة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وكان رأي البرازيل أن تتضمن هيئات الويبو المعنية بأغراض آلية التنسيق لجنة الويبو للمعايير ولجنة الموازنة. لقد كان عمل كافة اللجان مهما لتيسير جدول أعمال التنمية لأنها تؤثر جميعا في أنشطة الدول الأعضاء. علاوة على ذلك، فإن الدعامة الثالثة لقرار الجمعية العامة كانت ذات أهمية قصوى بالنسبة للدول النامية مع تضمين بند مستقل على جدول الأعمال حول "الملكية الفكرية والتنمية". وفي النهاية، ودت البرازيل التعليق على أهداف التنمية المستدامة. وكان تفويض اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية يطرح بصورة طبيعية موضوع أهداف التنمية المستدامة تحت نطاق عمل اللجنة، بدون التأثير على المناقشات في كافة لجان الويبو الأخرى. ويجب أن تتضمن أيضا أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي حددتها الدول الأعضاء. وفي الوقت الحالي، فإنها لا ترد في الوثيقة. وقد حددت البرازيل العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى

المتعلقة بالويبو بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. وقد تم ذكر تلك الأهداف في البيان وسوف يتم رفعها إلى الأمانة في وقت لاحق. وعبرت البرازيل عن أملها في أن تتحول المناقشات حول أهداف التنمية المستدامة إلى إجراءات مفيدة. ويجب ترجمة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر إلى تدابير ملموسة تؤدي إلى تغيير حياة من يحتاجون إليها احتياجا كبيرا. وفي رأيه أن هذه المناقشات لن تتم دفعة واحدة فقط ولكنها تعتبر مثالا جيدا لموضوعات التي يجب أن تمثل جزءا من البند الدائم المقترح على جدول الأعمال. وهناك دورا هاما للويبو في المناقشات التي تجري بين أصحاب المصالح المتعددين حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد ظهرت أهداف التنمية المستدامة نتيجة مناقشات طويلة بين الوفود وعكست توافق في الرأي حول كيفية تخطيط المجتمع الدولي لتحقيق تلك الأهداف المهمة. وقد تضمنت وضع نهاية للفقر وحماية الكوكب وضمان تحقيق الرخاء للجميع. وعبرت وفد البرازيل عن أملها في أن تخلق نتائج هذا الأسبوع زخا للمناقشات المستقبلية من أجل التوصل إلى تفاهم حول المسائل العالقة. وتطلع الوفد إلى المناقشات التي سوف تعقد في الدورة الثامنة عشر وخاصة فيما يتعلق بالمراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

597. وأكد وفد لاتفيا، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، على أنه أثناء هذا الأسبوع كان أمام اللجنة فرصة سانحة لمناقشة تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية من مختلف وجهات النظر. وقد اطلع على ملخص قدمه المدير العام وناقش مشروعات ملموسة تهدف إلى تنفيذ جدول أعمال التنمية. وقد شعرت المجموعة بالسرور لأنها رأت أن عمل تلك اللجنة يتحسن باستمرار من خلال التقييم المنتظم للمشروعات وتضمين التوصيات في المشروعات المستقبلية. وعبرت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عن شكرها لوفد إسبانيا على اقتراحه والجهود الضخمة التي بذلها والتوجيه القدير الذي قاد به اللجنة إلى التوصل إلى اتفاق حول مجموعة من التوصيات التي رفعت إلى أمانة الويبيو حول طرق تحسين تقديم الدعم التقني. وعبرت عن أسفها لعدم تمكن الدول الأعضاء من السير قدما بشأن تلك المسألة. لقد كان الهدف المشترك هو تحسين جودة الأنشطة التي تتم في سياق تلك اللجنة. وقد رأت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عددا من نتائج تحديد المجالات التي قدمت للجنة. وفي هذا الصدد، تود المجموعة التأكيد على أن الهدف الرئيسي لهذه اللجنة هو تنفيذ التوصيات الخمسة والأربعين لجدول أعمال التنمية. وفي نفس الوقت فإن تلك الأنشطة قد تندرج تحت مبادرات/عمليات أخرى مثل التعاون بين دول الجنوب أو أهداف التنمية المستدامة ولكن ذلك لم يغير أو يزيد من تفويض هذه اللجنة. وفي النهاية، عبرت المجموعة عن شكرها للأمانة والمترجمين والذين ما كان يمكن من دونهم للاجتماع أن يتم كما شكرت كافة الوفود على تعاونها.

598. ورحب وفد جمهورية كوريا بالتقدم الذي تم إحرازه في الدورة بشأن الدعم التقني واعتماد مشروعات جديدة مثل "تعزيز وتطوير قطاع السمعيات والبصريات في بوركينافاسو وبعض الدول الأفريقية - المرحلة الثانية"، و"استخدام المعلومات المتاحة للعامة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية"، و"التعاون من أجل التنمية والتثقيف بشأن حقوق الملكية الفكرية والتدريب المهني مع مؤسسات التدريب في الدول النامية وأقل الدول نموا". كما رحب أيضا بتقرير المدير العام حول تنفيذ جدول أعمال التنمية المتضمن في وثيقة رقم CDIP/17/2 والذي أوضح التقدم المذهل الذي تم إحرازه لتنفيذ جدول أعمال التنمية. ولأن وثيقة CDIP/17/4 حول عمل تحديد مجالات لأنشطة التعاون بين دول الجنوب في الويبيو تم تقديمها في هذه الدورة، فقد شارك وفد جمهورية كوريا بصورة مستمرة في تنفيذ جدول أعمال التنمية من خلال مشروع صناديق كوريا الاستثنائية ومشاركة الملكية الفكرية. وألقى الوفد الضوء على أن اللجنة يجب أن تركز بصورة أكبر على المسائل البناء والعملية. وفي هذا الصدد، رحب وفد جمهورية كوريا بالاتفاق بشأن الاقتراح الأسباني وأكد على أنه قد حان الوقت بالنسبة للجنة لأن تتحرك للأمام بعد إغلاق النقاش حول بند جدول الأعمال المتعلق بالمراجعة الخارجية. وفي النهاية أوضح موقفه حول الأمور المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. فكل لجنة من اللجان تتمتع بتفويض ووظائف. ويجب التعامل معها بصورة متساوية. لقد كان من الضروري اتخاذ قرار سريع من قبل الجمعية العامة حول الأمور المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وتطلع الوفد إلى إجراء مناقشات بناءة ومثمرة في الدورة التالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

599. وأكد وفد جزر الهامام، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، أنه كان أمام اللجنة جدول أعمال مكثف يجب مناقشته وأنها استطاعت تناول غالبية البنود الواردة على قائمة النقاش. كما عبر عن تقديره للدعم الممتاز المقدم

من الأمانة والمترجمين. وأحاطت المجموعة علماً بالمناقشات المتعلقة بموضوعات متنوعة والتي ناقشتها اللجنة وتداولتها خلال هذا الأسبوع. وعبرت عن سرورها لأن المرحلة الثانية من تعزيز وتطوير قطاع السمعيات والبصريات في بوركينافاسو وبلدان أفريقية معينة قد تم تبنيها والموافقة عليها من قبل اللجنة، بالإضافة إلى مشروع المعلومات المتاحة للعامّة والتثقيف بشأن حقوق الملكية الفكرية والتدريب المهني مع هيئات التدريب القضائية في الدول النامية وأقل البلدان نمواً. وشاركت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بصورة كاملة في المناقشات والمشاورات المتعلقة بمسألة الدعم التقني الذي تقدمه الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. وشاركت كافة المجموعات الإقليمية في تلك المناقشات بروح التوافق والزمالة. وعبرت عن شكرها لوفد إسبانيا بصفة خاصة عن كافة الجهود والعمل الشاق الذي قامت به بحثاً عن الوصول إلى توافق في الآراء حول خطة النقاط الست، والتي تبنتها كافة الوفود. وبالرغم من ذلك لم تستطع الدول الأعضاء التوصل إلى توافق في الرأي حول السير للأمام وتمت إحالة المسألة للدورة التالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وكان الأمر ذو أهمية قصوى بالنسبة للدول الأعضاء في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وكانت المجموعة ملتزمة بالعمل على التوصل إلى توافق في الرأي حول هذا الأمر. وبذلك قامت بتشجيع كافة الدول الأعضاء على المشاركة في مناقشات ومفاوضات بناء للعمل على التوصل إلى اتفاق كامل وتبني هذا العمل. وقد عبرت المجموعة عن شكرها للرئيس والأمانة على التزامهما بمساعدة الدول الأعضاء على العمل على حل المسائل العالقة التي أحاطت بالمناقشات في اللجنة، وخاصة فيما يتعلق بوضع آلية لتحديث قاعدة معلومات أوجه المرونة، وتعزيز أنشطة التعاون بين دول الجنوب داخل الويبو، بالإضافة إلى التركيز على الأنشطة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وكان هناك الكثير من العمل للقيام به فيما يتعلق بتلك الأمور وكانت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ملتزمة بالقيام بدورها في دعم هذا العمل. وأكدت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي من جديد على أن نقل التكنولوجيا يمثل أداة مهمة للدول النامية والبلدان الأقل نمواً الأعضاء في الويبو لمساعدتها على بناء بنية تحتية مرنة وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتبني الابتكار. وبذلك أبدت تطلعها إلى الاقتراحات التي كان سيتم تقديمها ومناقشتها في الدورة التالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وشجعت الدول الأعضاء على المشاركة في حوارات ومفاوضات بناءة للبناء على العمل الذي تم حتى الآن. وكانت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي قلقة للغاية بالرغم من ذلك لأنه بالنسبة لقرار الجمعية العامة للويبو بشأن الأمور المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، فإن المناقشات التي جرت هذا الأسبوع حول تفويض اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وتنفيذ آلية التنسيق لم تؤد إلى تحريك الأمر للأمام. وعبرت عن أملها في أن تعمل الأطراف، قبل الدورة التالية للجنة، من أجل التوصل إلى توافق في الرأي حول المسألة والتي كانت ذات أهمية حيوية بالنسبة لعمل الويبو المتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية، كما كانت ذات أهمية حيوية بالمثل بالنسبة لضمان التعامل مع مخاوف الدول النامية والمتقدمة الأعضاء في هذه المنظمة. وعبرت المجموعة عن تطلعها إلى الدورة الثامنة عشر لهذه اللجنة، وعبرت عن أملها في أن يستمر الزخم الذي تم تحقيقه في المناقشات والمفاوضات المستقبلية للجنة للتوصل إلى توافق في الآراء حول المسائل المتعلقة.

600. وعبرت نائبة الرئيس والدول الأعضاء في بياناتهم الختامية عن شكرهم للجميع على مشاركتهم وعملهم أثناء الدورة.

[يلي ذلك المرفقات]

**LISTE DES PARTICIPANTS/
LIST OF PARTICIPANTS**

I. ÉTATS/STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États)/(in the alphabetical order of the names in French of the States)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Kerry FAUL (Ms.), Head, National Intellectual Property Management Office (NIPMA), Ministry of Science and Technology, Pretoria

Batho MOLAPO, Expert, Economic Section, Permanent Mission, Geneva

ALGÉRIE/ALGERIA

Nacira AIYACHIA (Mme), directrice des membres de l'identification et répartition, Office national des droits d'auteurs et droits voisins (ONDA), Ministère de la culture, Alger

ALLEMAGNE/GERMANY

Harald SCHOEN, Staff Counsel, Division for Trademark Law, Design Law, Law Against Unfair Competition and Measures to Combat Piracy, Federal Ministry of Justice and Consumer Protection, Berlin

Pamela WILLE (Ms.), Counsellor, Economic Department, Permanent Mission, Geneva

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Fahad AL HARBI, Representative, King Abdulaziz City for Science and Technology (KACSI), Saudi Patent Office, Riyadh

ARGENTINE/ARGENTINA

Nicolás ABAD, Secretario de Embajada, Dirección de Asuntos Económicos Multilaterales y G-20, Ministerio de Relaciones Exteriores y Culto, Buenos Aires

María Inés RODRÍGUEZ (Sra.), Consejero, Misión Permanente, Ginebra

ARMÉNIE/ARMENIA

Armen AZIZYAN, Head, Intellectual Property Agency, Ministry of Economy, Yerevan

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Kieran POWER, Assistant Director, International Policy and Cooperation, IP Australia, Canberra
AUTRICHE/AUSTRIA

Shoura ZEHETNER-HASHEMI (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BAHAMAS

Bernadette BUTLER (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Tia HANNA (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BÉLARUS/BELARUS

Ivan SIMANOUSKI, Head, International Cooperation Division, National Center of Intellectual Property (NCIP), Minsk

BELIZE

Koreen FLOWERS (Ms.), Senior Assistant Registrar, General Registry Department, Attorney General's Ministry, Belize Intellectual Property Office (BELIPO), Belmopan

BHOUTAN/BHUTAN

Yeshi LHAMO (Ms.), Intellectual Property Officer, Intellectual Property Division, Ministry of Economic Affairs, Thimphu

Tshering TENZIN, Legal Officer, Intellectual Property Division, Ministry of Economic Affairs, Thimphu

Kinley WANGCHUK, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BRÉSIL/BRAZIL

Cauê OLIVEIRA FANHA, Secretary, Permanent Mission of Brazil to the WTO, Geneva

BULGARIE/BULGARIA

Boryana ARGIROVA (Ms.), Second Secretary, United Nations and Development Cooperation Directorate, Ministry of Foreign Affairs, Sofia

BURKINA FASO

Évelyne Marie Augustine ILBOUDO (Mme), ambassadeur, représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

Sibdou Mireille SOUGOURI KABORE (Mme), secrétaire générale, Bureau burkinabé du droit d'auteur (BBDA), Ouagadougou

Wenepousdé Philippe OUEDRAOGO, conseiller des affaires économiques, Ministère du commerce, de l'industrie et de l'artisanat, Ouagadougou

Ben Omar TINDANO, chef de service, Institutions spécialisées des Nations Unies, Ministère des affaires étrangères, Ouagadougou

Samson Arzouma III OUEDRAOGO, deuxième conseiller, Mission permanente, Genève

CAMEROUN/CAMEROON

Nadine Ylande DJUISSI SEUTCHUENG (Mme.), experte en propriété intellectuelle, Division des politiques scientifiques et de la planification (DPSP), Ministère de la recherche scientifique et de l'innovation (MINRESI), Yaoundé

Boubakar LIKIBY, secrétaire permanent, Comité national de développement des technologies, Yaoundé

CANADA

George ELEFThERIOU, Trade Policy Officer, Intellectual Property Trade Policy Division, Department of Foreign Affairs, Trade and Development, Ottawa

Saida AOUIDIDI (Ms.), Analyst, Policy, Planning, International Affairs and Research Office, Canadian Intellectual Property Office, Ministry of Industry, Québec

Frédérique DELAPREE (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHILI/CHILE

Felipe FERREIRA, Asesor Legal, Dirección de Relaciones Económicas Internacionales, Ministerio de Relaciones Exteriores, Santiago

Catalina OLIVOS (Sra.), Asesora, Departamento Internacional y de Políticas Públicas, Instituto Nacional de Propiedad Industrial (INAPI), Santiago

Marcela PAIVA (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

CHINE/CHINA

WU Kai, Director General, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

DENG Yuhua (Ms.), Division Director, Copyright Administration Department, National Copyright Administration, Beijing

LIU Guodong, Deputy Division Director, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

ZHONG Yan, Project Administrator, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

ZHAO Xing, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

SHI Yuefeng, Attaché, Permanent Mission, Geneva

COLOMBIE/COLOMBIA

Beatriz LONDOÑO SOTO (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Gabriel DUQUE, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Juan Camilo SARETZKI, Consejero, Misión Permanente, Ginebra

COMORES/COMOROS

Ahmed Said MROUDJAE, chef, Service de la qualité et des droits d'auteurs, Direction générale de l'industrie et de l'artisanat, Ministère de la production, de l'environnement, de l'énergie, de l'industrie et de l'artisanat, Moroni

CONGO

Luc-Joseph OKIO, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Saturnin Jean-Claude NTARI, conseiller spécial du ministre d'État, Cabinet du ministre d'État, ministre du développement industriel et de la promotion du secteur privé, Ministère du développement industriel et de la promotion du secteur privé, Brazzaville

Bernadette ONIANGUE (Mme), directrice, Antenne nationale de la propriété industrielle (ANPI), Ministère du développement industriel et de la promotion du secteur privé, Brazzaville

Jacqueline KIABIA (Mme), chef, Service administratif et financier, Antenne nationale de la propriété industrielle (ANPI), Brazzaville

Vincent Ferrier MAYOKE, chef, Service juridique, Antenne nationale de la propriété industrielle (ANPI), Ministère du développement industriel et de la promotion du secteur privé, Brazzaville

Charles Prince TCHEMIABEKA, chef, Bureau de l'assistance, Antenne nationale de la propriété industrielle (ANPI), Brazzaville

Bernard MBEMBA, conseiller, Mission permanente, Genève

COSTA RICA

Elayne WHYTE-GÓMEZ (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Marcelo VARELA-ERASHEVA, Embajador, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Agustin MELÉNDEZ GARCÍA, Subdirector General, Dirección General, Registro Nacional, Ministerio de Justicia y Paz, San José

Juan Carlos MONTERO VILLALOBOS, Miembro de la Junta Administrativa, Registro Nacional, Ministerio de Justicia y Paz, San José

CÔTE D'IVOIRE

Kumou MANKONGA, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

CUBA

María de los Ángeles SÁNCHEZ TORRES (Sra.), Directora General, Oficina Cubana de la Propiedad Industrial, La Habana

Madelyn RODRÍGUEZ LARA (Sra.), Primera Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

DANEMARK/DENMARK

Roman TSURKAN, Special Legal Adviser, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Business and Growth, Taastrup

ÉGYPTE/EGYPT

Lamiaa ELMOUGY (Ms.), Deputy Director, Technical Information and Technology Department, Egyptian Patent Office, Ministry of Foreign Affairs, Cairo

EL SALVADOR

Katia CARBALLO (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente, Ginebra

ÉMIRATS ARABES UNIS/UNITED ARAB EMIRATES

Shaima AL AKEL (Ms.), International Organizations Executive, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

ÉQUATEUR/ECUADOR

José Andrés Francisco TINAJERO MULLO, Director Nacional de Propiedad Industrial, Instituto Ecuatoriano de la Propiedad Intelectual (IEPI), Quito

Byron Patricio ROBAYO ARROYO, Experto en Transferencia de Tecnología, Instituto Ecuatoriano de la Propiedad Intelectual (IEPI), Quito

ESPAGNE/SPAIN

Adelaida DOPIKA PÉREZ DE RADA (Sra.), Consejera Técnica, Subdirección General de Propiedad Intelectual, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Madrid

Lucía GUTIÉRREZ GARCÍA (Sra.), Consejera, Subdirección General de Propiedad Intelectual, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Madrid

Ana URRECHA ESPLUGA (Sra.), Consejera Técnica, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Energía y Turismo, Madrid

Elena PIÑA MARTÍNEZ (Sra.), Asesora, Departamento de Patentes e Información Tecnológica, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Energía y Turismo, Madrid

Xavier BELLMONT ROLDAN, Consejero, Misión Permanente, Ginebra

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Theodore ALLEGRA, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Marina LAMM (Ms.), Attorney Advisor, Office of Policy and External Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

Debra LEE (Ms.), Attorney Advisor, Office of Policy and External Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Alexandria

Melissa KEHOE (Ms.), Counsellor, Economic and Science Affairs, Permanent Mission, Geneva

Deborah LASHLEY-JOHNSON (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Kristine SCHLEGELMILCH (Ms.), Intellectual Property Attaché, Economic and Science Affairs, Permanent Mission, Geneva

Yasmine FULENA (Ms.), Intellectual Property Assistant, Economic and Science Affairs, Permanent Mission, Geneva

ÉTHIOPIE/ETHIOPIA

Mandefro Eshete WOLDEMICHAEL, Director General, Ethiopian Intellectual Property Office (EIPO), Addis Ababa

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Natalia BUZOVA (Ms.), Director, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Elena KULIKOVA (Ms.), Head of Division, Legal Department, Ministry of Foreign Affairs, Moscow

FRANCE

Nelson EMERI, ingénieur des brevets, Département des brevets, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Courbevoie

GABON

Erick-Blaise NDONG-ABOGHE, directeur général adjoint, Office gabonais de la propriété industrielle (OGAPI), Libreville

Edwige KOUMBY (Mme), premier conseiller, Mission permanente, Genève

GÉORGIE/GEORGIA

David GABUNIA, Chairman Advisor, National Intellectual Property Center (SAKPATENTI), Mtskheta

Ana GOBECHIA (Ms.), Head, International Affairs and Project Management Unit, Legal and International Affairs Department, National Intellectual Property Center of Georgia (SAKPATENTI), Mtskheta

GRÈCE/GREECE

Paraskevi NAKIOU (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

GUATEMALA

Flor de María GARCÍA DÍAZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), la Organización Mundial de la Propiedad Intelectual (OMPI) y la Conferencia de las Naciones Unidas sobre Comercio y Desarrollo (UNCTAD), Ginebra

GUINÉE/GUINEA

Aminata KOUROUMA-MIKALA (Mme), conseiller (affaires économiques et commerciales),
Mission permanente, Genève

HAÏTI/HAITI

Rodrigue JOSAPHAT, directeur, Direction des affaires juridiques et de la propriété industrielle,
Ministère du commerce et de l'industrie, Port-au-Prince

HONDURAS

Giampaolo RIZZO ALVARADO, Embajador, Representante Permanente Adjunto, Misión
Permanente, Ginebra

Fadua ORTÉZ (Sra.), Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Gilliam Noemi GÓMEZ GUIFARRO (Sra.), Primera Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

Gerson RUIZ, Interno, Misión Permanente, Ginebra

Kimberly SHIU (Sra.), Interna, Misión Permanente, Ginebra

INDE/INDIA

Sumit SETH, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Triyono WIBOWO, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Robert Matheus Michael TENE, Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent
Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Abdulkadir JAILANI, Director for Economic and Socio-Cultural Affairs, Directorate General of
Legal Affairs and International Treaties, Ministry of Foreign Affairs, Jakarta

Parlagutan LUBIS, Director, Directorate of Intellectual Property Cooperation and Empowerment,
Directorate General of Intellectual Property, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Bambang GUNADI, Deputy Director of Laws, Bureau Law and Organization, Ministry of
Industry, Jakarta

Ezra BINTANG TUMPAL, Assistant Deputy Director, Intellectual Property Rights and
Investment, Directorate of Multilateral Negotiation, Ministry of Trade, Jakarta

Razilu RAZILU, Executive Secretary, Directorate General of Intellectual Property Rights,
Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Azniyetti AZIZ (Ms.), Head, Section of Facility, Center Research of Technology and Intellectual Property Rights, Ministry of Industry, Jakarta

Vita VITA NOVIANTI (Ms.), Head, Section of Handling Technical Barriers to Trade, Directorate of Trade, Industry, Investment and Intellectual Property Rights, Ministry of Foreign Affairs, Jakarta

Firman Harryanto SAGALA, Head, Commercialization Intellectual Property Rights Section, Center for Research and Development of Industrial Technology and Intellectual Property, Ministry of Industry, Jakarta

Irni YUSLIANTI (Ms.), Head, International Organization Cooperation Section, Directorate General of Intellectual Property, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Hendra YETTY (Ms.), Acting Head, Research and Development of Industrial Technology, Center for Research and Development, Industrial Technology and Intellectual Property, Ministry of Industry, Jakarta

Amelia KHAIRA (Ms.), Staff, Sub-directorate for Intellectual Property Rights, Investment, Environment and New Issues, Directorate of Multilateral Negotiation, Ministry of Trade, Jakarta

Denny ABDI, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Rina SETYAWATI (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Erik MANGAJAYA, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Nabiollah AZAMI SARDOUEI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRLANDE/IRELAND

Patricia O'BRIEN (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

John NEWHAM, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mary KILLEEN (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Matteo EVANGELISTA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Alessandro MANDANICI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Francesca MARIANO NARNI (Ms.), Intern, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Tatsuo TAKESHIGE, Director, International Policy Division, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Hiroki UEJIMA, Deputy Director, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Yoshiaki ISHIDA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Kenji SAITO, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JORDANIE/JORDAN

Saja MAJALI (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Zeid ABUHASSAN, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Zain AL AWAMLEH (Mrs.), Deputy Director, Industrial Property Protection, Ministry of Industry, Trade and Supply, Amman

KENYA

Edward Kiplangat SIGEI, Chief Legal Counsel, Office of the Attorney General and Department of Justice, Kenya Copyright Board, Nairobi

Peter KAMAU, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

KIRGHIZISTAN/KYRGYZSTAN

Denis GRECHANNYI, Attaché, Permanent Mission, Geneva

LETTONIE/LATVIA

Janis KARKLINS, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ieva ABELITE (Ms.), Director, Administrative Department, Patent Office of the Republic of Latvia, Riga

Liene GRIKE (Ms.), Advisor, Economic and Intellectual Property Affairs, Permanent Mission, Geneva

LIBAN/LEBANON

Abbas MTEIREK, Head, Service of Treaties, Direction of International Organizations, Conferences and Cultural Relations, Ministry of Foreign Affairs and Emigrants, Beirut

MALI

Aya THIAM DIALLO (Mme), ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Amadou Opa THIAM, ministre conseiller, Mission permanente, Genève

MAURITANIE/MAURITANIA

Jarr INALLA, premier conseiller, Mission permanente, Genève

MEXIQUE/MEXICO

Jorge LOMÓNACO, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Raúl HEREDIA ACOSTA, Embajador, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Alma Elena DOMÍNGUEZ BATISTA (Sra.), Directora Divisional de Oficinas Regionales, Instituto Mexicano de la Propiedad Intelectual (IMPI), Ciudad de México

Laura Cristina SÁNCHEZ VILLICAÑA (Sra.), Especialista en Propiedad Industrial, Dirección, División de Relaciones Internacionales, Instituto Mexicano de la Propiedad Intelectual (IMPI), Ciudad de México

María del Pilar ESCOBAR BAUTISTA (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

Sara MANZANO MERINO (Sra.), Asesora, Misión Permanente, Ginebra

MYANMAR

Win Mar OO (Ms.), Deputy Director, Intellectual Property Section, Ministry of Science and Technology, Nay Pyi Taw

NAMIBIE/NAMIBIA

Ainna Vilengi KAUNDU (Ms.), Head, Industrial Property Rights, Ministry of Trade and Industry, Windhoek

NÉPAL/NEPAL

Maheshwor NEUPANE, Director General, Department of Industry, Ministry of Industry, Kathmandu

Lakshuman KHANAL, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

NICARAGUA

Hernán ESTRADA ROMAN, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Jenny ARANA VIZCAYA (Sra.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

NIGER

Ayouba IDI, cadre, Direction de l'innovation et de la propriété industrielle, Agence nationale de la propriété industrielle et de la promotion de l'innovation, Ministère des mines et du développement industriel, Niamey

NIGÉRIA/NIGERIA

Michael AKPAN, Deputy Director, Nigerian Copyright Commission (NCC), Abuja

Ugomma EBIRIM (Ms.), Expert Adviser, Department of Global Policy Issues and Education, University of Nigeria, Enugu State

Jane IGWE (Ms.), Principal Assistant Registrar, Trademarks, Patents and Designs Registry, Commercial Law Department, Federal Ministry of Trade, Industry and Investment, Abuja

OMAN

Hilda AL-HINAI (Ms.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Abdulwahab AL-MANDHARI, Director General, Handicrafts Care, Public Authority for Craft Industries, Muscat

Mohamed AL SAADI, First Secretary, Commercial Affairs, Permanent Mission, Geneva

OUGANDA/UGANDA

Agaba GILBERT, Manager, Intellectual Property, Uganda Registration Services Bureau (URSB), Kampala

George TEBGANA, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

PAKISTAN

Tehmina JANJUA (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Aamar Aftab QURESHI, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Fareha BUGTI (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PARAGUAY

Roberto RECALDE, Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Richard ROEMERS, Senior Policy Officer, Innovation and Knowledge, Economic Affairs,
The Hague

PÉROU/PERU

Luis Enrique CHÁVEZ BASAGOITIA, Embajador, Representante Permanente, Misión
Permanente, Ginebra

Hebert TASSANO VELAOCHAGA, Presidente del Consejo Directivo, Instituto Nacional de
Defensa de la Competencia y de la Protección de la Propiedad Intelectual (INDECOPI), Lima

PHILIPPINES

Jayroma BAYOTAS (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

Arnel TALISAYON, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

POLOGNE/POLAND

Wojciech PIATKOWSKI, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Marta LUTOMSKA (Ms.), Intern, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

João PINA DE MORAIS, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE/SYRIAN ARAB REPUBLIC

Imad ALDIN AZIZ, Director, Directorate of Industrial and Commercial Property Protection,
Ministry of Internal Trade and Consumer Protection, Damascus

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

SON Eunjong (Ms.), Deputy Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property
Office, Daejeon

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Octavian APOSTOL, Director General, State Agency of Intellectual Property of the Republic of Moldova, Chisinau

Liliana VIERU (Ms.), Head, International Cooperation and European Integration Division, State Agency of Intellectual Property of the Republic of Moldova, Chisinau

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE DU CONGO/DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO

Marie Agnes Tuendele Penyi NTUMBA, directeur, Service de la propriété intellectuelle, Secrétariat général à la culture et aux arts, Kinshasa

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

KIM Myong Hyok, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Evžen MARTÍNEK, Lawyer, International Department, Industrial Property Office, Prague

RÉPUBLIQUE-UNIE DE TANZANIE/UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

Seka KASERA, Assistant Registrar, Business Registrations and Licensing Agency (BRELA), Ministry of Industry and Trade, Dar es Salaam

ROUMANIE/ROMANIA

Adrian NEGOITA, Deputy Director General, State Office for Inventions and Trademarks, Bucharest

Carmen SOLZARU (Ms.), Head, Appeals and Revocations Division, Bucharest

Livia PUSCARAGIU (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Ana-Maria TUNARU (Ms.), Counsellor, International Relations Department, Romanian Copyright Office (ORDA), Bucharest

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Francis ROODT, Senior Policy Adviser, UK Intellectual Property Office (UK IPO), Newport

Grega KUMER, Senior Intellectual Property Adviser, Permanent Mission, Geneva

SAINT-SIÈGE/HOLY SEE

Gabriele VERGA, Intern, Permanent Mission, Geneva

SÉNÉGAL/SENEGAL

Lamine Ka MBAYE, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

SEYCHELLES

Benjamine Marie-France ROSE (Ms.), Principal Secretary, Department of Culture, Ministry of Tourism and Culture, Victoria

Sybil Jones LABROSSE (Mrs.), Manager, Cultural Property and Copyrights, Department of Culture, Ministry of Tourism and Culture, Victoria

SRI LANKA

Ravinatha ARYASINHA, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Sheitha BELIGAHAGEDERAPETERLAGE (Ms.), Additional Secretary, Commerce, Ministry of Industry and Commerce, Colombo

Dilini GUNASEKERA (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUISSE/SWITZERLAND

Reynald VEILLARD, conseiller, Mission permanente, Genève

Olga ALLEMANN (Mme), responsable du projet coopération internationale, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Sanaz JAVADI (Mme), stagiaire, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle, Berne

TADJIKISTAN/TAJIKISTAN

Boymurod BOEV, Deputy Director, National Center for Patent and Information (NCPI), Ministry of Economic Development and Trade, Dushanbe

Parviz MIRALIEV, Head, Division of International Registration of Trademarks, National Center for Patents and Information (NCPI), Ministry of Economic Development and Trade, Dushanbe

TCHAD/CHAD

Bedei Toullomi AHMAT, directeur adjoint, Direction de la propriété industrielle et de la technologie, Direction générale de l'industrie, Ministère des mines et de l'industrie, Ndjamen

THAÏLANDE/THAILAND

Kitjawat TACHAROEN, First Secretary, Department of International Economic Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Bangkok

Ranee SAISALEE (Ms.), Trade Officer, Department of Intellectual Property, Ministry of Commerce, Bangkok

TUNISIE/TUNISIA

Mohamed Adel CHOUARI, chef de service, Institut national de la normalisation et de la propriété industrielle (INNORPI), Ministère de l'industrie, Tunis

Raja YOUSFI (Mme), conseiller, Mission permanente, Genève

TURKMÉNISTAN/TURKMENISTAN

Atageldi HALJANOV, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Hemra AMANNAZAROV, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

TURQUIE/TURKEY

Ismail GUMUS, Senior Expert, International Affairs Department, Turkish Patent Institute, Ankara

Okan POLAT, Assistant Expert, Ministry of Development, Ankara

Hasan YENIGÜL, Assistant Expert, Ministry of Development, Ankara

Osman GOKTURK, Second Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

UKRAINE

Anatolii GORNISEVYCH, Director for Intellectual Property Relations Development, Ministry of Economic Development and Trade, State Intellectual Property Service of Ukraine, State Enterprise "Ukrainian Intellectual Property Institute", Kyiv

Inna KOSTENKO (Ms.), Head, Division of Events for the Development of Intellectual Property, Ministry of Economic Development and Trade, State Intellectual Property Service of Ukraine, State Enterprise "Ukrainian Intellectual Property Institute", Kyiv

Nadiia MOLOTOVA (Ms.), Head, Division of Innovation Development, Ministry of Economic Development and Trade, State Intellectual Property Service of Ukraine, State Enterprise "Ukrainian Intellectual Property Institute", Kyiv

Oleksiy SHANCHUK, Head, European Integration and International Cooperation Section, State Intellectual Property Service of Ukraine, State Enterprise "Ukrainian Intellectual Property Institute", Kyiv

Ivan KRAMAR, Chief Examiner, Division of Quality Control and Improvement of Examination of Applications for Inventions, Utility Models and Topographies of Integrated Circuits, Ministry of Economic Development and Trade, State Intellectual Property Service of Ukraine, State Enterprise "Ukrainian Intellectual Property Institute", Kyiv

URUGUAY

Juan BARBOZA, Consejero, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

VIET NAM

PHAN Ngan Son, Deputy Director General, National Intellectual Property Office (NOIP), Hanoi

ZAMBIE/ZAMBIA

Margret KAEMBA (Ms.), Minister Counselor, Permanent Mission, Geneva

ZIMBABWE

Taonga MUSHAYAVANHU, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Rhoda NGARANDE (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

PALESTINE

Somoud ABUAYYASH (Ms.), Third Secretary, Responsible, Human Rights Department, Ministry of Foreign Affairs, Ramallah

Ali THOUGAN, Registrar of Trademarks and Patents, Ministry of National Economy, Nablus

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/
INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

ORGANISATION EUROPÉENNE DE DROIT PUBLIC (EPLO)/EUROPEAN PUBLIC LAW
ORGANIZATION (EPLO)

George PAPADATOS, Permanent Observer, Geneva

ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE
(FAO)/FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS (FAO)

Ahmad MUKHTAR, Economist, Liaison Office, Geneva

ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTÉ (OMS)/WORLD HEALTH ORGANIZATION
(WHO)

Peter BEYER, Senior Advisor, Public Health, Innovation and Intellectual Property Team,
Geneva

Simon GOTTWALT, Consultant, Public Health, Innovation and Intellectual Property Team,
Geneva

Tobias Gyde JACOBSEN, Intern, Public Health, Innovation and Intellectual Property Team,
Geneva

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE
ORGANIZATION (WTO)

Jayashree WATAL (Ms.), Counsellor, Intellectual Property Division, Geneva

WU Xiaoping (Ms.), Counsellor, Intellectual Property Division, Geneva

ORGANISATION RÉGIONALE AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (ARIPO)/
AFRICAN REGIONAL INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (ARIPO)

Christopher KIIGE, Director, Industrial Property, Harare

SOUTH CENTRE

Nirmalya SYAM, Programme Officer, Development, Innovation and Intellectual Property
Programme, Geneva

Mirza ALAS PORTILLO (Ms.), Research Associate, Geneva

Viviana MUÑOZ TELLEZ (Ms.), Coordinator, Development, Innovation and Intellectual Property
Programme, Geneva

Neha JUNEJA (Ms.), Intern, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

ORGANISATION DE COOPÉRATION ISLAMIQUE (OCI)/ORGANIZATION OF ISLAMIC COOPERATION (OIC)

Abdelouahab DERBAL, ambassadeur, observateur permanent, Délégation permanente, Genève

Halim GRABUS, conseiller, Délégation permanente, Genève

OFFICE DES BREVETS DU CONSEIL DE COOPÉRATION DES ÉTATS ARABES DU GOLFE (CCG)/PATENT OFFICE OF THE COOPERATION COUNCIL FOR THE ARAB STATES OF THE GULF (GCC PATENT OFFICE)

Norah ALGAHTANI (Ms.), Patent Office Director, Riyadh

Nada ALBEHAJI (Ms.), Patent Examiner, Substantive Examination Department, Riyadh

GROUPE DES ÉTATS D'AFRIQUE, DES CARAIBES ET DU PACIFIQUE (GROUPE ACP)/AFRICAN, CARIBBEAN AND PACIFIC GROUP OF STATES (ACP GROUP)

Marwa KISIRI, Ambassador, Geneva

Alfred Busolo TABU, Interim Director General, Agriculture Fisheries and Food Authority, Ministry of Agriculture, Livestock and Fisheries, Nairobi

Felix MAONERA, Deputy Head, Geneva

Paul OKECH, Junior Expert, Geneva

UNION AFRICAINE (UA)/AFRICAN UNION (AU)

Georges Remi NAMEKONG, Senior Economist, Geneva

UNION EUROPÉENNE (UE)/EUROPEAN UNION (EU)

Margreet GROENENBOOM (Ms.), Policy Officer, Industrial Property, Directorate General for Internal Market, Industry, Entrepreneurship and SMEs, Industrial Property, Brussels

Oliver HALL-ALLEN, First Counsellor, Permanent Delegation, Geneva

Barna POSTA, Intern, Permanent Delegation, Geneva

Andrea TANG (Ms.), Intern, Permanent Delegation, Geneva

ORGANISATION EUROPÉENNE DES BREVETS (OEB)/EUROPEAN PATENT ORGANISATION (EPO)

Alessia VOLPE (Ms.), Project Coordinator, International Cooperation, Munich

GENERAL SECRETARIAT OF THE ANDEAN COMMUNITY/SECRETARÍA GENERAL DE LA COMUNIDAD ANDINA

Elmer SCHIALER, Director General, Lima

Deyanira CAMACHO (Sra.), Funcionaria Internacional en Propiedad Intelectual, Lima

UNION ÉCONOMIQUE ET MONÉTAIRE OUEST AFRICAINE (UEMOA)/WEST AFRICAN ECONOMIC AND MONETARY UNION (WAEMU)

Amadou DIENG, délégué permanent, Délégation permanente de la Commission de l'UEMOA, Genève

Koffi GNAKADJA, conseiller, Délégation permanente de la Commission de l'UEMOA, Genève

IV. ORGANISATIONS INTERNATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Asociación Argentina de Intérpretes (AADI)

Susana RINALDI (Sra.), Directora, Relaciones Internacionales, Buenos Aires

Martín MARIZCURRENA, Consultor de Asuntos Internacionales, Buenos Aires

Association européenne des étudiants en droit (ELSA International)/European Law Students' Association (ELSA International)

Ambre MORVAN (Ms.), Head, Brussels

Ainara BORDES PEREZ (Ms.), Representative, Brussels

Yasmeen DUFILS (Ms.), Representative, Brussels

Fatma Nur ERTEKIN (Ms.), Representative, Brussels

Paul-Julien LAFONT (Ms.), Representative, Brussels

Association internationale pour la protection de la propriété intellectuelle (AIPPI)/International Association for the Protection of Intellectual Property (AIPPI)

Reinhard OERTLI, Representative, Zurich

Centre de recherches sur les droits de propriété intellectuelle et industrielle de l'Université d'Ankara (FISAUM)/Ankara University Research Center on Intellectual and Industrial Property Rights (FISAUM)

Arzu OGUZ (Ms.), Director, Ankara

Centre international pour le commerce et le développement durable (ICTSD)/
International Center for Trade and Sustainable Development (ICTSD)
Pedro ROFFE, Senior Associate, Programme on Innovation, Technology and Intellectual
Property, Geneva
Jimena SOTELO (Ms.), Junior Programme Officer, Geneva

Chamber of Commerce and Industry of the Russian Federation (CCIRF)
Elena KOLOKOLOVA (Mrs.), Representative, Geneva

Comité consultatif mondial de la société des amis(CCMA)/Friends World Committee for
Consultation (FWCC)
Patrick ENDALL, Programme Assistant, Food and Sustainability, Geneva
Susan BRAGDON (Ms.), Representative, Food and Sustainability, Geneva

CropLife International/CropLife International (CROPLIFE)
Tatjana SACHSE (Ms.), Legal Adviser, Geneva

Fédération ibéro-latino-américaine des artistes interprètes ou exécutants (FILAIÉ)/
Ibero-Latin-American Federation of Performers (FILAIÉ)
Luís COBOS PAVÓN, Presidente, Madrid
Jose Luis SEVILLANO, Presidente, Comité Jurídico, Madrid
Paloma LÓPEZ PELÁEZ (Sra.), Miembro del Comité Jurídico, Madrid
Miguel PÉREZ SOLÍS, Asesor Jurídico de la Presidencia, Madrid

Fédération internationale de la vidéo (IFV)/International Video Federation (IVF)
Benoît MÜLLER, Legal Advisor, Brussels

Fédération internationale de l'industrie du médicament (FIIM)/International Federation of
Pharmaceutical Manufacturers Associations (IFPMA)
Andrew JENNER, Senior Adviser, Cardiff
Claus GAWEL, Legal Adviser, Geneva

Fédération internationale des associations des inventeurs (IFIA)/International Federation of
Inventors' Associations (IFIA)
Alireza RASTEGAR ABBASALIZADEH, President, Geneva
Bijan NASIRI AZAM, President and Executive Office Manager, Tehran
Masoud SHAFAGHI, Strategic Planning and Coordination Manager, Geneva
Hossein VAEZI ASHTIANI, Executive Committee Member, Geneva

Groupement international des éditeurs scientifiques, techniques et médicaux/ International
Association of Scientific Technical and Medical Publishers (STM)
André MYBURGH, Attorney, Basel

Innovation Insights

Jennifer BRANT (Ms.), Director, Geneva

Ania JEDRUSIK (Ms.), Policy Advisor, Geneva

Institute for Intellectual Property and Social Justice (IIPSJ)

Yeshi LHAMO (Ms.), Intellectual Property Officer, Thimphu

International Institute for Intellectual Property Management (I3PM)

Ana VIGOUROUX (Mrs.), Observer Representative, Munich

International Trademark Association (INTA)

Bruno MACHADO, Geneva Representative, Rolle

Knowledge Ecology International, Inc. (KEI)

Thiru BALASUBRAMANIAM, Representative, Geneva

Maloca Internationale

Leonardo RODRÍGUEZ PÉREZ, Expert, Bogota, D.C

Médecins sans frontières (MSF)

HU Yuanqiong (Ms.), Legal and Policy Advisor, Geneva

Claire WEIL (Ms.), Consultant, Paris

Roz SCOURSE (Ms.), Policy and Analysis Intern, Geneva

Medicines Patent Pool

Erika Angela DUEÑAS LOAYZA (Ms.), Advocacy Officer, Geneva

Société portugaise d'auteurs (SPA)

Paula CUNHA (Ms.), Director General, Lisbon

Third World Network (TWN)

Sangeeta SHASHIKANT (Ms.), Legal Advisor, Geneva

Union internationale des éditeurs (UIE)/International Publishers Association (IPA)

José BORGHINO, Secretary General, Geneva

World Women Inventors and Entrepreneurs Association (WWIEA)

HAN Mi-young (Ms.), President, Seoul

V. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair: Luis Enrique CHÁVEZ BASAGOITIA (Pérou/Peru)

Vice-Présidents/Vice Chairs: Kerry FAUL (Mme/Ms.) (Afrique du Sud/South Africa)

Osman GOKTURK (Turquie/Turkey)

Secrétaire/Secretary: Ifan BALOCH (OMPI/WIPO)

VI. SECRÉTARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ
INTELLECTUELLE (OMPI)/SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUAL
PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY, directeur général/Director General

Mario MATUS, vice-directeur général/Deputy Director General

Ifan BALOCH, secrétaire du Comité du développement et de la propriété intellectuelle (CDIP) et directeur, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Secretary to the Committee on Development and Intellectual Property (CDIP) and Director, Development Agenda Coordination Division

Georges GHANDOUR, administrateur principal de programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Senior Program Officer, Development Agenda Coordination Division

Mihaela CERBARI (Mme/Ms.), administratrice adjointe chargée de l'appui au programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Associate Program Support Officer, Development Agenda Coordination Division

Maria Daniela LIZARZABURU AGUILAR (Mme/Ms.), administratrice adjointe chargée de l'appui au programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Associate Program Support Officer, Development Agenda Coordination Division

Luis Enrique CHAVEZ PRADO, stagiaire, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Intern, Development Agenda Coordination Division

[نهاية المرفق والوثيقة]